



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه  
صباح  
الرمضان

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

# الأخبار الأختيار

في فهم نقيب الأخبار

كاتب

المكاتب العامة محمد خير الشاذلي

الشيخ محمد باقر الجليلي

الجزء السابع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# ملاذ الاخيار فى فهم تهذيب الاخبار

كاتب:

محمد بن حسن شيخ طوسى ( شيخ الطائفه )

نشرت فى الطباعة:

مكتبه آيه الله المرعشى النجفى العامه - قم

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٤٧	ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار المجلد ٧
٤٧	اشاره
٤٨	[تتمه كتاب الصيام]
٤٨	٥٨ باب العاجز عن الصيام
٤٨	اشاره
٤٩	[الحديث ١]
٤٩	[الحديث ٢]
٥١	[الحديث ٣]
٥١	[الحديث ٤]
٥٢	[الحديث ٥]
٥٣	[الحديث ٦]
٥٣	[الحديث ٧]
٥٤	[الحديث ٨]
٥٤	[الحديث ٩]
٥٤	[الحديث ١٠]
٥٤	[الحديث ١١]
٥٥	[الحديث ١٢]
٥٥	[الحديث ١٣]
٥٦	[الحديث ١٤]
٥٦	[الحديث ١٥]
٥٦	[الحديث ١٦]
٥٧	[الحديث ١٧]
٥٧	٥٩ باب حُكْمِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ وَصَاحِبِ الْبِرَّةِ وَ الْمُجْتَنِينَ فِي الصَّلَاةِ وَ الصَّيَامِ

٥٧ ..... [الحديث ١]

٥٧ ..... [الحديث ٢]

٥٨ ..... [الحديث ٣]

٥٨ ..... [الحديث ٤]

٥٨ ..... [الحديث ٥]

٥٨ ..... [الحديث ٦]

٥٩ ..... [الحديث ٧]

٥٩ ..... [الحديث ٨]

٥٩ ..... [الحديث ٩]

٥٩ ..... [الحديث ١٠]

٥٩ ..... [الحديث ١١]

٦٠ ..... [الحديث ١٢]

٦٠ ..... [الحديث ١٣]

٦٠ ..... [الحديث ١٤]

٦٠ ..... [الحديث ١٥]

٦٠ ..... [الحديث ١٦]

٦١ ..... ٦٠ باب من أسلم في شهر رمضان و حكم من بلغ الحلم فيه و من مات و قد صام بغضه أو لم يضم منه شيئاً

٦١ ..... [الحديث ١]

٦١ ..... [الحديث ٢]

٦١ ..... [الحديث ٣]

٦١ ..... [الحديث ٤]

٦٢ ..... [الحديث ٥]

٦٣ ..... [الحديث ٦]

٦٤ ..... [الحديث ٧]

٦٤ ..... [الحديث ٨]

٦٤ ..... [الحديث ٩]

٦٥ ..... [الحديث ١٠]

٦٥ ..... [الحديث ١١]

٦٥ ..... [الحديث ١٢]

٦٥ ..... [الحديث ١٣]

٦٦ ..... [الحديث ١٤]

٦٦ ..... [الحديث ١٥]

٦٦ ..... [الحديث ١٦]

٦٨ ..... [الحديث ١٧]

٦٨ ..... [الحديث ١٨]

٧٠ ..... [الحديث ١٩]

٧٠ ..... [الحديث ٢٠]

٧١ ..... [الحديث ٢١]

٧١ ..... [الحديث ٢٢]

٧٢ ..... [الحديث ٢٣]

٧٢ ..... ٦١ بَابُ حُكْمِ الْمَرِيضِ يُفْطِرُ ثُمَّ يَصِيحُ فِي بَعْضِ النَّهَارِ وَالْحَائِضِ تَطْهُرُ وَالْمَسَافِرُ يَقْدَمُونَ

٧٢ ..... اشاره

٧٢ ..... [الحديث ١]

٧٣ ..... [الحديث ٢]

٧٣ ..... [الحديث ٣]

٧٣ ..... [الحديث ٤]

٧٥ ..... [الحديث ٥]

٧٥ ..... [الحديث ٦]

٧٥ ..... [الحديث ٧]

٧٥ ..... [الحديث ٨]

٧٦ ..... ٦٢ بَابُ حَدِّ الْمَرْضِيِّ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْإِفْطَارُ

٧٦ ..... [الحديث ١]

٧٦ ..... [٢] الحديث

٧٦ ..... [٣] الحديث

٧٧ ..... [٤] الحديث

٧٧ ..... [٥] الحديث

٧٨ ..... ٦٣ بابُ حُكْمِ الْعِلَاجِ لِلضَّائِمِ وَالْكُخْلِ وَالْجِجَامَةِ وَالسُّوَاكِ وَدُخُولِ الْحَمَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

٧٨ ..... اشاره

٧٨ ..... [١] الحديث

٧٨ ..... [٢] الحديث

٧٨ ..... [٣] الحديث

٧٨ ..... [٤] الحديث

٧٩ ..... [٥] الحديث

٧٩ ..... [٦] الحديث

٧٩ ..... [٧] الحديث

٧٩ ..... [٨] الحديث

٨٠ ..... [٩] الحديث

٨٠ ..... [١٠] الحديث

٨٠ ..... [١١] الحديث

٨١ ..... [١٢] الحديث

٨١ ..... [١٣] الحديث

٨١ ..... [١٤] الحديث

٨٣ ..... [١٥] الحديث

٨٣ ..... [١٦] الحديث

٨٣ ..... [١٧] الحديث

٨٣ ..... [١٨] الحديث

٨٤ ..... [١٩] الحديث

٨٤ ..... [٢٠] الحديث



٨٤	[الحديث ٢١]
٨٤	[الحديث ٢٢]
٨٤	[الحديث ٢٣]
٨٥	[الحديث ٢٤]
٨٥	[الحديث ٢٥]
٨٥	[الحديث ٢٦]
٨٦	[الحديث ٢٧]
٨٦	[الحديث ٢٨]
٨٧	[الحديث ٢٩]
٨٧	[الحديث ٣٠]
٨٧	[الحديث ٣١]
٨٨	[الحديث ٣٢]
٨٨	[الحديث ٣٣]
٨٨	[الحديث ٣٤]
٨٨	[الحديث ٣٥]
٨٩	[الحديث ٣٦]
٨٩	[الحديث ٣٧]
٨٩	[الحديث ٣٨]
٩٠	[الحديث ٣٩]
٩٠	[الحديث ٤٠]
٩٠	[الحديث ٤١]
٩٠	[الحديث ٤٢]
٩١	[الحديث ٤٣]
٩١	[الحديث ٤٤]
٩١	[الحديث ٤٥]
٩٢	٦٤ بابُ حُكْمِ الشَّاهِي وَ الْعَالِي فِي الصِّيَامِ

إشاره ----- ٩٢

الحديث [١] ----- ٩٢

الحديث [٢] ----- ٩٢

الحديث [٣] ----- ٩٣

الحديث [٤] ----- ٩٣

الحديث [٥] ----- ٩٤

الحديث [٦] ----- ٩٤

الحديث [٧] ----- ٩٤

الحديث [٨] ----- ٩٥

الحديث [٩] ----- ٩٧

الحديث [١٠] ----- ٩٧

الحديث [١١] ----- ٩٧

الحديث [١٢] ----- ٩٨

الحديث [١٣] ----- ٩٨

الحديث [١٤] ----- ٩٨

الحديث [١٥] ----- ٩٨

الحديث [١٦] ----- ٩٩

الحديث [١٧] ----- ٩٩

الحديث [١٨] ----- ٩٩

الحديث [١٩] ----- ١٠١

الحديث [٢٠] ----- ١٠٢

٦٥ باب قِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ حُكْمِ مَنْ أَفْطَرَ فِيهِ عَلَى التَّعَمُّدِ وَ النَّسْيَانِ وَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مَتَّابِعَيْنِ وَ أَفْطَرَ فِيهِمَا أَوْ كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ فِي صِيَامٍ ----- ١٠٢

الحديث [١] ----- ١٠٢

الحديث [٢] ----- ١٠٢

الحديث [٣] ----- ١٠٢

الحديث [٤] ----- ١٠٣

١٠٤	الحديث [٥]
١٠٤	الحديث [٦]
١٠٤	الحديث [٧]
١٠٥	الحديث [٨]
١٠٥	الحديث [٩]
١٠٥	الحديث [١٠]
١٠٧	الحديث [١١]
١٠٧	الحديث [١٢]
١٠٧	الحديث [١٣]
١٠٨	الحديث [١٤]
١٠٩	الحديث [١٥]
١٠٩	الحديث [١٦]
١٠٩	الحديث [١٧]
١١٠	الحديث [١٨]
١١٠	الحديث [١٩]
١١٠	الحديث [٢٠]
١١٢	الحديث [٢١]
١١٢	الحديث [٢٢]
١١٢	الحديث [٢٣]
١١٢	الحديث [٢٤]
١١٣	الحديث [٢٥]
١١٣	الحديث [٢٦]
١١٣	الحديث [٢٧]
١١٥	الحديث [٢٨]
١١٥	الحديث [٢٩]
١١٥	الحديث [٣٠]

الحديث [٣١] ..... ١١٧

الحديث [٣٢] ..... ١١٧

الحديث [٣٣] ..... ١١٧

الحديث [٣٤] ..... ١١٧

الحديث [٣٥] ..... ١١٨

الحديث [٣٦] ..... ١١٨

الحديث [٣٧] ..... ١١٨

الحديث [٣٨] ..... ١١٩

الحديث [٣٩] ..... ١١٩

الحديث [٤٠] ..... ١١٩

الحديث [٤١] ..... ١٢٠

٦٦ تَابَ الْإِغْتِكَافِ وَمَا يَجِبُ فِيهِ مِنَ الصِّيَامِ ..... ١٢١

الحديث [١] ..... ١٢١

الحديث [٢] ..... ١٢١

الحديث [٣] ..... ١٢١

الحديث [٤] ..... ١٢٢

الحديث [٥] ..... ١٢٤

الحديث [٦] ..... ١٢٤

الحديث [٧] ..... ١٢٤

الحديث [٨] ..... ١٢٤

الحديث [٩] ..... ١٢٥

الحديث [١٠] ..... ١٢٧

الحديث [١١] ..... ١٢٧

الحديث [١٢] ..... ١٢٩

الحديث [١٣] ..... ١٢٩

الحديث [١٤] ..... ١٢٩

الحديث [١٥] ..... ١٣٠

الحديث [١٦] ..... ١٣١

الحديث [١٧] ..... ١٣١

الحديث [١٨] ..... ١٣٢

الحديث [١٩] ..... ١٣٢

الحديث [٢٠] ..... ١٣٢

الحديث [٢١] ..... ١٣٣

الحديث [٢٢] ..... ١٣٣

الحديث [٢٣] ..... ١٣٣

الحديث [٢٤] ..... ١٣٥

الحديث [٢٥] ..... ١٣٥

الحديث [٢٦] ..... ١٣٥

٦٧ بابُ وَجْهِ الصَّيَّامِ وَشَرْحُ جَمِيعِهَا عَلَى النَّبَّانِ ..... ١٣٥

الحديث [١] ..... ١٣٥

الحديث [٢] ..... ١٤١

الحديث [٣] ..... ١٤١

الحديث [٤] ..... ١٤٢

الحديث [٥] ..... ١٤٢

الحديث [٦] ..... ١٤٢

الحديث [٧] ..... ١٤٢

الحديث [٨] ..... ١٤٤

الحديث [٩] ..... ١٤٤

الحديث [١٠] ..... ١٤٤

الحديث [١١] ..... ١٤٥

الحديث [١٢] ..... ١٤٥

الحديث [١٣] ..... ١٤٥

الحديث [١٤] ..... ١٤٥

الحديث [١٥] ..... ١٤٦

الحديث [١٦] ..... ١٤٦

الحديث [١٧] ..... ١٤٧

الحديث [١٨] ..... ١٤٨

٦٨ باب صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ وَ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ ..... ١٤٨

الحديث [١] ..... ١٤٨

الحديث [٢] ..... ١٥٠

الحديث [٣] ..... ١٥٠

الحديث [٤] ..... ١٥٠

الحديث [٥] ..... ١٥١

الحديث [٦] ..... ١٥١

٦٩ باب صَوْمِ الْأَرْبَعَةِ الْأَيَّامِ فِي السَّنَةِ ..... ١٥١

الحديث [١] ..... ١٥٢

الحديث [٢] ..... ١٥٢

الحديث [٣] ..... ١٥٢

الحديث [٤] ..... ١٥٢

٧٠ باب صِيَامِ رَجَبٍ وَ الْأَيَّامِ مِنْهُ ..... ١٥٤

الحديث [١] ..... ١٥٤

الحديث [٢] ..... ١٥٤

٧١ باب صِيَامِ شَعْبَانَ ..... ١٥٥

الحديث [١] ..... ١٥٥

الحديث [٢] ..... ١٥٥

الحديث [٣] ..... ١٥٥

الحديث [٤] ..... ١٥٥

الحديث [٥] ..... ١٥٧

١٥٧	.....	[الحديث ٦]
١٥٧	.....	[الحديث ٧]
١٥٧	.....	[الحديث ٨]
١٥٩	.....	٧٢ باب الرِّيَاسَاتِ
١٥٩	.....	[الحديث ١]
١٦٠	.....	[الحديث ٢]
١٦٠	.....	[الحديث ٣]
١٦٠	.....	[الحديث ٤]
١٦٠	.....	[الحديث ٥]
١٦٣	.....	[الحديث ٦]
١٦٤	.....	[الحديث ٧]
١٦٤	.....	[الحديث ٨]
١٦٤	.....	[الحديث ٩]
١٦٥	.....	[الحديث ١٠]
١٦٥	.....	[الحديث ١١]
١٦٥	.....	[الحديث ١٢]
١٦٥	.....	[الحديث ١٣]
١٦٦	.....	[الحديث ١٤]
١٦٦	.....	[الحديث ١٥]
١٦٦	.....	[الحديث ١٦]
١٦٧	.....	[الحديث ١٧]
١٦٧	.....	[الحديث ١٨]
١٦٨	.....	[الحديث ١٩]
١٦٨	.....	[الحديث ٢٠]
١٦٨	.....	[الحديث ٢١]
١٦٨	.....	[الحديث ٢٢]

١٦٩	[الحديث ٢٣]
١٦٩	[الحديث ٢٤]
١٦٩	[الحديث ٢٥]
١٦٩	[الحديث ٢٦]
١٦٩	[الحديث ٢٧]
١٧٠	[الحديث ٢٨]
١٧٠	[الحديث ٢٩]
١٧١	[الحديث ٣٠]
١٧١	[الحديث ٣١]
١٧١	[الحديث ٣٢]
١٧١	[الحديث ٣٣]
١٧٢	[الحديث ٣٤]
١٧٢	[الحديث ٣٥]
١٧٢	[الحديث ٣٦]
١٧٢	[الحديث ٣٧]
١٧٣	[الحديث ٣٨]
١٧٣	[الحديث ٣٩]
١٧٣	[الحديث ٤٠]
١٧٣	[الحديث ٤١]
١٧٤	[الحديث ٤٢]
١٧٤	[الحديث ٤٣]
١٧٤	[الحديث ٤٤]
١٧٤	[الحديث ٤٥]
١٧٥	[الحديث ٤٦]
١٧٥	[الحديث ٤٧]
١٧٥	[الحديث ٤٨]



١٧٦	[٤٩ الحديث]
١٧٦	[٥٠ الحديث]
١٧٧	[٥١ الحديث]
١٧٧	[٥٢ الحديث]
١٧٧	[٥٣ الحديث]
١٧٧	[٥٤ الحديث]
١٧٨	[٥٥ الحديث]
١٧٨	[٥٦ الحديث]
١٧٨	[٥٧ الحديث]
١٧٨	[٥٨ الحديث]
١٧٩	[٥٩ الحديث]
١٧٩	[٦٠ الحديث]
١٧٩	[٦١ الحديث]
١٨٠	[٦٢ الحديث]
١٨٠	[٦٣ الحديث]
١٨٢	[٦٤ الحديث]
١٨٢	[٦٥ الحديث]
١٨٢	[٦٦ الحديث]
١٨٢	[٦٧ الحديث]
١٨٣	[٦٨ الحديث]
١٨٣	[٦٩ الحديث]
١٨٣	[٧٠ الحديث]
١٨٤	[٧١ الحديث]
١٨٤	[٧٢ الحديث]
١٨٤	[٧٣ الحديث]
١٨٤	[٧٤ الحديث]

١٨٤	[٧٥ الحديث]
١٨٥	[٧٦ الحديث]
١٨٥	[٧٧ الحديث]
١٨٥	[٧٨ الحديث]
١٨٥	[٧٩ الحديث]
١٨٥	[٨٠ الحديث]
١٨٦	[٨١ الحديث]
١٨٦	[٨٢ الحديث]
١٨٦	[٨٣ الحديث]
١٨٦	[٨٤ الحديث]
١٨٧	[٨٥ الحديث]
١٨٧	[٨٦ الحديث]
١٨٧	[٨٧ الحديث]
١٨٧	[٨٨ الحديث]
١٨٩	[٨٩ الحديث]
١٨٩	[٩٠ الحديث]
١٨٩	[٩١ الحديث]
١٨٩	[٩٢ الحديث]
١٩٠	[٩٣ الحديث]
١٩٠	[٩٤ الحديث]
١٩٠	[٩٥ الحديث]
١٩٠	[٩٦ الحديث]
١٩١	[٩٧ الحديث]
١٩١	[٩٨ الحديث]
١٩٢	[٩٩ الحديث]
١٩٢	[١٠٠ الحديث]

١٩٢	[الحديث ١٠١]
١٩٢	[الحديث ١٠٢]
١٩٢	[الحديث ١٠٣]
١٩٣	[الحديث ١٠٤]
١٩٣	[الحديث ١٠٥]
١٩٣	[الحديث ١٠٦]
١٩٣	[الحديث ١٠٧]
١٩٣	[الحديث ١٠٨]
١٩٤	[الحديث ١٠٩]
١٩٤	[الحديث ١١٠]
١٩٤	[الحديث ١١١]
١٩٥	[الحديث ١١٢]
١٩٥	[الحديث ١١٣]
١٩٥	[الحديث ١١٤]
١٩٥	[الحديث ١١٥]
١٩٥	[الحديث ١١٦]
١٩٦	[الحديث ١١٧]
١٩٦	[الحديث ١١٨]
١٩٦	[الحديث ١١٩]
١٩٧	كِتَابُ الْحَجِّ
١٩٧	١ بَابُ وَجُوبِ الْحَجِّ
١٩٧	اشاره
١٩٨	[الحديث ١]
١٩٩	[الحديث ٢]
٢٠٠	[الحديث ٣]
٢٠١	[الحديث ٤]

٢٠٣	.....	[٥ الحديث]
٢٠٣	.....	[٦ الحديث]
٢٠٣	.....	[٧ الحديث]
٢٠٤	.....	[٨ الحديث]
٢٠٤	.....	[٩ الحديث]
٢٠٤	.....	[١٠ الحديث]
٢٠٤	.....	[١١ الحديث]
٢٠٥	.....	[١٢ الحديث]
٢٠٥	.....	[١٣ الحديث]
٢٠٥	.....	[١٤ الحديث]
٢٠٦	.....	[١٥ الحديث]
٢٠٦	.....	[١٦ الحديث]
٢٠٦	.....	[١٧ الحديث]
٢٠٧	.....	[١٨ الحديث]
٢٠٨	.....	[١٩ الحديث]
٢٠٨	.....	[٢٠ الحديث]
٢٠٨	.....	[٢١ الحديث]
٢٠٨	.....	[٢٢ الحديث]
٢١٠	.....	[٢٣ الحديث]
٢١١	.....	[٢٤ الحديث]
٢١١	.....	[٢٥ الحديث]
٢١٢	.....	[٢٦ الحديث]
٢١٢	.....	[٢٧ الحديث]
٢١٤	.....	[٢٨ الحديث]
٢١٤	.....	[٢٩ الحديث]
٢١٤	.....	[٣٠ الحديث]

٢١٥ ..... [الحديث ٣١]

٢١٥ ..... [الحديث ٣٢]

٢١٥ ..... [الحديث ٣٣]

٢١٤ ..... [الحديث ٣٤]

٢١٤ ..... [الحديث ٣٥]

٢١٨ ..... [الحديث ٣٦]

٢١٨ ..... [الحديث ٣٧]

٢١٩ ..... [الحديث ٣٨]

٢٢٠ ..... [الحديث ٣٩]

٢٢٠ ..... [الحديث ٤٠]

٢٢١ ..... [الحديث ٤١]

٢٢١ ..... [الحديث ٤٢]

٢٢١ ..... [الحديث ٤٣]

٢٢١ ..... [الحديث ٤٤]

٢٢٣ ..... [الحديث ٤٥]

٢٢٣ ..... [الحديث ٤٦]

٢٢٤ ..... [الحديث ٤٧]

٢٢٤ ..... [الحديث ٤٨]

٢٢٥ ..... (٢) بَابُ كَيْفِيَّتِهِ لُزُومِ فَرَضِ الْحَجِّ مِنَ الزَّمَانِ

٢٢٥ ..... اشاره

٢٢٥ ..... [الحديث ١]

٢٢٥ ..... [الحديث ٢]

٢٢٥ ..... [الحديث ٣]

٢٢٤ ..... [الحديث ٤]

٢٢٧ ..... [الحديث ٥]

٢٢٧ ..... [الحديث ٦]

٢٢٨ ..... ٣ بَابُ نَوَابِ الْحَجِّ

٢٢٨ ..... [الحديث ١]

٢٢٩ ..... [الحديث ٢]

٢٣٠ ..... [الحديث ٣]

٢٣٢ ..... [الحديث ٤]

٢٣٢ ..... [الحديث ٥]

٢٣٣ ..... [الحديث ٦]

٢٣٣ ..... [الحديث ٧]

٢٣٤ ..... [الحديث ٨]

٢٣٤ ..... [الحديث ٩]

٢٣٤ ..... [الحديث ١٠]

٢٣٤ ..... [الحديث ١١]

٢٣٤ ..... [الحديث ١٢]

٢٣٥ ..... [الحديث ١٣]

٢٣٥ ..... [الحديث ١٤]

٢٣٥ ..... [الحديث ١٥]

٢٣٧ ..... [الحديث ١٦]

٢٣٨ ..... [الحديث ١٧]

٢٣٨ ..... ٤ بَابُ ضُرُوبِ الْحَجِّ

٢٣٨ ..... اشاره

٢٣٨ ..... [الحديث ١]

٢٣٨ ..... [الحديث ٢]

٢٣٩ ..... [الحديث ٣]

٢٤٠ ..... [الحديث ٤]

٢٤٠ ..... [الحديث ٥]

٢٤٠ ..... [الحديث ٦]

٢٤١	.....	[٧ الحديث]
٢٤١	.....	[٨ الحديث]
٢٤٢	.....	[٩ الحديث]
٢٤٣	.....	[١٠ الحديث]
٢٤٣	.....	[١١ الحديث]
٢٤٣	.....	[١٢ الحديث]
٢٤٥	.....	[١٣ الحديث]
٢٤٥	.....	[١٤ الحديث]
٢٤٥	.....	[١٥ الحديث]
٢٤٥	.....	[١٦ الحديث]
٢٤٦	.....	[١٧ الحديث]
٢٤٦	.....	[١٨ الحديث]
٢٤٧	.....	[١٩ الحديث]
٢٤٨	.....	[٢٠ الحديث]
٢٤٨	.....	[٢١ الحديث]
٢٥٠	.....	[٢٢ الحديث]
٢٥٢	.....	[٢٣ الحديث]
٢٥٣	.....	[٢٤ الحديث]
٢٥٣	.....	[٢٥ الحديث]
٢٥٥	.....	[٢٦ الحديث]
٢٥٥	.....	[٢٧ الحديث]
٢٥٥	.....	[٢٨ الحديث]
٢٥٦	.....	[٢٩ الحديث]
٢٥٩	.....	[٣٠ الحديث]
٢٦٠	.....	[٣١ الحديث]
٢٦٠	.....	[٣٢ الحديث]

٢٦١	.....	[الحديث ٣٣]
٢٦٢	.....	[الحديث ٣٤]
٢٦٢	.....	[الحديث ٣٥]
٢٦٢	.....	[الحديث ٣٦]
٢٦٤	.....	[الحديث ٣٧]
٢٦٥	.....	[الحديث ٣٨]
٢٦٥	.....	[الحديث ٣٩]
٢٦٥	.....	[الحديث ٤٠]
٢٦٧	.....	[الحديث ٤١]
٢٦٧	.....	[الحديث ٤٢]
٢٦٨	.....	[الحديث ٤٣]
٢٦٩	.....	[الحديث ٤٤]
٢٧٠	.....	[الحديث ٤٥]
٢٧١	.....	[الحديث ٤٦]
٢٧١	.....	[الحديث ٤٧]
٢٧١	.....	[الحديث ٤٨]
٢٧٢	.....	[الحديث ٤٩]
٢٧٣	.....	[الحديث ٥٠]
٢٧٣	.....	[الحديث ٥١]
٢٧٥	.....	[الحديث ٥٢]
٢٧٦	.....	[الحديث ٥٣]
٢٧٨	.....	[الحديث ٥٤]
٢٧٨	.....	[الحديث ٥٥]
٢٧٩	.....	[الحديث ٥٦]
٢٧٩	.....	[الحديث ٥٧]
٢٧٩	.....	[الحديث ٥٨]



٢٨٠	.....	[الحديث ٥٩]
٢٨٠	.....	[الحديث ٦٠]
٢٨٠	.....	[الحديث ٦١]
٢٨٠	.....	[الحديث ٦٢]
٢٨١	.....	[الحديث ٦٣]
٢٨١	.....	[الحديث ٦٤]
٢٨١	.....	[الحديث ٦٥]
٢٨٢	.....	[الحديث ٦٦]
٢٨٣	.....	٥ بابُ الْعَمَلِ وَالْقَوْلِ عِنْدَ الْخُزُوجِ .....
٢٨٣	.....	اشاره .....
٢٨٤	.....	[الحديث ١]
٢٨٤	.....	[الحديث ٢]
٢٨٤	.....	[الحديث ٣]
٢٨٤	.....	[الحديث ٤]
٢٨٤	.....	[الحديث ٥]
٢٨٥	.....	[الحديث ٦]
٢٨٥	.....	[الحديث ٧]
٢٨٥	.....	[الحديث ٨]
٢٨٦	.....	[الحديث ٩]
٢٨٦	.....	[الحديث ١٠]
٢٨٦	.....	[الحديث ١١]
٢٨٦	.....	[الحديث ١٢]
٢٨٧	.....	[الحديث ١٣]
٢٨٧	.....	[الحديث ١٤]
٢٨٧	.....	[الحديث ١٥]
٢٨٨	.....	[الحديث ١٦]

٢٨٩	..... [الحديث ١٧]
٢٩١	..... ٦ بابُ المَواقِيتِ
٢٩١	..... اِشاره
٢٩١	..... [الحديث ١]
٢٩٢	..... [الحديث ٢]
٢٩٢	..... [الحديث ٣]
٢٩٢	..... [الحديث ٤]
٢٩٣	..... [الحديث ٥]
٢٩٤	..... [الحديث ٦]
٢٩٤	..... [الحديث ٧]
٢٩٥	..... [الحديث ٨]
٢٩٦	..... [الحديث ٩]
٢٩٦	..... [الحديث ١٠]
٢٩٦	..... [الحديث ١١]
٢٩٧	..... [الحديث ١٢]
٢٩٨	..... [الحديث ١٣]
٢٩٩	..... [الحديث ١٤]
٢٩٩	..... [الحديث ١٥]
٣٠٠	..... [الحديث ١٦]
٣٠٠	..... [الحديث ١٧]
٣٠١	..... [الحديث ١٨]
٣٠١	..... [الحديث ١٩]
٣٠١	..... [الحديث ٢٠]
٣٠٢	..... [الحديث ٢١]
٣٠٢	..... [الحديث ٢٢]
٣٠٢	..... [الحديث ٢٣]

٣٠٢	[الحديث ٢٤]
٣٠٤	[الحديث ٢٥]
٣٠٥	[الحديث ٢٦]
٣٠٥	[الحديث ٢٧]
٣٠٥	[الحديث ٢٨]
٣٠٦	[الحديث ٢٩]
٣٠٦	[الحديث ٣٠]
٣٠٦	[الحديث ٣١]
٣٠٦	[الحديث ٣٢]
٣٠٦	[الحديث ٣٣]
٣٠٧	[الحديث ٣٤]
٣٠٧	[الحديث ٣٥]
٣٠٧	[الحديث ٣٦]
٣٠٩	[الحديث ٣٧]
٣٠٩	[الحديث ٣٨]
٣٠٩	٧ بَابُ صِفَةِ الْإِخْرَامِ
٣٠٩	اشاره
٣١٠	[الحديث ١]
٣١٠	[الحديث ٢]
٣١٠	[الحديث ٣]
٣١٠	[الحديث ٤]
٣١٠	[الحديث ٥]
٣١١	[الحديث ٦]
٣١١	[الحديث ٧]
٣١٢	[الحديث ٨]
٣١٣	[الحديث ٩]

٣١٣	[الحديث ١٠]
٣١٣	[الحديث ١١]
٣١٤	[الحديث ١٢]
٣١٤	[الحديث ١٣]
٣١٥	[الحديث ١٤]
٣١٤	[الحديث ١٥]
٣١٤	[الحديث ١٦]
٣١٧	[الحديث ١٧]
٣١٧	[الحديث ١٨]
٣١٧	[الحديث ١٩]
٣١٧	[الحديث ٢٠]
٣١٨	[الحديث ٢١]
٣١٨	[الحديث ٢٢]
٣١٨	[الحديث ٢٣]
٣١٨	[الحديث ٢٤]
٣١٩	[الحديث ٢٥]
٣٢٠	[الحديث ٢٦]
٣٢٠	[الحديث ٢٧]
٣٢٠	[الحديث ٢٨]
٣٢٠	[الحديث ٢٩]
٣٢١	[الحديث ٣٠]
٣٢١	[الحديث ٣١]
٣٢١	[الحديث ٣٢]
٣٢١	[الحديث ٣٣]
٣٢٢	[الحديث ٣٤]
٣٢٢	[الحديث ٣٥]

٣٢٢	[٣٦ الحديث]
٣٢٣	[٣٧ الحديث]
٣٢٣	[٣٨ الحديث]
٣٢٣	[٣٩ الحديث]
٣٢٤	[٤٠ الحديث]
٣٢٤	[٤١ الحديث]
٣٢٤	[٤٢ الحديث]
٣٢٥	[٤٣ الحديث]
٣٢٥	[٤٤ الحديث]
٣٢٥	[٤٥ الحديث]
٣٢٦	[٤٦ الحديث]
٣٢٦	[٤٧ الحديث]
٣٢٧	[٤٨ الحديث]
٣٢٧	[٤٩ الحديث]
٣٢٧	[٥٠ الحديث]
٣٢٩	[٥١ الحديث]
٣٣٠	[٥٢ الحديث]
٣٣٠	[٥٣ الحديث]
٣٣٠	[٥٤ الحديث]
٣٣٢	[٥٥ الحديث]
٣٣٣	[٥٦ الحديث]
٣٣٣	[٥٧ الحديث]
٣٣٣	[٥٨ الحديث]
٣٣٤	[٥٩ الحديث]
٣٣٤	[٦٠ الحديث]
٣٣٤	[٦١ الحديث]

٣٣٧	[٦٢ الحديث]
٣٣٧	[٦٣ الحديث]
٣٣٧	[٦٤ الحديث]
٣٣٧	[٦٥ الحديث]
٣٣٨	[٦٦ الحديث]
٣٣٨	[٦٧ الحديث]
٣٣٨	[٦٨ الحديث]
٣٣٨	[٦٩ الحديث]
٣٣٩	[٧٠ الحديث]
٣٣٩	[٧١ الحديث]
٣٣٩	[٧٢ الحديث]
٣٤٠	[٧٣ الحديث]
٣٤٠	[٧٤ الحديث]
٣٤١	[٧٥ الحديث]
٣٤١	[٧٦ الحديث]
٣٤١	[٧٧ الحديث]
٣٤٢	[٧٨ الحديث]
٣٤٢	[٧٩ الحديث]
٣٤٣	[٨٠ الحديث]
٣٤٣	[٨١ الحديث]
٣٤٣	[٨٢ الحديث]
٣٤٣	[٨٣ الحديث]
٣٤٣	[٨٤ الحديث]
٣٤٥	[٨٥ الحديث]
٣٤٥	[٨٦ الحديث]
٣٤٥	[٨٧ الحديث]

- ٣٤٤ ..... [الحديث ٨٨]
- ٣٤٧ ..... [الحديث ٨٩]
- ٣٤٧ ..... [الحديث ٩٠]
- ٣٤٨ ..... [الحديث ٩١]
- ٣٤٨ ..... [الحديث ٩٢]
- ٣٤٨ ..... [الحديث ٩٣]
- ٣٤٩ ..... [الحديث ٩٤]
- ٣٤٩ ..... [الحديث ٩٥]
- ٣٤٩ ..... [الحديث ٩٦]
- ٣٤٩ ..... [الحديث ٩٧]
- ٣٥٠ ..... [الحديث ٩٨]
- ٣٥١ ..... [الحديث ٩٩]
- ٣٥١ ..... [الحديث ١٠٠]
- ٣٥٣ ..... [الحديث ١٠١]
- ٣٥٣ ..... [الحديث ١٠٢]
- ٣٥٤ ..... [الحديث ١٠٣]
- ٣٥٤ ..... [الحديث ١٠٤]
- ٣٥٥ ..... [الحديث ١٠٥]
- ٣٥٥ ..... [الحديث ١٠٦]
- ٣٥٦ ..... [الحديث ١٠٧]
- ٣٥٧ ..... [الحديث ١٠٨]
- ٣٥٨ ..... [الحديث ١٠٩]
- ٣٥٩ ..... [الحديث ١١٠]
- ٣٦٠ ..... [الحديث ١١١]
- ٣٦٠ ..... [الحديث ١١٢]
- ٣٦٠ ..... [الحديث ١١٣]

٣٦٠	-----	[الحديث ١١٤]
٣٦١	-----	[الحديث ١١٥]
٣٦١	-----	[الحديث ١١٦]
٣٦١	-----	[الحديث ١١٧]
٣٦١	-----	[الحديث ١١٨]
٣٦٣	-----	[الحديث ١١٩]
٣٦٣	-----	[الحديث ١٢٠]
٣٦٣	-----	[الحديث ١٢١]
٣٦٤	-----	[الحديث ١٢٢]
٣٦٤	-----	[الحديث ١٢٣]
٣٦٤	-----	[الحديث ١٢٤]
٣٦٦	-----	٨ بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ
٣٦٦	-----	اشاره
٣٦٦	-----	[الحديث ١]
٣٦٧	-----	[الحديث ٢]
٣٦٧	-----	[الحديث ٣]
٣٦٨	-----	[الحديث ٤]
٣٦٨	-----	[الحديث ٥]
٣٦٨	-----	[الحديث ٦]
٣٦٨	-----	[الحديث ٧]
٣٦٩	-----	[الحديث ٨]
٣٦٩	-----	[الحديث ٩]
٣٦٩	-----	[الحديث ١٠]
٣٧٠	-----	[الحديث ١١]
٣٧١	-----	[الحديث ١٢]
٣٧٣	-----	٩ بَابُ الطَّوَافِ



٣٧٣	.....	اشاره
٣٧٣	.....	[الحديث ١]
٣٧٥	.....	[الحديث ٢]
٣٧٦	.....	[الحديث ٣]
٣٧٦	.....	[الحديث ٤]
٣٧٧	.....	[الحديث ٥]
٣٧٨	.....	[الحديث ٦]
٣٧٨	.....	[الحديث ٧]
٣٧٨	.....	[الحديث ٨]
٣٧٩	.....	[الحديث ٩]
٣٧٩	.....	[الحديث ١٠]
٣٧٩	.....	[الحديث ١١]
٣٨٢	.....	[الحديث ١٢]
٣٨٣	.....	[الحديث ١٣]
٣٨٣	.....	[الحديث ١٤]
٣٨٣	.....	[الحديث ١٥]
٣٨٤	.....	[الحديث ١٦]
٣٨٤	.....	[الحديث ١٧]
٣٨٤	.....	[الحديث ١٨]
٣٨٥	.....	[الحديث ١٩]
٣٨٥	.....	[الحديث ٢٠]
٣٨٥	.....	[الحديث ٢١]
٣٨٦	.....	[الحديث ٢٢]
٣٨٧	.....	[الحديث ٢٣]
٣٨٨	.....	[الحديث ٢٤]
٣٨٩	.....	[الحديث ٢٥]

٣٨٩	[٢٦ الحديث]
٣٩٠	[٢٧ الحديث]
٣٩١	[٢٨ الحديث]
٣٩٢	[٢٩ الحديث]
٣٩٣	[٣٠ الحديث]
٣٩٣	[٣١ الحديث]
٣٩٣	[٣٢ الحديث]
٣٩٤	[٣٣ الحديث]
٣٩٥	[٣٤ الحديث]
٣٩٥	[٣٥ الحديث]
٣٩٥	[٣٦ الحديث]
٣٩٦	[٣٧ الحديث]
٣٩٦	[٣٨ الحديث]
٣٩٦	[٣٩ الحديث]
٣٩٨	[٤٠ الحديث]
٣٩٨	[٤١ الحديث]
٤٠٠	[٤٢ الحديث]
٤٠٠	[٤٣ الحديث]
٤٠٠	[٤٤ الحديث]
٤٠٠	[٤٥ الحديث]
٤٠١	[٤٦ الحديث]
٤٠١	[٤٧ الحديث]
٤٠١	[٤٨ الحديث]
٤٠٢	[٤٩ الحديث]
٤٠٣	[٥٠ الحديث]
٤٠٣	[٥١ الحديث]

٤٠٤	[الحديث ٥٢]
٤٠٤	[الحديث ٥٣]
٤٠٤	[الحديث ٥٤]
٤٠٤	[الحديث ٥٥]
٤٠٥	[الحديث ٥٦]
٤٠٥	[الحديث ٥٧]
٤٠٥	[الحديث ٥٨]
٤٠٦	[الحديث ٥٩]
٤٠٦	[الحديث ٦٠]
٤٠٧	[الحديث ٦١]
٤٠٧	[الحديث ٦٢]
٤٠٧	[الحديث ٦٣]
٤٠٩	[الحديث ٦٤]
٤٠٩	[الحديث ٦٥]
٤٠٩	[الحديث ٦٦]
٤١١	[الحديث ٦٧]
٤١١	[الحديث ٦٨]
٤١١	[الحديث ٦٩]
٤١٣	[الحديث ٧٠]
٤١٣	[الحديث ٧١]
٤١٣	[الحديث ٧٢]
٤١٣	[الحديث ٧٣]
٤١٤	[الحديث ٧٤]
٤١٤	[الحديث ٧٥]
٤١٤	[الحديث ٧٦]
٤١٤	[الحديث ٧٧]

٤١٥	[٧٨ الحديث]
٤١٥	[٧٩ الحديث]
٤١٦	[٨٠ الحديث]
٤١٦	[٨١ الحديث]
٤١٦	[٨٢ الحديث]
٤١٦	[٨٣ الحديث]
٤١٧	[٨٤ الحديث]
٤١٧	[٨٥ الحديث]
٤١٧	[٨٦ الحديث]
٤١٧	[٨٧ الحديث]
٤١٨	[٨٨ الحديث]
٤١٩	[٨٩ الحديث]
٤١٩	[٩٠ الحديث]
٤٢١	[٩١ الحديث]
٤٢١	[٩٢ الحديث]
٤٢١	[٩٣ الحديث]
٤٢٢	[٩٤ الحديث]
٤٢٣	[٩٥ الحديث]
٤٢٣	[٩٦ الحديث]
٤٢٣	[٩٧ الحديث]
٤٢٤	[٩٨ الحديث]
٤٢٤	[٩٩ الحديث]
٤٢٤	[١٠٠ الحديث]
٤٢٤	[١٠١ الحديث]
٤٢٧	[١٠٢ الحديث]
٤٢٧	[١٠٣ الحديث]

٤٢٨	-----	[الحديث ١٠٤]
٤٢٨	-----	[الحديث ١٠٥]
٤٢٨	-----	[الحديث ١٠٦]
٤٢٨	-----	[الحديث ١٠٧]
٤٢٩	-----	[الحديث ١٠٨]
٤٣٠	-----	[الحديث ١٠٩]
٤٣٠	-----	[الحديث ١١٠]
٤٣٠	-----	[الحديث ١١١]
٤٣١	-----	[الحديث ١١٢]
٤٣٢	-----	[الحديث ١١٣]
٤٣٢	-----	[الحديث ١١٤]
٤٣٣	-----	[الحديث ١١٥]
٤٣٣	-----	[الحديث ١١٦]
٤٣٣	-----	[الحديث ١١٧]
٤٣٤	-----	[الحديث ١١٨]
٤٣٤	-----	[الحديث ١١٩]
٤٣٤	-----	[الحديث ١٢٠]
٤٣٥	-----	[الحديث ١٢١]
٤٣٥	-----	[الحديث ١٢٢]
٤٣٥	-----	[الحديث ١٢٣]
٤٣٦	-----	[الحديث ١٢٤]
٤٣٦	-----	[الحديث ١٢٥]
٤٣٧	-----	[الحديث ١٢٦]
٤٣٧	-----	[الحديث ١٢٧]
٤٣٧	-----	[الحديث ١٢٨]
٤٣٧	-----	[الحديث ١٢٩]

٤٣٨	.....	[الحديث ١٣٠]
٤٣٨	.....	[الحديث ١٣١]
٤٣٨	.....	[الحديث ١٣٢]
٤٣٩	.....	[الحديث ١٣٣]
٤٣٩	.....	[الحديث ١٣٤]
٤٣٩	.....	[الحديث ١٣٥]
٤٣٩	.....	[الحديث ١٣٦]
٤٤٠	.....	[الحديث ١٣٧]
٤٤٠	.....	[الحديث ١٣٨]
٤٤١	.....	[الحديث ١٣٩]
٤٤١	.....	[الحديث ١٤٠]
٤٤١	.....	[الحديث ١٤١]
٤٤١	.....	[الحديث ١٤٢]
٤٤٢	.....	[الحديث ١٤٣]
٤٤٢	.....	[الحديث ١٤٤]
٤٤٢	.....	[الحديث ١٤٥]
٤٤٣	.....	[الحديث ١٤٦]
٤٤٣	.....	[الحديث ١٤٧]
٤٤٤	.....	١٠. بَابُ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّفَا
٤٤٤	.....	اشاره
٤٤٤	.....	[الحديث ١]
٤٤٤	.....	[الحديث ٢]
٤٤٤	.....	[الحديث ٣]
٤٤٥	.....	[الحديث ٤]
٤٤٦	.....	[الحديث ٥]
٤٤٦	.....	[الحديث ٦]

٤٤٨	.....	[٧ الحديث]
٤٤٩	.....	[٨ الحديث]
٤٤٩	.....	[٩ الحديث]
٤٤٩	.....	[١٠ الحديث]
٤٥٠	.....	[١١ الحديث]
٤٥٠	.....	[١٢ الحديث]
٤٥٢	.....	[١٣ الحديث]
٤٥٢	.....	[١٤ الحديث]
٤٥٢	.....	[١٥ الحديث]
٤٥٤	.....	[١٦ الحديث]
٤٥٤	.....	[١٧ الحديث]
٤٥٤	.....	[١٨ الحديث]
٤٥٥	.....	[١٩ الحديث]
٤٥٥	.....	[٢٠ الحديث]
٤٥٥	.....	[٢١ الحديث]
٤٥٦	.....	[٢٢ الحديث]
٤٥٦	.....	[٢٣ الحديث]
٤٥٦	.....	[٢٤ الحديث]
٤٥٦	.....	[٢٥ الحديث]
٤٥٧	.....	[٢٦ الحديث]
٤٥٧	.....	[٢٧ الحديث]
٤٥٩	.....	[٢٨ الحديث]
٤٥٩	.....	[٢٩ الحديث]
٤٦٢	.....	[٣٠ الحديث]
٤٦٢	.....	[٣١ الحديث]
٤٦٣	.....	[٣٢ الحديث]

٤٦٣	[٣٣ الحديث]
٤٦٣	[٣٤ الحديث]
٤٦٣	[٣٥ الحديث]
٤٦٤	[٣٦ الحديث]
٤٦٤	[٣٧ الحديث]
٤٦٤	[٣٨ الحديث]
٤٦٤	[٣٩ الحديث]
٤٦٥	[٤٠ الحديث]
٤٦٥	[٤١ الحديث]
٤٦٥	[٤٢ الحديث]
٤٦٦	[٤٣ الحديث]
٤٦٦	[٤٤ الحديث]
٤٦٧	[٤٥ الحديث]
٤٦٨	[٤٦ الحديث]
٤٦٨	[٤٧ الحديث]
٤٧٠	[٤٨ الحديث]
٤٧٠	[٤٩ الحديث]
٤٧١	[٥٠ الحديث]
٤٧١	[٥١ الحديث]
٤٧٢	[٥٢ الحديث]
٤٧٢	[٥٣ الحديث]
٤٧٢	[٥٤ الحديث]
٤٧٤	[٥٥ الحديث]
٤٧٤	[٥٦ الحديث]
٤٧٤	[٥٧ الحديث]
٤٧٥	[٥٨ الحديث]



٤٧٦	.....	[الحديث ٥٩]
٤٧٧	.....	[الحديث ٦٠]
٤٧٧	.....	[الحديث ٦١]
٤٧٧	.....	[الحديث ٦٢]
٤٧٨	.....	[الحديث ٦٣]
٤٧٨	.....	[الحديث ٦٤]
٤٧٨	.....	[الحديث ٦٥]
٤٧٨	.....	[الحديث ٦٦]
٤٧٨	.....	[الحديث ٦٧]
٤٧٩	.....	[الحديث ٦٨]
٤٧٩	.....	[الحديث ٦٩]
٤٨٠	.....	[الحديث ٧٠]
٤٨٢	.....	[الحديث ٧١]
٤٨٣	.....	[الحديث ٧٢]
٤٨٤	.....	[الحديث ٧٣]
٤٨٤	.....	[الحديث ٧٤]
٤٨٥	.....	[الحديث ٧٥]
٤٨٥	.....	[الحديث ٧٦]
٤٨٥	.....	[الحديث ٧٧]
٤٨٦	.....	[الحديث ٧٨]
٤٨٦	.....	[الحديث ٧٩]
٤٨٧	.....	١١ باب الإِخْرَامِ لِلْحَجِّ
٤٨٧	.....	اشاره
٤٨٧	.....	[الحديث ١]
٤٨٧	.....	[الحديث ٢]
٤٨٨	.....	[الحديث ٣]

٤٨٩	[٤ الحديث]
٤٨٩	[٥ الحديث]
٤٩٠	[٦ الحديث]
٤٩١	[٧ الحديث]
٤٩٢	[٨ الحديث]
٤٩٢	[٩ الحديث]
٤٩٢	[١٠ الحديث]
٤٩٥	[١١ الحديث]
٤٩٥	[١٢ الحديث]
٤٩٦	[١٣ الحديث]
٤٩٦	[١٤ الحديث]
٤٩٦	[١٥ الحديث]
٤٩٦	[١٦ الحديث]
٤٩٨	[١٧ الحديث]
٤٩٨	[١٨ الحديث]
٤٩٨	[١٩ الحديث]
٤٩٨	[٢٠ الحديث]
٤٩٩	[٢١ الحديث]
٤٩٩	[٢٢ الحديث]
٤٩٩	[٢٣ الحديث]
٤٩٩	[٢٤ الحديث]
٥٠٠	[٢٥ الحديث]
٥٠٠	[٢٦ الحديث]
٥٠٠	[٢٧ الحديث]
٥٠٠	[٢٨ الحديث]
٥٠١	[٢٩ الحديث]

٥٠١ ..... [الحديث ٣٠]

٥٠١ ..... [الحديث ٣١]

٥٠٣ ..... [الحديث ٣٢]

٥٠٤ ..... ١٢ باب نُزُولِ مِئِي

٥٠٤ ..... اشاره

٥٠٤ ..... [الحديث ١]

٥٠٤ ..... [الحديث ٢]

٥٠٤ ..... [الحديث ٣]

٥٠٤ ..... [الحديث ٤]

٥٠٤ ..... [الحديث ٥]

٥٠٧ ..... [الحديث ٦]

٥٠٧ ..... [الحديث ٧]

٥٠٧ ..... [الحديث ٨]

٥٠٧ ..... [الحديث ٩]

٥٠٨ ..... [الحديث ١٠]

٥٠٨ ..... ١٣ بابِ الْغُدُوِّ إِلَى عَرَفَاتٍ

٥٠٨ ..... اشاره

٥٠٨ ..... [الحديث ١]

٥٠٩ ..... [الحديث ٢]

٥٠٩ ..... [الحديث ٣]

٥٠٩ ..... [الحديث ٤]

٥١١ ..... [الحديث ٥]

٥١١ ..... [الحديث ٦]

٥١١ ..... [الحديث ٧]

٥١٢ ..... [الحديث ٨]

٥١٣ ..... [الحديث ٩]

٥١٣ ..... [الحديث ١٠]

٥١٣ ..... [الحديث ١١]

٥١٤ ..... [الحديث ١٢]

٥١٤ ..... [الحديث ١٣]

٥١٤ ..... [الحديث ١٤]

٥١٥ ..... [الحديث ١٥]

٥١٦ ..... [الحديث ١٦]

٥١٨ ..... [الحديث ١٧]

٥١٨ ..... [الحديث ١٨]

٥١٨ ..... [الحديث ١٩]

٥١٩ ..... [الحديث ٢٠]

٥١٩ ..... [الحديث ٢١]

٥٢١ ..... ١٤ بَابُ الْإِفَاضَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ

٥٢١ ..... اشاره

٥٢١ ..... [الحديث ١]

٥٢١ ..... [الحديث ٢]

٥٢١ ..... [الحديث ٣]

٥٢٢ ..... [الحديث ٤]

٥٢٢ ..... [الحديث ٥]

٥٢٣ ..... [الحديث ٦]

٥٢٤ ..... ١٥ بَابُ نُزُولِ الْمَزْدَلِفَةِ

٥٢٤ ..... اشاره

٥٢٥ ..... [الحديث ١]

٥٢٥ ..... [الحديث ٢]

٥٢٥ ..... [الحديث ٣]

٥٢٦ ..... [الحديث ٤]

٥٢٧	[٥ الحديث]
٥٢٧	[٦ الحديث]
٥٢٨	[٧ الحديث]
٥٢٨	[٨ الحديث]
٥٢٨	[٩ الحديث]
٥٢٩	[١٠ الحديث]
٥٢٩	[١١ الحديث]
٥٢٩	[١٢ الحديث]
٥٣١	[١٣ الحديث]
٥٣٢	[١٤ الحديث]
٥٣٣	[١٥ الحديث]
٥٣٣	[١٦ الحديث]
٥٣٣	[١٧ الحديث]
٥٣٤	[١٨ الحديث]
٥٣٥	[١٩ الحديث]
٥٣٥	[٢٠ الحديث]
٥٣٧	[٢١ الحديث]
٥٣٧	[٢٢ الحديث]
٥٣٧	[٢٣ الحديث]
٥٣٧	[٢٤ الحديث]
٥٣٨	[٢٥ الحديث]
٥٣٨	[٢٦ الحديث]
٥٣٩	[٢٧ الحديث]
٥٣٩	[٢٨ الحديث]
٥٣٩	[٢٩ الحديث]
٥٣٩	[٣٠ الحديث]

٥٤٠ ..... [الحديث ٣١]

٥٤٠ ..... [الحديث ٣٢]

٥٤١ ..... [الحديث ٣٣]

٥٤٢ ..... [الحديث ٣٤]

٥٤٤ ..... [الحديث ٣٥]

٥٤٤ ..... [الحديث ٣٦]

٥٤٤ ..... [الحديث ٣٧]

٥٤٥ ..... [الحديث ٣٨]

٥٤٧ ..... تعريف مركز

سرشناسه : طوسی، محمد بن حسن، ق ۴۶۰ - ۳۸۵

عنوان قرار دادی : [تهذیب الاحکام. شرح]

عنوان و نام پدید آور : ملاذ الاخبار فی فهم تهذیب الاخبار [محمد بن حسن طوسی] / تالیف محمد باقر المجلسی؛ تحقیق مهدی الرجائی؛ باهتمام محمود المرعشی

مشخصات نشر : قم: مکتبه آیه الله المرعشی العامه، ۱۴۰۶ق. = ۱۳۶۴.

مشخصات ظاهری : ۱۶ ج. نمونه

فروست : (مخطوطات مکتبه آیه الله المرعشی العامه ۱۵)

وضعیت فهرست نویسی : فهرستنویسی قبلی

یادداشت : "شرحی است بر تهذیب الاحکام در شرح المقنعه للشیخ المفید"

یادداشت : کتابنامه به صورت زیر نویس

عنوان دیگر : تهذیب الاحکام

عنوان دیگر : المقنعه

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ق ۵

شناسه افزوده : مفید، محمد بن محمد، ۴۱۳ - ۳۳۶ق. المقنعه

شناسه افزوده : مجلسی، محمد باقر بن محمد تقی، ۱۱۱۱ - ۱۰۳۷ق. شارح

شناسه افزوده : رجائی، مهدی، ۱۳۳۶ - ، مصحح

رده بندی کنگره : BP۱۳۰/ط ۹ت ۹۰۲۶

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۷-۳۳۹

قال الشيخ رحمه الله: (و الشيخ الكبير و المرأه الكبيره إذا لم يطيقا الصيام و عجزا عنه فقد سقط عنهما فرضه و وسعهما الإفطار و لا كفاره عليهما، و إذا أطاقاه بمشقه عظيمه و كان يمرضهما إن صاماه أو يضر بهما ضررا بينا وسعهما الإفطار و عليهما أن يكفرا عن كل يوم بمد من طعام) هذا فصل به بين من يطيق الصيام بمشقه و بين من لا يطيقه أصلا فلم أجد به حديثا مفصلا و الأحاديث كلها على أنه متى عجزا كفرا عنه، و الذى حمله على هذا التفصيل هو أنه ذهب إلى أن الكفاره فرع على وجوب الصوم، و من ضعف عن الصيام ضعفا لا يقدر عليه جملة فإنه يسقط عنه وجوبه جملة، لأنه لا يحسن تكليفه للصيام و حاله هذه و قد قال الله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ



اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا».

و هذا ليس بصحيح، لأن وجوب الكفاره ليس بمبنى على وجوب الصوم، لأنه ما كان يمتنع أن يقول الله تعالى متى لم تطيقوا الصيام فصار مصلحتكم فى الكفاره و سقط وجوب الصوم عنكم، و ليس لأحدهما تعلق بالآخر، و الذى ورد من الأحاديث الواردة فى ذلك ما رواه:

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٦

### [الحديث ١]

١ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَبِيرٍ يَضْعَفُ عَنْ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ يَتَصَدَّقُ بِمَا يُجْزِي عَنْهُ طَعَامَ مَسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ.

### [الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَهُ طَعَامَ مَسْكِينٍ قَالَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَ الَّذِي يَأْخُذُهُ الْعَطَاشُ وَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطَعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا قَالَ مِنْ مَرَضٍ أَوْ عَطَاشٍ

الحديث الأول: صحيح.

الحديث الثانى: صحيح.

قال الفاضل الأردبيلى قدس الله روحه الشريف فى آيات الأحكام: " وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ " فففيه اختلاف كثير، و المنقول عن أهل البيت الذين هم العارفون بالقرآن، أن المراد بهم الشيوخ و العجائز الذين كانوا يطيقون أولا الصوم، ثم صاروا بحيث لا يطيقونه الأعلى وجه المشقه التى لا تتحمل مثلها عادة، أو يطيقونه بجهد و مشقه لا تتحمل مثلها فى العاده، فعلى الأول فى الآيه حذف، أى كانوا يطيقونه من قبل و الآن ليسوا كذلك. و على الثانى يكون مؤولا بمعنى يطيقون الصوم بجهد و طاقه و مشقه، و ذكر هذا الحديث.

ثم قال: و قال فى مجمع البيان: و روى عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: معناه و على الذين كانوا يطيقون الصوم، ثم أصابهم كسر أو عطش

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٧

.....

---

أو شبه ذلك، فعليهم لكل يوم مد. انتهى.

وقال في المدارك: الشيخ و الشيخه إذا عجزا عن الصوم أو أطاقاه بمشقه يفطران و يتصدقان عن كل يوم بمد من طعام، كذا ذكره الشيخ

و جماعه، إلا أن الشيخ أوجب في النهايه التصدق بمدين، فإن لم يمكن فبمد.

و قال المفيد و المرتضى: إن عجزا عن الصوم سقط عنهما الكفاره أيضا كما يسقط الصيام، و إن أطاقاه بمشقه شديده وجبت، و اختاره العلامه في المختلف و جدى في الشرح، و المعتمد الأول.

و استدلل العلامه على التفصيل بقوله تعالى " وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ " قال: فإنه يدل بمفهومه على سقوط الفديه عن الذين لا يطيقونه، و يتوجه عليه أن الآيه الشريفه غير محموله على ظاهرها، بل إما منسوخه كما هو قول بعض المفسرين، أو محموله على أن المراد: و على الذين كانوا يطيقونه ثم عجزوا عنه، كما هو مروى في أخبارنا.

و ذو العطاش، و هو: بالضم داء لا- يروى صاحبه، يجوز له الإفطار إذا شق عليه الصوم، و يجب عليه التفكير عن كل يوم بمد و القضاء مع البرء، هذا هو المشهور، و فى المسأله قولان:

أحدهما: إن العطاش إذا كان مرجو الزوال، يجب على صاحبه القضاء بعد البرء و لا كفاره. و اختاره العلامه فى جملة من كتبه، لأنه مريض فلا يجب عليه الكفاره مع القضاء.

و ثانيهما: إن العطاش إذا كان غير مرجو الزوال، لم تجب الكفاره و لا القضاء لو برأ على خلاف الغالب، اختاره المحقق الشيخ على و قبله سلالر من المتقدمين

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٨

### [الحديث ٣]

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْهِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَ الْعُجُوزِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي تَضَعُ عَنِ الصَّوْمِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ تَتَصَدَّقُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ مِنْ حِنْطِهِ.

### [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَ الَّذِي بِهِ الْعُطَاشُ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُفْطِرَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ يَتَصَدَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي كُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ مِنْ طَعَامٍ وَ لَا قِضَاءَ عَلَيْهِمَا فَإِنْ لَمْ يَقْدِرَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا

و هما مدفوعان بالروايه المتضمنه لوجوب التكفير مطلقا.

الحديث الثالث: صحيح.

الحديث الرابع: صحيح.

قال فى المدارك: استدل على وجوب القضاء بعد البرء، بأنه أفطر للمرض، فيجب عليه القضاء، ويشكل بأن مقتضى الرواية سقوط القضاء مطلقاً.

قوله عليه السلام: فإن لم يقدر فلا شىء عليهما قال بعض الأفاضل: يمكن أن يكون هذا دليلاً على تفصيل المصنف رحمه الله، لأنه يصح أن يكون معناه: فإن لم يقدر على الصوم، فلا شىء عليهما.

و يفهم منه أن ما سبق حكم الذى كان قادراً عليه لكن بمشقه عظيمه، فالفاء فصيحته

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٩

### [الحديث ٥]

٥ وَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بَشِيرٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ وَ يَتَصَدَّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي كُلِّ يَوْمٍ بِمُدَّيْنِ مِنَ الطَّعَامِ.

وَ هَذَا الْخَبْرُ لَيْسَ بِمُضَادٍّ لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مُدًّا مِنْ طَعَامٍ أَوْ إِطْعَامٍ مَسْكِينٍ لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْمُكَلَّفِينَ فَمَنْ أَطَاعَ مُدَّيْنِ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَ مَنْ لَمْ يُطِقْ إِلَّا إِطْعَامَ مُدٍّ فَعَلَّ ذَلِكَ وَ مَنْ لَمْ

يُقَدِّرُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا وَزَيْدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

لا تفرعيه، و فهم الشيخ أن الفاء للتفريع، و معناه: فإن لم يقدر على الطعام، فلا شىء عليهما من الطعام تأمل. انتهى.

أقول: لا يخفى عدم جواز التمسك بالصحة و الاحتمال فى مقام الاستدلال، فتأمل.

الحديث الخامس: صحيح.

قال بعض الفضلاء: فى الاستبصار: سمعت أبا جعفر عليه السلام. و لعله الصواب.

قوله عليه السلام: لأن هذا الحكم فى الاستبصار حمل المدين على الاستحباب، و لعله أقوى و أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٠

#### [الحديث ٦]

٦ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى وَ عَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ عَنْ هَارُونَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنَيْدٍ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَصُومَ فَقَالَ يَصُومُ عَنْهُ بَعْضٌ وَوَلَدِهِ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَوَلَدٌ قَالَ فَأَذْنَى قَرَابَتِهِ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ قَالَ تَصَدَّقْ بِمِدَّةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ.

#### [الحديث ٧]

٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَتَبَ حَفْصُ الْأَعْوَرُ إِلَى سَلِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ ثَلَاثِ مَسَائِلَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا هِيَ قَالَ مَنْ تَرَكَ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي شَهْرٍ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ مَرَضٍ أَوْ كِبَرٍ أَوْ لِعَطَشٍ قَالَ فَاشْرَحْ لِي شَيْئًا شَيْئًا فَقَالَ إِنْ كَانَ مِنْ مَرَضٍ فَإِذَا بَرَأَ فَلْيَقْضِهِ وَ إِنْ كَانَ مِنْ كِبَرٍ أَوْ لِعَطَشٍ فَبَدِّلْ كُلَّ يَوْمٍ مِدَّةً

الحديث السادس: مجهول.

قال بعض الفضلاء: هارون بن الحسن، كذا فى الاستبصار، و هو الظاهر.

قوله: لا يقدر أن يصوم يحمل على عدم قدره لا المشقه، و ما تضمنه على الاستحباب، أو يكون الصوم مع المد، و الله أعلم.

الحديث السابع: مجهول.

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْدِبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ الْحَامِلُ الْمُقْرَبُ وَالْمُرْضِعُ الْقَلِيلَةُ اللَّبَنِ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمَا أَنْ تُفْطِرَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لِأَنَّهُمَا لَا تُطِيقَانِ الصَّوْمَ وَعَلَيْهِمَا أَنْ تَتَصَدَّقَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي كُلِّ يَوْمٍ تُفْطِرُ فِيهِ بِمُدٍّ مِنْ طَعَامٍ وَعَلَيْهِمَا قَضَاءُ كُلِّ يَوْمٍ أَفْطَرْتَا فِيهِ تَفْضِيَانِهِ بَعْدُ.

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنِ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنِ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُصِيبُهُ الْعَطَشُ حَتَّى يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ قَالَ يَشْرَبُ بِقَدْرِ مَا يُمْسِكُ رَمَقَهُ وَلَا يَشْرَبُ حَتَّى يَزُولَ

الحديث الثامن: صحيح.

قوله عليه السلام: وعليهما أن تتصدق المشهور أن هذا الحكم ثابت، سواء كان الخوف على أنفسهما، أو على ولدهما. وقيل: إذا خافتا على أنفسهما أفطرتا وقضتا ولا كفاره.

الحديث التاسع: موثق.

قال في المدارك: هل يجب على ذي العطاش الاقتصاد من الشرب على ما يندفع به الضروره، أم يجوز له التملی من الشراب و غيره؟ قيل: بالأول، لروايه عمار. وقيل: بالثاني، وهو خيره الأكثر، لإطلاق سائر الأخبار، ولا ريب أن الأول أحوط.

[الحديث ١٠]

١٠ وَعَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِتْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنِ يُونُسَ عَنِ مُفْضِلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ لَنَا فُتْيَانًا وَبَنَاتٍ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الصِّيَامِ مِنْ شِدَّةِ مَا يُصِيبُهُمْ مِنَ الْعَطَشِ قَالَ فَلْيَشْرَبُوا مَقْدَارَ مَا تَزُولُ بِهِ نَفْسُهُمْ وَمَا يَحْذَرُونَ. قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا يُجَامَعُ أَحَدٌ مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُ إِلَّا أَنْ تَدْعُوهُ إِلَى ذَلِكَ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا

سَافَرَ الرَّجُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَا يَقْرَبُ النِّسَاءَ بِالنَّهَارِ فِي رَمَضَانَ فَإِنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ.

## [الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُسَافِرُ فِي شَهْرِ

الحديث العاشر: مجهول.

الحديث الحادي عشر: كالصحيح على الظاهر.

قال بعض الفضلاء: محمد عن العلاء، كذا في الاستبصار بغير اختلاف في النسخ، وهو الصحيح، لأن روايه محمد بن الحسين، أو من في مرتبه عن العلاء إنما هو بواسطه محمد بن خالد الطيالسي، أو من ليس اسمه محمدا، فلا اشتباه في إطلاق محمد.

الحديث الثاني عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٣

رَمَضَانَ وَمَعَهُ جَارِيَةٌ لَهُ فَلَهُ أَنْ يُصِيبَ مِنْهَا بِالنَّهَارِ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ أَمَا يَعْرِفُ هَذَا حُزْمَهُ شَهْرِ رَمَضَانَ إِنَّ لَهُ فِي اللَّيْلِ سَبْحًا طَوِيلًا قُلْتُ أَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ وَيَقْصِرَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَخَّصَ لِلْمَسَافِرِ فِي الْإِفْطَارِ وَالتَّقْصِيرِ بِرَحْمَةٍ وَتَخْفِيفًا لِمَوْضِعِ التَّعَبِ وَالتَّصَبُّ وَوَعَثَ السَّفَرَ وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي مُجَامَعَةِ النِّسَاءِ فِي السَّفَرِ بِالنَّهَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَأَوْجَبَ عَلَيْهِ قِضَاءَ الصِّيَامِ وَلَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ تَمَامَ الصَّلَاةِ إِذَا آبَ مِنْ سَفَرِهِ ثُمَّ قَالَ وَالسُّنَّةُ لَا تُقَاسُ وَإِنِّي إِذَا سَافَرْتُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مَا آكَلُ إِلَّا الْقُوتَ وَمَا أَشْرَبُ كُلَّ الرَّيِّ.

## [الحديث ١٣]

١٣ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

المشهور كراهه الجماع لمن يسوغ له الإفطار في نهار شهر رمضان، و ذهب الشيخ إلى الحرمة.

و في تفسير البيضاوي: "إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا" تقلبا في مهامك و اشتغالا بها.

قوله عليه السلام: ما آكل إلا القوت قال في المدارك: قد قطع

الأصحاب بكراهه التملى من الطعام و الشراب لكل من يسوغ له الإفطار في نهار شهر رمضان، من المريض و المسافر و الحائض و الشيخ و الشيخه و غيرهم.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٤

حَمَادٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي جَارِيَّتَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِالنَّهَارِ فِي السَّفَرِ فَقَالَ أَمَا يَعْرِفُ هَذَا حَقَّ شَهْرِ رَمَضَانَ إِنَّ لَهُ فِي اللَّيْلِ سَبْحًا طَوِيلًا.

[الحديث ١٤]

١٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبِيَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ أَتَى أَهْلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ١٥]

١٥ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُسَافِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَلَهُ أَنْ يُصِيبَ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٦]

١٦ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَثْبَةَ الْهَاشِمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ فِي السَّفَرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا فِي إِبَاحِهِ الْوَطْءِ لِلْمُسَافِرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

---

الحديث الرابع عشر: حسن.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

الحديث السادس عشر: صحيح.

و في الكافي: عن علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي.

قوله رحمه الله: فهذه الأخبار قال بعض الأفاضل: الأقرب حمل ما تضمن على عدم الإذن على شدة الكراهة.



ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٥

مَحْمُولُهُ عَلَى مَنِ غَلَبَتْهُ الشَّهْوَةُ وَ لَمْ يَتِمَّكُنْ مِنَ الصَّبْرِ عَلَيْهَا وَ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ الدُّخُولَ فِي مَحْظُورٍ فَحَيْثُ أُبِيحَ لَهُ وَ طُءُ الْمُحَلَّلَاتِ فَأَمَّا مَنْ يَقْدِرُ عَلَى الصَّبْرِ عَنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطَأَ حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَطَأَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا وَ إِنَّمَا وَرَدَتْ مُتَعَرِّيَةً مِنْ اقْتِرَانِ ذِكْرِ الزَّمَانِ بِهِمَا وَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ غَيْرَ أَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مَا يَتَضَمَّنُ ذِكْرَ النَّهَارِ فَالْوَجْهُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحدِيث ١٧]

١٧ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَفْقَدُ مِنَ سَفَرٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَيَصِيبُ امْرَأَتَهُ حِينَ طَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ أَوْ يَوَاقِعُهَا قَالَ لَا بَأْسَ

الحدِيث السابع عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٦

### ٥٩ بَابُ حُكْمِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ وَ صَاحِبِ الْمَرْهَةِ وَ الْمَجْنُونِ فِي الصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ

#### [الحدِيث ١]

١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي نُوحٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّلَاثِ عَ أَسْأَلُهُ عَنِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ هَلْ يَقْضَى مَا فَاتَهُ أَمْ لَا فَكَتَبَ عَ لَا يَقْضَى الصَّوْمَ وَ لَا يَقْضَى الصَّلَاةَ

باب حكم المغمى عليه و صاحب المره و المجنون فى الصيام الحدِيث الأول: صحيح.

قال فى المدارك: لا- ريب فى سقوط الصوم عن المغمى عليه، لخروجه بذلك عن أهليه التكليف. و إنما الخلاف فى صحه صومه مع سبق النيه.

و اختلف الأصحاب فى وجوب القضاء عليه بعد الإفاقه، فقال الشيخ فى الخلاف و المفيد و المرتضى: لا يقضى إن سبقت منه النيه، و يقضى إن لم ينو.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٧

#### [الحدِيث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِيَانِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ عَ وَأَنَا بِالْمَدِينَةِ أَسْأَلُهُ عَنِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ هَلْ يَقْضَى مَا فَاتَهُ فَكَتَبَ عَ لَا يَقْضَى الصَّوْمَ.

### [الحديث ٣]

٣ حَرِيْزٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ فِي الرَّجْلِ يُغْمَى عَلَيْهِ الْأَيَّامَ قَالَ لَا يُعِيدُ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ

وقال في النهايه و المبسوط: لا- قضاء عليه مطلقا. و به قطع ابن إدريس و عامه المتأخرين، و هو المعتمد للأخبار الكثيره الداله عليه.

وقال فيه أيضا: ذهب الأكثر إلى أن المغمى عليه لا يجب عليه قضاء الصلاه، إذا استوعب الإغماء الوقت، للأخبار الكثيره الداله عليه. و في مقابلها روايات آخر وردت بالأمر بالقضاء مطلقا، و بمضمونها أفتى ابن بابويه في المقنع.

و ورد في بعض آخر الأمر بقضاء صلاه ثلاثه أيام، و في بعض الأمر بقضاء صلاه يوم. و الجواب عن الجميع بالحمل على الاستحباب، كما ذكره الشيخ و الصدوق في الفقيه. انتهى.

أقول: احتج من أوجب القضاء بالأخبار الوارده بقضاء الصلاه، و لا يخفى ما فيه.

الحديث الثاني: ضعيف.

الحديث الثالث: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٨

### [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَارٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ هَلْ يَقْضَى مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ أَمْ لَا فَكَتَبَ عَ لَا يَقْضَى الصَّوْمَ وَ لَا يَقْضَى الصَّلَاةَ.

### [الحديث ٥]

٥ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ يَقْضَى صَلَاةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

### [الحديث ٦]

٦ حَفْصٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ يَقْضَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ مَا فَاتَهُ.

## [الحديث ٧]

٧ حَفْصُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَقْضَى صَلَاةَ يَوْمٍ.

## [الحديث ٨]

٨ حَفْصُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَقْضَى الصَّلَاةَ الَّتِي أَفَاقَ فِيهَا.

## [الحديث ٩]

٩ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ شَهْرًا مَا يَقْضِي مِنَ الصَّلَاةِ فَقَالَ يَقْضِيهَا كُلَّهَا إِنَّ أَمْرَ الصَّلَاةِ شَدِيدٌ.

## [الحديث ١٠]

١٠ الْحَسَنُ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرِيضِ يُغْمَى عَلَيْهِ قَالَ

---

الحديث الرابع: صحيح.

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: صحيح.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: صحيح.

الحديث العاشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٩

إِذَا كَانَ دُونَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَإِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ الصَّلَاةِ فِيهَا.

## [الحديث ١١]

١١ النَّضْرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُلُّ شَيْءٍ تَرَكْتَهُ مِنْ صَلَوَاتِكَ لِمَرَضٍ أَوْ غَمٍّ عَلَيْكَ فِيهِ فَاقْضِهِ إِذَا أَفَقْتَ.

## [الحديث ١٢]

١٢ صَفْوَانُ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْمَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُفِيقُ قَالَ يَقْضِي مَا فَاتَهُ وَ يُؤَدِّنُ فِي الْأُولَى وَ يُقِيمُ فِي الْبَقِيَّةِ.

## [الحديث ١٣]

١٣ حَرِيْزٌ عَنْ أَبِي بَصِيْرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ رَجُلٍ أُعْمِيَ عَلَيْهِ شَهْرًا أَوْ يَقْضِي مِنْ صَلَاتِهِ شَيْئًا قَالَ يَقْضِي مِنْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. فَالْوَجْهُ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنْ نَحْمِلَهَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ لِأَنَّ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الَّذِي أُعْمِيَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الَّتِي أَفَاقَ فِي وَقْتِهَا فَأَمَّا مَا عَدَّاهَا فَمَنْدُوبٌ إِلَى قَضَائِهَا وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا قُلْنَا مَا رَوَاهُ

## [الحديث ١٤]

١٤ حَمَّادٌ عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ سَيِّئِلَ عَنِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ أَوْ يَقْضِي مَا تَرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ فَقَالَ أَمَّا أَنَا وَ وُلْدِي وَ أَهْلِي فَفَعَلْتُ ذَلِكَ.

## [الحديث ١٥]

١٥ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الحديث الحادي عشر: صحيح.

الحديث الثاني عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

الحديث الخامس عشر: كالحسن.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٠

ع أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ شَهْرًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً قَالَ فَقَالَ إِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ بِمَا آمُرُ بِهِ نَفْسِي وَ وُلْدِي أَنْ تَقْضِيَ كُلَّ مَا فَاتَكَ.

## [الحديث ١٦]

١٦ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِاشِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كُفِلَ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِهِ شَيْءٌ

الحديث السادس عشر: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢١

**٦٠ بَابُ مَنْ أَسْلَمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَحُكْمُ مَنْ بَلَغَ الْحُلْمَ فِيهِ وَ مَنْ مَاتَ وَ قَدْ صَامَ بَعْضَهُ أَوْ لَمْ يَصُمْ مِنْهُ شَيْئاً**

[الحديث ١]

١ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ فِي النُّصْفِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَا عَلَيْهِ مِنْ صِيَامٍ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا مَا أَسْلَمَ فِيهِ

باب من أسلم فى شهر رمضان و حكم من بلغ الحلم فيه و من مات و قد صام بعضه أو لم يصم منه شيئاً الحديث الأول: صحيح.

قال فى المدارك: لا خلاف فى سقوط القضاء عن الكافر بعد الإسلام، و المراد الكافر الأصلي، أما غيره كالمرتد و من انتحل الإسلام من الفرق المحكوم بكفرها كالخوارج و الغلاة، فيجب عليهم القضاء مطلقاً.

و لو استبصر المخالف، و جب عليه قضاء ما فاته من العبادات، دون ما أتى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٢

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْمٍ أَسْلَمُوا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ قَدْ مَضَى مِنْهُ أَيَّامٌ هَلْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْضُوا مَا مَضَى مِنْهُ أَوْ يَوْمُهُمُ الَّذِي أَسْلَمُوا فِيهِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ قَضَاءٌ وَ لَا يَوْمُهُمُ الَّذِي أَسْلَمُوا فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَسْلَمُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ آبَائِهِ ع أَنَّ عَلِيَّ ع كَانَ يَقُولُ فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ فِي النُّصْفِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا مَا يَسْتَقْبِلُ.

[الحديث ٤]

به سوى الزكاه.

الحديث الثاني: صحيح.

قوله عليه السلام: إلا أن يكونوا أن أفطروه، أو بحمل القضاء على الأعم أى الفعل، و الله أعلم.

و قال فى المدارك: ذهب معظم الأصحاب إلى أنه لو أسلم فى أثناء النهار أمسك استحباباً، و يصوم ما يستقبله. و قيل: يصوم إذا أسلم قبل الزوال و إن ترك قضي، ذهب إليه الشيخ فى المبسوط، و قواه فى المختلف.

الحديث الثالث: ضعيف.

الحديث الرابع: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٣

عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ بَعْدَ مَا دَخَلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَيَّامًا فَقَالَ لِيَقْضِ مَا فَاتَهُ.

فَهَذِهِ الرَّوَايَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ - وَ فَاتَهُ ذَلِكَ لِعَارِضٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ يَكُونُ مِمَّنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَأَفْطَرَ ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ وَجُوبَهُ عَلَيْهِ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ لِيَقْضِ مَا فَاتَهُ وَ الْفَوْتُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَوَجُّهِ الْفَرْضِ إِلَى الْمُكَلَّفِ وَ مَنْ أَسْلَمَ فِي النُّصْفِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لَمْ يَكُنْ مَا مَضَى مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ إِلَّا بِشَرْطِ الْإِسْلَامِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَلْزِمَهُ الْقَضَاءُ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ وَ قَدْ صَامَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْضُهُ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْأَكْبَرِ مِنْ وُلْدِهِ مِنَ الرَّجَالِ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ الصَّيَّامَ

#### [الحديث ٥]

٥ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عُمَيْرَانَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَنْ يَقْضِي عَنْهُ

قَالَ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ امْرَأَةٌ قَالَ لَا إِلَّا الرِّجَالُ.

## [الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الْأَخِيرِ ع

قوله رحمه الله: و إذا مات الإنسان و قد صام أى: و قد فاته بعضه. و فى بعض النسخ: و إذا مات الإنسان و قد فاته بعض شهر رمضان. و هو الأصوب.

الحديث الخامس: ضعيف.

الحديث السادس: صحيح.

و الظاهر أن محمدا هو الصفار، لأنه روى فى الفقيه هذا المضمون عنه بطريق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٤

فِي رَجُلٍ مَاتَ وَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ لَهُ وَلِيَانِ هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا أَنْ يَقْضِيَا عَنْهُ جَمِيعاً خَمْسَةَ أَيَّامٍ أَحَدُ الْوَلِيِّينِ وَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ الْآخَرَ فَوَقَّعَ يَقْضِي عَنْهُ أَكْبَرُ وَلِيِّهِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَلِئِنْ شَاءَ اللَّهُ

الكتابه إلى أبى محمد الحسن بن على عليهما السلام.

قوله عليه السلام: يقضى عنه أكبر وليه حمل على الاستحباب.

و قال فى الدروس: لو مات قبل التمكن من القضاء، فلا- قضاء و لا كفاره، و يستحب القضاء. و فى التهذيب يقضى ما فات بالسفر، و لو مات فى رمضان، لرواه منصور بن حازم، و السرفيه تمكن المسافر من الأداء، و هو أبلغ من التمكن من القضاء إذا كان تركه للسفر سائعا.

و لو تمكن من القضاء و مات قبله، فالمشهور وجوب القضاء على الولي، سواء كان صوم رمضان أو لا، و سواء كان له مال أو لا، و مع عدم الولي يتصدق من أصل ماله عن كل يوم بمد. و قال المرتضى: يتصدق عنه، فإن لم يكن له مال صام وليه. و قال الحسن: يتصدق عنه لا غير.

و قال الحلبي: مع

عدم الولي يصام عنه من ماله كالحج، و الأول أصح، و المرأه هنا كالرجل على الأصح، و أما العبد فمشكل و المساواه قريبه.

ثم الولي عند الشيخ أكبر أولاده الذكور لا غير، و عند المفيد لو فقد أكبر الولد فأكبر أهله من الذكور، فإن فقدوا فالنساء، و هو ظاهر القدماء و الأخبار و المختار.

و لو كان له وليان فصاعدا متساويان توزعوا، إلا أن يتبرع به بعضهم. و قال

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٥

#### [الحديث ٧]

٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ دَخَلَ عَلَيْهِ - شَهْرُ رَمَضَانَ وَهُوَ مَرِيضٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصِّيَامِ فَمَاتَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ فِي شَهْرِ شَوَّالٍ - قَالَ لَا صِيَامَ عَلَيْهِ وَ لَا قِضَاءَ عَنْهُ قُلْتُ فَأَمْرَأَةٌ نَفَسَاءٌ دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ عَلَيْهَا وَ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى الصَّوْمِ فَمَاتَتْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ فِي شَوَّالٍ فَقَالَ لَا يُقْضَى عَنْهَا.

#### [الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرِيضِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَا يَصِحُّ حَتَّى يَمُوتَ قَالَ لَا يُقْضَى عَنْهُ وَ الْحَائِضِ تَمُوتُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ لَا يُقْضَى عَنْهَا.

فَالْوَجْهُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ الْقِضَاءَ عَنِ الْمَيِّتِ إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا كَانَ قَدْ بَرَأَ مِنْ مَرَضِهِ وَ فَرَّطَ فِي قِضَاءِ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَ الصَّوْمِ فَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَى وَ لِيهِ أَنْ يُقْضَى عَنْهُ - فَأَمَّا إِذَا مَاتَ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ فَلَا يَجِبُ عَلَى أَحَدٍ الْقِضَاءَ عَنْهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ عَنْ

---

القاضى: يقرع بينهم. و قال ابن إدريس: لا قضاء، و الأول أثبت.

الحديث السابع: موثق.

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: صحيح.



أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا صَامَ الرَّجُلُ شَيْئًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَمْ يَزَلْ مَرِيضًا حَتَّى يَمُوتَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنْ صَبَحَ ثُمَّ مَرَضَ حَتَّى يَمُوتَ وَكَانَ لَهُ مَالٌ تُصَدَّقُ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ تَصَدَّقَ عَنْهُ وَوَلِيَّهُ.

#### [الحدِيث ١٠]

١٠ وَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنِ أَيَّانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ مِثْلُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ صَامَ عَنْهُ وَوَلِيَّهُ.

#### [الحدِيث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَيْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ مَرَضَتْ فِي رَمَضَانَ وَ مَاتَتْ فِي شَهْرِ شَوَّالٍ فَأَوْصَيْتَنِي أَنْ أَقْضِيَ عَنْهَا قَالَ هَلْ بَرَأَتْ مِنْ مَرَضِهَا قُلْتُ لَا مَاتَتْ فِيهِ قَالَ لَا يُقْضَى عَنْهَا فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْهُ عَلَيْهَا قُلْتُ فَإِنِّي أَشْتَهِي أَنْ أَقْضِيَ عَنْهَا وَقَدْ أَوْصَيْتَنِي بِذَلِكَ قَالَ فَكَيْفَ تَقْضِي شَيْئًا لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ عَلَيْهَا فَإِنْ أَشْتَهَيْتَ أَنْ تَصُومَ لِنَفْسِكَ فَصُمْ

---

و في الكافي و الفقيه: شيئا من شهر رمضان.

الحدِيث العاشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: صام عنه وليه هذا وجه جمع بين الأخبار، لكن حملة الأصحاب على ما إذا لم يكن له ولد أكبر، بحمل الولي على غير الولد، و الصوم على الاستحباب، و الله يعلم.

الحدِيث الحادى عشر: صحيح أو موثق.

#### [الحدِيث ١٢]

١٢ وَ أَيْضًا مِمَّا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَدْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ وَ هُوَ مَرِيضٌ فَتَوَفَّى قَبْلَ أَنْ يَبْرَأَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ لَكِنْ يُقْضَى عَنِ الَّذِي يَبْرَأُ ثُمَّ يَمُوتُ قَبْلَ أَنْ يُقْضِيَ.

#### [الحدِيث ١٣]

١٣ وَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ لَيْسَ عَلَى وَليِّهِ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ مَا بَقِيَ مِنَ الشَّهْرِ وَ إِنْ مَرِضَ فَلَمْ يَقْضِهِمْ رَمَضَانَ ثُمَّ لَمْ يَزَلْ مَرِيضاً حَتَّى مَضَى رَمَضَانَ وَ هُوَ مَرِيضٌ ثُمَّ مَاتَ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَى وَليِّهِ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ الصِّيَامَ فَإِنْ مَرِضَ فَلَمْ يَقْضِهِمْ شَهْرَ رَمَضَانَ ثُمَّ صَحَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَمْ يَقْضِهِ ثُمَّ مَرِضَ فَمَاتَ فَعَلَى وَليِّهِ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ فَلَمْ يَقْضِ وَ وَجَبَ عَلَيْهِ.

فَأَمَّا مَا يَنْفُوتُ الْمَيِّتَ مِنَ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ فَيَجِبُ الْقَضَاءُ عَنْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ١٤]

١٤ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ

الحديث الثاني عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: مرسل.

ذهب إلى التفصيل المستفاد من هذا الخبر كثير من الأصحاب.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

الحديث الخامس عشر: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٨

عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُسَافِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَيَمُوتُ قَالَ يُقْضَى عَنْهُ وَ إِنْ امْرَأَةٌ حَاضَتْ فِي رَمَضَانَ فَمَاتَتْ لَمْ يُقْضَ عَنْهَا وَ الْمَرِيضُ فِي رَمَضَانَ لَمْ يَصِحَّ حَتَّى مَاتَ لَمْ يُقْضَ عَنْهُ.

#### [الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسيْبَاطٍ عَنْ عَمَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي امْرَأَةٍ مَرَضَتْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ طَمِثَتْ أَوْ سَافَرَتْ فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَضَانُ هَلْ يُقْضَى عَنْهَا فَقَالَ أَمَّا الطَّمْثُ وَ الْمَرَضُ فَلَا وَ أَمَّا السَّفَرُ فَنَعَمْ.

#### [الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ عِلِّهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّصِدَّقَ عَنِ الشَّهْرِ الْأَوَّلِ وَ يَقْضِيَ عَنِ الثَّانِي

يدل على ما هو الأشهر من اشتراك المرأة مع الرجل في وجوب القضاء عنها و قال ابن إدريس: لا قضاء عن المرأة، لأن الإجماع إنما انعقد على وجوب القضاء عن الرجل خاصة.

الحديث السادس عشر: ضعيف.

عمل الأكثر بمضمونه، و أوجب ابن إدريس قضاء الشهرين، إلا أن يكونا من كفاره مخيره بينه و بين العتق، أو الإطعام من مال الميت، و اختاره العلامة في المختلف و جماعه.

و يمكن حمل الخبر على أنه فات منه شهر رمضان و استمر مرضه إلى رمضان آخر وفاته أيضا ثم مات، فالمراد بقوله " فَصِيحًا شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ " توالى الرمضانين، فيكون موافقا للأخبار الآتية.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٩

وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لِمَرَضٍ وَ لَمْ يَقْضِهِ حَتَّى أَتَى عَلَيْهِ رَمَضَانٌ آخَرَ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَصِحَّ فِيمَا بَيْنَهُمَا فَلْيُصِمِ الثَّانِي وَ يَتَصَدَّقْ عَنِ الْأَوَّلِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَ إِنْ كَانَ قَدْ بَرَأَ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَ لَمْ يَقْضِ مَا فَاتَهُ وَ فِي بَيْتِهِ الْقَضَاءُ يَصُومُ الْحَاضِرَ وَ يَقْضِي الْأَوَّلَ وَ إِنْ تَرَكَهُ مُتَهَاوِنًا بِهِ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَ الْكِفَارَةُ

عَنِ الْأَوَّلِ وَأَنْ يَصُومَ مَا قَدْ حَضَرَ وَقْتَهُ وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

قوله رحمه الله: يصوم الثاني هذا هو المشهور بين الأصحاب، و حكى عن الصدوق أنه أوجب حينئذ القضاء دون الصدقة، و حكاها فى المختلف عن غيره من الأصحاب أيضا.

و حكى الشهيد فى الدروس عن ابن الجنيد أنه احتاط بالجمع بين القضاء و الصدقة، و قال: هو مروى.

ثم اختلف فى الكفاره، فذهب الأكثر إلى أنه مد لكل يوم. و قال الشيخ فى النهايه: يتصدق عن كل يوم بمدين، فإن لم يمكنه فبمد.

و هل يتعدى الحكم إلى غير المرض؟ قيل: نعم، و قيل: لا.

قوله رحمه الله: و إن تركه متهاونا قال فى المدارك: يلوح من عبارته أن المتهاون غير العازم على القضاء، فيكون غير المتهاون العازم على القضاء و إن أخره لغير عذر، و العرف يأباه، و الأخبار لا تساعد عليه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٠

#### [الحدِيث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهِمَ إِيَّاهُ عَنْ رَجُلٍ مَرِضٍ فَلَمْ يَصُمْ حَتَّى أَذْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ آخِرُ فَقَالَ إِنْ كَانَ قَدْ بَرَأَ ثُمَّ تَوَانَى قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ الصَّوْمُ الْآخِرُ صِيَامَ الَّذِي أَذْرَكَهُ وَ تَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِمِدٍّ مِنْ طَعَامٍ عَلَى مَسْكِينٍ وَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَزَلْ مَرِيضًا حَتَّى أَذْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ آخِرُ صَامَ الَّذِي أَذْرَكَهُ وَ تَصَدَّقَ عَنِ الْأَوَّلِ لِكُلِّ يَوْمٍ مِدًّا عَلَى مَسْكِينٍ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ.

#### [الحدِيث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَمْرُضُ فَيُدْرِكُهُ شَهْرُ رَمَضَانَ وَ يَخْرُجُ عَنْهُ وَ هُوَ مَرِيضٌ حَتَّى يُدْرِكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ آخِرُ قَالَ يَتَصَدَّقُ عَنِ الْأَوَّلِ وَ يَصُومُ الثَّانِي فَإِنْ كَانَ

و الأصح ما أطلقه الصدوقان و اختاره المحقق فى المعبر و الشهيدان من وجوب القضاء و الفديه على من برأ من مرضه و آخر القضاء توانيا من غير عذر حتى دخل رمضان الثاني، سواء عزم على القضاء أم لا.

و نقل عن ابن إدريس أنه خالف في هذا الحكم، فأوجب القضاء دون الكفاره و إن توانى. و المشهور اختصاص ذلك بالمرض.  
و العلامه فى المختلف فصل، فحكم يتعدى الحكم المذكور إذا كان تأخير القضاء توانيا، و الاكتفاء بالقضاء إذا كان التأخير بغير  
توان.

الحديث السابع عشر: حسن.

الحديث الثامن عشر: كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣١

صَحَّ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَ لَمْ يَصُمْ حَتَّى أَدْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ آخِرُ

صَامَهُمَا جَمِيعًا وَتَصَدَّقَ عَنِ الْأَوَّلِ.

### [الحدِيث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ طَائِفَةٌ ثُمَّ أَدْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ قَابِلٌ فَقَالَ إِنْ كَانَ صِيْحٌ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ ثُمَّ لَمْ يَقْضِهِ حَتَّى أَدْرَكَهُ رَمَضَانٌ قَابِلٌ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ وَ أَنْ يُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا وَ إِنْ كَانَ مَرِيضًا فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ حَتَّى أَدْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ قَابِلٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الصِّيَامُ إِنْ صِيْحَ فَإِنْ تَتَابَعَ الْمَرَضُ عَلَيْهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُطْعِمَ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا.

وَ الَّذِي يُدَلُّ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّقْسِيمِ مَا رَوَاهُ

و فى بعض النسخ: عن على بن إبراهيم عن أبيه. و هو الظاهر كما فى الكافى و الاستبصار.

الحدِيث التاسع عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: و إن كان مريضا لم يقل بظاهره أحد، إلا أن باب التأويل واسع، كان يقال: قوله "فليس عليه إلا الصيام" إعادته للكلام السابق، أى: ليس الصيام إلا مع الصحة بين المرضين، فلما لم يصح بينهما فليس إلا الكفاره.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٢

### [الحدِيث ٢٠]

٢٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا مَرَضَ الرَّجُلُ مِنْ رَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ ثُمَّ صِيْحَ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ لِكُلِّ يَوْمٍ أَفْطَرٌ فِدْيَةٌ طَعَامٌ وَ هُوَ مُدٌّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ قَالَ فَكَذَلِكَ أَيْضًا فِى كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَ كَفَّارَةِ الظُّهَارِ مُدًّا مُدًّا وَ إِنْ صَحَّ فِيمَا بَيْنَ الرَّمَضَانَيْنِ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَقْضَى الصِّيَامَ فَإِنْ تَهَاوَنَ بِهِ وَ قَدْ صَحَّ فَعَلَيْهِ الصَّدَقَةُ وَ الصِّيَامُ جَمِيعًا

لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا إِذَا فَرَغَ مِنْ ذَلِكَ الرَّمَضَانَ.

### [الحديث ٢١]

٢١ وَ الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَدْرَكَهُ رَمَضَانٌ وَ عَلَيْهِ رَمَضَانٌ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَصُمْهُ قَالَ يَتَصَدَّقُ بِدَلِّ كُلِّ يَوْمٍ مِنَ الرَّمَضَانَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ بِمُدٍّ مِنْ طَعَامٍ وَ لِيَصُمْ هَذَا الَّذِي أَدْرَكَكَ فَإِذَا أَفْطَرَ فَلْيَصُمْ رَمَضَانَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ فَإِنِّي كُنْتُ مَرِيضاً فَمَرَّ عَلَيَّ ثَلَاثَ رَمَضَانَاتٍ لَمْ أَصِحَّ فِيهِنَّ ثُمَّ أَدْرَكَتْ رَمَضَانًا فَتَصَّيْتُ بِدَقَّتْ بِدَلِّ كُلِّ يَوْمٍ مِمَّا مَضَى بِمُدٍّ مِنْ طَعَامٍ ثُمَّ عَافَانِي اللَّهُ وَ صُمْتُهِنَّ.

فَلَيْسَ فِيهِ مَا يُنَاقِضُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ مَتَى اسْتَمَرَّ بِهِ الْمَرَضُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ

و يحتمل أن يكون المراد صوم رمضان الثاني أداء أو قضاء، و يظهر الإطعام للأول من تنمته الكلام، و فيهما بعد كما لا يخفى.

الحديث العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فكذلك أيضا التشبيه في كون الكفاره مدا، فتأمل.

الحديث الحادى و العشرون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٣

إِلَّا الصَّدَقَةَ دُونَ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِيمَا بَيْنَهُنَّ وَ إِنَّمَا قَالَ فَمَرَّ بِي ثَلَاثَ رَمَضَانَاتٍ - لَمْ أَصِحَّ فِيهِنَّ ثُمَّ أَدْرَكَتْ رَمَضَانًا وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِي رَمَضَانَاتٍ أَنْفُسَهُنَّ لَأِذَا فِيمَا بَيْنَهُنَّ وَ لَوْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِيمَا بَيْنَهُنَّ لَكَانَ فِعْلُهُ لَهُ وَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَ الْكِفَارَةِ مَحْمُولًا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٢٢]

٢٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَفْطَرَ شَيْئًا مِنْ رَمَضَانَ فِي عُيُودٍ ثُمَّ أَدْرَكَ رَمَضَانَ آخَرَ وَ هُوَ مَرِيضٌ فَلْيَتَصَدَّقْ بِمُدٍّ لِكُلِّ يَوْمٍ فَأَمَّا أَنَا فَإِنِّي صُمْتُ وَ تَصَدَّقْتُ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ عِزٌّ إِنَّمَا أَمَرَ مَنْ فَاتَهُ

رَمَضَانَ بِالصَّدَقَةِ دُونَ الْقَضَاءِ وَ أَضَافَ الْقَضَاءَ وَ الصَّدَقَةَ إِلَى نَفْسِهِ فَلَوْ لَا أَنَّهُ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ لَمَا خَصَّ نَفْسَهُ بِذَلِكَ بَلْ كَانَ يَعْظُمُ بِهِ مَنْ شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ حَسَبَ مَا أَضَافَ إِلَى نَفْسِهِ وَ الْخَبَرُ الَّذِي رَوَاهُ

### [الحديث ٢٣]

٢٣ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ مَرِيضًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ يَصِحُّ بَعْدَ ذَلِكَ فَيُؤَخِّرُ الْقَضَاءَ سِنَةً أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ قَالَ أَحَبُّ لَهُ تَعْجِيلُ الصَّيَامِ فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

فَإِنَّهُ أَيْضًا مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ مَتَى آخِرُهُ غَيْرَ مُتَهَوِّنٍ بِهِ وَ فِي نَيْتِهِ الصَّيَامِ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ الصَّدَقَةِ وَ إِنَّمَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَتْهُ

الحديث الثاني و العشرون: صحيح.

الحديث الثالث و العشرون: مرسل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٤

الْقُرْآنُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَ الْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ فَفَرَضَ عَلَيَّ مَنْ شَهِدَ شَهْرَ رَمَضَانَ أَنْ يَصُومَهُ وَ مَنْ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ مَرِيضًا أَنْ يَصُومَ عِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَ هَذَا غَيْرُ مُضَادٍّ لِمَا قُلْنَا أَوَّلًا وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٥

## ٦١ بَابُ حُكْمِ الْمَرِيضِ يُفْطِرُ ثُمَّ يَصِحُّ فِي بَعْضِ النَّهَارِ وَ الْحَائِضِ تَطْهَرُ وَ الْمَسَافِرِ يَقْدَمُ

### إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا أَفْطَرَ الْمَرِيضُ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ صَحَّ فِي بَقِيَّةِ يَوْمِهِ وَ قَدْ أَكَلَ وَ شَرِبَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ وَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ لِذَلِكَ الْيَوْمِ وَ كَذَلِكَ الْمَسَافِرُ إِذَا قَدِمَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ إِلَى مَنْزِلِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع فِي الْخَبَرِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ وَجُوهُ الصَّيَامِ وَ نَحْنُ نُورِدُهُ عَلَى وَجْهِهِ فِيمَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

### [الحديث ١]

١ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ امْرَأَةٍ أَصْبَحَتْ صَائِمَةً فِي رَمَضَانَ فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ النَّهَارُ حَاضَتْ



باب حكم المريض يفطر ثم يصح في بعض النهار و الحائض تطهر و المسافر يقدم الحديث الأول: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٦

قَالَ تَفْطِرُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةِ رَأَتِ الطُّهْرَ أَوَّلَ النَّهَارِ قَالَ تَصَلِّي وَ تُتَمُّ يَوْمَهَا وَ تَقْضِي.

#### [الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عِيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُسَافِرٍ دَخَلَ أَهْلَهُ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَقَدْ أَكَلَ قَالَ لَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ يَوْمَهُ ذَلِكَ شَيْئاً وَ لَا يُوَاقِعَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ.

#### [الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ قَالَ قَالَ فِي الْمُسَافِرِ الَّذِي يَدْخُلُ أَهْلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَقَدْ أَكَلَ قَبْلَ دُخُولِهِ قَالَ يَكْفَى عَنِ الْأَكْلِ بَقِيَّتَهُ يَوْمِهِ وَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَ قَالَ فِي الْمُسَافِرِ يَدْخُلُ أَهْلَهُ وَ هُوَ جُنُبٌ قَبْلَ الزَّوَالِ وَ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَعَلَيْهِ أَنْ يُتَمَّ صَوْمُهُ وَ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ يَعْنِي إِذَا كَانَتْ جَنَابَتُهُ مِنْ اِحْتِلَامٍ.

#### [الحديث ٤]

٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَيُصِيبُ امْرَأَتَهُ حِينَ طَهَّرَتْ مِنَ الْخَيْضِ أَوْ يُوَاقِعُهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّا لَمْ نَقُلْ إِنَّهُ يُمَسِّكُ بَقِيَّتَهُ يَوْمَهُ فَرَضاً وَ إِجَاباً وَ إِنَّمَا

الحديث الثاني: موثق.

الحديث الثالث: صحيح.

قوله: يعنى إذا كانت جنابته من احتلام إذا كان احتلامه فى اليوم أو فى الليل و لم يستيقظ إلا بعد الفجر، فتأمل.

الحديث الرابع: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٧

ذَكَرْنَاهُ تَأْدِيبًا وَتَرْغِيبًا مَعَ أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لِعُذْرٍ أَنْ يُوَاقِعَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَلَا يَأْمَنُ مِنْ مُوَاقِعِهِ قَبِيحٍ فَحِينَئِذٍ يَسُوغُ لَهُ ذَلِكَ فَأَمَّا مَعَ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَجُوزُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا فَمَاذَا مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ مَا شَرَحْنَاهُ مِنْ أَحْكَامٍ مَنْ يَخْرُجُ إِلَى السَّفَرِ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ فَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى مُسْتَوْفَى فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا عَلِمَ الْمَسَافِرُ أَنَّهُ يَدْخُلُ إِلَى

وَطَنِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ أَمْسَكَكَ عَمَّا يَنْقُضُ الصِّيَامَ فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَدْخُلُ بَعِيدَ الزَّوَالِ أَوْ عَزَمَ عَلَى ذَلِكَ قَصَرَ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْمَسَافِرِ إِذَا قَدِمَ عَلَى أَهْلِهِ وَ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ نِصْفِ النَّهَارِ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَأْكُلْ شَيْئًا وَ لَمْ يَفْعَلْ فِعْلًا يَنْقُضُ الصَّوْمَ فَيَجِبُ عَلَيْهِ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ يَعْتَدُّ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ وَ إِنْ كَانَ قَدْ أَكَلَ أَمْسَكَكَ بَقِيَّةَ نَهَارِهِ تَأْذِيًا حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ عَلَيْهِ وَ هُوَ خَارِجُ الْبَلَدِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صِيَامَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ إِنْ شَاءَ أَفْطَرَ إِلَّا أَنْ الْأَمْسَاكَ وَ الْعَزْمَ عَلَى صَوْمِ ذَلِكَ الْيَوْمِ أَفْضَلُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحدِيث ٥]

٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَانَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْدَمُ مِنْ سَفَرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ إِنْ قَدِمَ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ فَعَلَيْهِ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ يَعْتَدُّ بِهِ

قوله رحمه الله: فإذا علم المسافر لا خلاف في تلك الأحكام.

الحدِيث الخامس: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٨

#### [الحدِيث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الرَّجُلِ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ لَمْ يَطْعَمْ شَيْئًا قَبْلَ الزَّوَالِ قَالَ يَصُومُ.

فَهَذَا الْخَبْرَانِ دَلَّا عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَكُنْ أَكَلَ شَيْئًا وَ دَخَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَ هُوَ خَارِجُ الْبَلَدِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ مَا رَوَاهُ

#### [الحدِيث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يُقْبَلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ سَفَرٍ حَتَّى يَرَى أَنَّهُ سَيَدْخُلُ أَهْلَهُ ضَحْوَةً أَوْ ارْتِفَاعَ النَّهَارِ قَالَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَ هُوَ خَارِجٌ لَمْ يَدْخُلْ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَ إِنْ شَاءَ أَفْطَرَ.

#### [الحدِيث ٨]

٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنِ الرَّجُلِ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَيَدْخُلُ أَهْلَهُ حِينَ يُصْبِحُ أَوْ ارْتِفَاعَ النَّهَارِ فَقَالَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَ هُوَ خَارِجٌ لَمْ يَدْخُلْ أَهْلَهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَ

الحديث السادس: ضعيف.

الحديث السابع: حسن.

الحديث الثامن: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٩

## ٦٢ بابُ حَدِّ الْمَرَضِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْإِفْطَارُ

### [الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَسْأَلُهُ مَا حَدُّ الْمَرَضِ الَّذِي يُفْطَرُ فِيهِ وَاجِبُهُ وَالْمَرَضِ الَّذِي يَدْعُ فِيهِ صِيَامُ الصَّلَاةِ مِنَ قِيَامِ فَقَالَ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بِصَبْرِهِ وَقَالَ ذَاكَ إِلَيْهِ هُوَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ

باب حد المرض الذى يجب فيه الإفطار الحديث الأول: حسن.

قال فى المدارك: يتحقق الضرر المجوز للإفطار بخوف زياده المرض بسبب الصوم، أو بطوء مرضه، أو بحصول مشقه لا تتحمل مثلها عادة، أو بحدوث مرض آخر، و المرجع فى ذلك كله إلى الظن انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٠

### [الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ رَجُلٍ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ مَا حَدُّ الْمَرَضِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ فِيهِ الْإِفْطَارُ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ مَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سِيفِرٍ قَالَ هُوَ مُؤْتَمِّنٌ عَلَيْهِ مَفْوُضٌ إِلَيْهِ فَإِنْ وَجِدَ ضِعْفًا فَلْيُفْطِرْ وَإِنْ وَجِدَ قُوَّةً فَلْيُصِّمْهُ كَانَ الْمَرَضُ مَا كَانَ.

### [الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ غَيْرِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي الرَّجُلِ يَجِدُ فِي رَأْسِهِ وَجَعًا مِنْ صُدَاعٍ شَدِيدٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ الْإِفْطَارُ

و فى بعض النسخ: يدع صاحبه الصلاه من قيام.

قال بعض الفضلاء: كذا فى الفقيه، و فى الكافى كما هنا، و كأنه سقط من النسخه، و هو المراد على كل حال.

الحديث الثانى: مرسل أو حسن موثق.

و فى الكافى: بدل " عن رجل " عن يونس " .

قوله: من كان مريضاً أو على سفر أى: كما قال الله تعالى فى تلك الآيه.

الحديث الثالث: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤١

قَالَ إِذَا صُدِّعَ صُدَاعًا شَدِيدًا وَإِذَا حُمِّ شَدِيدَةٌ وَإِذَا رَمِدَتْ عَيْنُهُ رَمَدًا شَدِيدًا فَقَدْ حَلَّ لَهُ الْإِفْطَارُ.

#### [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَفْصِ الْمَرْزُوقِيِّ قَالَ قَالَ الْفَقِيهُ ع الْمَرِيضُ إِنَّمَا يُصَلِّي قَاعِدًا إِذَا صَارَ بِالْحَالِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ فِيهَا أَنْ يَمْشِيَ مَقْدَارَ صَلَاتِهِ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ قَائِمًا.

وَمَنْ كَانَ مِنَ الْمَرَضِ عَلَى حَالٍ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا الْإِفْطَارُ فَتَكَلَّفَ الصِّيَامَ لَمْ يُجْزِ عَنْهُ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ فَأَوْجِبَ عَلَى الْمَرِيضِ بظَاهِرِ اللَّفْظِ عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَالَّذِي رَوَاهُ

#### [الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَزِيدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ صَامٍ رَمَضَانَ وَهُوَ مَرِيضٌ قَالَ يُتَمُّ صَوْمُهُ وَلَا يُعِيدُ يُجْزِيهِ.

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ هَذَا الْمَرِيضَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أُجْزِيَ صَوْمُهُ عَنْهُ لِأَنَّهُ صَامٌ وَتَكَلَّفَ فِي حَالٍ لَمْ يُضَيَّرَ الصَّوْمُ بِهِ وَ لَمْ يَكُنْ قَدْ بَلَغَ إِلَى حَدِّ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ

الحديث الرابع: مجهول.

قوله عليه السلام: إذا صار بالحال التى أفيد أن المراد بالمشى مع القيام أفضل من الصلاه جالسا، إن كان قادرا على المشى دون

الاستقرار، فتأمل.

الحديث الخامس: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٢

## ٤٣ باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْطَرَ الصَّائِمُ الدُّهْنَ فِي أُذُنِهِ وَيُعَالِجَهَا إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ وَيَكْتَحِلُ بِسَائِرِ الْأَكْحَالِ وَيَحْتَجِمُ وَيَقْتَصِدُ إِذَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ الضَّعْفَ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّائِمِ يَصُبُّ فِي أُذُنِهِ الدُّهْنَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى

---

باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك الحديث الأول: حسن.

الحديث الثاني: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٣

عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ يَشْتَكِي أُذُنَهُ يَصُبُّ فِيهَا الدَّوَاءَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَضْيَاحِبَانَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيِّدِ الْقَرَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ يَكْتَحِلُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ.

[الحديث ٤]

٤ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي غُنْدَرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ فَقَالَ لَا

بَأْسٍ بِهِ إِنَّهُ لَيْسَ بِطَعَامٍ يُؤْكَلُ.

#### [الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْكُحْلِ لِلصَّائِمِ

الحديث الثالث: صحيح.

الحديث الرابع: مجهول.

و في الإيضاح: غندر بضم الغين المعجمه و إسكان النون و فتح الدال المهمله.

قوله عليه السلام: إنه ليس بطعام يؤكل أى: ليس شيئاً يعتاد أكله، فيدل على عدم إفتار غير المعتاد من المأكول، و المعنى أنه لا يسمى أكلاً و إن وصل إلى الحلق، فيدل على أن المدار ما يسمى أكلاً و شرباً، و إن كان المأكول غير عادى، و الله يعلم.

الحديث الخامس: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٤

#### [الحديث ٦]

٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الصَّائِمِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَهُ يَكْتَحِلُ بِالذَّرُورِ وَمَا أَشْبَهَهُ أَمْ لَا يَسُوعُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ لَا يَكْتَحِلُ.

#### [الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُرِّئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكْتَحِلُ وَ هُوَ صَائِمٌ فَقَالَ لَا إِنِّي أَتَخَوَّفُ أَنْ يَدْخُلَ رَأْسُهُ.

فَهَذَا الْخَبْرَانِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا الْمُرَادُ بِهِ الْكُحْلُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْمَسِيكُ أَوْ شَيْءٌ مِمَّا لَهُ رَائِحَةٌ حَادَّةٌ فَيَدْخُلُ الْحَلْقَ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ ذَلِكَ فَأَمَّا مَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ فَقَالَ إِذَا كَانَ كُحْلًا وَ لَيْسَ فِيهِ

---

الحديث السادس: كالصحيح.

فى النهايه: الشكو و الشكوى و الشكايه المرض.

و فى الصحاح: الذرور بالفتح لغه فى الدريره.

و فى القاموس: الذرور ما يذر فى العين و عطر كالذريره، و الجمع أذره.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٥

مِسْكٌ وَ لَيْسَ لَهُ طَعْمٌ فِى الْحَلْقِ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

#### [الحديث ٩]

٩ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسَيْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَكْتَحِلُ وَ هِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ كُحْلًا تَجِدُ لَهُ طَعْمًا فِى حَلْقِهَا فَلَا بَأْسَ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ الْكُحْلَ إِذَا كَانَ فِيهِ مِسْكٌ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَحْظُورًا لِمَا رَوَاهُ

#### [الحديث ١٠]

١٠ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِقِّ وَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي عُنْدَرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَكْتَحِلُ بِكُحْلٍ فِيهِ مِسْكٌ وَ أَنَا صَائِمٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ فَقَالَ نَعَمْ إِذَا لَمْ يَخْفُ ضَعْفًا

---

الحديث التاسع: صحيح.



قال فى المدارك: مقتضى الروايه كراهه الاكتهال بكل ماله طعم يصل إلى الحلق، و به قطع العلامه فى التذكره و المنتهى، بل لا يبعد كراهه الاكتهال مطلقا لصحيحه سعد بن سعد و صحيحه الحلبي.

الحديث العاشر: مجهول.

الحديث الحادى عشر: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٦

### [الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّائِمِ يَحْتَجِمُ فَقَالَ لَا بَأْسَ إِلَّا أَنْ يَتَخَوَّفَ عَلَى نَفْسِهِ الضَّعْفَ.

### [الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ ع قَالَ ثَلَاثَةٌ لَا يُفْطَرْنَ الصَّائِمَ الْقِيءُ وَ الْإِحْتِلَامُ وَ الْجِبَامَةُ وَ قَدْ اِحْتَجِمَ النَّبِيُّ ص وَ هُوَ صَائِمٌ وَ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْكُحْلِ لِلصَّائِمِ

الحديث الثانى عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: موثق.

قال الشهيد الثانى: يراجع هذان الحديثان، فإنهما ليسا فى الكافى، و لا السند يطابق رواه مصنفه. انتهى.

و قال الشيخ حسن قلت: و أورد الحديثين فى الاستبصار، و هو يدل على أنه أخذهما من هنا، و التحقيق المستفاد من تتبع آثار الشيخ أن ضمير "عنه" فيهما عائد إلى الحسين بن سعيد لا إلى محمد بن يعقوب، و بهذا الاعتبار يتضح فساد ما فى الاستبصار، لخلوه من ذكر حسين بن يعقوب، و بهذا الاعتبار يتضح فساد ما فى الاستبصار، لخلوه من ذكر حسين بن سعيد قبلهما. انتهى.

و قال بعض الفضلاء: ظاهره أن الشيخ اعتمد على ما هو المعلوم المعهود من عدم روايه محمد بن يعقوب و سعد، عن على بن نعمان و حماد، و روايه الحسين ابن سعيد عنهما، لإفساد فى الاستبصار لوجود حسين بن سعيد فيه أيضا قبل الضميرين، و إن كان فى الباب السابق عليهما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٧

### [الحديث ١٤]

١٤ وَ الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ  
يَحْتَجِمَ الصَّائِمُ إِلَّا فِي رَمَضَانَ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُعَرَّرَ بِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنَّا إِذَا أَرَدْنَا الْحِجَامَةَ فِي رَمَضَانَ احْتَجَمْنَا لَيْلًا.

فَلَيْسَ بِمَنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ الْحِجَامَةَ فِي رَمَضَانَ - وَ

عَلَّقَهُ بِحَالِ الضَّرُورَةِ إِذَا خَافَ الْإِنْسَانَ الضَّعْفَ فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَخَفِ الضَّعْفَ فَإِنَّهُ لَمَّا يَأْسَ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ أَيْحْتَجُّمُ فَقَالَ إِنِّي أَتَخَوَّفُ عَلَيْهِ أَمَا يَتَخَوَّفُ عَلَى نَفْسِهِ قُلْتُ فَمَاذَا تَتَخَوَّفُ عَلَيْهِ قَالَ الْغُشْيَانُ أَوْ تَتَوَّرَ بِهِ مَرَّةً قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ قَوِيَ عَلَى ذَلِكَ وَ لَمْ يَخْشَ شَيْئاً قَالَ نَعَمْ إِنْ شَاءَ.

#### [الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي بصيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ وَ هُوَ صَائِمٌ فَقَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ع

الحديث الرابع عشر: صحيح.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

الحديث السادس عشر: ضعيف.

الحديث السابع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٨

الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ وَ هُوَ صَائِمٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَخْشَ ضَعْفاً.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ السَّوَاكَ الرَّطْبَ وَ الْيَابِسَ فِي أَىِّ الْأَوْقَاتِ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ

#### [الحديث ١٨]

١٨ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَسْتَأْذِنُكَ الصَّائِمُ أَىِّ سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ أَحَبَّ.

## [الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الصَّائِمُ يَسْتَاكُ أَيَّ النَّهَارِ شَاءَ.

## [الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ صَيْفِ ثَوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع أَيَّ سَاعَةٍ يَسْتَاكُ الصَّائِمُ بِالنَّهَارِ وَ بِالْعُودِ الرُّطْبِ يَجِدُ طَعْمَهُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

قوله رحمه الله: ولا بأس أن يستعمل السواك قال في المدارك: هذا هو المشهور بين الأصحاب، بل قال في المنتهى:

إنه قول علمائنا أجمع، إلا ابن أبي عقيل فإنه كرهه بالرطب.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

الحديث العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٩

## [الحديث ٢١]

٢١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنِ أَبِي الْحَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّوَاكِ لِلصَّائِمِ قَالَ يَسْتَاكُ أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ.

## [الحديث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيٍّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الصَّائِمِ أَيَّ سَاعَةٍ يَسْتَاكُ مِنَ النَّهَارِ قَالَ مَتَى شَاءَ.

وَ قَدْ رُوِيَ أَخْبَاراً فِي كَرَاهِيَةِ السَّوَاكِ بِالْعُودِ الرُّطْبِ

## [الحديث ٢٣]

٢٣ رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ عَلَاءِ الْقَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَسْتَاكُ الصَّائِمُ

أَيَّ النَّهَارِ شَاءَ وَلَا يَسْتَأْكُ بِعُودِ رَطْبٍ وَ يَسْتَنْقِعُ فِي الْمَاءِ وَيَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ وَيَتَبَرَّدُ بِالثَّوْبِ وَيُنْضَحُ الْمَرْوَحَةَ وَيُنْضَحُ الْبُورِيَاءَ تَحْتَهُ وَلَا يَغْمِسُ رَأْسَهُ فِي الْمَاءِ

قال الوالد العلامة نور الله مرقده الشريف: الحسن محتمل لابن سعيد، ولكن الحسن غير موجود في الاستبصار، و يؤيده روايه الحسين عن صفوان بلا واسطه دائما، إلا فيما مر في باب الرؤيه عنه عن الحسن عن صفوان.

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف.

الحديث الثانى و العشرون: موثق.

الحديث الثالث و العشرون: موثق.

استدل بهذا الخبر على أن ما ورد فى المنع عن بل الرجل الثوب على الجسد محمول على الكراهه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٠

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَسْتَأْكُ الصَّائِمُ بِعُودِ رَطْبٍ.

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ كَرِهَ لِلصَّائِمِ أَنْ يَسْتَأْكُ بِسَوَاكٍ رَطْبٍ وَقَالَ لَا يَضُرُّ أَنْ يَبُلَّ سَوَاكَهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ يَنْفُضَهُ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِ شَيْءٌ.

فَالْكَرَاهِيَةُ فِي هَيْدِهِ الْأَخْيَارِ إِنَّمَا تَوَجَّهَتْ إِلَى مَنْ لَمَّا يَضْبُطُ نَفْسَهُ فَيَنْصُقُ مَا يَحْضِيْلُ فِي فَمِهِ مِنْ رُطُوبِهِ الْعُودِ فَأَمَّا مَنْ يَتَمَكَّنُ مِنْ حِفْظِ نَفْسِهِ فَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِشَامٍ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الرَّازِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ سَأَلَهُ بَعْضُ جُلَسَائِهِ

الحديث الرابع و العشرون: موثق.

الحديث الخامس و العشرون: حسن.

و فى الكافى: على بن إبراهيم عن أبيه. و لعله الصواب.

قال فى المدارك: لا بأس بالمصير إلى ما تضمنته هذه الروايات، لأن روايه ابن سنان مطلقه، و روايه الحلبي غير صريحه فى انتفاء كراهه السواك بالرطب، لأن نفي البأس لا ينافى الكراهه.

الحديث السادس و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥١

عَنِ السَّوَاكِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ جَائِزٌ فَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ السَّوَاكَ تَدْخُلُ رُطُوبَتُهُ فِي الْجَوْفِ فَقَالَ مَا تَقُولُ فِي السَّوَاكِ الرَّطْبِ تَدْخُلُ رُطُوبَتُهُ فِي الْحَلْقِ فَقَالَ الْمَاءُ لِلْمَضْمَضَةِ أَرْطَبُ مِنَ السَّوَاكِ الرَّطْبِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ لَا بُدَّ مِنَ الْمَاءِ لِلْمَضْمَضَةِ مِنْ أَجْلِ السُّنَّةِ فَلَا بُدَّ مِنَ السَّوَاكِ مِنْ أَجْلِ السُّنَّةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا جَبْرِئِيلُ عِ إِلَى النَّبِيِّ ص وَ أَمَا مَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ حُكْمِ السُّعُوطِ وَ الْحُقْفَةِ فَقَدْ مَضَى فِيمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ وَ لَا تَعُدُّ الْمَرْأَةُ فِي الْمَاءِ

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ غَيْرِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ السِّيَارِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ حَنَانِ بْنِ سَيْدِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّائِمِ يَسْتَتَّقِعُ فِي الْمَاءِ فَقَالَ لَا بَأْسَ وَ لَكِنْ لَا يَنْعَمُ فِيهِ وَ الْمَرْأَةُ لَا تَسْتَتَّقِعُ فِي الْمَاءِ لِأَنَّهَا تَحْمِلُ الْمَاءَ بِفَرْجِهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ تَعَمَّدُ الْقَيْءِ يَفْطَرُ الصَّائِمَ وَ إِنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ وَ أَبِي

الحديث السابع و العشرون: ضعيف.

المشهور كراهه جلوس المرأة فى الماء. و قال أبو الصلاح: إذا جلست المرأة فى الماء إلى وسطها لزمها القضاء، و نقل عن ابن البراج أنه أوجب الكفاره أيضا بذلك، و ألحق الشهيد فى اللمعه بالمرأه الخنثى و الخصى الممسوح لمساواتهما فى العله.

الحديث الثامن والعشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٢

عَلِيٌّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا تَقَيَّأَ الصَّائِمُ فَعَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ فَإِنْ ذَرَعَهُ الْقَىءُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَيَّأَ فَلَيْتَمَّ صَوْمَهُ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا تَقَيَّأَ الصَّائِمُ فَقَدْ أَفْطَرَ وَ إِنْ ذَرَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَيَّأَ فَلَيْتَمَّ صَوْمَهُ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَيْدَقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ تَقَيَّأَ مُتَعَمِّدًا وَ هُوَ صَائِمٌ فَقَدْ أَفْطَرَ وَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ عَذَّبَهُ وَ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَ قَالَ مَنْ تَقَيَّأَ وَ هُوَ صَائِمٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

[الحديث ٣١]

٣١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنِي الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ

قال في المدارك: اختلف الأصحاب في حكم تعمد القىء للصائم بعد اتفاهم على أنه لو ذرعه - أي: سبقه - بغير اختياره لم يفطر، فذهب الشيخ و أكثر الأصحاب إلى أنه موجب للقضاء خاصة. و قال ابن إدريس: إنه محرم، و لا يجب به قضاء و لا كفاره.

و حكى السيد المرتضى عن بعض علمائنا قولاً بأنه موجب للقضاء و الكفاره، و عن بعضهم أنه ينقض الصوم و لا يبطله، و قال: و هو الأشبه، و المعتمد الأول.

الحديث التاسع والعشرون: صحيح.

الحديث الثلاثون: ضعيف.

الحديث الحادي و الثلاثون: مرسل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٣

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ تَقَيَّأَ مُتَعَمِّدًا وَهُوَ صَائِمٌ قَضَى يَوْمًا مَكَانَهُ.

### [الحديث ٣٢]

٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَلَسِ وَهُوَ الْجَشَاءُ يَزْنَعُ الطَّعَامَ مِنْ جَوْفِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَقَيَّأً وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ قَالَ لَا يَنْتَقِضُ ذَلِكَ وَضُوءُهُ وَلَا يَقْطَعُ صِيَامَهُ وَلَا يُفْطِرُ صِيَامَهُ.

### [الحديث ٣٣]

٣٣ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْقَلَسِ أَيْ يُفْطِرُ الصَّائِمَ قَالَ لَا.

### [الحديث ٣٤]

٣٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ الصَّائِمِ يَقْلِسُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الشَّيْءُ مِنَ الطَّعَامِ أَيْ يُفْطِرُهُ ذَلِكَ قَالَ لَا قُلْتُ فَإِنْ أزدردته بعد أن صار على

الحديث الثاني و الثلاثون: موثق.

في النهاية: القلس بالتحريك، وقيل: بالسكون ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه، وليس بقىء فإن عاد فهو القىء.

و في الصحاح: الاسم الجشأه مثل الهمزه.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٤

لسانه قال لا يُفْطِرُهُ ذَلِكَ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ إِذَا أزدردته بعد ما صار في فمه ناسياً فأما إذا تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَقَدْ أَفْطَرَ وَ لَزِمَهُ مَا يَلْزَمُ الْمُفْطِرَ مُتَعَمِّدًا

### [الحديث ٣٥]

٣٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنِ يُونُسَ عَنِ أَبِي جَمِيلَةَ عَنِ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنِ أَبِي عَبْدِ



اللَّهِ ع فِي صَائِمٍ يَتَمَضَّمُ قَالَ لَا يَبْلُغُ رِيْقَهُ حَتَّى يَبْرُقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

### [الحديث ٣٦]

٣٦ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرِو  
عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الصَّائِمُ يَدَّهْنُ بِالطَّيْبِ وَيَشْتُمُ الرَّيْحَانَ

في الصحاح: الازدراد الابتلاع.

قال في الدروس: ولو ابتلع ما خرج منه كفر، واقتصر في النهايه و القاضي على القضاء، و في روايه محمد بن سنان لا يفطر، و  
يحمل على عوده بغير قصد.

الحديث الخامس و الثلاثون: ضعيف.

قال في المدارك: المعروف من مذهب الأصحاب جواز المضمضه للصائم في الوضوء و غيره، بل قال في المنتهى: و لو  
تمضمض لم يفطر، بلا خلاف بين العلماء كافه، سواء كان في الطهاره أو غيرها، و ربما ظهر من كلام الشيخ في الاستبصار عدم  
جواز المضمضه للتبرد.

الحديث السادس و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٥

### [الحديث ٣٧]

٣٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ النَّوْفَلِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ  
رَاشِدٍ قَالَ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا صَامَ تَطَيَّبَ بِالطَّيْبِ وَيَقُولُ الطَّيْبُ تُحْفَهُ الصَّائِمُ.

### [الحديث ٣٨]

٣٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلَمَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي  
عَبْدِ اللَّهِ ع الصَّائِمُ يَسْتُمُّ الرَّيْحَانَ وَ الطَّيْبَ فَقَالَ لَا بَأْسَ

الحديث السابع و الثلاثون: ضعيف.

قوله عليه السلام: الطيب تحفه الصائم إضافه إلى المفعول، أى: يستحب أن يتحف للصائم بالطيب، أو تحفه أتحفها الله إياه، بأن جعله حملا له، و الله يعلم.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

قال فى المدارك: أما كراهه شم الرياح للصائم، و المراد بها كل نبت طيب الريح، كما نص عليه أهل اللغة، فقال فى المنتهى: إنه قول علمائنا أجمع.

و أما تأكد كراهه النرجس، فلروايه محمد بن الفيض قال الكليني رضى الله عنه: و أخبرنى بعض أصحابنا أن الأعاجم كانت تشمه إذا صاموا، و قالوا: إنه يمسك الجوع.

و علل المفيد كراهه النرجس بوجه آخر، و هو أن ملوك العجم كان لهم يوم معين يصومونه، و يكثرون فيه شم النرجس، فنهاها عليهم السلام عن ذلك خلافا لهم.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٦

#### [الحديث ٣٩]

٣٩ وَ عَنْهُ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ إِنَّ عَلِيًّا ع كَرِهَ الْمِسْكَ أَنْ يَتَطَيَّبَ بِهِ الصَّائِمُ.

#### [الحديث ٤٠]

٤٠ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الصَّائِمِ أَمْ لَا تَرَى لَهُ أَنْ يَشُمَّ الرَّيْحَانَ أَمْ لَا تَرَى ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ٤١]

٤١ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع هَلْ يَشُمَّ الصَّائِمُ الرَّيْحَانَ يَتَلَذُّ بِهِ فَقَالَ ع لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ٤٢]

٤٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْحَدَّاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَيْضِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَنْهَى عَنِ النَّوْجِسِ فَقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ لِمَ ذَاكَ قَالَ لِأَنَّهُ رِيْحَانُ الْأَعَاجِمِ.

وَ قَدْ رُوِيَ أَخْبَارٌ فِي كَرَاهِيَةِ شَمِّ الرَّيْحَانِ أَيْضاً رَوَى

## [الحديث ٤٣]

٤٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

و ألحق العلامة في المنتهى بالترجس المسك لشده رائحته و لروايه غياث.

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق.

الحديث الأربعون: صحيح.

الحديث الحادى و الأربعون: مجهول.

الحديث الثانى و الأربعون: مجهول.

الحديث الثالث و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٧

رَاشِدٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الصَّائِمُ لَا يَشْمُ الرَّيْحَانَ.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٧، ص: ٥٧

## [الحديث ٤٤]

٤٤ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بَقَّاحٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الصَّيْقَلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ يَلْبَسُ الثَّوْبَ الْمَبْلُوطَ فَقَالَ لَا وَ لَا يَشْمُ الرَّيْحَانَ.

## [الحديث ٤٥]

٤٥ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الصَّائِمُ يَلْبَسُ الثَّوْبَ الْمَبْلُوطَ فَقَالَ لَا وَ لَا يَشْمُ الرَّيْحَانَ قَالَ لَا قُلْتُ فَقَالَ نَعَمْ قُلْتُ مِنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا قَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِيَّائِي قُلْتُ فَالصَّائِمُ يَلْبَسُ الثَّوْبَ الْمَبْلُوطَ فَقَالَ لَا وَ لَا يَشْمُ الرَّيْحَانَ قَالَ لَا قُلْتُ فَقَالَ نَعَمْ قُلْتُ مِنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا قَالَ مِنْ ذَلِكَ قُلْتُ الصَّائِمُ يَلْبَسُ الثَّوْبَ الْمَبْلُوطَ فَقَالَ لَا لَأَنَّهُ لَدَّهُ وَ يُكْرَهُ لَهُ

أَنْ يَتَلَدَّذَ.

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا وَرَدَّتْ مَوْرِدَ الْكَرَاهِيَةِ دُونَ الْحَظْرِ فَالْأُولَى تَزُكُّ التَّلَمُّذُ بِسَائِرِ أَنْوَاعِ اللَّذَاتِ لِلصَّائِمِ وَ إِنْ كَانَ مَتَى فَعَلَهُ لَمْ يَنْتَقِضْ صَوْمُهُ وَ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فِي الْخَبْرِ الْمَأْخِرِ لِأَنَّهُ لَمَذَّةٌ وَ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَتَلَدَّذَ وَ يَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَذَا كَرِ الرَّيْحَانِ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ التَّرْجَسِ دُونَ غَيْرِهِ أَلَا تَرَى إِلَى الْخَبْرِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فِي كَرَاهِيَةِ التَّرْجَسِ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَيْضِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ ذَكَرَ كَرَاهِيَةَ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ لِأَنَّهُ رَيْحَانُ الْأَعَاجِمِ فَأَطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمَ الرَّيْحَانِ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ أَيْضاً ذَلِكَ بِعَيْنِهِ دُونَ غَيْرِهِ

الحديث الرابع و الأربعون: مجهول.

الحديث الخامس و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٨

## ٦٤ بَابُ حُكْمِ السَّاهِي وَ الْغَالِطِ فِي الصِّيَامِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ عَلَى السَّهْوِ عَنْ فَرْضِ الصِّيَامِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَرَجٌ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَارَةٌ وَ لَا قَضَاءٌ

[الحديث ١]

١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ صَامَ فِي رَمَضَانَ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا قَالَ يُتِمُّ صَوْمَهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ

باب حكم الساهى و الغالط فى الصيام قوله رحمه الله: و ليس عليه كفاره و لا قضاء لا خلاف فيه بين الأصحاب فى أى نوع من أنواع الصوم كان.

الحديث الأول: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٩

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ مَنْ صَامَ فَنَسِيَ وَ

أَكَلَ وَ شَرِبَ فَلَا يُفْطِرُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ نَسِيَ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ رَزَقَهُ اللَّهُ فَلَيْتَمَّ صِيَامَهُ.

### [الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَنْسَى فَيَأْكُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ يَتِمُّ صَوْمُهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَطْعَمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ حِيَامَعَ وَ هُوَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ وَ كَانَ طَالِعًا فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ قَدْ رَضِيَ الْفَجْرَ فَلَمْ يَتَيَقَّنْهُ وَ عَلَيْهِ تَمَامُ يَوْمِهِ ذَلِكَ فَإِنْ بَدَأَ بِالْأَكْلِ أَوْ الشُّرْبِ أَوْ بِشَيْءٍ مِمَّا عَدَدْنَاهُ قَبْلَ أَنْ يَنْظُرَ الْفَجْرَ ثُمَّ تَبَيَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ طَالِعًا وَ جَبَّ عَلَيْهِ تَمَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ

الحديث الثاني: صحيح.

الحديث الثالث: ضعيف.

قوله رحمه الله: فإن بدأ بالأكل قال في المدارك: من استصحب بقاء الليل ففعل المفطر و لم يراع الفجر مع قدره على المراعاة، فصادف فعله النهار، وجب عليه القضاء دون الكفاره، إذ لا خلاف في جواز فعل المفطر مع استصحاب بقاء الليل مع الشك في طلوع الفجر، فينتفى المقتضى للتكفير، و أما وجوب القضاء، فيدل عليه روايات.

و لو كان بعد المراعاة مع ظن بقاء الليل، لم يكن عليه شيء.

و كذلك لو عجز عن المراعاة فتناول، فصادف النهار لم يجب عليه القضاء.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٦٠

يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَيْرَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ بَعْدَ مَا طَلَعَ الْفَجْرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ إِنْ كَانَ قَامَ فَظَنَّ وَ لَمْ يَرَ الْفَجْرَ فَأَكَلَ ثُمَّ عَادَ فَرَأَى الْفَجْرَ فَلَيْتَمَّ

صَوْمُهُ فَلَمَّا إِعْمَادَهُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ قَامَ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الْفَجْرِ فَرَأَاهُ أَنَّهُ قَدْ طَلَعَ فَلَيْتَمَّ صَوْمُهُ وَ يَقْضِي يَوْمًا آخَرَ لِأَنَّهُ بَدَأَ بِالْأَكْلِ قَبْلَ النَّظَرِ فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

وَ لَيْسَ يُنَافِي هَذَا مَا رَوَاهُ

#### [الحدِيث ٥]

٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَسَحَّرَ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ وَ قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَ تَبَيَّنَ فَقَالَ يُتِمُّ صَوْمَهُ ذَلِكَ ثُمَّ لِيَقْضِيهِ وَإِنْ تَسَحَّرَ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَفْطَرَ ثُمَّ قَالَ إِنَّ أَبِي كَانَ لِيَلَّهُ يُصَلِّي وَ أَنَا أَكُلُ فَانصَرَفَ فَقَالَ أَمَا جَعْفَرُ فَقَدْ أَكَلَ وَ شَرِبَ بَعْدَ الْفَجْرِ فَأَمَرَنِي فَأَفْطَرْتُ ذَلِكَ الْيَوْمَ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ.

لِأَنَّ الْقَضَاءِ إِنَّمَا وَجَبَ فِي هَذَا الْخَبَرِ لِأَنَّهُ بَدَأَ بِالْأَكْلِ وَ الشُّرْبِ وَ لَمْ يَنْظُرِ الْفَجْرَ وَ مَنْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ فَحُكْمُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِنْ سَأَلَ غَيْرُهُ عَنِ الْفَجْرِ فَخَبَّرَهُ أَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ فَقَلَّدَهُ

الحدِيث الرابع: موثق.

الحدِيث الخامس: صحيح.

قال في المدارك: اعلم أن مقتضى روايه الحلبي أن من تناول المفطر في غير شهر رمضان بعد طلوع الفجر فسد صومه، سواء كان الصوم واجبا أو مندوبا، و سواء كان تناول المفطر مع المراعاة أو بدونها، و بذلك صرح العلامة و غيره، و ينبغي

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٦١

فَأَكَلَ وَ شَرِبَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ طَالِعًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ

#### [الحدِيث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَمْرُ الْجَارِيَةِ أَنْ تَنْظُرَ طَلَعَ الْفَجْرُ أَمْ لَمَّا فَتَقُولُ لَمْ يَطَّلِعْ فَأَكَلَ ثُمَّ أَنْظُرُ فَأَجِدُهُ قَدْ طَلَعَ حِينَ نَظَرْتُ قَالَ تُتِمُّ يَوْمَكَ وَ تَقْضِيهِ أَمْ مَا أَنَّكَ لَوْ كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي نَظَرْتَ مَا كَانَ عَلَيْكَ قَضَاؤُهُ.

#### [الحدِيث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ أَصْحَابُهُ يَتَسَحَّرُونَ فِي بَيْتٍ فَنَظَرَ إِلَى الْفَجْرِ فَنَادَاهُمْ فَكَفَّ بَعْضُهُمْ وَ ظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَسْحَرُ فَأَكَلَ قَالَ يُتِمُّ صَوْمَهُ وَ يَقْضِي.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ لِعَارِضٍ مِنَ الْغَيْمِ

تقييده بغير الواجب المعين، أما المعين فالأظهر مساواته بصوم شهر رمضان في الحكم.

قوله رحمه الله: فعليه القضاء استتبع المحقق الشيخ على سقوط القضاء لو كان المخبر عدلين، لأنهما حجه شرعية، و نفى عنه الشهيد الثانى البأس، قال: و الخبر لا ينافيه، لأنه فرض فيه كون المخبر واحدا.

الحديث السادس: حسن.

الحديث السابع: كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٦٢

أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَأَفْطَرَ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ غَابَتْ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ رِوَايَةُ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ سَمَاعَةَ وَ أَبِي بَصِيرٍ وَ لَمْ يَزُوَ غَيْرُهُمَا

#### [الحديث ٨]

٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عُبَيْدِ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْمٍ صَامُوا شَهْرَ رَمَضَانَ فَغَشِيَهُمْ سَحَابٌ أَسْوَدٌ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَرَأَوْا أَنَّهُ اللَّيْلُ فَقَالَ عَلَى الَّذِي أَفْطَرَ صِيَامٌ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ فَمَنْ أَكَلَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ اللَّيْلُ فَعَلَيْهِ قِصَاؤُهُ لِأَنَّهُ أَكَلَ مُتَعَمِّدًا.

فَالْوَجْهُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ مَتَى شَكَّ فِي دُخُولِ اللَّيْلِ عِنْدَ الْعَارِضِ وَ تَسَاوَتْ ظُنُونُهُ وَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا مَزِيَّةٌ عَلَى الْآخَرِ لَمْ

يَجْزُ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ حَتَّى يَتَيَقَّنَ دُخُولَ اللَّيْلِ أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ وَ مَاتِي أَفْطَرَ وَ الْحِيَالُ عَلَى مِيَا وَ صِيْفُنَاهُ وَ جَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْخَبْرُ وَ أَمَّا مَتَى غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولَ اللَّيْلِ فَأَفْطَرَ ثُمَّ تَبَيَّنَ بَعِيدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ اللَّيْلُ فَلْيُكْفَ عَنِ الطَّعَامِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

قال فى المدارك: قد قطع الأصحاب بوجوب القضاء على من ترك العمل بقول المخبر بطلوع الفجر فأفطر لظنه كذبه، و مورد الرواية إخبار الواحد، و من ثم استقرب العلامة فى المنتهى و الشهيذان و جوب القضاء و الكفاره لو كان المخبر عدلين، للحكم بقولهما شرعا.

الحديث الثامن: صحيح.

قال فى الشرائع: يجب القضاء بالإفطار للظلمه الموهمه دخول الليل، فلو

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٦٣

.....

غلب على ظنه لم يفطر.

و قال فى المدارك: اعلم أنه لا خلاف بين علمائنا ظاهرا فى جواز الإفطار عند ظن الغروب إذا لم يكن للظان طريق إلى العلم.

و إنما اختلفوا فى وجوب القضاء و عدمه إذا انكشف فساد الظن، فذهب الشيخ فى جملة من كتبه و الصدوق و جمع من الأصحاب إلى أنه غير واجب. و قال المفيد و أبو الصلاح بالوجوب، و اختاره المصنف فى المعتمد.

و المعتمد الأول، لنا: التمسك بالأصل و الأخبار المستفيضه.

احتج القائلون بالوجوب بروايه أبى بصير و سماعه. و الجواب أنها ضعيفه السند، و مع ذلك فىمكن حملها على الاستحباب توفيقا بين الأدله.

فإذا تقرر ذلك: فإن كان مراد المصنف بالوهم معناه المتعارف، فإيجاب القضاء واضح، لكن الحكم بعدم وجوب الكفاره مشكل، بل ينبغى القطع بالوجوب لو انكشف فساد الوهم، كما أن الظاهر سقوط القضاء أيضا



لو تبين دخول الليل وقت الإفطار، وإنما الإشكال مع استمرار الاشتباه.

و يمكن أن يكون مراده بالوهم الظن، لكن يشكل الحكم بوجود القضاء معه و سقوطه مع غلبه الظن، لانتفاء ما يدل على هذا التفصيل من النص، ولأن مراتب الظن غير منضبطه.

و فرق الشهيد رحمه الله فى بعض تحقیقاته بین الوهم و الظن، بأن المراد من الوهم ترجیح أحد الطرفين لا لأماره شرعيه، و من الظن الترجیح لأماره شرعيه.

و هو مع غرابته غير مستقيم، لأن الظن المجوز للإفطار لا يفرق فيه بين الأسباب

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٦٤

#### [الحديث ٩]

٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ صَامَ ثُمَّ ظَنَّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ وَ فِي السَّمَاءِ غَيْمٌ فَأَفْطَرَ ثُمَّ إِنَّ السَّحَابَ انْجَلَى فَإِذَا الشَّمْسُ لَمْ تَغِبْ فَقَالَ قَدْ تَمَّ صَوْمُهُ وَ لَا يَقْضِيهِ.

#### [الحديث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ صَائِمٍ ظَنَّ أَنَّ اللَّيْلَ قَدْ كَانَ دَخَلَ وَ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ وَ كَانَ فِي السَّمَاءِ سَحَابٌ فَأَفْطَرَ ثُمَّ إِنَّ السَّحَابَ انْجَلَى فَإِذَا الشَّمْسُ لَمْ تَغِبْ فَقَالَ تَمَّ صَوْمُهُ وَ لَا يَقْضِيهِ.

#### [الحديث ١١]

١١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَ وَقْتُ الْمَغْرَبِ إِذَا غَابَ الْقُرْصُ فَإِنْ رَأَيْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَ قَدْ صَلَّيْتَ أَعَدَّتْ الصَّلَاةَ وَ مَضَى صَوْمُكَ وَ تَكْفٌ عَنِ الطَّعَامِ إِنْ كُنْتَ قَدْ أَصَبْتَ مِنْهُ شَيْئاً

المشيره له، بل مورد النصوص سقوط القضاء مع حصول الظن الذى سماه الشهيد و هما.

الحديث التاسع: مجهول.

الحديث العاشر: ضعيف.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

الحديث الثاني عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٦٥

#### [الحديث ١٢]

١٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَفَضَالَةَ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا تَنْقُضُ الْقُبْلَةَ الصَّوْمَ.

#### [الحديث ١٣]

١٣ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقُبْلَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لِلصَّائِمِ أَ تَفْطُرُهُ قَالَ لَا.

وَ قَدْ رُوِيَ كَرَاهِيَةُ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ مَخَافَهُ أَنْ تَسْبِقَ الْإِنْسَانَ شَهْوَتُهُ وَ خَاصَّةً لِلشَّبَابِ

#### [الحديث ١٤]

١٤ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ سُئِلَ هَلْ يُبَاشِرُ الصَّائِمُ أَوْ يُقَبِّلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْهِ فَلْيَتَنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَتَّقَى أَنْ لَا يَسْبِقَهُ مَبِيئُهُ.

#### [الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ ظَرِيفٍ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ

---

الحديث الثالث عشر: موثق.

قال في الشرائع: يكره النساء تقبيلاً و لمسا و ملاعبه.

و قال في المدارك: الأصح اختصاص الكراهه بمن يحرك اللمس و نحوه شهوته، كما اختاره في المعتمر و العلامه في التذكرة و جماعه، للأخبار الكثيرة الداله عليه.

الحديث الرابع عشر: كالصحيح.

الحديث الخامس عشر: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٦٦

قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْبَلُ وَ أَنَا صَائِمٌ فَقَالَ لَهُ عِفَّ صَوْمَكَ فَإِنَّ بَدْءَ الْقِتَالِ اللَّطَامُ.  
وَ مَتَى أَمْدَى الْإِنْسَانُ مِنْ مُبَاشَرِهِ أَوْ كَلَامٍ وَ هُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ١٦]

١٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى جَسَدِ امْرَأَتِهِ وَ هُوَ صَائِمٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ وَ إِنْ أَمْدَى فَلَا يُفْطِرُ قَالَ وَ قَالَ لَا تُبَاشِرُوهُنَّ يَعْنِي الْعِشْيَانَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِالنَّهَارِ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ رَجُلٍ كَلَّمَ امْرَأَتَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ هُوَ صَائِمٌ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ إِنْ أَمْدَى فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ الْمُبَاشَرَةُ لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ وَ لَا قِضَاءٌ يَوْمِهِ وَ لَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِرَمَضَانَ.

#### [الحديث ١٨]

١٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ رَجُلٍ لَامَسَ جَارِيَةً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَمْدَى قَالَ إِنْ كَانَ حَرَامًا

الحديث السادس عشر: ضعيف.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: استغفار من لا يعود أبداً أي: لا في رمضان ولا في غيره.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٦٧

فَلَيْسَتْغْفِرِ اللَّهُ اسْتِغْفَارَ مَنْ لَا يَعُودُ أَبَدًا وَ يَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ وَ إِنْ كَانَ مِنْ حَلَالٍ فَلَيْسَتْغْفِرِ اللَّهُ وَ لَا يَعُودُ وَ يَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ.

فَهَذَا حَدِيثٌ شَاذٌ نَادِرٌ وَ مُخَالَفٌ لِفَتْوَا مَشَايخِنَا كُلِّهِمْ وَ لَعَلَّ الرَّاوي وَ هَمَّ فِي قَوْلِهِ فِي آخِرِ الْخَبَرِ وَ يَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ لِأَنَّ مُتَّضَمَّنَ الْخَبَرِ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ شَرَعَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَمْدَى مِنْ مُبَاشَرِهِ حَرَامٌ وَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْإِمْدَاءُ مِنْ مُبَاشَرِهِ حَلَالٌ وَ عَلَى الْفَتْوَا الَّذِي رَوَاهُ لَمَّا فُزِقَ بَيْنَهُمَا فَعَلِمَ أَنَّهُ وَ هَمَّ مِنَ الرَّاوي وَ مَنْ بَاشَرَ امْرَأَتَهُ فَأَمْنَى وَ جَبَّ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ جَامَعَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

---

و قوله عليه السلام " فليستغفر الله ولا يعود " أى: فى رمضان، فظهر وجه التفصيل، فتأمل.

قوله رحمه الله: مخالف لفتياء مشايخنا كلهم

قال في المنتقى: لا يخفى أن إيراد الحديث في كتاب من لا يحضره الفقيه يقتضى فتياً مصنفاً به، على ما هو معهود من قاعدته التي مهدها في أوله، و كان الشيخ يريد حكم العجز فقط.

قوله رحمه الله: ألا ترى قال في المنتقى: يمكن أن يناقش في هذا، بأن وجه الفرق وجوب التوبه في الصورة الأولى، و التنبيه على ذلك بقوله "استغفار من لا يعود أبداً" و عدمه في الثانيه، و لهذا اقتصر فيها على مجرد الأمر بالاستغفار و النهى عن العود، و هو إشاره إلى أن الفعل ليس بمعصيه، فيعلم أن الأمر فيه للاستحباب و النهى للكراهه و يتبعهما كون طلب الصوم مكان اليوم للاستحباب أيضاً.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٦٨

### [الحديث ١٩]

١٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ يَعْثُ بِأَهْلِهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى يُمْنَى قَالَ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى الَّذِي يُجَامِعُ.

فَإِنْ أَمَنَى الرَّجُلُ مِنْ نَظَرٍ أَوْ كَلَامٍ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و بذلك يظهر رجحان الحمل عليه، لا سيما بمعونه ما نبهنا عليه مرارا فيما سلف، من أن القدر المتيقن في مثل هذا الأمر و النهى هو الاستحباب و الكراهه.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

لا خلاف في أن الاستمناء موجب للقضاء و الكفاره.

قوله: لم يكن عليه شيء قال في المدارك: هذا أحد الأقوال في المسأله. و قال الشيخ في المبسوط:

من نظر إلى ما لا يحل له بشهوه فأمنى، فعليه القضاء. و إن كان نظره إلى من يحل فأمنى، لم يكن عليه شيء.

و قال أبو الصلاح: لو أصغى إلى حديث، أو ضم، أو قبل

فأمنى، فعليه القضاء، و الأصح أن ذلك غير مفسد، إلا- إذا كان من عادته الأمانة بذلك و فعله عامدا قاصدا به إلى حصول الأمانة.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٦٩

### [الحدِيث ٢٠]

٢٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ كَلَّمَ امْرَأَتَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ هُوَ صَائِمٌ فَأَمْنَى فَقَالَ لَا بَأْسَ

الحدِيث العشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٧٠

**٦٥ بَابُ قِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ حُكْمِ مَنْ أَفْطَرَ فِيهِ عَلَى التَّعَمُّدِ وَ النِّسْيَانِ وَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَ أَفْطَرَ فِيهِمَا أَوْ كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ فِي صِيَامٍ**

### [الحدِيث ١]

١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا كَانَ عَلَى الرَّجُلِ شَيْءٌ مِنْ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَلْيَقْضِهِ فِي أَيِّ الشُّهُورِ شَاءَ أَيَّامًا مُتَتَابِعَةً فَإِنْ لَمْ يَشِدَّ تَطَعٌ فَلْيَقْضِهِ كَيْفَ شَاءَ وَ لِيُحْصِ الْأَيَّامَ فَإِنْ فَرَّقَ فَحَسَنٌ وَ إِنْ تَابَعَ فَحَسَنٌ قَالَ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ صَوْمِ رَمَضَانَ - أَوْ يَفْضِيهِ فِي ذِي الْحِجَّةِ قَالَ نَعَمْ

باب قضاء شهر رمضان و حكم من أفطر فيه على التعمد و النسيان و من وجب عليه صيام شهرين متتابعين و أفطر فيهما أو كان عليه نذر فى صيام الحدِيث الأول: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٧١

### [الحدِيث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ سَنَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَفْطَرَ شَيْئًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي عُذْرٍ فَإِنْ قَضَاهُ مُتَتَابِعًا فَهُوَ أَفْضَلُ وَ إِنْ قَضَاهُ مُتَفَرِّقًا فَحَسَنٌ.

### [الحدِيث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرِ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ أَيَّامٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَيْقُضِيهَا مُتَّفَرِّقَةً قَالَ لَا بَأْسَ بِتَفْرِيقِهِ قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ إِنَّمَا الصِّيَامُ الَّذِي لَا يُفَرِّقُ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ وَكَفَّارَةَ الدَّمِّ وَكَفَّارَةَ الْيَمِينِ.

#### [الحديث ٤]

٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ

الحديث الثاني: صحيح.

قال في الدروس: لا تجب في القضاء الفوريه، خلافا للحلبى.

الحديث الثالث: مجهول.

قال في الشرائع: يستحب الموالاه في القضاء احتياطا للبراءة. وقيل: بل يستحب التفريق للفرق. وقيل: يتابع في سته و يفرق الباقي للروايه، و الأول أحوط. انتهى.

أقول: الأول هو قول أكثر الأصحاب، و الثاني حكاه ابن إدريس عن بعض الأصحاب، و مال إليه المفيد رحمه الله، كما يظهر من كلامه في المقنعه، و الثالث حكاه أيضا ابن إدريس عن بعض الأصحاب.

الحديث الرابع: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٧٢

سَعِيدٌ عَنْ مُصَيْدِ بْنِ صَيْدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّيَّاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ أَيَّامٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ كَيْفَ يَقْضِيهَا فَقَالَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ فَلْيُفْطِرْ بَيْنَهُمَا يَوْمًا وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ فَلْيُفْطِرْ بَيْنَهُمَا أَيَّامًا وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَصُومَ أَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةٍ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ أَوْ عَشْرَةَ أَفْطَرَ بَيْنَهُمَا يَوْمًا.

الْوَجْهُ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ أَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ شَهْرِ رَمَضَانَ لَمْ يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهُ مُتَّابِعًا حَسَبَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُهُ ابْتِدَاءً فَمَا يَتَّصُ مِنْ هَذَا الْخَبَرِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْإِفْطَارِ وَالْفَضْلِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَيَّامِ

إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ تَخْيِيرٌ دُونَ إِجَابٍ وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ قَضَاءَهُ مُتَّابِعًا أَفْضَلُ

#### [الحديث ٥]

٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ - فِي شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَ أَقْطَعُهُ فَقَالَ أَقْضِهِ فِي شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَ أَقْطَعُهُ إِنْ شِئْتَ

قال بعض العلماء: كان المراد - الله أعلم - أن التتابع أفضل، فإن أراد التفريق، فالأفضل أن يكون طرفا الإفطار أو أطرافه متساويه، فمن أجل ذلك إن كان ما وجب عليه زوجا يكفي إفطار يوم، وإن كان فردا - كخمسه - لا يكفي إفطار يوم.

و أما قوله " فليس له أن يصوم أكثر من ستة أيام متواليه " فهو حكم آخر، و كان العله فيه أن يوم الجمعة الإفطار أفضل لمن اختار التفريق، لئلا يضعفه الصوم عن أعمال يوم الجمعة.

الحديث الخامس: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٧٣

#### [الحديث ٦]

٦ وَ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع فِي قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى سَرْدِهِ فَرَّقَهُ وَ قَالَ لَا يَقْضَى شَهْرَ رَمَضَانَ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

قَوْلُهُ ع لَا يَقْضَى شَهْرَ رَمَضَانَ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ - الْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَ حَاجِبًا لِأَنَّهُ مُسَافِرٌ وَ لَا يَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَقْضِيَ شَهْرَ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ أَوْ يَغْزِمَ عَلَى الْمَقَامِ فِي بَلَدٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ جَوَازِ قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي ذِي الْحِجَّةِ فَأَمَّا مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْضَى شَهْرَ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ مَرِضٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَمَّا بَرَأَ أَرَادَ الْحَجَّ كَيْفَ يَصْنَعُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ فَقَالَ إِذَا رَجَعَ

الحديث السادس: موثق.

في القاموس: السرد التتابع.



قال في الدروس: لا يكره القضاء في عشر ذي الحجه، و الروايه عن على عليه السلام بالنهي عنه مدخوله.

الحديث السابع: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٧٤

فَلْيَقْضِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ شَيْءٌ مِنْ وَاجِبِ الصَّيَامِ لَمْ يَجْزُ لَهُ التَّطَوُّعُ حَتَّى يُؤَدَّى مَا وَجِبَ عَلَيْهِ  
يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ  
مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ طَائِفَةٌ أَوْ يَتَطَوَّعُ فَقَالَ لَا حَتَّى يَقْضَى مَا عَلَيْهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

#### [الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ  
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَيَّامٌ أَوْ يَتَطَوَّعُ فَقَالَ لَا حَتَّى يَقْضَى مَا عَلَيْهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فِي يَوْمٍ قَدْ كَانَ بَيَّتَ لَهُ الشَّيْءَ لِلصَّيَامِ لِقَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ التَّطَوُّعِ لَمْ يَجْزُ لَهُ صِيَامُهُ يَدُلُّ  
عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الثامن: حسن.

الحديث التاسع: مجهول.

قال في المدارك: اختلف الأصحاب في جواز التطوع بالصوم، فمن في ذمته واجب فممنعه الأكثر، و اختاره المرتضى و جماعه  
منهم العلامة في القواعد، و ربما ظهر من كلام الكليني اختصاص المنع بما إذا كان الواجب من قضاء رمضان، و هو المعتمد. لنا  
على الجواز في غيره التمسك بمقتضى الأصل، و على المنع

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٧٥

#### [الحديث ١٠]

١٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَقْضِي رَمَضَانَ فَيَجْنُبُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ  
وَلَا يَغْتَسِلُ حَتَّى آخِرِ اللَّيْلِ وَهُوَ يَرَى أَنَّ الْفَجْرَ قَدْ طَلَعَ قَالَ لَا يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَيَصُومُ غَيْرَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا لِقَضَاءِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَفْطَرَ فِيهِ نَاسِيًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَرْجٌ وَ يُتِمُّ بِقِيَّتِهِ يَوْمَهُ بِالصَّوْمِ

---

روايه الحلبي و روايه أبي الصباح. انتهى.

أقول: لا يخفى عدم دلالة الخبرين على غير صوم شهر رمضان.

الحديث العاشر: صحيح.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مراد المفيد حكم من أصبح جنباً من غير سبق العلم بالجنابه، و حينئذ في دلالة الروايه  
إشكال، و كيف كان

ففى دلالتها على حكم التطوع نظر بين. انتهى.

وقال فى الشرائع: لو استيقظ جنبا لم ينعقد صومه قضاء عن شهر رمضان.

وقيل: ولا ندبا. انتهى.

أقول: اختلف فى الثانى، و ظاهر الأخبار الصحة.

وقال فى المدارك: أما فى القضاء، فيدل عليه صحيحه عبد الله بن سنان، وإطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين من أصبح فى النوم الأولى أو الثانية، و لا- فى القضاء بين الموسع و المضيق. و احتمال جدى جواز القضاء مع التضيق لمن لم يعلم بالجنابه حتى أصبح. و يحتمل مساواته لصوم شهر

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٧٦

#### [الحديث ١١]

١١ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ فَأَكَلَ وَ شَرِبَ ثُمَّ ذَكَرَ قَالَ لَا يُفْطِرُ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ رَزَقَهُ اللَّهُ فَلَيْتَمَّ صَوْمَهُ.

#### [الحديث ١٢]

١٢ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ مَنْ صَامَ فَنَسِيَ فَأَكَلَ وَ شَرِبَ فَلَمَّا يُفْطِرُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ نَسِيَ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَلَيْتَمَّ صَوْمَهُ.

#### [الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ وَهَبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ صَامَ يَوْمًا نَافِلَةً فَأَكَلَ وَ شَرِبَ نَاسِيًا قَالَ يُتَمُّ يَوْمُهُ ذَلِكَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ تَعَمَّدَ فِيهِ الْإِفْطَارَ قَبْلَ الزَّوَالِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ - وَ صَامَ يَوْمًا بَدَلَهُ إِذَا شَاءَ وَ إِنْ أَفْطَرَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْكِفَارَةُ وَ هِيَ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ وَ صَامَ بَدَلَهُ يَوْمًا فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ الْإِطْعَامُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَدَلَ الْإِطْعَامِ

رمضان، فيصح إذا أصبح فى النومه الأولى خاصة.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

الحديث الثاني عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: موثق.

لا يخفى عدم دلالة على مطلوبه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٧٧

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ١٤]

١٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ يَعْلَى عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ صَوْمُ النَّافِلَةِ لَكَ أَنْ تُفْطِرَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّيْلِ مَتَى مَا شِئْتَ وَصَوْمُ قَضَاءِ الْفَرِيضَةِ لَكَ أَنْ تُفْطِرَ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ

قوله رحمه الله: وهى إطعام عشرة مساكين قال فى المدارك: اختلف الأصحاب فى كفاره قضاء شهر رمضان، فذهب الأكثر إلى أنها إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد، و مع العجز فصيام ثلاثة أيام. و قال ابن البراج: كفاره يمين. و قال أبو الصلاح: صيام ثلاثة أيام أو إطعام عشرة مساكين، و لم أقف لها على مستند. و قال ابنا بابويه: إنها كفاره رمضان.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

قال فى المدارك: تحريم الإفطار لقاضى شهر رمضان بعد الزوال مذهب الأصحاب، لا- أعلم فيه مخالفا. و أما الجواز قبله، فمذهب الأكثر، بل

لم ينقل المصنف في المعتمد و العلامة في المنتهى خلافاً، و حكى في المختلف عن أبي الصلاح أن كلامه يشعر بتحريمه.

و قال ابن أبي عقيل: من أصبح صائماً لقضاء كان عليه من رمضان و قد نوى الصوم من الليل، فأراد أن يفطر في بعض النهار لم يكن له ذلك، و المعتمد الأول.

هذا كله مع اتساع وقت القضاء. و أما مع تضيقه، فيحرم الإفطار فيه قبل الزوال أيضاً. و حكى عن أبي الصلاح أنه أوجب المضى في كل صوم واجب شرع فيه و حرم قطعه مطلقاً.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٧٨

فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُفْطِرَ.

#### [الحديث ١٥]

١٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ تَقْضِي شَهْرَ رَمَضَانَ فَيُكْرِهُهَا زَوْجُهَا عَلَى الْإِفْطَارِ فَقَالَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُكْرِهَهَا بَعْدَ الزَّوَالِ.

#### [الحديث ١٦]

١٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمِيرَةَ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ صَيْفِ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ سِنَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِهِ الصَّائِمُ بِالْخِيَارِ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ فَأَمَّا النَّافِلَةُ فَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

قَوْلُهُ ع إِنَّ ذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ يُرِيدُ قِضَاءَ الْفَرِيضَةِ لِأَنَّ نَفْسَ الْفَرِيضَةِ لَيْسَ فِيهَا خِيَارٌ عَلَى حَالٍ

#### [الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي رَجُلٍ أَتَى أَهْلَهُ فِي يَوْمٍ يَقْضِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ إِنْ كَانَ أَتَى أَهْلَهُ قَبْلَ الزَّوَالِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا يَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ وَ إِنْ كَانَ أَتَى أَهْلَهُ فِي يَوْمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَامَ يَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ وَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَفَّارَةً لِمَا صَنَعَ

الحديث الخامس عشر: موثق.

الحديث السادس عشر: ضعيف.

و في بعض النسخ " عن عمار بن مروان " و كذا في الكافي.

الحديث السابع عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٧٩

### [الحديث ١٨]

١٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ يَقْضِي شَهْرَ رَمَضَانَ فَقَالَ إِنْ كَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ يَصُومُ يَوْمًا بَدَلَ يَوْمٍ وَإِنْ فَعَلَ بَعْدَ الْعَصْرِ صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَفَّارَةً لِذَلِكَ.

### [الحديث ١٩]

١٩ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ رَجُلٍ صَامَ قِضَاءً مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَتَى النَّسَاءَ قَالَ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارَةِ مَا عَلَى الَّذِي أَصَابَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَيَّامِ رَمَضَانَ.

فَهَذَا الْخَبْرُ وَرَدَ نَادِرًا وَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مَنْ أَفْطَرَ هَذَا الْيَوْمَ بَعْدَ الزَّوَالِ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِخْفَافِ وَ التَّهَاوُنِ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ فَرْضِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَجِبُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ مِنَ الْكُفَّارَةِ مَا عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عُقُوبَةً لَهُ وَ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ فَأَمَّا مَنْ أَفْطَرَ وَ هُوَ مُعْتَقِدٌ أَنَّ الْأَفْضَلَ إِتْمَامُ صَوْمِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا مَا قَدَّمَاهُ

و رواه في الكافي و الفقيه بزياده قوله: فإن لم يقدر صام يوما مكان يوم و صام ثلاثة أيام كفاره لما صنع.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

الحديث التاسع عشر: موثق.

و حمله على الاستحباب - كما قاله في المعتمر - أظهر، فتأمل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٨٠

مِنْ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

### [الحديث ٢٠]

٢٠ وَ الَّذِي رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّحِيلِ يَكُونُ عَلَيْهِ أَيَّامٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ يُرِيدُ أَنْ يَقْضِيَ بِهَا مَتَى يُرِيدُ أَنْ يَنْوِيَ الصِّيَامَ قَالَ هُوَ بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَإِنْ كَانَ نَوَى الصَّوْمَ فَلْيَصُمْ وَ إِنْ كَانَ نَوَى الْإِفْطَارَ فَلْيُفْطِرْ سُئِلَ فَإِنْ كَانَ نَوَى الْإِفْطَارَ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَنْوِيَ الصَّوْمَ بَعْدَ مَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَالَ لَا سُئِلَ فَإِنْ نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ أَفْطَرَ بَعْدَ مَا زَالَتِ الشَّمْسُ

قَالَ قَدْ أَسَاءَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَهُ.

قَوْلُهُ ع وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْعِقَابِ لِأَنَّ مَنْ أَفْطَرَ فِي هَذَا الْيَوْمِ لَا يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ وَ إِنَّ أَفْطَرَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَ تَلَزُمُهُ الْكُفَّارَةُ حَسَبَ مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ وَ الْقَضَاءُ وَ الْكُفَّارَةَ فَأَمَّا النَّافِلَةُ فَإِنَّهُ بِالْخِيَارِ يُفْطِرُ أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

#### [الحدِيث ٢١]

٢١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي سَيِّمٍ عَنْ زَكَرِيَّا الْمُؤْمِنِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الَّذِي يَقْضِي شَهْرَ رَمَضَانَ هُوَ بِالْخِيَارِ فِي الْإِفْطَارِ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَنْ تَرُودَ الشَّمْسُ وَ فِي التَّطَوُّعِ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ

الحدِيث العشرون: موثق.

الحدِيث الحادى و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٨١

#### [الحدِيث ٢٢]

٢٢ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يَقْضِي - شَهْرَ رَمَضَانَ إِنَّهُ بِالْخِيَارِ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ وَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَإِنَّهُ إِلَى اللَّيْلِ بِالْخِيَارِ.

#### [الحدِيث ٢٣]

٢٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ وَ سَعْدَانَ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ ع قَالَ الصَّائِمُ تَطَوُّعًا بِالْخِيَارِ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ نِصْفِ النَّهَارِ فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ فَقَدْ وَجَبَ الصَّوْمُ.

فَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّ الْأَوْلَى إِذَا كَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ أَنْ يَصُومَهُ وَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا الْأَوْلَى فَعَلَهُ أَنَّهُ وَاجِبٌ وَ قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ فِيمَا تَقَدَّمَ كَمَا تَقُولُ غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ وَ صِيَامُ اللَّيْلِ وَاجِبٌ وَ لَمْ تُرَدْ بِهِ الْفَرْضُ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِتَرْكِهِ الْعِقَابُ وَ إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ الْأَوْلَى فَلَيْسَ يَنْبَغِي تَرْكُهُ إِلَّا لِعُذْرٍ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ يُؤْخَذُ الصَّيْبِيُّ بِالصَّوْمِ إِذَا اخْتَلَمَ أَوْ قَدَرَ عَلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ

#### [الحدِيث ٢٤]

٢٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ عَلَى الصَّيْبِيِّ إِذَا اخْتَلَمَ الصَّيَامُ وَ عَلَى الْجَارِيَةِ إِذَا حَاضَتِ الصَّيَامُ وَ الْخِيَارُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَمْلُوكَةً فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهَا خِمَارٌ إِلَّا أَنْ تُحِبَّ أَنْ تَخْتَمِرَ وَ عَلَيْهَا الصَّيَامُ



---

الحديث الثاني و العشرون: صحيح.

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف.

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٨٢

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ بِنْتِ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ الصَّبِيُّ إِذَا أَطَاقَ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَّابِعَةٍ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ.

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ إِنَّا نَأْمُرُ صَبِيَانَا بِالصِّيَامِ إِذَا كَانُوا بَنِي سَبْعِ سِنِينَ بِمَا أَطَاقُوا مِنْ صِيَامِ الْيَوْمِ فَإِنْ كَانَ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ فَإِذَا غَلَبَهُمُ الْعَطَشُ وَالْغَرْتُ أَفْطَرُوا حَتَّى يَتَعَوَّدُوا الصِّيَامَ وَيُطِيقُوهُ فَمُرُوا صَبِيَانَكُمْ إِذَا كَانُوا بَنِي تِسْعِ سِنِينَ مِمَّا أَطَاقُوا مِنْ صِيَامِ الْيَوْمِ فَإِذَا غَلَبَهُمُ الْعَطَشُ أَفْطَرُوا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْمُشْتَحَاضَةُ تُفْطَرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الْأَيَّامَ الَّتِي كَانَتْ عَادَتُهَا الْحَيْضَ وَ تَصُومُ بَاقِيَ الْأَيَّامِ

---

الحديث الخامس و العشرون: ضعيف أو موثق.

حمل على الاستحباب المؤكد.

وقال المحقق رحمه الله: يمرن الصبي و الصبيه على الصيام قبل البلوغ، و يشد عليهما لسبع مع الطاقه. و قال الشيخ فى النهايه: و يستحب أن يؤخذ الصبيان بالصوم إذا طاقوه و بلغوا تسع سنين، و إن لم يكن ذلك واجبا عليهم. و لم يتعرض لما قبل التسع، و نحوه قال الصدوق فى الفقيه.

الحديث السادس و العشرون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٨٣

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ قَالَ فَقَالَ تَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ إِلَّا الْأَيَّامَ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهِنَّ ثُمَّ تَقْضِيَنَّهَا بَعْدُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي إِفْطَارِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ قَتَلَ خَطِيئًا أَوْ كَفَّارَهُ ظَهَارًا أَوْ نَذَرَ أَوْ جَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ فَأَفْطَرَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِالصِّيَامِ عَلَى الْكَمَالِ فَإِنْ تَعَمَّدَ الْإِفْطَارَ مِنْ غَيْرِ

عُدْرٍ قَبْلَ أَنْ يُكْمَلَ شَهْرًا مِنَ الشَّهْرَيْنِ أَوْ بَعْدَ أَنْ يُكْمَلَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصُومَ مِنَ الثَّانِي شَيْئًا فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الصِّيَامَ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ صَوْمٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَيْفَرَّقُ بَيْنَ الْأَيَّامِ فَقَالَ إِذَا صَامَ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ فَوَصِيْلَهُ ثُمَّ عَرَضَ لَهُ أَمْرٌ فَأَفْطَرَ فَلَا بَأْسَ فَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ شَهْرٍ أَوْ شَهْرًا فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الصِّيَامَ

فى الصحاح: الغرث الجوع.

الحديث السابع و العشرون: ضعيف.

قوله رحمه الله: فعليه أن يستقبل الصيام هذا مما لا خلاف فيه.

الحديث الثامن و العشرون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٨٤

### [الحديث ٢٩]

٢٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ صِيَامَ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ فِي الظُّهَارِ شَهْرَانِ مُتَتَابِعَانِ وَ التَّتَابُعُ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا وَ يَصُومَ مِنَ الْآخِرِ أَيَّامًا أَوْ شَيْئًا مِنْهُ فَإِنْ عَرَضَ لَهُ شَيْءٌ يُفْطِرُ مِنْهُ أَفْطَرَ ثُمَّ قَضَى مَا بَقِيَ عَلَيْهِ وَ إِنْ صَامَ شَهْرًا ثُمَّ عَرَضَ لَهُ شَيْءٌ فَأَفْطَرَ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ مِنَ الْآخِرِ شَيْئًا فَلَمْ يُتَابِعْ فَلْيُعِدِ الصَّوْمَ كُلَّهُ وَ قَالَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ مُتَتَابِعَاتٌ وَ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُنَّ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ تَعَمَّدَ الْإِفْطَارَ بَعْدَ أَنْ صَامَ مِنَ الشَّهْرِ الثَّانِي شَيْئًا فَقَدْ أَخْطَأَ وَ عَلَيْهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْمَاضِي بِالتَّمَامِ

### [الحديث ٣٠]

٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفُضْلِ بْنِ شَادَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُصُورِ بْنِ حَارِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

قوله رحمه الله: و عليه البناء على الماضى بالتمام قال فى المدارك: أما وجوب البناء إذا كان قد صام من الشهر الثانى يوما فصاعدا، فقال العلامة فى التذكرة و المنتهى و ولده فى الشرح: إنه قول علمائنا أجمع.

و اختلف الأصحاب فى جواز التفريق اختيارا بعد الإتيان بما يتحقق به التابع، فذهب الأكثر إلى الجواز و المفيد إلى المنع، و اختاره ابن إدريس.

الحديث الثلاثون: كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٨٥

رَجُلٌ صَامَ فِي ظَهَارِ شَعْبَانَ ثُمَّ أَدْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ قَالَ يَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ وَ يَسْتَأْنِفُ الصَّوْمَ فَإِنْ صَامَ فِي الظُّهَارِ فَزَادَ فِي النَّصْفِ يَوْمًا بَنَى وَ قَضَى بَقِيَّتَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ مَرِضَ قَبْلَ أَنْ يُكْمَلَ الشَّهْرَ الْأَوَّلَ بِالصِّيَامِ أَوْ بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ صَامًا

مِنَ الثَّانِي شَيْئًا فَأَفْطَرَ لِلْمَرَضِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي كِلَا الْحَالَيْنِ الْاسْتِقْبَالُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٣١]

٣١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ وَ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَصَامَ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا ثُمَّ مَرِضَ فَأِذَا بَرَأَ أَتَيْتَنِي عَلَى صَوْمِهِ أَمْ يُعِيدُ صَوْمَهُ كُلَّهُ فَقَالَ بَلْ يَبْنِي عَلَى مَا كَانَ صَامًا ثُمَّ قَالَ هَذَا مِمَّا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ لَيْسَ عَلَى مَا غَلَبَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ

الحديث الحادى و الثلاثون: مجهول.

قال فى الشرائع: كل ما يشترط فيه التتابع إذا أفطر فى أثنائه لعذر يبنى عند زواله.

و قال فى المدارك: إطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين صوم الشهرين و الثمانية عشر و الثلاثة، و جزم جماعه منهم العلامة فى القواعد، و الشهيد فى الدروس و الشارح رحمه الله بوجوب الاستئناف مع الإخلال بالمتابعة فى كل ثلاثة يجب تتابعها، سواء كان لعذر أو لا، إلا ثلاثة الهدى لمن صام يومين و كان

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٨٦

### [الحديث ٣٢]

٣٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ وَ فَضَالَةَ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَصَامَ شَهْرًا وَ مَرِضَ قَالَ يَبْنِي عَلَيْهِ اللَّهُ حَبْسَهُ قُلْتُ أَمْرُهُ كَانَ عَلَيْهَا صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَصَامَتْ فَأَفْطَرْتُ أَيَّامَ حَيْضِهَا قَالَ تَقْضِيهَا قُلْتُ فَإِنْ قَضَيْتَهَا ثُمَّ بَسَّتْ مِنَ الْحَيْضِ قَالَ لَا تُعِيدُهَا أَجْزَأُهَا ذَلِكَ.

### [الحديث ٣٣]

٣٣ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ مِثْلَ ذَلِكَ.

### [الحديث ٣٤]

٣٤ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي الرَّجُلِ الْحُرِّ يَلْزِمُهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي ظَهَارٍ فَيَصُومُ شَهْرًا ثُمَّ يَمْرُضُ قَالَ يَسْتَقْبَلُ فَإِنْ زَادَ عَلَى الشَّهْرِ الْآخِرِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ بَنَى عَلَى مَا بَقِيَ

الثالث العيد، و هو جيد، بل الأجود اختصاص البناء مع الإخلال بالتتابع للعدر بصيام الشهرين المتتابعين و الاستئناف فى غيره.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

الحديث الرابع و الثلاثون: كالصحيح.

الأولى حملهما على الاستحباب جمعا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٨٧

### [الحديث ٣٥]

٣٥ و ما رواه أيضاً الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله ع عن قطع صوم كفاره اليمن و كفاره الظهر و كفاره الدم فقال إن كان على رجل صيام شهرين متتابعين فافطر أو مرض فى الشهر الأول فإن عليه أن يعيد الصيام و إن صام الشهر الأول و صام من الشهر الثانى شيئاً ثم عرض له ما له العذر فإنما عليه أن يقضى.

فهذه الأخبار محمولة على أنه إذا كان مرضه مرضاً لا يمنع من الصيام و إن كان يشق عليه بعض المشقة فإنه متى كان الأمر على ذكرناه وجب عليه الاستئناف حسب ما تضمنته هذه الأخبار

### [الحديث ٣٦]

٣٦ محمد بن يعقوب عن عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن أبي عبد الله ع فى رجل جعل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوماً ثم عرض له أمر قال إن كان صام خمسة عشر يوماً فله أن يقضى ما بقى عليه و إن كان أقل من خمسة عشر يوماً لم يجزه حتى يصوم شهراً تاماً.

### [الحديث ٣٧]

٣٧ سعيد بن عبد الله عن أبي جعفر عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن موسى بن بكر عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر ع قال قال فى رجل جعل على نفسه صوم شهر فصام خمسة عشر يوماً ثم عرض له أمر فقال جائز له أن يقضى ما بقى عليه و إن كان أقل من خمسة عشر يوماً لم يجز له

الحديث الخامس و الثلاثون: ضعيف.

الحديث السادس و الثلاثون: ضعيف أو مجهول.

الحديث السابع و الثلاثون: ضعيف أو مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٨٨

حَتَّى يَصُومَ شَهْرًا تَامًا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا بِعَيْنِهِ فَأَفْطَرَ لِغَيْرِ عُدْرٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرٍ رَمَضَانَ وَ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ

#### [الحديث ٣٨]

٣٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ الصَّيْقَلِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا يَا سَيِّدِي رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا لِلَّهِ فَوَقَعَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَى أَهْلِهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارَةِ فَأَجَابَهُ يَصُومُ يَوْمًا بَدَلَ يَوْمٍ وَ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ.

#### [الحديث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الرَّزَّازِ عَنِ ابْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ مَهْزِيَارَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ يَا سَيِّدِي رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا بِعَيْنِهِ فَوَقَعَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَى أَهْلِهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارَةِ فَكَتَبَ عِ إِلَيْهِ يَصُومُ يَوْمًا بَدَلَ يَوْمٍ وَ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ.

#### [الحديث ٤٠]

٤٠ وَ قَدْ رَوَى أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ قَالَ كَتَبَ بُنْدَارٌ مَوْلَى إِدْرِيسَ يَا سَيِّدِي نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْتٍ فَإِنْ أَنَا لَمْ أَصِيْمُهُ مَا يَلْزُمُنِي مِنَ الْكُفَّارَةِ فَكَتَبَ عِ وَ قَرَأْتُهُ لَا تَتْرُكُهُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ وَ لَيْسَ عَلَيْكَ صَوْمُهُ فِي سَفَرٍ وَ لَا مَرَضٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ

المشهور العمل بالخبرين، و منهم من رد الحكم لضعف المستند.

الحديث الثامن و الثلاثون: مجهول.

لا يخفى ما فى الاستدلال بهذا الخبر، لاشترائه بين الكفارين، و كذا الخبر الثانى.

الحديث التاسع و الثلاثون: مجهول أيضا.

الحديث الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٨٩

نَوَيْتَ ذَلِكَ وَإِنْ كُنْتَ أَفْطَرْتَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ فَتَصَدَّقْ بِعَدَدِ كُلِّ يَوْمٍ لِسَبْعَةِ مَسَاكِينَ نَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى.

وَ هَذَا الْخَبْرُ قَدْ قَدَّمَ نَاهُ فِي مَا مَضَى وَ لَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَ الرَّوَايَتَيْنِ الْمَأْوَلَتَيْنِ تَنَاقُضٌ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا تَلْزَمُ بِحَسَبِ أَحْوَالِ الْمُفْطَرِّينَ فَمَنْ تَمَكَّنَ مِنْ عَتَقِ رَقَبَةٍ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَ مَنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ ذَلِكَ وَ تَمَكَّنَ مِنْ إِطْعَامِ سَبْعَةِ مَسَاكِينَ أَخْرَجَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً يَقْضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ هَذَا كَمَا بَيَّنَّاهُ فِيمَنْ أَفْطَرَ يَوْماً مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى الْعَمِيدِ دُونَ الْخَطَا وَ حُكْمِ النَّذْرِ حُكْمُهُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ

#### [الحدِيث ٤١]

٤١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمٍ قَالَ كَتَبَ الْحُسَيْنُ إِلَى الرَّضَاعِ جَعَلْتُ فِدَاكَ رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ أَيَّاماً مَعْلُومَةً فَصَامَ بَعْضَهَا ثُمَّ اعْتَلَّ فَأَفْطَرَ أَيْبَتِدَى فِي صَوْمِهِ أَمْ يَحْتَسِبُ بِمَا مَضَى فَكَتَبَ عِ يَحْتَسِبُ بِمَا



مَضَى.

وَ أَمَّا مَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ حُكْمِ النَّذْرِ فِي حَالِ السَّفَرِ فَقَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ أَحْكَامِ الْمُسَافِرِينَ وَ أَشْبَعْنَا الْقَوْلَ فِيهِ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ فِي هَذَا الْمَكَانِ

الحديث الحادى و الأربعون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٩٠

## ٦٦ بَابُ الْإِعْتِكَافِ وَ مَا يَجِبُ فِيهِ مِنَ الصِّيَامِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَغْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِذَا كَانَ الْعَشْرُ الْأَوَاخِرُ اعْتَكَفَ فِي الْمَسْجِدِ وَ ضَرَبَتْ لَهُ قُبَّةٌ مِنْ شَعْرِ وَ شَمَّرَ

باب الاعتكاف و ما يجب فيه من الصيام الحديث الأول: حسن.

قوله عليه السلام: و شمر المترى أى: للعباده.

و فى النهايه: التشمير فى الأمر و التشمير فيه هو الجد و الاجتهاد.

و طى الفراش كناية عن ترك المواقعه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٩١

الْمِئْزَرُ وَ طَوَى فِرَاشَهُ فَقَالَ بَعْضُهُمْ وَ اعْتَزَلَ النِّسَاءَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَمَّا اعْتَزَلَ النِّسَاءَ فَلَا.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ قَالَ كُنْتُ بِالْمَدِينَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع - إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْتَكِفَ فَمَاذَا أَقُولُ وَ مَاذَا أَفْرِضُ عَلَى نَفْسِي فَقَالَ لَا تَخْرُجْ - مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا وَ لَا تَقْعُدْ تَحْتَ ظِلَالٍ حَتَّى تَعُودَ إِلَى مَجْلِسِكَ.

[الحديث ٣]

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَدِيدٍ اللَّهُ عَقَالَ لَمَا يَتَّبِعِي لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ لَمَا يُدَّ مِنْهَا ثُمَّ لَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْجِعَ وَلَا يَخْرُجُ فِي شَيْءٍ إِلَّا لِحَاجَتِهِ أَوْ يَعُودَ مَرِيضًا وَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْجِعَ وَاعْتَكَفَ الْمَرْأَةُ مِثْلَ ذَلِكَ

---

قوله عليه السلام: أما اعتزال النساء فلا أى: ترك مجامعتهم و لم يعتزلهم.

قال فى المدارك: قد قطع الأصحاب بأنه يحرم على المعتكف النساء لمسا و تقبيلًا و جماعًا، و استتقرب العلامه فى المختلف عدم فساد الاعتكاف بالتقبيل و اللمس و إن كانا محرمين، و لا بأس به.

الحديث الثانى: ضعيف.

الحديث الثالث: حسن.

قال فى الدروس: و يشترط فيه لزوم المسجد، فلو خرج بطل، إلا لضروره،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٩٢

#### [الحديث ٤]

٤ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَقَالَ الْمُعْتَكِفُ لَا يَشْمُ الطَّيْبَ وَلَا يَتَلَدُّ بِالرَّيْحَانِ وَلَا يُمَارِي وَلَا يَشْتَرِي وَلَا يَبِيعُ قَالَ وَ مَنِ اعْتَكَفَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَهُوَ فِي الْيَوْمِ

---

أو تشيع جنازه، أو عياده مريض، أو إقامة شهاده و إن لم يتعين عليه، و إقامة الجمعة إن أقيمت فى غيره.

و قال فى الشرائع: إذا خرج لشيء من ذلك لم يجز له الجلوس و لا المشى تحت الظلال.

و قال فى المدارك: أما تحريم الجلوس فلا-ريب فيه، و أما تحريم المشى تحت الظلال، فذكره الشيخ فى الجمل، و اعترف المصنف و من تأخر عنه بعدم الوقوف على مستنده، و قال الشيخ فى المبسوط: ليس المحرم إلا القعود تحت الظل

و غيره، و اختاره المصنف فى المعتبر و أكثر المتأخرين، و هو المعتمد.

الحديث الرابع: موثق.

المشهور حرمة شم الطيب و الريحان، و ذهب الشيخ فى المبسوط إلى الجواز، و لا خلاف فى تحريم البيع و الشراء، و استثنى من ذلك ما يدعو الحاجه إليه من المأكول و الملبوس، و المشهور تحريم المرء أيضا، بل قطعوا به.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله: المراد به هنا المجادله على أمر دينى أو دنيوى،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٩٣

الرَّابِعُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ زِدَادٌ أَيَّامًا أُخْرَ وَ إِنْ شَاءَ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَإِنْ أَقَامَ يَوْمَيْنِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ فَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْتَكْمَلَ ثَلَاثَةَ أُخْرَ

---

و استثنى منها ما إذا كانت فى مسأله علميه لمجرد إظهار الحق، و نسب إلى الشيخ أنه قال فى الجمل: بأنه يحرم على المعتكف جميع ما يحرم على المحرم، و هو ضعيف.

قوله عليه السلام: إن شاء ازداد قال الفاضل التستري: لعل فيه إشاره بوجوب ثلاثه ليال، و فى المعتبر أنه ثلاثه أيام بليتين، و أما فى التحرير فكأنه يجعل الليله المتصله باليوم الثالث داخلا فى اليوم الرابع، و فيه بعد عرفا. انتهى.

و قال فى المدارك: اختلف الأصحاب فى وجوب الاعتكاف المندوب بالدخول فيه، فقال السيد و ابن إدريس: لا يجب أصلا، بل له الرجوع فيه متى شاء، و اختاره العلامة فى جملة من كتبه، و مال إليه فى المعتبر، و قال الشيخ فى المبسوط و أبو الصلاح: يجب بالدخول فيه كالحج.

و قال ابن الجنيد و ابن البراج: لا يجب إلا أن يمضى يومان، فيجب الثالث و هو ظاهر اختيار الشيخ فى النهايه، و اختاره المصنف فى الكتاب و جمع من المتأخرين، و هو

المعتمد. انتهى.

أقول: ذهب الشهيد في الدروس وجماعه إلى وجوب كل ثالث كالسادس و التاسع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٩٤

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ

[الحديث ٥]

٥ رَوَى ذَلِكُكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَيْنِ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ.

[الحديث ٦]

٦ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ عَنْ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا يَكُونُ الْإِغْتِكَافُ إِلَّا بِصِيَامٍ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا يَكُونُ الْإِغْتِكَافُ إِلَّا بِصَوْمٍ.  
قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا اغْتِكَافَ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

[الحديث ٨]

٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْشُوبٍ عَنْ أَبِي

---

قوله رحمه الله: و لا اعتكاف إلا بصوم لا خلاف فيه بين الأصحاب.

الحديث الخامس: ضعيف.

الحديث السادس: موثق.

الحديث السابع: كالصحيح.

الحديث الثامن: صحيح.

لا- خلاف في أنه لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام، و المشهور عدم دخول الليالي، و قيل: بدخولها. و لا شك في دخول الليلتين بين الثلاثة الأيام.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٩٥

أَيُّوبُ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا يَكُونُ الْاِعْتِكَافُ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَ مَنْ اِعْتَكَفَ صِيَامًا وَ يَتَّبِعِي لِلْمُعْتَكِفِ إِذَا اِعْتَكَفَ أَنْ يَشْتَرِطَ كَمَا يَشْتَرِطُ الَّذِي يُحْرِمُ.

#### [الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَ لَادِ الْحَنَاطِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمَرْأَةِ كَانَتْ زَوْجَهَا غَائِبًا فَقَدِمَ وَ هِيَ مُعْتَكِفَةٌ بِإِذْنِ زَوْجِهَا فَخَرَجَتْ حِينَ بَلَغَهَا قُدُومُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَى بَيْتِهَا وَ تَهَيَّأَتْ لِزَوْجِهَا حَتَّى وَاقَعَهَا فَقَالَ إِنْ كَانَتْ خَرَجَتْ مِنَ الْمَسْجِدِ قَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ لَمْ تَكُنْ اِشْتَرَطَتْ فِي اِعْتِكَافِهَا فَإِنَّ عَلَيْهَا مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ

الحديث التاسع: قال " ز " رحمه الله: طريق الكافي إلى أحمد بن محمد في هذين الخبرين عده من أصحابنا، لأنه ابتداء بالثاني ثم عقبه بالأول، و قال: أحمد بن محمد، اتكالا على ما أسلفه في السابق من الواسطه، فغير الشيخ الترتيب، و أوهم أن ابن يعقوب يروى عن أحمد بن محمد في الأول بلا واسطه و في الثاني بواسطه، و هو سهو فاحش. انتهى.

و اعترض عليه بعض الفضلاء و قال: لا يخفى أن المصنف بنى في نقله عن محمد بن يعقوب ما في الكافي على أصل

ما أورده في نفس السند، إما اعتمادا على أن سنده إليه معلوم، أو قريب المأخذ، أو على ما ذكره من سنده إليه إلى المذكورات في ذلك السند، كما ذكر كثيرا من الروايات معلقه عن أمثال هؤلاء، ومع بناء الأمر على نحو ذلك لا يسمى هذا سوءا ولا فاحشا، وإن أوهم خلاف المقصود لمن لم يتتبع ذلك أو غفل عنه. انتهى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٩٦

.....

وقال في الشرائع: لو شرط في حال نذره الرجوع إذا شاء، كان له ذلك أي وقت شاء ولا قضاء، ولو لم يشترط وجب استئناف ما نذره إذا قطعه.

وقال في المدارك: البحث في هذه المسألة يقع في مواضع:

الأول: في مشروعيه هذا الشرط، وهو مقطوع به في كلام الأصحاب وغيرهم.

الثاني: في محله، وهو في المتبرع به عند نيته والدخول فيه، وأما المنذور فقد صرح المصنف وغيره بأن محل اشتراط ذلك فيه عقد النذر. ولم أقف على روايه تدل عليه، وإنما المستفاد من النصوص أن محل ذلك نيه الاعتكاف مطلقا.

و لو قيل: بجواز اشتراطه في نيه الاعتكاف المنذور إذا كان مطلقا، لم يكن بعيدا، خصوصا على ما أشرنا إليه سابقا من مساواته للمندوب في عدم وجوب المضى فيه إلا بمضى اليومين. و لو قلنا: إن اشتراط الخروج إنما يسوغ عند عارض - و فسرناه بالأمر الضروري - جاز اشتراطه في المنذور المعين أيضا.

الثالث: في كفيته، وقد اختلفت عبارات الأصحاب في ذلك. فأطلق المصنف أنه يستحب للمعتكف اشتراط الرجوع إذا شاء، و به قطع في الدروس، و صرح بأنه يجوز للمعتكف و الحال هذه الرجوع متى شاء،

و لا يتقيد بالعارض.

و قال العلامة فى التذكرة: يستحب للمعتكف أن يشترط على ربه فى الاعتكاف أنه إن عرض له عارض أن يخرج من الاعتكاف بإجماع العلماء. و نحوه قال فى المنتهى.

و قال المصنف فى المعتبر: يستحب أن يشترط فى اعتكافه، كما يشترط فى إحرامه، و مقتضى ذلك تقييده بالعارض، كما فى حال الإحرام. و نحوه قال فى النافع، و به قطع الشارح، و هو جيد، لأنه المستفاد من تشبيه هذا الشرط بشرط

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٩٧

#### [الحديث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا اعْتَكَفَ الْعَبْدُ فَلْيُصِيْمِمْ وَ قَالَ لَمَا يَكُونُ اعْتِكَافٌ أَقْلًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَ اشْتَرِطُ عَلَى رَبِّكَ فِي اعْتِكَافِكَ كَمَا تَشْتَرِطُ فِي إِحْرَامِكَ إِنَّ ذَلِكَ فِي اعْتِكَافِكَ عِنْدَ عَارِضٍ إِنْ عَرَضَ لَكَ مِنْ عِلَّةٍ تَنْزِلُ بِكَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ.

#### [الحديث ١١]

١١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِذَا اعْتَكَفَ يَوْمًا وَ إِنْ لَمْ يَكُنِ اشْتَرِطَ فَلَهُ أَنْ يَخْرُجَ وَ يَفْسَخَ اعْتِكَافَهُ وَ إِنْ أَقَامَ يَوْمَيْنِ وَ لَمْ يَكُنِ اشْتَرِطَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ وَ يَفْسَخَ

---

المحرم فى روايتى عمر بن يزيد و أبى بصير.

لكن ينبغى أن يراد بالعارض ما هو أعم من العذر، كما يدل عليه صحيحه أبى ولاد، لأن حضور الزوج ليس من الأعذار المسوغه للخروج من الاعتكاف، نعم هو من جملة العوارض.

الرابع: فى فائده هذا الشرط، و فائده الرجوع عند العارض أو متى شاء، على ما هو ظاهر اختيار المصنف، و إن مضى اليومان أو كان واجبا بالنذر و شبهه.

و لو خصصنا اشتراط الرجوع بالعارض، و فسرناه بالعذر الطارى بغير اختياره كالمرض و الخوف انتفت هذه الفائده، لجواز الرجوع و الحال هذا مع الشرط و بدونه.

و ذكر المصنف و غيره أن فائده الشرط سقوط القضاء مع الرجوع فى الواجب المعين، و هو جيد. أما الواجب المطلق، فالأظهر وجوب الإتيان به بعد ذلك.

الحديث العاشر: موثق على احتمال.

الحديث الحادى عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٩٨

اعْتِكَافُهُ حَتَّى تَمْضِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يُكُونُ الْإِعْتِكَافُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ



[الحديث ١٢]

١٢ رَوَى ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَبِيحٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عِمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ الْمُعْتَكِفُ يَعْتَكِفُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ الرَّازِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَكُونُ اعْتِكَافٌ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ قَدْ جَمَعَ فِيهِ نَبِيٌّ أَوْ وَصِيٌّ نَبِيٍّ

[الحديث ١٤]

١٤ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ - عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي الْإِعْتِكَافِ بِنِعْدَادٍ فِي بَعْضِ مَسَاجِدِهَا فَقَالَ لَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ قَدْ

قال الفاضل التستري رحمه الله: صرح في هذه الرواية في التذكرة بعلي بن الحسن، و رواه ابن بابويه عن أبي أيوب، و لعله هو الخزاز، و طريق ابن بابويه إلى الخزاز صحيح، و لا أعرف أبا أيوب غيره، لا سيما في كتاب ابن بابويه. انتهى.

و قال بعض الفضلاء: في قوله " عن الحسن " كأنه أبوه، و هو وجه الإطلاق.

الحديث الثاني عشر: موثق.

الحديث الثالث عشر: موثق.

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

قال في المدارك: أجمع العلماء كفاه على أن الاعتكاف لا- يكون إلا- في مسجد، و إنما اختلفوا في تعيينه، فقال الشيخ و المرتضى: لا يصح إلا في المساجد الأربعة

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٩٩

صَلَّى فِيهِ إِمَامٌ عَدْلٌ صَلَاةَ جَمَاعَةٍ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يُعْتَكِفَ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ وَ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ وَ مَسْجِدِ مَكَّةَ.

١٥ وَ فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ مِثْلَ ذَلِكَ وَ زَادَ فِيهِ مَسْجِدَ الْبَصْرَةِ

---

مسجد مكة، و المدينة، و الجامع بالكوفه، و البصره. و به قال الصدوق في الفقيه و أبو الصلاح و ابن إدريس، و اختاره العلامة في المختلف، و أبدل على ابن بابويه مسجد البصره بمسجد المدائن.

و الضابط فيما ذكره هؤلاء أن يكون مسجد قد جمع فيه نبي أو وصي نبي.

و صرح الشيخ في المبسوط و المرتضى بأن المعتبر من ذلك صلاه الجمعة، و

ظاهر ابن بابويه الاكتفاء بالجماعه.

وقيل: الفائده تظهر في مسجد المدائن، فإن المروى أن الحسن عليه السلام صلى فيه جماعه لا جمعه. و لم يعتبر المفيد رحمه الله ذلك كله، بل جوز الاعتكاف في كل مسجد أعظم، و الظاهر أن مراده المسجد الجامع، و إليه ذهب ابن أبي عقيل و المحقق و غيرهم من الأصحاب، و هو المعتمد.

قوله عليه السلام: قد صلى فيه إمام عدل لا صراحه فيه لإمام الأصل.

الحديث الخامس عشر: موثق.

قال الفاضل التستري رحمه الله: صحيح في الفقيه بزياده مسجد بصره.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٠٠

#### [الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَقَالَ إِنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقُولُ لَا أَرَى الْاِعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ص أَوْ فِي مَسْجِدِ جَامِعٍ وَلَا يَنْبَغِي لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا ثُمَّ لَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْجِعَ وَالْمَرْأَةُ مِثْلُ ذَلِكَ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سُئِلَ عَنِ الْاِعْتِكَافِ فِي رَمَضَانَ فِي الْعَشْرِ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقُولُ لَا أَرَى الْاِعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ أَوْ فِي مَسْجِدِ جَامِعٍ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ أَفْطَرَ لِعَظْمِ عُدْرٍ وَ هُوَ مُعْتَكِفٌ أَوْ جَامِعٌ وَجَبَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى فَاعِلِ ذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا لِعَظْمِ عُدْرٍ

---

و ليس في نسختنا "مسجد مكة" و نقله عن العلامة و ابنه، و هو الظاهر.

الحديث السادس عشر: موثق.

قوله عليه السلام: لا اعتكاف إلا في العشر كان المراد أنه ليس في غيرها من الفضل ما فيها.

قوله: و لا ينبغي للمعتكف الظاهر أنه جزء للخبر.

الحديث السابع عشر: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٠١

### [الحديث ١٨]

١٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مُعْتَكِفٍ وَقَعَ أَهْلُهُ فَقَالَ هُوَ بِمَنْزِلِهِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

### [الحديث ١٩]

١٩ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيٍّ

الحديث الثامن عشر: موثق.

قال في الشرائع: كل ما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف، كالجماع والأكل والشرب والاستمنا، فمتى أفطر في اليوم الأول و الثاني لم تجب به كفاره إلا- أن يكون واجبا، وإن أفطر في الثالث وجبت الكفاره، و منهم من خص الكفاره بالجماع حسب، و اقتصر في غيره من المفطرات على القضاء، و هو أشبه.

و قال في المدارك: أما فساد الاعتكاف بكل ما يفسد الصوم، فلا ريب فيه.

و أما وجوب الكفاره، فهو اختيار المفيد و المرتضى، و الأصح ما اختاره الشيخ و المصنف و أكثر المتأخرين من اختصاص الكفاره بالجماع، و إن كان يجب بغيره القضاء.

و اعلم أن إطلاق الروايات في الكفاره يقتضى عدم الفرق بين الواجب المطلق و المعين و المندوب، و بمضمونها أفتى الشيخان. انتهى.

و قال أيضا فيه: الأصح أن كفاره الاعتكاف كفاره ظهار، لصحيحه زراره، و ذهب الأكثر إلى أنها مخيره.

الحديث التاسع عشر: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٠٢

بْنِ رَبَابٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْمُعْتَكِفِ لِيَجَامِعَ أَهْلَهُ فَقَالَ إِذَا فَعَلَ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ.

### [الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَيِّمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُعْتَكِفٍ وَقَعَ أَهْلُهُ قَالَ عَلَيْهِ مَا عَلَى الَّذِي أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا.

فَإِنْ كَانَ الْجَمَاعُ بِاللَّيْلِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَعَلَى الْمُجَامِعِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنْ كَانَ بِالنَّهَارِ فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍَ عَنْ عَبْدِ الْمَعْلَى بْنِ أُعَيْنٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ وَطِئَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ لَيْلًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ وَطِئَهَا نَهَارًا قَالَ عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ.

وَ لَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ وَبَيْنَ الْخَبْرِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ قَوْلِهِ أَمَّا اعْتِرَالُ النِّسَاءِ فَلَا تَنَاقُضُ لِأَنَّهُ أَرَادَ عَ بِذَلِكَ مُخَالَطَتَهُنَّ وَ مُجَالَسَتَهُنَّ وَ مُحَادَثَتَهُنَّ دُونَ الْجَمَاعِ وَ الَّذِي يَحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ مِنْ

الحديث العشرون: موثق أيضا.

الحديث الحادي والعشرون: ضعيف.

قال في المدارك: لا خلاف في تعدد الكفاره إذا كان في نهار شهر رمضان، و نقل عن المرتضى أنه أطلق وجوب الكفارتين على المعتكف إذا جامع نهارا، و استقر الشهد في الدروس هذا الإطلاق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٠٣

ذَلِكَ الْجَمَاعُ دُونَ غَيْرِهِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ أَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

### [الحديث ٢٢]

٢٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍَ قَالَ الْمُعْتَكِفُ بِمَكَهٍ يُصَلِّي فِي أَيِّ بُيُوتِهَا شَاءَ سِوَاءَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى أَوْ فِي بُيُوتِهَا.

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الْمُخْصُوصَةِ لِأَنَّ الَّذِي تَضَمَّنَ هَذَا الْخَبْرُ جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ دُونَ الْإِعْتِكَافِ وَ هَذَا لَا يُنْتَعَمُ مِنْهُ لِأَنَّ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إِذَا خَرَجَ الْإِنْسَانُ مِنَ الْمَسْجِدِ بِمَكَهٍ وَ دَخَلَ عَلَيْهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ جَازَ لَهُ الصَّلَاةُ فِي أَيِّ مَكَانٍ شَاءَ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حُكْمُ غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ لِأَنَّهَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ وَ الَّذِي يُبَيِّنُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٢٣]

٢٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ الْمُعْتَكِفُ بِمَكَه يُصَلِّي فِي أَيِّ بُيُوتِهَا شَاءَ سِوَاءَ عَلَيْهِ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي بُيُوتِهَا وَقَالَ لَا يَصْلُحُ

---

الحديث الثاني و العشرون: صحيح.

قال في المدارك: المعتكف إذا خرج من المسجد الذي اعتكف فيه إذا كان بمكة لضروره، ثم حضر وقت الصلاة و هو في بيت من بيوتها، جاز له الصلاة فيها. بخلاف ما عدا مكة، فإنه لا يجوز له الصلاة حتى يرجع إلى المسجد الذي اعتكف فيه، إلا مع ضيق الوقت فيصلى حيث شاء، و استثنى منه صلاة الجمعة، فإنه مخرج لأدائها.

الحديث الثالث و العشرون: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٠٤

الْمُعْتَكِفُ فِي غَيْرِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ص أَوْ فِي مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ وَ لَا يُصَلِّي الْمُعْتَكِفُ فِي بَيْتٍ غَيْرِ الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ إِلَّا بِمَكَه

فَإِنَّهُ يَعْتَكِفُ بِمَكَهَ حَيْثُ شَاءَ لِأَنَّهَا كُلُّهَا حَرَمٌ لِلَّهِ وَ لَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي حَاجَةٍ.

قَوْلُهُ عَ فَإِنَّهُ يَعْتَكِفُ بِمَكَهَ حَيْثُ شَاءَ إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ يُصَلِّي صِلَاءَ الْإِعْتِكَافِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ شَرَعَ فِي بَيَانِ صِلَاءِ الْمُعْتَكِفِ فَقَالَ وَ لَا يُصَلِّي الْمُعْتَكِفُ فِي بَيْتِ غَيْرِ الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ إِلَّا بِمَكَهَ فَإِنَّهُ يَعْتَكِفُ بِمَكَهَ حَيْثُ شَاءَ فَلَوْ لَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمَا حَسُنَ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْ حُكْمِ الصَّلَاةِ وَ لَكَانَ الْكَلَامُ الثَّانِي غَيْرَ مُعَلَّقٍ بِالْأَوَّلِ وَ يَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ عَلَى مَا قُلْنَا وَ لَا يُصَلِّي الْمُعْتَكِفُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ إِلَّا بِمَكَهَ فَإِنَّهُ يُصَلِّي فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ بِهَا وَ بِهَذَا يَتَمَيَّزُ مِنْ سَائِرِ الْمَوَاضِعِ

#### [الحدِيث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِفْوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْمُعْتَكِفُ بِمَكَهَ يُصَلِّي فِي أَيِّ بُيُوتِهَا شَاءَ وَ الْمُعْتَكِفُ فِي غَيْرِهَا لَا يُصَلِّي إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي سَمَّاهُ.

#### [الحدِيث ٢٥]

٢٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صِفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا مَرِضَ الْمُعْتَكِفُ أَوْ طَمِثَتِ الْمَرْأَةُ الْمُعْتَكِفَةَ فَإِنَّهُ يَأْتِي بَيْتَهُ ثُمَّ يُعِيدُ إِذَا بَرَأَ وَ يَصُومُ

---

الحدِيث الرابع و العشرون: صحيح.

الحدِيث الخامس و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٠٥

#### [الحدِيث ٢٦]

٢٦ وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَيْسَ عَلَى الْمَرِيضِ ذَلِكَ

---

و فى بعض النسخ فى آخر الخبر: و فى روايه أخرى ليس على المريض ذلك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٠٦

**٦٧ بَابُ وَجْهِ الصِّيَامِ وَ شَرْحِ جَمِيعِهَا عَلَى الْبَيَانِ**

#### [الحدِيث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع قَالَ قَالَ يَوْمًا يَا زُهْرِيُّ مِنْ أَيْنَ جِئْتَ فَقُلْتُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَقَالَ فِيمَ كُنْتُمْ قُلْتُ تَذَاكِرُنَا أَمْرَ الصَّوْمِ فَأَجْمَعَ رَأْيِي وَرَأَى أَضْيَاحِي عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصَّوْمِ شَيْءٌ وَاجِبٌ إِلَّا صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ يَا زُهْرِيُّ لَيْسَ كَمَا قُلْتُمْ الصَّوْمُ عَلَى أَرْبَعِينَ وَجْهًا فَعَشْرَةٌ أَوْجُهٌ مِنْهَا وَاجِبَةٌ كَوُجُوبِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَعَشْرَةٌ

باب وجوه الصيام و شرح جميعها على البيان الحديث الأول: ضعيف.

و الزهري من فقهاء العامة.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٠٧

أَوْجُهٌ مِنْهَا صِيَامُهُنَّ حَرَامٌ وَ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ وَجْهًا مِنْهَا صَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَ إِنْ شَاءَ أَفْطَرَ وَ صَوْمُ الْإِذْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ وَ صَوْمُ التَّأْدِيبِ وَ صَوْمُ الْإِيَّاحِ وَ صَوْمُ السَّفَرِ وَ الْمَرَضِ قُلْتُ جَعَلْتُ فِتْدَاكَ فَفَسَّرُهُنَّ لِي قَالَ أَمَّا الْوَاجِبُ فَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكُمْ تَوْعُظُونَ بِهِ وَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِيمَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي قَتْلِ الْخَطَا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْعَتَقَ وَاجِبٌ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً



فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَى قَوْلِهِ - فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّةً يَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ تَوْبَهُ مِنَ اللَّهِ وَ كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا وَ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَاجِبٌ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ - فَصِيَّةً يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ هَذَا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِطْعَامَ كُلُّ ذَلِكَ مُتَتَابِعٌ وَ لَيْسَ بِمُتَفَرِّقٍ وَ صِيَّةً يَوْمَ أَذَى حَلَقِ الرَّأْسِ وَاجِبٌ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدَيْتُهُ مِنْ صِيَّةٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَصَاحِبُهَا فِيهَا بِالْخِيَارِ فَإِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثًا وَ صَوْمُ دَمِ الْمُتَعَةِ وَاجِبٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ

قوله عليه السلام: صاحبها بالخيار أى: مندوب إليه.

قوله عليه السلام: هذا لمن لم يجده قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى: لمن يجده و لم يجد أخويه، و هما العتق و الكسوة، و إنما تركهما للظهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٠٨

مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّةً يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ وَ صَوْمُ جِزَاءِ الصَّيْدِ وَاجِبٌ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجِزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هِدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَّةً أَوْ تَدْرِي كَيْفَ يَكُونُ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَّةً يَا زُهْرِيُّ قَالَ قُلْتُ لَا أَذْرِي قَالَ يُقْوَمُ الصَّيْدُ قِيَمَةً عَادِلَةً وَ تُفَضُّ تِلْكَ الْقِيَمَةُ عَلَى الْبُرِّ ثُمَّ يُكَالُ ذَلِكَ الْبُرُّ أَصْوَاعًا فَيَصُومُ لِكُلِّ نِصْفِ صِيَاعٍ يَوْمًا وَ صَوْمُ النَّذْرِ وَاجِبٌ وَ صَوْمُ الْإِعْتِكَافِ وَاجِبٌ - وَ أَمَّا صَوْمُ الْحَرَامِ فَصَوْمُ يَوْمِ الْفِطْرِ -

وَيَوْمَ الْأُضْحَىٰ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَصَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ أَمْرًا بِهِ وَنَهْيًا عَنْهُ أَمْرًا بِهِ أَنْ نَصُومَهُ مَعَ صِيَامِ شَعْبَانَ - وَنَهْيًا عَنْهُ أَنْ يَنْفَرِدَ الرَّجُلُ بِصِيَامِهِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَشُكُّ فِيهِ النَّاسُ فَقُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَإِنْ

---

قوله عليه السلام: و صوم النذر واجب لعل المراد ما يشمل العهد و اليمين.

قوله عليه السلام: و صوم الاعتكاف واجب قال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف: المراد إما الوجوب الشرطي، إما بمعنى عدم تحقق الاعتكاف بدون الصوم، و لا يجب أن يكون الصوم للاعتكاف، فلو كان عليه قضاء شهر رمضان و صامه في اعتكافه أجزاء. أو المراد وجوب الثالث و السادس و هكذا كل ثالث.

قوله عليه السلام: و نهينا أن ينفرد الرجل قال "سلط" رحمه الله: يحتمل أن يكون المراد أن الرجل ينفرد عن الناس

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٠٩

لَمْ يَكُنْ صَامًا مِنْ شَعْبَانَ شَيْئًا كَيْفَ يَصِيْبُ قَالَ يَنْوِي لَيْلَةَ الشُّكِّ أَنَّهُ صَائِمٌ مِنْ شَعْبَانَ - فَإِنْ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَجْزَأَ عَنْهُ وَ إِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ لَمْ يَضُرَّهُ قُلْتُ وَ كَيْفَ يُجْزَى صَوْمٌ تَطَوُّعٌ عَنْ فَرِيضَةٍ فَقَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَجْزَأَ عَنْهُ لِأَنَّ الْفَرِيضَةَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى الْيَوْمِ بَعَيْنِهِ وَ صَوْمُ الْوَصِيَالِ حَرَامٌ وَ صَوْمُ الصَّمْتِ حَرَامٌ وَ صَوْمُ نَذْرِ الْمَعْصِيَةِ حَرَامٌ وَ صَوْمُ الدَّهْرِ حَرَامٌ

---

في هذا الصوم، بأن يصومه بنيه رمضان مع عدم ثبوت أنه من رمضان، و كونه مشكوكا فيه عند الناس.

و يحتمل أن يكون المراد أنه ينفرد بصيامه عن شعبان، أي أفرده من شعبان و جعله من شهر رمضان بلا ثبوت بمجرد الشك، و

على التقديرين كونه منهيًا عنه كذلك ظاهر.

قوله عليه السلام: و صوم الوصال حرام و صوم الصمت حرام قال فى المدارك: ذهب الشيخ فى النهايه و أكثر الأصحاب إلى أن صوم الوصال، هو أن ينوى صوم يوم و ليله إلى السحر، و ذهب الشيخ فى الاقتصاد و ابن إدريس إلى أن معناه أن يصوم يومين مع ليله بينهما. و إنما تحرم تأخير العشاء إلى السحر إذا نوى كونه جزءًا من الصوم، أما لو أخره الصائم بغير نية، فإنه لا يحرم فيما قطع به الأصحاب، و الاحتياط يقتضى اجتناب ذلك.

و قال أيضا فيه: الصمت هو أن ينوى الصوم ساكتا، و قد أجمع الأصحاب على تحريمه، و ظاهر الأصحاب أن الصوم على هذا الوجه يقع فاسدا. و تحتمل الصحة، لتوجه النهى إلى الصمت المنوى و نيته، و هو خارج عن حقيقه العباده.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١١٠

وَ أَمَّا الصَّوْمُ الَّذِي صَاحِبُهُ فِيهِ بِالْخِيَارِ فَصِيَوْمُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَ الْخَمِيسِ وَ صِيَوْمُ أَيَّامِ الْبَيْضِ وَ صَوْمُ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ بَعِيدِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ وَ يَوْمِ عِاشُورَاءَ فَكُلُّ ذَلِكَ فِيهِ صَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَ إِنْ شَاءَ أَفْطَرَ وَ أَمَّا صَوْمُ الْإِذْنِ فَالْمَرْأَةُ لَأَنَّ تَصُومُ

---

قوله عليه السلام: و صوم الدهر حرام قال الوالد العلامة طاب ضريحه: إما لاشتماله على العيدين و غيرهما، و إما بقصد كونه سنه مؤكده، فإنه كذب حرام و افتراء على الله. أما لو صامه على أنه تطوع و جنة من النار، فلا بأس.

قوله عليه السلام: و صوم أيام البيض ذكر الصدوق فى كتاب علل الشرائع أن صوم الخميسين و الأربعاء نسخ صوم أيام البيض، و لم يرد فى

أخبارنا إلا فيما فيه شوب تقيه، والله يعلم.

قوله عليه السلام: و صوم سته أيام الذى يخطر بالبال فى عد كل يوم من الثلاثة و الستة صوما على حده أنه ليس لترتب الثواب المخصوص على كل يوم توقفا على الأيام الأخر، بخلاف الصيام الواجب الماضيه، كصوم شهر رمضان، فكأنه فعل واحد، والله يعلم.

قوله عليه السلام: و يوم عاشوراء الظاهر أنه أراد بصوم العاشوراء التاسوعاء و العاشوراء معا، كما سيجى ء فى حديث

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١١١

تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا وَ الْعَبْدُ لَا يَصُومُ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ وَ الضَّيْفُ لَا يَصُومُ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَمَّا يَصُومُ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ فَأَمَّا صَوْمُ التَّأْدِيبِ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ الصَّبِيُّ إِذَا رَاهِقَ بِالصَّوْمِ تَأْدِيبًا وَ لَيْسَ بِفَرْضٍ وَ كَذَلِكَ مَنْ أَفْطَرَ لِعَلِّهِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ثُمَّ قَوَى بَقِيَّةَ يَوْمِهِ أَمَرَ بِالْمَسَاكِ عَنِ الطَّعَامِ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ تَأْدِيبًا وَ لَيْسَ بِفَرْضٍ وَ كَذَلِكَ الْمُسَافِرُ إِذَا أَكَلَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ثُمَّ قَدِمَ أَهْلَهُ أَمَرَ بِالْمَسَاكِ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَ لَيْسَ بِفَرْضٍ وَ كَذَلِكَ الْحَائِضُ إِذَا طَهَّرَتْ أَمْسَكَتْ بَقِيَّةَ يَوْمِهَا وَ أَمَّا صَوْمُ الْإِبْيَاحِ فَمَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا أَوْ قَاءَ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ فَقَسَدَ إِبْيَاحَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ لَهُ ذَلِكَ وَ أَجْزَأَ عَنْهُ صَوْمُهُ - وَ أَمَّا صَوْمُ السَّفَرِ وَ الْمَرَضِ فَإِنَّ الْعَامَّةَ قَدِ اخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ فَقَالَ قَوْمٌ يَصُومُ وَ قَالَ آخَرُونَ لَا يَصُومُ وَ قَالَ قَوْمٌ إِنْ شَاءَ صَامَ وَ إِنْ شَاءَ أَفْطَرَ وَ أَمَّا نَحْنُ فَنَقُولُ يُفْطَرُ فِي الْحَالَيْنِ جَمِيعًا فَإِنْ صَامَ فِي حَالِ السَّفَرِ أَوْ فِي حَالِ الْمَرَضِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ

يَقُولُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ فَهَذَا تَفْسِيرُ الصَّيَامِ

على عليه السلام: صوموا العاشوراء التاسع والعاشر، ليتم الأربعة عشر.

و كان فى عد صوم عاشوراء من الصيام المستحبه و ترك كثير من الصيام المؤكده تقيه، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: فإنه يؤخذ الصبي قال بعض العلماء: اشتهر بين المتأخرين خلاف من غير فيصل، و هو أن عبادات الصبي المميز تمرينيه، يعنى: صورتها صوره الصلاه و الصوم مثلا و ليست بعباده

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١١٢

وَ أَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

### [الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَّابٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَالَ تَغَلَّطَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةُ وَ عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ أَشْهُرِ الْحَرَمِ قُلْتُ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي هَذَا شَيْءٌ فَقَالَ وَ مَا هُوَ قُلْتُ يَوْمَ الْعِيدِ وَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ قَالَ يَصُومُ فَإِنَّهُ حَقٌّ لَزِمَهُ.

فَلَيْسَ بِمُنَاقِضٍ لِمَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ مِنْ تَحْرِيمِ صِيَامِ الْعِيدَيْنِ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى مَنْ يَصُومُهُمَا مُخْتَارًا مُبْتَدِئًا فَأَمَّا إِذَا لَزِمَهُ شَهْرَانِ مُتَتَابِعَيْنِ عَلَى حَسَبِ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ فَيَلْزِمُهُ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ لِإِدْخَالِهِ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ فَأَمَّا صِيَامُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ خَاصَّةً فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ التَّحْرِيمَ فِيهَا يَخْتَصُّ بِمَنْ كَانَ بِمِنَى فَأَمَّا مَنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَنَى مِنَ الْبُلْدَانِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَصُومَهَا رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٣]

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ

أو عباده، فلو نوى النيايه عن ميت برأت ذمه الميت.

و جعله عليه السلام صوم الصبي قسيما للصوم الذى صاحبه بالخيار فيه، صريح فى أن صوم الصبي ليس بعباده، و يؤيد ذلك أن نظائره مطلوبه و ليست بصوم، بل صورتها صوره الصوم.

الحديث الثانى: ضعيف.

قوله رحمه الله: فأما إذا لزمه شهران قال به الشيخ و بعض الأصحاب فى خصوص مورد الخبر، و المشهور عموم التحريم.

الحديث الثالث: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١١٣

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَقَالَ أَمَّا بِالْمُصَارِ فَلَا بَأْسَ وَ أَمَّا بِمِنَى فَلَا.  
وَ أَمَّا صَوْمُ الْوِصَالِ فَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ عَشَاءَهُ سَحُورَهُ فَذَلِكَ مُحَرَّمٌ

رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْوَصِيالُ فِي الصِّيَامِ أَنْ يَجْعَلَ عَشَاءَهُ سَحُورَهُ.

#### [الحديث ٥]

٥ وَ الَّذِي رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ عَنْهُمْ ع قَالَ إِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ رَمَضَانَ فَلَا تَصُومَنَّ بَعْدَ الْفِطْرِ تَطَوُّعًا إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ يَمْضِينَ.

فَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي صِيَامِ هَذِهِ الْأَيَّامِ مِنَ الْفَضْلِ وَ التَّبَرُّكِ بِهِ مَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَيَّامِ وَ إِنْ كَانَ يَجُوزُ صَوْمُهُ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ مِنَ التَّخْيِيرِ وَ أَمَّا صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ التَّرْغِيبُ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ وَ قَدْ وَرَدَ فِيهِ كَرَاهِيَةٌ أَمَّا مَا وَرَدَ مِنَ التَّرْغِيبِ مَا رَوَاهُ

لا خلاف في تحريم أيام التشريق لمن كان بمنى ناسكا، و المشهور التحريم لمن كان فيها و إن لم يكن ناسكا، و خص العلامة التحريم بالناسك.

و ربما ظهر من كلام بعض الأصحاب أن فيهم من قال بالتحريم مطلقا، و هو مع ضعفه غير ثابت.

الحديث الرابع: مرسل.

الحديث الخامس: موثق.

قوله رحمه الله: فالوجه فيه الأظهر حمل خبر الزهري على التقيه، لورود الخبر الصحيح و غيره بالنهي

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١١٤

#### [الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ أَبِي هَمَّامٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يَعْدِلُ السَّنَةَ وَ قَالَ لَمْ يَصُمْهُ الْحَسَنُ ع وَ صَامَهُ الْحُسَيْنُ ع.

#### [الحديث ٧]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٧، ص: ١١٤

٧ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع يَقُولُ كَانَ أَبِي ع يَصُومُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي الْيَوْمِ الْحَارِّ فِي الْمَوْقِفِ وَيَأْمُرُ بِظُلِّ مُرْتَفِعٍ فَيَضْرِبُ لَهُ فَيَغْتَسِلُ مِمَّا يَبْلُغُ مِنْهُ الْحَرُّ.  
وَ أَمَّا كَرَاهِيَّتُهُ فَقَدْ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٨]

٨ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص لَمْ يَصُمْ - يَوْمَ عَرَفَةَ مُنْذُ نَزَلَ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ.

#### [الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ حَنَانَ بْنِ سَيْدِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ فَقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَغْدِلُ صَوْمَ سِنِهِ قَالَ كَانَ أَبِي ع لَا يَصُومُهُ قُلْتُ وَ لِمَ ذَاكَ قَالَ إِنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ يَوْمٌ دُعَاءٍ وَ مَسْأَلَةٍ وَ اتَّخَوْفُ أَنْ يُضْعِفَنِي عَنْ الدُّعَاءِ وَ أَكْرَهُ أَنْ أَصُومَهُ وَ اتَّخَوْفُ أَنْ يَكُونَ عَرَفَةَ - يَوْمٌ أَضْحَى فَلَيْسَ بِيَوْمِ صَوْمٍ

---

عن صوم ثلاثه أيام بعد الفطر، و الله يعلم.

الحديث السادس: موثق.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: موثق على الظاهر.

الحديث التاسع: موثق أو حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١١٥

فَالْوَجْهُ فِي الْجُمُعِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّ مَنْ قَوِيَ عَلَى صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ قُوَّةً لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الدُّعَاءِ فَإِنَّهُ يُشْتَحَبُ لَهُ صَوْمُ هَذَا الْيَوْمِ وَ مَنْ خَافَ الضَّعْفَ وَ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الدُّعَاءِ وَ الْمَسْأَلَةِ فَالْأَوْلَى لَهُ تَرْكُ صَوْمِهِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ١٠]



١٠ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِيانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ قَالَ مَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ فَحَسَنٌ إِنْ لَمْ يَمْنَعَكَ مِنَ الدُّعَاءِ فَإِنَّهُ يَوْمٌ دُعَاءٍ وَ مَسْأَلَةٍ فَصُْمُهُ وَإِنْ خَشِيتَ أَنْ تَضْعُفَ عَنْ ذَلِكَ فَلَا تَصُْمُهُ.

وَ أَمَّا صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ التَّرْغِيبُ فِي صَوْمِهِ وَقَدْ وَرَدَتِ الْكِرَاهِيَةُ أَيْضاً أَمَّا مَا رُوِيَ مِنَ التَّرْغِيبِ فِي صَوْمِهِ فَقَدْ رَوَى

#### [الحديث ١١]

١١ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَ أَنَّ عَلِيًّا عَ قَالَ صَوْمُوا الْعَاشُورَاءَ - التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ فَإِنَّهُ يُكْفِّرُ ذُنُوبَ سَنِهِ

الحديث العاشر: كالصحيح.

الحديث الحادي عشر: ضعيف.

قال في المنتهى: يوم عاشوراء هو العاشر من المحرم، و به قال سعيد بن المسيب و الحسن البصرى، و روى عن ابن عباس أنه قال: التاسع من المحرم. و ليس بمعتمد، لما تقدم في أحاديثنا أنه يوم قتل الحسين عليه السلام، و يوم قتله عليه السلام يوم العاشوراء بلا خلاف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١١٦

#### [الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي هَمَّامٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَ قَالَ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ.

#### [الحديث ١٣]

١٣ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَ قَالَ صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ سَنِهِ.

#### [الحديث ١٤]

١٤ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ الْأَحْمَرِ عَنْ كَثِيرِ النَّوَّائِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَزِقَتِ السَّفِينَةُ - يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَلَى الْجُودِيِّ فَأَمَرَ نُوحٌ عَ مَنْ مَعَهُ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ أَنْ يَصُومُوا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَ أَ تَدْرُونَ مَا هَذَا الْيَوْمُ هَذَا الْيَوْمُ الَّذِى تَابَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِيهِ عَلَى آدَمَ وَ حَوَّاءَ عَ وَ هَذَا الْيَوْمُ الَّذِى فَلَقَ اللَّهُ فِيهِ الْبَحْرَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ فَأَغْرَقَ فِرْعَوْنَ وَ مَنْ مَعَهُ وَ هَذَا الْيَوْمُ الَّذِى غَلَبَ فِيهِ مُوسَى عَ فِرْعَوْنَ وَ هَذَا الْيَوْمُ الَّذِى وُلِدَ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ عَ وَ هَذَا

الْيَوْمَ الَّذِي تَابَ اللَّهُ فِيهِ عَلَى قَوْمِ يُونُسَ عَ وَ هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَ وَ هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي يَقُومُ فِيهِ الْقَائِمُ عَ.

وَ أَمَّا مَا رُوِيَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِهِ فَقَدْ رَوَى

الحديث الثاني عشر: موثق.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

الأظهر حملة على التقيه، لما رواه الصدوق في أماليه و غيره أن وقوع هذه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١١٧

#### [الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبِ النَّيْسَابُورِيِّ عَنْ يَاسِينَ الضَّرِيرِ عَنْ حَرِيزِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَا لَا تُصُمْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَ لَا يَوْمَ عَرَفَةَ بِمَكَّةَ وَ لَا بِالْمَدِينَةِ وَ لَا فِي وَطْنِكَ وَ لَا فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ.

#### [الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْوَشَاءِ قَالَ حَدَّثَنِي نَجِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْعَطَّارُ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَالَ صَوْمٌ مَثْرُوكٌ بِنُزُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ الْمَثْرُوكُ بِدَعْوَةٍ قَالَ نَجِيَّةُ فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ بَعْدِ أَبِيهِ عَ فَأَجَابَ بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِيهِ ثُمَّ قَالَ لِي أَمَا إِنَّهُ صِيَامٌ يَوْمٌ مَا نَزَلَ بِهِ كِتَابٌ وَ لَا جَرَتْ بِهِ سُنَّةٌ إِلَّا سُنَّةُ آلِ زِيَادٍ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِقَتْلِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ص

البركات في هذا اليوم من أكاذيب العامه و مفترياتهم.

و يظهر من الأخبار الآتية أيضا أن تلك الأخبار صدرت تقيه. بل المستحب الإمساك إلى ما بعد العصر بغيره، كما رواه الشيخ في المصباح و غيره في غيره، و الله يعلم.

الحديث الخامس عشر: مجهول.

الحديث السادس عشر: مجهول.

قال في المدارك: اختلف في صوم عاشوراء هل كان واجبا أم لا-؟ و المروى في أخبارنا أنه كان واجبا قبل نزول صوم شهر رمضان.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١١٨

### [الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَيْسَى أَخِي قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عِاشُورَاءَ وَمَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِ فَقَالَ عَنْ صَوْمِ ابْنِ مَرْجَانَةَ لَعَنَهُ اللَّهُ تَسْأَلُنِي ذَلِكَ يَوْمَ مَا صَامَهُ إِلَّا الْأَدْعِيَاءَ مِنْ آلِ زِيَادٍ بِقَتْلِ الْحُسَيْنِ صَ وَ هُوَ يَوْمٌ تَشَاءُ بِهِ آلُ مُحَمَّدٍ وَ يَتَشَاءُ بِهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ وَ الْيَوْمُ الْمُتَشَائِمُ بِهِ الْإِسْلَامُ وَ أَهْلُهُ لَا يُصَامُ وَ لَا يُتَبَرَّكُ بِهِ وَ يَوْمُ الْإِثْنَيْنِ يَوْمٌ نَحَسَ اللَّهُ فِيهِ نَبِيَّهُ صَ وَ مَا أُصِيبَ آلُ

مُحَمَّدٍ عِ الْإِ فِي يَوْمِ الْبِائِثِينَ فَتَشَاءُ مَنَا بِهِ وَ تَبَرَّكَ بِهِ أَعِدَاؤُنَا وَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ قُتِلَ الْحُسَيْنُ ع وَ تَبَرَّكَ بِهِ ابْنُ مَرْجَانَهُ وَ تَشَاءُ م بِهِ آلُ مُحَمَّدٍ ع فَمَنْ صَامَهُمَا وَ تَبَرَّكَ بِهِمَا لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ مَمْسُوحَ الْقَلْبِ وَ كَانَ مَحْشَرُهُ مَعَ الَّذِينَ سُنُوا صَوْمَهُمَا وَ تَبَرَّكُوا بِهِمَا.

## [الحدِيث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ زَيْدِ النَّزَّاسِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا عُبيدُ بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ زُرَّارَةَ يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَالَ مَنْ صَامَهُ كَانَ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَظُّ ابْنِ مَرْجَانَةَ وَ آلِ زِيَادٍ قَالَ قُلْتُ وَ مَا حَظُّهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ فَقَالَ النَّارُ

الحدِيث السابع عشر: مجهول.

في القاموس: الدعى كغنى من تبنيته و المتهم في نسبه، و ادعاه صيره يدعى إلى غير أبيه.

الحدِيث الثامن عشر: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١١٩

فَالْوَجْهُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ مَنْ صَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَلَى طَرِيقِ الْخُزْنِ بِمُصَابِ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ الْجَزَعِ لِمَا حَلَّ بِعَثْرَتِهِ فَقَدْ أَصَابَ وَ مَنْ صَامَهُ عَلَى مَا يَعْتَقِدُ فِيهِ مُحَالِفُونَ مِنَ الْفَضْلِ فِي صَوْمِهِ وَ التَّبَرُّكِ بِهِ وَ الْإِعْتِقَادِ لِتَبَرُّكِهِ وَ سَعَادَتِهِ فَقَدْ أَثِمَ وَ أَخْطَأَ

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٢٠

## ٦٨ بَابُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ وَ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ

## [الحدِيث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ص حَتَّى قِيلَ مَا يُفْطَرُ ثُمَّ أَفْطَرَ حَتَّى قِيلَ مَا يَصُومُ ثُمَّ صَامَ صَوْمَ دَاوُدَ ع يَوْمًا وَ يَوْمًا لَمْ يَفْطَرَ ع عَلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الشَّهْرِ وَ قَالَ يَعِيدُنْ صَوْمَ الدَّهْرِ وَ يَذْهَبَنَّ بِوَحْرِ الصَّدْرِ قَالَ حَمَّادٌ فَقُلْتُ فَمَا الْوَحْرُ فَقَالَ الْوَحْرُ الْوَسْوَسَةُ قَالَ حَمَّادٌ فَقُلْتُ أَيُّ الْأَيَّامِ هِيَ قَالَ أَوَّلُ خَمِيسٍ فِي

باب صيام ثلاثة أيام في كل شهر و ما جاء في ذلك الحدِيث الأول: ضعيف.

في القاموس: الوحر الحقد و الغيظ و الغش.



الشَّهْرَ وَ أَوَّلَ أَرْبَعَاءِ بَعْدِ الْعَشْرِ وَ آخِرُ خَمِيسٍ فِيهِ فَقُلْتُ لِمَ صَارَتْ هَذِهِ الْأَيَّامُ الَّتِي تُصَامُ فَقَالَ إِنَّ مَنْ قَبَلَنَا مِنَ الْأُمَّمِ كَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْعَذَابُ نَزَلَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الْمَخُوفَةِ.

#### [الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبَابَةَ عَنْ سَيِّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الصِّيَامِ فِي الشَّهْرِ كَيْفَ هُوَ فَقَالَ ثَلَاثٌ فِي الشَّهْرِ فِي كُلِّ عَشْرِ يَوْمٍ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا وَ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فِي الشَّهْرِ صَوْمُ الدَّهْرِ.

#### [الحديث ٣]

٣ سَيِّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ صَوْمِ السَّنَةِ فَقَالَ صِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرِ الْخَمِيسِ

و في النهاية: فيه " الصوم يذهب بوحر الصدر " هو بالتحريك وساوسه، و قيل: الحقد و الغيظ، و قيل: العداوه. و قيل: أشد الغضب.

الحديث الثاني: ضعيف.

قال الوالد العلامة نور الله مرقدته: يظهر من الأخبار الكثيره استحباب ثلاثة أيام في كل شهر، و في كثير منها صيام كل يوم في عشر، و في أكثرها أربعاء بين الخميسين، و في بعضها خميس بين الأربعاءين، و في بعضها الجمع.

و يمكن حمل بعض الأخبار على التقية، و لا شك أن الأربعاء بين الخميسين أفضل.

الحديث الثالث: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٢٢

وَ الْأَرْبَعَاءِ وَ الْخَمِيسِ يَذْهَبَنَّ بِلَابِلِ الْقَلْبِ وَ وَحَرَ الصَّدْرِ الْخَمِيسِ وَ الْأَرْبَعَاءِ وَ الْخَمِيسِ وَ إِنْ شَاءَ الْإِثْنَيْنِ وَ الْأَرْبَعَاءِ وَ الْخَمِيسِ وَ إِنْ صَامَ فِي كُلِّ عَشْرَةٍ أَيَّامٍ يَوْمًا فَإِنَّ ذَلِكَ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً وَ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ فَلْيَزِدْ.

#### [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ عَنْ زِيَادِ الْقُنْدِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع

إِذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ - خَمِيسَانَ فَصُمُّ أَوْلَهُمَا فَإِنَّهُ أَفْضَلُ وَإِذَا كَانَ فِي آخِرِهِ خَمِيسَانَ فَصُمُّ آخِرَهُمَا فَإِنَّهُ أَفْضَلُ.

#### [الحديث ٥]

٥ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِمْرَانَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الشَّهْرِ فَقَالَ فِي كُلِّ عَشْرَةٍ أَيَّامٍ يَوْمَ خَمِيسٍ وَ أَرْبَعَاءٍ وَ خَمِيسٍ وَ الشَّهْرِ الَّذِي يَلِيهِ

قوله عليه السلام: يذهب ببلابل القلب أى: وساوسها و همومها.

و فى القاموس: البلبله شده الهم، و الوسواس كالبلبال و البلابل.

قوله عليه السلام: فإن ذلك ثلاثون حسنه أى: يعدل فى الثواب صوم تمام الشهر.

الحديث الرابع: مجهول.

الحديث الخامس: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٢٣

أَرْبَعَاءٍ وَ خَمِيسٍ وَ أَرْبَعَاءٍ.

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا قَدَّمَناهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مُحَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَصُومَ أَرْبَعَاءَ بَيْنَ خَمِيسَيْنِ أَوْ خَمِيسًا بَيْنَ أَرْبَعَاءٍ وَ عَلَى أَيِّهِمَا عَمِلَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا الصَّوْمِ التَّنْفُلُ وَ التَّطَوُّعُ فَكَيْفَ فِي تَرْتِيبِهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ دَاوُدَ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الصِّيَامِ فَقَالَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الشَّهْرِ الْأَرْبَعَاءِ - وَ الْخَمِيسُ وَ الْجُمُعَةُ فَقُلْتُ إِنَّ أَصْحَابَنَا يَصُومُونَ أَرْبَعَاءَ بَيْنَ خَمِيسَيْنِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَ لَا بَأْسَ بِخَمِيسٍ بَيْنَ أَرْبَعَاءٍ

الحديث السادس: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٢٤

## [الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ص رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ فِي سَبْعِهِ وَ عَشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ فَمَنْ صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَهُ صِيَامَ سِتِّينَ شَهْرًا وَ فِي خَمْسِهِ وَ عَشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَضَعَ اللَّهُ الْبَيْتَ وَ هُوَ أَوَّلُ رَحْمَةٍ وَضَعَتْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ فَجَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَ أَمْنَا فَمَنْ صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ صِيَامَ سِتِّينَ شَهْرًا.

## [الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ يُوسُفَ بْنِ السُّخْتِ عَنْ

باب صوم الأربعة الأيام في السنة الحديث الأول: ضعيف.

الحديث الثاني: ضعيف.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٢٥

حَمْدَانَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّيْقَلِ قَالَ خَرَجَ عَلَيْنَا أَبُو الْحَسَنِ يَعْنِي الرِّضَاعَ - بِمَرَوْ فِي يَوْمِ خَمْسِهِ وَ عَشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ فَقَالَ صُومُوا فَإِنِّي أَصِيبُ صَائِمًا قُلْنَا جَعَلْنَا اللَّهُ فِدَاكَ أَيُّ يَوْمٍ هُوَ قَالَ يَوْمٌ نُنَشِّرُ فِيهِ الرَّحْمَةَ وَ دُحِيتُ فِيهِ الْأَرْضُ وَ نُصِيبُ فِيهِ الْكَعْبَةَ وَ هَبَطَ فِيهِ آدَمُ ع.

## [الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَيْدَةَ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ لِلْمُسْلِمِينَ عِيدٌ غَيْرَ الْعِيدَيْنِ قَالَ نَعَمْ يَا حَسَنُ أَعْظَمُهُمَا وَ أَشْرَفُهُمَا قَالَ قُلْتُ وَ أَيُّ يَوْمٍ هُوَ قَالَ هُوَ يَوْمٌ نُصِيبُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع فِيهِ عَلَمًا لِلنَّاسِ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ وَ مَا يَتَّبِعِي لَنَا أَنْ نَصْنَعُ فِيهِ قَالَ تَصَوْمُهُ يَا حَسَنُ وَ تُكْتَبُ فِيهِ الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ تَبَرُّاً إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مِمَّنْ ظَلَمَهُمْ وَ إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ كَانَتْ تَأْمُرُ الْأَوْصِيَاءَ بِالْيَوْمِ الَّذِي يُقَامُ فِيهِ الْوَصِيَّةُ أَنْ يَتَّخِذَ عِيدًا قَالَ قُلْتُ فَمَا لِمَنْ صَامَهُ قَالَ صِيَامَ سِتِّينَ شَهْرًا وَ لَا تَدْعُ صِيَامَ سَبْعِهِ وَ عَشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ فَإِنَّهُ الْيَوْمُ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ النُّبُوَّةُ عَلَى مُحَمَّدٍ ص وَ ثَوَابُهُ مِثْلُ سِتِّينَ شَهْرًا لَكُمْ.

## [الحديث ٤]

٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ عِيَّاشُ قَالَ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ زِيَادٍ الْهَمْدَانِيُّ وَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ التُّسْتَرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ اللَّيْثِ الْمَكِّيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَلَوِيُّ الْعُرَيْضِيُّ قَالَ وَ حَكَكَ فِي صَدْرِي مَا الْأَيَّامُ الَّتِي تُصَامُ فَفَصَدْتُ مَوْلَانَا



---

الحديث الثالث: ضعيف.

قوله عليه السلام: و ثوابه مثل ستين شهرا لكم أى: لا للعامه، فإنه لا ثواب لهم.

الحديث الرابع: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٢٦

أَبَا الْحَسَنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ ع- وَهُوَ بَصِيرٌ يَا وَلَمْ أُبْدِ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَلَمَّا بَصِيرَ بِي قَالَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ جِئْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْأَيَّامِ الَّتِي يُصَامُ فِيهِنَّ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَوَّلُهُنَّ يَوْمُ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ- يَوْمُ بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى مُحَمَّدًا

ص إِلَى خَلْقِهِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ وَ يَوْمَ مَوْلِدِهِ ص وَ هُوَ السَّابِعُ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ وَ يَوْمَ الْخَامِسِ وَ الْعَشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ فِيهِ  
دُحِيتِ الْكَعْبَةِ وَ يَوْمَ الْغَدِيرِ فِيهِ أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَخَاهُ عَلِيًّا ع - عَلِمًا لِلنَّاسِ وَ إِمَامًا مِنْ بَعِيدِهِ قُلْتُ صَ دَقْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ لِذَلِكَ  
قَصَدْتُ أَشْهَدُ أَنَّكَ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ

في القاموس: و أحك و احتك بمعنى حك في صدرى.

و فيه أيضا، صريا موضع بقرب المدينة.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٢٧

## ٧٠ بَابُ صِيَامِ رَجَبٍ وَ الْأَيَّامِ مِنْهُ

### [الحدِيث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا كَثِيرٌ  
بِإِيعِ النَّوَى قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ سَمِعَ نُوْحَ صَرِيرِ السَّفِينَةِ عَلَى الْجُودِيِّ فَخَافَ عَلَيْهَا فَأَخْرَجَ رَأْسَهُ مِنْ جَانِبِ السَّفِينَةِ فَرَفَعَ  
يَدَهُ وَ أَشَارَ بِإِصْبَعِهِ وَ هُوَ يَقُولُ - رَهْمَانِ اتَّقِنِ وَ تَأْوِيلُهُمَا يَا رَبِّ أَحْسِنِ وَ إِنَّ نُوحًا ع لَمَّا رَكِبَ السَّفِينَةَ رَكِبَهَا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ  
رَجَبٍ فَأَمَرَ مَنْ مَعَهُ مِنَ الْجَنِّ وَ الْإِنْسِ أَنْ يَصُومُوا ذَلِكَ الْيَوْمَ فَقَالَ وَ مَنْ صَامَهُ مِنْكُمْ تَبَاعَدَتْ عَنْهُ النَّارُ مَسِيرَةَ سَنَةٍ وَ مَنْ صَامَ  
سَبْعَةَ أَيَّامٍ مِنْهُ غُلِقَتْ عَنْهُ أَبْوَابُ النَّيِّرَانِ السَّبْعَةِ وَ مَنْ صَامَ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ مِنْهُ فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّاتِ الثَّمَانِيَةِ وَ مَنْ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْهُ  
أُعْطِيَ مَسْأَلَتَهُ وَ مَنْ صَامَ خَمْسَةَ وَ عَشْرِينَ يَوْمًا مِنْهُ قِيلَ لَهُ اسْتَأْنِفِ

باب صيام رجب و الأيام فيه الحديث الأول: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٢٨

الْعَمَلُ فَقَدْ غُفِرَ لَكَ وَ مَنْ زَادَ زَادَهُ اللَّهُ.

### [الحدِيث ٢]

٢ وَ رُوِيَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع أَنَّهُ قَالَ رَجَبٌ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ رَجَبٍ  
سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٢٩

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَلَمَةَ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ صَوْمُ شَعْبَانَ وَشَهْرُ رَمَضَانَ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةٌ مِنَ اللَّهِ.

[الحديث ٢]

٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَصُومُ شَعْبَانَ وَشَهْرَ رَمَضَانَ وَيَصِلُهُمَا وَيَنْهَى النَّاسَ أَنْ يَصِلُوهُمَا وَكَانَ يَقُولُ هُمَا شَهْرُ اللَّهِ وَهُمَا كَفَّارَةٌ لِمَا قَبْلَهُمَا وَمَا بَعْدَهُمَا

باب صيام شعبان الحديث الأول: مجهول.

الحديث الثاني: ضعيف أو موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٣٠

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَصُومُ شَعْبَانَ وَشَهْرَ رَمَضَانَ قَالَ هُمَا الشَّهْرَانِ اللَّذَانِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةٌ مِنَ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ أَفَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا قَالَ إِذَا أَفْطَرَ مِنَ اللَّيْلِ فَهُوَ فَضْلٌ وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَأَوْصَالَ فِي صِيَامٍ يَغْنَى لَأَوْصَامِ الرَّجُلِ يَوْمَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِفْطَارٍ وَقَدْ يُسْتَحَبُّ لِلْعَبْدِ أَنْ لَا يَدَعَ السَّحُورَ.

[الحديث ٤]

٤ وَعَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ

قال بعض الأفاضل: قال في الفقيه قوله عليه السلام " وينهى الناس أن يصلوهما " هو على الإنكار والحكاية، لا على الأخبار، كأنه يقول: يصلهما وينهى الناس أن يصلوهما، فمن شاء وصل ومن شاء فصل. انتهى.

و يمكن أن يكون من باب الأفعال بمعنى الإعلام والإبلاغ. انتهى.

أقول: ومنهم من قرأ " الناس " بالرفع، أى لم يكن النبى صلى الله عليه وآله ينهى عن الوصل، بل كان يفعله و الناس يفعلون

ذلك و ينهون عنه، و الأظهر الحمل على التقيه، و الله يعلم.

الحديث الثالث: ضعيف.

قوله عليه السلام: أن لا يدع السحور قال بعض العلماء: معناه أنه يجب الإفطار بين يومين، و قد يستحب أن يزيد العبد على ذلك، بأن يتسحر فى لىالى رمضان.

الحديث الرابع: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٣١

عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُخَارِقٍ وَ أَبِي جُنَادَةَ السُّلُولِيِّ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ صَامَ شَعْبَانَ  
كَانَ لَهُ طُهْرَةٌ مِنْ

كُلَّ زَلِّهِ وَ وَصَمَهُ وَ بَادِرَهُ قَالَ أَبُو حَمْرَةَ فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع مَا الْوَصْمَةُ قَالَ الْيَمِينُ فِي الْمَعْصِيَةِ وَ لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ فَقُلْتُ مَا الْبَادِرَةُ فَقَالَ الْيَمِينُ عِنْدَ الْغَضَبِ وَ التَّوْبَةُ مِنْهَا عِنْدَ النَّدَمِ.

#### [الحديث ٥]

٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ وَ سِنْدِيَّ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعِهِمْ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ شَعْبَانَ فَقُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ كَانَ أَحَدٌ مِنْ آبَائِكَ ع

و في الكافي هكذا: و عنه عن عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد كما في بعض نسخ الكتاب أيضا، و ليس الواو في الكافي في قوله " و أبي جناده " و هو الظاهر.

و في القاموس: الوصم العار.

و فيه أيضا: البادره ما يبدو من حدثك في الغضب من قول أو فعل.

قوله عليه السلام: و لا نذر في معصيه كان المراد منه اليمين، أو المراد منهما الأعم منهما، فتأمل.

الحديث الخامس: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٣٢

يَصُومُ شَعْبَانَ قَالَ كَانَ خَيْرَ آبَائِي رَسُولُ اللَّهِ ص أَكْثَرَ صِيَامِهِ فِي شَعْبَانَ.

#### [الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع هَلْ صَامَ أَحَدٌ مِنْ آبَائِكَ شَعْبَانَ فَقَالَ خَيْرُ آبَائِي - رَسُولُ اللَّهِ ص صَامَهُ.

#### [الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع هَلْ صَامَ أَحَدٌ مِنْ آبَائِكَ شَعْبَانَ فَقَالَ صَامَهُ خَيْرُ آبَائِي رَسُولُ اللَّهِ ص.

#### [الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُنْ نَسِيَاءُ النَّبِيِّ ص إِذَا كَانَ عَلَيْهِمْ صِيَامٌ أَخْرَجْنَا ذَلِكَ إِلَى شَعْبَانَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَمْنَعَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ص حَاجَتَهُ فَإِذَا كَانَ شَعْبَانُ صُيْمَ مَنْ وَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص

يَقُولُ شَعْبَانُ شَهْرِي.

فَأَمَّا الْأَخْبَارُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي النَّهْيِ عَنِ صَوْمِ شَعْبَانَ وَ أَنَّ مَا صَامَهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَيْمَةِ عَ فَالْمُرَادُ بِهَا أَنَّهُ لَمْ يَصُمْهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَيْمَةِ عَ عَلَى أَنَّ صِيَوْمَهُ يَجْرِي مَجْرَى شَهْرِ رَمَضَانَ فِي الْفَرَضِ وَالْوَجُوبِ لِأَنَّ قَوْمًا قَالُوا إِنَّ صِيَوْمَهُ فَرِيضَةٌ وَ كَانَ أَبُو الْخَطَّابِ لَعَنَهُ اللَّهُ وَ أَصْحَابُهُ يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ وَ يَقُولُونَ إِنَّ مَنْ أَفْطَرَ

الحديث السادس: موثق.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٣٣

يَوْمًا مِنْهُ لَزَمَهُ مِنَ الْكُفَّارَةِ مَا يَلْزَمُ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَوَرَدَ عَنْهُمْ عَ الْإِنْكَارُ لِذَلِكَ وَ أَنَّ لَمْ يَصُمْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَ الْأَخْبَارُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ الْفَضْلَ بَيْنَ شَهْرِ شَعْبَانَ وَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَالْمُرَادُ بِهَا النَّهْيُ عَنِ الْوِصَالِ الَّذِي بَيْنَنَا فِيمَا مَضَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ وَ قَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ الْحَبْرُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْلِمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ عَ حِينَ قَالَ قُلْتُ لَهُ أَ فَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا قَالَ إِذَا أَفْطَرَ مِنَ اللَّيْلِ فَهُوَ

فَصَلِّ وَ إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَّا وَصَالَ فِي صِيَامٍ يَعْنِي لَّا يَصُومُ الرَّجُلُ يَوْمَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِفْطَارٍ وَقَدْ يُسَيِّتُ تَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ لَّا يَدَعَ السُّحُورَ

قال فى المدارك: أطلق المحقق و جمع من الأصحاب توقف صوم المستحاضه على الإتيان بما يلزمها من الأغسال، و قيدها المتأخرون بالأغسال النهاريه، و حكموا بعدم توقف صوم اليوم الماضى على غسل الليله المستقبليه.

و ترددوا فى توقف صوم اليوم الآتى على غسل الليله الماضيه، و يظهر من المحقق فى المعتبر التوقف فى ذلك كله، حيث قال: و لو صامت و الحال هذه روى أصحابنا أن عليها القضاء. و لعله أشار إلى روايه ابن مهزيار، و هى ضعيفه بجهاله المكتوب إليه و اشتمالها على ما أجمع الأصحاب على خلافه، من وجوب قضاء الصوم دون الصلاه، و مع ذلك فإنما يدل على وجوب القضاء بترك جميع الأغسال، فإثبات ما زاد على ذلك يحتاج إلى دليل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٣٤

## ٧٢ باب الزيادات

### [الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ عَنْ آبَائِهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع قَالَ فِي رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ زَمَانًا قَالَ الزَّمَانُ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ وَ الْحِينُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ تُوْتِي أْكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا

باب الزيادات الحديث الأول: ضعيف أو مجهول.

قوله عليه السلام: لأن الله تعالى يقول كان عليه السلام يعلم أن المراد ستة أشهر، و الله أعلم.

كان عليه السلام يعلم أن المراد ستة أشهر، و الله أعلم.

قال فى الدروس: لو نذر صوم زمان كان خمسه أشهر و صوم حين ستة أشهر ما لم ينو غيرهما.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٣٥

## [الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ حِينًا وَ ذَلِكَ فِي شَكِّي فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَدْ أُتِيَ أَبِي ع فِي مِثْلِ ذَلِكَ فَقَالَ صُمْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ تُوْتِي أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِأَذْنِ رَبِّهَا يَعْنِي سِتَّةَ أَشْهُرٍ.

## [الحديث ٣]

٣ سَيَعُدُّ بَنُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ أَسْرَتْهُ الرُّومُ وَ لَمْ يَصُمْ شَهْرَ رَمَضَانَ وَ لَمْ يَدْرِ أَيُّ شَهْرٍ هُوَ قَالَ يَصُومُ شَهْرًا يَتَوَخَّاهُ وَ يَحْتَسِبُ بِهِ فَإِنْ كَانَ الشَّهْرُ الَّذِي صَامَهُ قَبْلَ رَمَضَانَ لَمْ يُجْزِهِ وَ إِنْ كَانَ بَعْدَ شَهْرٍ رَمَضَانَ أَجْرَاهُ.

## [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ

الحديث الثاني: مجهول.

الحديث الثالث: كالصحيح.

قوله عليه السلام: يصوم شهرا يتوخاه هذا الحكم إجماعى، على ما ذكر العلامة فى التذكرة و المنتهى.

قوله عليه السلام: و يحتسب به أى: يكتفى به ما لم يعلم كونه موافقا أو مخالفا.

و قوله " فإن كان " بيان لحكم العلم، أو المعنى أنه يقصد به القربة و لا ينوى الأداء و القضاء.

الحديث الرابع: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٣٦

بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَابٍ عَنْ سَيِّمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ قَالَ فَقَالَ تَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ إِلَّا الْأَيَّامَ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهِنَّ ثُمَّ تَقْضِيهَا بَعْدُ.

## [الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مَهْرِيَّارٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ امْرَأَةً طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا أَوْ مِنْ دَمٍ نَفَاسَتِهَا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ اسْتَحَاضَتْ فَصَلَّتْ وَ صَامَتْ شَهْرَ رَمَضَانَ كُلَّهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْمَلَ مَا تَعْمَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ مِنْ



الْغُسْلُ لِكُلِّ صِيَامَتَيْنِ هَلْ يَجُوزُ صَوْمُهَا وَصِيَامَتُهَا أَمْ لَا فَكَتَبَ عَ تَقْضِي صَوْمَهَا وَ لَا تَقْضِي صِيَامَتَهَا لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص كَانَ يَأْمُرُ -  
فَاطِمَةَ عَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ مِنْ نِسَائِهِ بِذَلِكَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِنَّمَا لَمْ يَأْمُرْهَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ عَلَيْهَا لِكُلِّ صِيَامَتَيْنِ غُسْلًا وَ لَا تَعْلَمْ مَا يَلْزَمُ الْمُسِيئَةَ فَتَأْمُرُ مَعَ  
الْعِلْمِ بِذَلِكَ فَالْتَزُكُ لَهُ عَلَى الْعَمْدِ يَلْزَمُهَا الْقَضَاءُ

---

الحديث الخامس: صحيح.

قال الوالد العلامة نور الله مرقدته: مخالف للأخبار الكثيرة، والإجماع على اشتراط الصلاة بالطهاره، فقال بعض مشايخنا: إنه وقع  
السهو من الراوى، و كان بالعكس لأن البقاء على الجنابه و الحيض و الاستحاضه إنما يضر

مع العلم لا الجهل، و طرحه بعضهم بجهاله المكتوب إليه، و عمل به بعضهم فى الصوم و خصصوا العمومات به.

و يمكن أن يكون الجواب لحكم الحيض الواقع فى الخبر، بقريته قوله " إن رسول الله صلى الله عليه و آله كان يأمر"، و قد تقدم أن الأمر كان بقضاء الصوم دون الصلاة، و كان الوجه فى السكوت عن حكم الاستحاضه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٣٧

.....

و الجواب عن حكم الحيض التقيه، كما يقع كثيرا فى المكاتب، و أمر فاطمه عليها السلام لعله لأن تأمر المؤمنات بذلك، لأنه قد روى فى الأخبار أنها كانت كالحوريه لا ترى حيضا و لا نفاسا.

و منهم من قرأ بتشديد الضاد، أى انقضى حكم صومها، و ليس عليها القضاء لما كانت جاهله، و لم ينقض حكم صلاتها، بل يجب عليها قضاؤها، لاشتراطهما بالطهاره.

و المشهور أنه يشترط الأغسال لصحه صومها، و خص بعضهم بالأغسال النهاريه، و اشترط بعضهم أن يكون الغسل للصبح قبل طلوعه، و لا ريب أنه أحوط. انتهى.

و قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: الفرق بين الصلاه و الصوم مع شده العناية بحالها مشكل، إلا أن يحمل على أنها كانت تعمل وجوب الأغسال بدون الصلاه، لكنه بعيد.

و لا يبعد أن يكون المقصود تقضى صوم الشهر كله، و لا الصلاه كذلك، أو تعد بعض أيامه أيام الحيض، و لا تقضى صلاه تلك الأيام أيضا، و المؤيد أنه موجود فى بعض الروايات الأمر بقضاء صوم أيام الحيض بدون الصلاه، و قال فيه: إن رسول الله صلى الله عليه و آله كان يأمر بذلك فاطمه عليها السلام، و كانت تأمر بذلك المؤمنات.

و يمكن تأويل آخر: و هو أن يكون المراد لا تقضى

صلاه أيام الحيض و تقضى صوم أيامها، وهذا هو الموافق لأخبار آخر و أصل المذهب من أمر فاطمه عليها السلام، فإنها تترك عمل أيام المستحاضه و لا- تقضى صومها، إلا- أن يكون المراد أمرها بأن تأمر غيرها من المؤمنات، و يأمر عليه السلام أيضا المؤمنات بنفسه من نساءه و غيرها، أو يكون ذلك منه عليه السلام لها في أول الإسلام و الأحكام. انتهى.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٣٨

## [الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَجْنَبٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَنَسِيَ أَنْ يَغْتَسِلَ حَتَّى خَرَجَ شَهْرَ رَمَضَانَ قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ

و قال بعض العلماء: أقول: السائل سأل عن حكم المستحاضه التي صلت و صامت في شهر رمضان و لم تعمل أعمال المستحاضه، و الإمام عليه السلام ذكر حكم الحائض و عدل عن جواب السائل من باب التقيه، لأن الاستحاضه من باب الحدث الأصغر عند العامه، فلا يوجب غسلا عندهم.

و أما ما أفاده الشيخ رحمه الله فلم يظهر له وجه. بل أقول: لو كان الجهل عذرا لكان عذرا في الصوم أيضا، مع أن سياق كلامهم عليهم السلام الوارد في حكم الأحداث يقتضى أن لا يكون فرقا بين الجاهل بحكمها و بين العالم به. انتهى.

الحديث السادس: صحيح.

و حمل على ما إذا نام في الليله الأولى بعد الانتباه، و قالوا: النوم في الليالي الأخر في حكم النوم الثاني، و لا يخفى أن حملة على الاستحباب أظهر، فتأمل.

قال في الشرائع: إذا نسي غسل الجنابه و مر عليه أيام،

أو الشهر كله، قيل:

يقضى الصلاة و الصوم، و قيل: يقضى الصلاة حسب، و هو الأشبه.

و قال فى المدارك: أما وجوب قضاء الصلاة فلا ريب فيه، و إنما الخلاف فى قضاء الصوم، فذهب الأكثر إلى وجوبه، لصحيحه الحلبي و غيرها، و قال ابن إدريس: لا يجب قضاء الصوم، لأنه ليس من شرطه الطهاره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٣٩

#### [الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ أَصِيبَتْ صَيِّمَةً فَلَمَّا اِرْتَفَعَ النَّهَارُ أَوْ كَانَ الْعِشَاءَ حَيَّضَتْ أَتُفَطِرُ قَالَ نَعَمْ وَإِنْ كَانَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ فَلْتُفَطِرْ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ رَأَتْ الطُّهْرَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَتَغْتَسِلُ وَ لَمْ تَطْعَمْ كَيْفَ تَصْنَعُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ قَالَ تُفَطِرُ ذَلِكَ الْيَوْمَ فَإِنَّمَا إِنْطَارُهَا مِنَ الدَّمِ.

#### [الحديث ٨]

٨ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَمَّا يَأْسَ أَنْ يَذُوقَ الرَّجُلُ الصَّائِمِ الْقِدْرَ.

#### [الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ سَأَلَ ابْنُ أَبِي يَعْفُورٍ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا أَسْمَعُ عَنِ الصَّائِمِ يَصُبُّ الدَّوَاءَ فِي أُذُنِهِ قَالَ نَعَمْ وَ يَذُوقُ الْمَرَقَ وَ يَزُقُّ الْفَرْخَ

---

الحديث السابع: حسن.

فى القاموس: العشاء بالفتح الظلمه كالعشواء، أو ما بين أول الليل إلى ربه، و العشاء أو الظلام، أو من المغرب إلى العتمه، أو من زوال الشمس إلى طلوع الفجر، و العشاء و العشيّه آخر النهار.

الحديث الثامن: كالصحيح.

الحديث التاسع: صحيح.

فى القاموس: و زق الطائر فرخه يزقه أى: أطعمه بفيه.

### [الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ الصَّائِمَةِ تَطْبُخُ الْقَدْرَ فَتَذُوقُ الْمَرَقَ تَنْظُرُ إِلَيْهِ فَقَالَ لَا بَأْسَ وَ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا الصَّبِيُّ وَ هِيَ صَائِمَةٌ فَتَمَضُّعُ لَهَ الْخُبْزِ تُطْعِمُهُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ الطَّيْرُ إِنْ كَانَ لَهَا.

وَ لَا يَنَافِي هَذِهِ الْأَخْبَارَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ١١]

١١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّائِمِ يَذُوقُ الشَّيْءَ وَ لَا يَبْلَعُهُ فَقَالَ لَا. لِأَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ وَ الرَّخِصَةُ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ لِصَاحِبِهِ الصَّبِيِّ أَوْ الطَّبَّاحِ الَّذِي يَخَافُ عَلَى فَسَادِ طَعَامِهِ أَوْ مَنْ عِنْدَهُ طَائِرٌ إِنْ لَمْ يَزُقَّهُ هَلَكَ فَأَمَّا مَنْ هُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَذُوقَ بِالطَّعَامِ

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادي عشر: صحيح.

قوله رحمه الله: لأن هذه الرواية محمولة قال في المدارك: لا- يخفى ما في هذا الجمع من البعد، و الأ-جود حمل النهي على الكراهة، و لا- دلالة في الأخبار المتقدمة على ما اعتبروه من التقييد، و لو مضغ الصائم شيئاً فسبق منه شىء إلى الحلق بغير اختياره، فالأصح أن صومه لا يفسد بذلك، للإذن فيه و عدم تعمد الازدراء.

و قال في المنتهى: لو أدخل فمه شيئاً فابتلعه سهواً، فإن كان لغرض صحيح فلا قضاء عليه، و إلا وجب القضاء. و في وجوب القضاء على هذا التقدير نظر.

### [الحديث ١٢]

١٢ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ وَ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتْنَانَ عَنْ أَبِي بَصْتِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ صِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصِّيَامِ وَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْعِتْقِ وَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّدَقَةِ قَالَ فَلْيَصُمْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْماً عَنْ كُلِّ عَشْرَةٍ مَسَاكِينَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

### [الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمَ شَهْرٍ بِالْكُوفَةِ وَ شَهْرٍ بِالْمَدِينَةِ وَ شَهْرٍ بِمَكَّةَ مِنْ بَلَاءِ ابْتِلَى بِهِ فَقَضَى أَنَّهُ صَامَ بِالْكُوفَةِ شَهْرًا وَ دَخَلَ الْمَدِينَةَ فَصَامَ بِهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَ لَمْ يُقِمِ الْجَمَالَ عَلَيْهِ قَالَ يَصُومُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ إِذَا انْتَهَى إِلَى بَلَدِهِ

الحديث الثاني عشر: مجهول.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

قال في الدروس: و يجب فعل الصوم في مكان عينه بالنذر، وفاقا للحلبى و الشيخ في قول، و قيده الفاضل بالمزيه.

قوله عليه السلام: يصوم ما بقى قيل: لأنه لا رجحان لخصوصيه المكان للصوم، و كأنه للتعذر، فكأن النذر مركب من أمرين: الصوم و المكان، فلما انتفى الثاني نفى الأول، و الله يعلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٤٢

#### [الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ عَمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُنْصُورٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ نَذْرًا فِي صِيَامٍ فَعَجَزَ فَقَالَ كَانَ أَبِي ع يَقُولُ عَلَيْهِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مُدًّا.

#### [الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَمَّنْ لَمْ يَصِيْمِ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ وَ هُوَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ الصِّيَامُ هَلْ فِيهِ فِدَاءٌ قَالَ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ.

#### [الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزْرِيعَ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عُقْبَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنِّي قَدْ كَبُرْتُ وَ ضَعُفْتُ عَنِ الصِّيَامِ فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِهِذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ فِي كُلِّ

الحديث الرابع عشر: مجهول.

و فى الكافى: محمد بن يعقوب عن عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد.

قال فى المسالك: حيث يتحقق العجز يسقط عنه فرض النذر أداء وقضاء على الأصح، وقيل: يجب على العاجز عن الصوم المعين القضاء دون الكفاره.

وقيل: بالعكس. والمراد بها عن كل يوم مدان من طعام، كما فى روايه إسحاق بن عمار، و بمضمونها أفتى الشيخ فى النهايه، و قيل: مد كما فى روايه محمد بن منصور و روايه على بن إدريس، و رجح الشهيد العمل بمضمونها.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

الحديث السادس عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٤٣

شَهْرٍ فَقَالَ يَا عَقْبَةُ تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ قَالَ قُلْتُ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ فَقَالَ لَعَلَّهَا كَثُرَتْ عِنْدَكَ وَ أَنْتَ تَسْتَيْقِلُ الدَّرْهَمَ قَالَ قُلْتُ نَعَمْ إِنَّ نِعَمَ اللَّهِ عَلَيَّ لَسَابِعُهُ فَقَالَ يَا عَقْبَةُ لِإِطْعَامِ مُسْلِمٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ.

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَوْ لِأَبِي الْحَسَنِ عَ - الرَّجُلُ يَتَعَمَدُ الشَّهْرَ فِي الْأَيَّامِ الْقِصَارِ يَصُومُهُ لِسَنَةِ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصِيحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزَمٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَوْ خَرُّهَا إِلَى الشَّتَاءِ ثُمَّ أَصَوْمُهَا قَالَ لَا بَأْسَ

---

فى بعض النسخ و فى الكافى " عن صالح بن عقبه " و هو ضعيف.

قوله عليه السلام: لعلها كثرت عندك أى: الدراهم عندك كثيره.

الحديث السابع عشر: ضعيف كالحسن.

الحديث الثامن عشر: ضعيف.

قوله: ثم أصومها أى: أداء فقط، أو أفضى ما فات أيضا، كلاهما محتمل، و الأخير أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٤٤

## [الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ الشَّهْرِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَهَا وَ يَصُومَهَا فِي آخِرِ الشَّهْرِ قَالَ لَا بَأْسَ قُلْتُ يَصُومُهَا مُتَوَالِيَةً أَوْ يُفَرِّقُ بَيْنَهَا قَالَ مَا أَحَبُّ إِنْ شَاءَ مُتَوَالِيَةً وَ إِنْ شَاءَ فَرَّقَ بَيْنَهَا.

## [الحديث ٢٠]

٢٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّحُورِ لِمَنْ أَرَادَ الصَّوْمَ فَقَالَ أَمَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِنَّ الْفَضْلَ فِي السَّحُورِ فَلْيَفْعَلْ وَ لَوْ بِشَرْبِهِ مِنْ مَاءٍ وَ أَمَّا فِي التَّطَوُّعِ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَسَحَّرَ فَلْيَفْعَلْ وَ مَنْ لَمْ

قال فى الدروس: يؤخر صوم الثلاثة من الصيف إلى الشتاء عند المشقه، ثم يقضى، بل يستحب قضاؤها عند الفوات مطلقا، أو يتصدق عن كل يوم بدرهم أو مد.

الحديث التاسع عشر: موثق.

قوله: من الثلاثة الأيام الشهر الشهر ظرف، أى عليه صوم ثلاثه أيام من شهر واحد، أو المعنى أنه اجتمع عليه ثلاثون يوما من قضاء الثلاثة الأيام، فالمراد بآخر الشهر الشهر الآخر من السنه، و فيه بعد، فتأمل.

الحديث العشرون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٤٥

يَفْعَلُ فَلَا بَأْسَ.

## [الحديث ٢١]

٢١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ أَسْأَلُهُ عَنْ قَوْمٍ عِنْدَنَا يُصِيئُونَ وَ لَا يَصُومُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَ أَنَا أَحْتَاجُ إِلَيْهِمْ يَحْضُدُونَ لِي فَإِذَا دَعَوْتُهُمْ إِلَى الْحَصَادِ لَمْ يُجِيبُوا حَتَّى أُطْعِمَهُمْ وَ هُمْ يَجِدُونَ مَنْ يُطْعِمُهُمْ فَيَذْهَبُونَ إِلَيْهِ وَ يَدْعُونِي وَ أَنَا أَضَيِّقُ مِنْ إِطْعَامِهِمْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَكَتَبْتُ عِ الْإِىَّ بِخَطِّهِ أَعْرِفُهُ أُطْعِمُهُمْ.

## [الحديث ٢٢]

٢٢ وَ رَوَى ابْنُ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ فَلَمْ يَجِدْ مَا يُهْدِي فَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَمَّا قَضَى نُسِكَهُ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُقِيمَ سَنَةً قَالَ فَلْيَنْظُرْ مَهْلَ أَهْلِ بَلَدِهِ فَإِذَا ظَنَّ أَنَّهُمْ قَدْ دَخَلُوا بَلَدَهُمْ فَلْيَصُمْ السَّبْعَةَ الْأَيَّامَ.



### [الحديث ٢٣]

٢٣ وَ فِي رِوَايَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ مَقَامٌ بِمَكَّةَ فَأَرَادَ أَنْ يَصُومَ السَّبْعَةَ تَرَكَ الصِّيَامَ بِقَدْرِ سَيِّئِهِ إِلَى أَهْلِهِ أَوْ شَهْرًا ثُمَّ صَامَ.

### [الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ الْقِضَاءُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَيُصْبِحُ فَلَا يَأْكُلُ إِلَى الْعَصْرِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ قِضَاءً مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ نَعَمْ

الحديث الحادى و العشرون: كالصحيح.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

الحديث الرابع و العشرون: كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٤٦

### [الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْعُمَرَكِيِّ الْخُرَاسَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحِجِّ وَ السَّبْعَةِ أَوْ يَصُومُهَا مُتَوَالِيَةً أَوْ يُفَرِّقُ بَيْنَهَا قَالَ يَصُومُ الثَّلَاثَةَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَ السَّبْعَةَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَ لَا يَجْمَعُ السَّبْعَةَ وَ الثَّلَاثَةَ جَمِيعًا.

### [الحديث ٢٦]

٢٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي ضَمْرَةَ أَنَسِ بْنِ عِيَّاضِ اللَّيْثِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ لَيْسَ أَنَا أَنْهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَ لَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ لَا تَصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ.

### [الحديث ٢٧]

٢٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

اعلم أن ظاهر ابن الجنيد أنه يجوز استئناف النية للصوم الواجب مطلقاً بعد الزوال، و المشهور أن وقتها إلى الزوال، و لا تكفى النية بعده. و هذا الخبر يدل على مذهب ابن الجنيد، و الله يعلم.

الحديث الخامس و العشرون: مجهول.

الحديث السادس و العشرون: ضعيف.

قال فى الدروس: قول ابن الجنيد صيام يوم الاثنين و الخميس منسوخ لم يثبت، نعم روى كراهه الاثنين، و كذا لم يثبت قوله بكراهه إفراد الجمعة، و إن كان قد رواه العامه عن أبى هريره.

الحديث السابع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٤٧

قَالَ رَأَيْتُهُ صَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَوْمٌ عِيدٌ فَقَالَ كَلَّا إِنَّهُ يَوْمٌ خَفِضَ وَ دَعِيَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ هُوَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ وَ الْأَوَّلُ طَرِيقُهُ رِجَالُ الْعَامَةِ لَا يُعْمَلُ بِهِ

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ نِسَاءَ النَّبِيِّ ص إِذَا كَانَ عَلَيْهِنَّ صِيَامٌ أَخْرَجْنَ ذَلِكَ إِلَى شُعْبَانَ - كَرَاهِيَةً أَنْ يَمْنَعَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص حَاجَتَهُ فَإِذَا كَانَ شُعْبَانُ صِيَمًا وَ صَامَ مَعَهُنَّ قَالَ وَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَقُولُ شُعْبَانُ شَهْرِي.

#### [الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ يَدْخُلُ عَلَيَّ شَهْرٌ رَمَضَانَ فَأَصُومُ بَعْضَهُ

---

فى النهايه: الخفض الدعوه و السكون.

الحديث الثامن و العشرون: مرسل.

قال الوالد العلامة نور الله مرقده: كذا فى غيره أيضا، و فيه اشتباه، لأن الظاهر أن محمد بن يعقوب لم يرو عن يعقوب بن يزيد، و يؤيده أنه لم يوجد فى الكافى هذه الروايه عن يعقوب بن يزيد، بل فيه: على عن أبيه عن ابن أبي عمير.

فالظاهر أنه محمد بن علي بن محبوب، أو محمد بن أحمد بن يحيى.

الحديث التاسع والعشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٤٨

فَتَحَضَّرُنِي بَيْتُهُ زِيَارَةً فَبَرَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع - فَازُورُهُ وَأُفْطِرُ ذَاهِبًا وَجَائِيًا أَوْ أُقِيمُ حَتَّى أُفْطِرَ وَأَزُورُهُ بَعِيدًا مَا أُفْطِرُ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَقَالَ  
أَقِمَّ حَتَّى تُفْطِرَ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ فَهُوَ أَفْضَلُ قَالَ نَعَمْ أَمَا تَقْرَأُ فِي كِتَابِ اللَّهِ - فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ شُعَيْبِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لَا أُجِزُ فِي الطَّلَاقِ وَلَا  
فِي الْهَلَالِ إِلَّا رَجُلَيْنِ.

[الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا تَجَوَزُ الشَّهَادَةَ  
لِرُؤْيِيهِ الْهَلَالِ دُونَ خَمْسِينَ رَجُلًا عَدَدَ الْقَسَامَةِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ إِذَا كَانَا مِنْ خَارِجِ الْمِضْرِ وَكَانَ بِالْمِضْرِ عَلَيْهِ فَأَخْبِرَا أَنَّهُمَا  
رَأْيَاهُ وَأَخْبِرَا عَنْ قَوْمٍ صَامُوا لِلرُّؤْيِيهِ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى الْهَلَالَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَحَدَّهُ لَا يُبْصِرُهُ غَيْرُهُ لَهُ أَنْ يَصُومَ  
قَالَ إِذَا لَمْ يَشْكُ فِيهِ فَلْيَصُمْ وَإِلَّا فَلْيَصُمْ مَعَ النَّاسِ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ مُحَمَّدُ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ خَلَادِ بْنِ عَمَارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع دَخَلْتُ  
عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ فِي يَوْمٍ شَكُّ وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَهُوَ يَتَغَدَّى فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ هَذَا

الحديث الثلاثون: كالصحيح.

الحديث الحادى والثلاثون: مجهول.

الحديث الثانى والثلاثون: صحيح.

الحديث الثالث والثلاثون: مجهول.

مِنْ أَيَّامِكَ قُلْتُ لِمَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا صَوْمِي إِلَّا بِصَوْمِكَ وَ لَا إِفْطَارِي إِلَّا بِإِفْطَارِكَ قَالَ فَقَالَ اذْنُ قَالَ فَذَنُوتُ فَأَكَلْتُ وَ أَنَا أَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

#### [الحدیث ٣٤]

٣٤ وَ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع أَنَا شَكَّكْنَا سَنَهُ فِي عَامٍ مِنْ تِلْكَ الْأَعْوَامِ فِي الْأَضْحَى - فَلَمَّا دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع وَ كَانَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يُضْحَى فَقَالَ - الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ وَ الْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحَى النَّاسُ وَ الصَّوْمُ يَوْمٌ يَصُومُ النَّاسُ.

#### [الحدیث ٣٥]

٣٥ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ قَامَا فَنَظَرَا إِلَى الْفَجْرِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا هُوَ ذَا وَ قَالَ الْآخَرُ مَا أَرَى شَيْئًا قَالَ فَلْيَأْكُلِ الَّذِي لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ الْفَجْرُ وَ قَدْ حَرَّمَ الْأَكْلُ عَلَى الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ قَدْ رَأَى الْفَجْرَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ.

#### [الحدیث ٣٦]

٣٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ أَبَانَ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ وَقْتِ إِفْطَارِ الصَّائِمِ قَالَ حِينَ يَبْدُو ثَلَاثَةٌ أَنْجُمٍ وَ قَالَ لِرَجُلٍ ظَنَّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ فَأَفْطَرَ ثُمَّ أَبْصَرَ الشَّمْسَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْخَبَرُ مِنْ ظُهُورِ ثَلَاثَةِ أَنْجُمٍ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ وَ الْمُرَاعَى مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنْ سِقُوطِ الْقُرْصِ وَ عَلَامَتُهُ زَوَالُ الْحُمْرَةِ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَشْرِقِ

الحدیث الرابع و الثلاثون: ضعيف.

الحدیث الخامس و الثلاثون: موثق.

الحدیث السادس و الثلاثون: كالصحيح.

وَ هَذَا كَانَ يُعْتَبَرُهُ أَصْحَابُ أَبِي الْخَطَّابِ لَعَنَهُمُ اللَّهُ

#### [الحدیث ٣٧]

٣٧ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع آكُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِاللَّيْلِ حَتَّى أَشُكَّ قَالَ كُلْ حَتَّى لَا تَشُكَّ.

#### [الحدِيث ٣٨]

٣٨ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ كَتَبَ الْخَلِيلُ بْنُ هَاشِمٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع - رَجُلٌ سَمِعَ الْوَطَاءَ وَالنَّدَاءَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَظَنَّ أَنَّ النَّدَاءَ لِلسُّحُورِ فَجَامَعَ وَخَرَجَ فَإِذَا الصُّبْحُ قَدْ أَصْفَرَ فَكَتَبَ ع بِخَطِّهِ يَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

#### [الحدِيث ٣٩]

٣٩ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَّادٍ عَنِ مُحَمَّدِ

قوله رحمه الله: وهذا كان يعتبره أصحاب أبي الخطاب قال بعض العلماء أقول: بعيد جدا أن يفتى الباقر عليه السلام لمثل زواره بفتوى أصحاب أبي الخطاب، و الظاهر أن قصده عليه السلام أنه إذا بدت ثلاثه أنجم، فقد تحقق يقينا أنه حصل قبل ذلك سقوط القرص. و كان قصده عليه السلام أنه إذا اشتبهت العلامة الداله على أول الوقت، فعليك بالعلامة الداله على مضيه، و يؤيده ما مضى فى كتاب الصلاة: أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة، و تأخذ بالحائطه لدينك.

الحدِيث السابع و الثلاثون: مجهول.

الحدِيث الثامن و الثلاثون: صحيح.

الحدِيث التاسع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٥١

بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ مَا يَنْصُرُ الصَّائِمَ مَا صَيَّرَ إِذَا اجْتَنَّبَ أَرْبَعَ خِصَالِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالنِّسَاءِ وَاللَّازِتْمَاسِ فِي الْمَاءِ.

#### [الحدِيث ٤٠]

٤٠ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَّادٍ وَغَيْرِهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَا يُنْسَدُ الشُّعْرُ بِاللَّيْلِ وَ لَا يُنْسَدُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِلَيْلٍ وَ لَا نَهَارٍ فَقَالَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ - يَا أَبَتَاهُ فَإِنَّهُ فِينَا قَالَ وَ إِنْ كَانَ فِينَا.

#### [الحدِيث ٤١]

٤١ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ أَبِي يَدْرِ عَنِ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الرَّجُلُ يَكُونُ صَائِمًا فَيُقَالُ لَهُ أَ صَائِمٌ أَنْتَ

فَيَقُولُ لَا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَذَا كَذِبٌ.

#### [الحديث ٤٢]

٤٢ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّائِمُ يُقْبَلُ قَالَ نَعَمْ وَيُعْطِيهَا لِسَانَهُ تَمَضُّهُ.

#### [الحديث ٤٣]

٤٣ عَنْهُ عَنْ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ يَرْفَعُهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِي دُبْرِهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ قَالَ لَا يَنْقُضُ صَوْمَهَا وَ لَيْسَ عَلَيْهَا غُشْلٌ

الحديث الأربعون: صحيح.

الحديث الحادي والأربعون: مجهول.

الحديث الثاني والأربعون: موثق.

الحديث الثالث والأربعون: مرسل.

قال في المدارك: أما الوطاء في الدبر، فإن كان مع الإنزال، فلا خلاف بين العلماء كافه في أنه مفسد للصوم. وإن كان بدون الإنزال، فالمعروف من مذهب

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٥٢

#### [الحديث ٤٤]

٤٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَالدِّ الْحَنَاطِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنِّي أُقْبَلُ بِنْتًا لِي صَغِيرَةً وَأَنَا صَائِمٌ فَيَدْخُلُ فِي جَوْفِي مِنْ رِيْقِهَا شَيْءٌ قَالَ فَقَالَ لِي لَا بَأْسَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.

#### [الحديث ٤٥]

٤٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي الدُّبْرِ وَهِيَ صَائِمَةٌ لَمْ يَنْقُضْ صَوْمَهَا وَ لَيْسَ عَلَيْهَا غُشْلٌ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ غَيْرُ مَعْمُولٍ عَلَيْهِ وَ هُوَ مَقْطُوعُ الْإِسْنَادِ لَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ

الأصحاب أنه كذلك.

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

قال فى الدروس: لا يفطر بابتلاع ريقه، و لو خرج مع اللسان، نعم لو انفصل عن باطن الفم أفطر بابتلاعه، و كذا لو ابتلع ريق غيره و إن كان أحد الزوجين.

و المروى جواز الامتصاص و هو لا- يستلزم الابتلاع. نعم فى التهذيب عن أبى ولاد " لا شىء فى دخول ريق البنت المقبله فى الجوف " و يحمل على عدم القصد.

الحديث الخامس و الأربعون: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٥٣

#### [الحديث ٤٦]

٤٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْعُمَرَكِيِّ الثَّيُوفَكِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ الصَّائِمِ أَلَهُ أَنْ يَمَسَّ لِسَانَ الْمَرْأَةِ أَوْ تَفْعَلَ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٤٧]

٤٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ لَامَسَ جَارِيَةً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَمَدَى قَالَ إِنْ كَانَ حَرَامًا فَلَيْسَ تَغْفِرَ اللَّهُ اسْتِغْفَارَ مَنْ لَا يَعُودُ أَبَدًا وَ يَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ وَ إِنْ كَانَ حَلَالًا يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَ لَا يَعُودُ وَ يَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ لِأَنَّ الْإِمْدَاءَ لَيْسَ مِمَّا يُفْسِدُ الصِّيَامَ

#### [الحديث ٤٨]

٤٨ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَزِقَ بِأَهْلِهِ فَأَنْزَلَ قَالَ عَلَيْهِ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَشْكِينًا مُدًّا لِكُلِّ مَشْكِينٍ

الحديث السادس و الأربعون: مجهول.

الحديث السابع والأربعون: صحيح.

قال في الدروس: لو قصد الإمذاء بالملاعبه فلا كفاره، خلافا لابن الجنيد.

و اختلف في وجوب القضاء إذا أمذى عن ملاعبه بغير قصد، و الأشبه عدم القضاء.

الحديث الثامن والأربعون: موثق.

قال في الشرائع: و لو استمنى أو لمس امرأته فأمنى فسد صومه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٥٤

#### [الحديث ٤٩]

٤٩ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ جَسَدِ امْرَأَتِهِ فَأَذْفَقَ فَقَالَ كَفَّارَتُهُ أَنْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ يُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ يُعْتِقَ رَقَبَةً.

#### [الحديث ٥٠]

٥٠ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ بَعْضِ مَوَالِيهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ اخْتِلَامِ الصَّائِمِ فَقَالَ إِذَا اخْتَلَمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَهَارًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنَامَ حَتَّى يَغْتَسِلَ وَ مَنْ أَجْنَبَ لَيْلًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَا يَنَامُ إِلَى سَاعَةٍ حَتَّى يَغْتَسِلَ فَمَنْ أَجْنَبَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَنَامَ حَتَّى يُضِيحَ فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ يَتِمُّهُ وَ لَنْ يُدْرِكَهُ أَبَدًا

و قال فى المدارك: قد أجمع العلماء كاهه على أن الاستمناء مفسد للصوم، و أما الأمناء الواقع عقيب اللمس، فقد أطلق المصنف هنا و فى المعبر كونه كذلك، و هو مشكل خصوصا إذا كانت الملموسة محلله، و لم يقصد بذلك الأمناء، و لا كان من عادته ذلك، استدلل عليه بروايه أبى بصير و روايه حفص بن سوجه، و هما ضعيفتان، و الأصح أن ذلك إنما يفسد الصوم إذا تعمد الإنزال بذلك.

الحديث التاسع والأربعون: ضعيف.

الحديث الخمسون: مجهول.

و قد مر بعينه فى باب الكفاره.

قال فى المدارك: الروايه ضعيفه بالإرسال، و لا بأس بحملها على الكراهه. انتهى.



أقول: يمكن حملها على ما إذا نام غيرنا و للغسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٥٥

### [الحديث ٥١]

٥١ عَنْهُ عَيْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ سُيُوفَةَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُلَاعِبُ أَهْلَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ وَ هُوَ فِي قِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَيَسْبِقُهُ الْمَاءُ فَيَنْزِلُ قَالَ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارَةِ مِثْلُ مَا عَلَى الَّذِي يُجَامِعُ فِي رَمَضَانَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى مِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ فِيمَا مَضَى فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ

### [الحديث ٥٢]

٥٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ قَالَ يُعْتَقُ نَسِمَهُ أَوْ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ يُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ تَصَدَّقَ بِمَا يُطِيقُ.

### [الحديث ٥٣]

٥٣ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا قَالَ عَلَيْهِ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِثْلُ الَّذِي صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ص

---

الحديث الحادى و الخمسون: مرسل.

الحديث الثانى و الخمسون: صحيح.

قيل: بعد العجز عن الخصال الثلاث يصوم ثمانية عشر يوما كما مر. و قيل:

يتصدق بالممكن. و قيل: بالتخيير بينهما. و قيل: بالتصدق بما أمكن بعد العجز عن صوم الثمانية عشر، كما قال فى المنتهى، و الله يعلم.

الحديث الثالث و الخمسون: كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٥٦

### [الحديث ٥٤]

٥٤ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ دُوسٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَتَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ جَعَلَ لِلَّهِ عَلَيْهِ نَذْرًا صِيَامَ سَنَةٍ فَلَمْ يَسْتَطِعْ قَالَ يَصُومُ شَهْرًا وَبَعْضَ الشَّهْرِ الْآخِرِ ثُمَّ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَقْطَعَ الصَّوْمَ.

[الحديث ٥٥]

٥٥ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَيْشَمٍ عَنْ آدَمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ كَفَّارَتُهُ جَرِيئَانِ مِنْ طَعَامٍ وَهُوَ عِشْرُونَ صَاعًا.

[الحديث ٥٦]

٥٦ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ دُوسٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ جَعَلَ لِلَّهِ نَذْرًا وَ لَمْ يُسَمِّ شَيْئًا قَالَ يَصُومُ سِنَّتَهُ أَيَّامًا

الحديث الرابع و الخمسون: مجهول.

قال بعض العلماء: أى إذا نذر صيام سنه متواليه و عجز عن التوالى، فعليه صيام شهر كامل و بعض الشهر الآتى بعده، ثم بعد ذلك يصوم البقيه متفرقا ليكمل بقدر سنه. انتهى.

أقول: يمكن حمله على عدم اشتراط التوالى، و يكون هذا محمولا على الاستحباب، إذا لم أر قائلا من الأصحاب بظاهره، نعم قال الشيخ فى بعض كتبه بأنه إذا نذر صوم سنه متواليه يكفيه أن يزيد على نصف السنه يوما، ثم يجوز له التفرق قياسا على الشهرين، و هو متفرد بهذا القول أيضا ظاهرا. و الله يعلم.

الحديث الخامس و الخمسون: مرسل.

الحديث السادس و الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٥٧

[الحديث ٥٧]

٥٧ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَهْرَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْقَصِيرِ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَ هُوَ جُنُبٌ ثُمَّ أَرَادَ الصَّيَامَ بَعِيدَ مَا اغْتَسَلَ وَ مَضَى مِمَّا مَضَى مِنَ النَّهَارِ قَالَ يَصُومُ إِنْ شَاءَ وَ هُوَ بِالْخِيَارِ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ.

[الحديث ٥٨]

٥٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أُجْنَبَ فِي رَمَضَانَ فَنَسِيَ أَنْ يَغْتَسِلَ حَتَّى خَرَجَ رَمَضَانُ - قَالَ عَلَيْهِ قَضَاءُ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ.

#### [الحديث ٥٩]

٥٩ مُحَمَّدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَنِيِّ فِي رَمَضَانَ فَقَالَ إِنْ كَانَ شَيْءٌ يُبَدِّرُهُ فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يُكْرَهُ

المشهور المقطوع به في كلام الأصحاب هو أنه إذا نذر فقال: لله على نذر، و لم يعين شيئا لا ينعقد نذره.

و لو قال: لله على قربه. أجزاء مسماهما من صلاة ركعتين، أو صوم يوم، أو الصدقة برغيف، و تدل الروايات على الحكمين.

فإن كان المراد بهذا الخبر المعنى الأول، فيمكن أن يقال: نذره باطل، و صوم السنه محمول على الاستحباب. و إن كان المراد الثاني، فيكون الغرض ذكر فرد كامل من الواجب التخييري، و لا يكون الخصوص واجبا.

الحديث السابع و الخمسون: ضعيف.

و عمل به جماعه من الأصحاب في خصوص الصوم المندوب، و قد مر الكلام فيه.

الحديث الثامن و الخمسون: صحيح.

الحديث التاسع و الخمسون: موثق.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٥٨

نَفْسُهُ عَلَيْهِ أَفْطَرَ وَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ عَثَّ بِالْمَاءِ يَتَمَضَّمُ بِهِ مِنْ عَطَشٍ فَدَخَلَ حَلْقَهُ قَالَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ وَ إِنْ كَانَ فِي وُضوءٍ فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٦٠]

٦٠ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ أَيْسَرًا بِالْمَاءِ قَالَ لَا بَأْسَ وَ لَا يَسْتَأْكُ بِالسُّوَاكِ الرَّطْبِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٦١]

٦١ مُحَمَّدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أَبِي مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيَسَّ تَأْكُ الصَّائِمُ بِالْمَاءِ وَالْعُودِ الرَّطْبِ يَجِدُ طَعْمَهُ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٦٢]

٦٢ هَارُونُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع سُئِلَ عَنِ الذُّبَابِ يَدْخُلُ فِي حَلْقِ الصَّائِمِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ إِنَّهُ لَيْسَ بِطَعَامٍ

الحديث الستون: صحيح.

الحديث الحادي و الستون: صحيح.

الحديث الثاني و الستون: ضعيف.

قوله عليه السلام: إنه ليس بطعام قال بعض العلماء: كان قصده عليه السلام أنه لا مجال هنا لاحتمال العمد، و ذلك لأنه ليس بطعام. انتهى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٥٩

#### [الحديث ٦٣]

٦٣ أَيُّوبُ بْنُ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ قَالَ حَدَّثَنِي غِيَاثٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَزْدَرِدَ الصَّائِمُ نُخَامَتَهُ

أقول: فيه دلالة على عدم فساد الصوم بأكل المأكول غير العادي.

قال في الدروس: و لا إفطار بسبق الغبار إلى الحلق، أو الذباب و شبهه، و يجب التحفظ من الغبار. انتهى.

و قال في المدارك: نقل عن السيد المرتضى أنه قال في بعض كتبه: إن ابتلاع غير المعتاد كالحصاه و نحوها لا يفسد الصوم، و حكاها في المختلف عن ابن الجنيد أيضا. و استدل لهما بأن تحريم الأكل و الشرب إنما ينصرف إلى المعتاد، ثم أجاب بالمنع من تناوله المعتاد خاصة، بل يتناول المعتاد و غيره، و لا بأس به إذا صدق على تناوله اسم الأكل و الشرب.

الحديث الثالث و الستون: كالصحيح.

قال في المدارك: اختلف الأصحاب في حكم النخامة، فجوز المحقق في الشرائع ابتلاع ما يخرج عن الصدر ما لم ينفصل عن

الفم، و منع من اذدراد ما ينزل عن الرأس و إن لم يصل إلى الفم، و حكم الشهيدان بالتسويه بينهما في جواز الاندرداد ما لم يصل إلى فضاء الفم، و المنع إذا صارتا فيه. و

جزم المحقق في المعبر والعلامه فى المنتهى و التذكره بجواز اجتلاب النخامه من الصدر و الرأس، و ابتلاعهما ما لم ينفصلا عن الفم، و هو المعتمد.

و قال فيه أيضا: ثم إن قلنا إن ذلك مفسد للصوم، فالأصح أنه غير موجب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٦٠

#### [الحديث ٦٤]

٦٤ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمِدَائِنِيِّ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَمَضَّمُ فَيَدْخُلُ فِي حَلْقِهِ الْمَاءَ وَ هُوَ صَائِمٌ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ ذَلِكَ قُلْتُ فَإِنْ تَمَضَّمُ الثَّانِيَةَ فَدَخَلَ فِي حَلْقِهِ الْمَاءَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قُلْتُ تَمَضَّمُ الثَّلَاثَةَ قَالَ فَقَالَ قَدْ أَسَاءَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ لَا قَضَاءً.

#### [الحديث ٦٥]

٦٥ وَ رَوَى أَبُو جَمِيلَةَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ فِي رَجُلٍ صَائِمٍ تَمَضَّمُ قَالَ لَا يَبْلَعُ رِيْقَهُ حَتَّى يَبْرُقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

#### [الحديث ٦٦]

٦٦ وَ قَدْ رُوِيَ مَرَّةً وَاحِدَةً.

#### [الحديث ٦٧]

٦٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ

---

للكفاره. و ربما قيل: بوجوب كفاره الجمع بناء على تحريمه، و هو مدفوع بالأصل و الروايات الداله على جواز الابتلاع فى باب المساجد.

الحديث الرابع و الستون: موثق.

قال بعض العلماء أقول: يستفاد من هذا الحديث أن بالمرتين تحصل العاده، فلا تجوز المضمضه ثالثا، و فيه تأييد لما ذهب إليه جمع من فقهاءنا، من أن المرأه تصير ذات عاده فى الحيض بالمره الثانيه ثم تعتمد فى الثالثه على العاده.

الحديث الخامس و الستون: ضعيف.

قال فى الدروس: يستحب للمتمضمض أن ينفل ثلاثا، و كذا ذائق الطعام و شبهه.

الحديث السابع و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٦١

عَنِ الْحَبِيبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الصَّائِمِ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ فَيَدْخُلُ الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ قَالَ إِنْ كَانَ وَضُوؤُهُ لِصَلَاةٍ فَرِيضَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَإِنْ كَانَ وَضُوؤُهُ لِصَلَاةٍ نَافِلَةٍ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

[الحديث ٦٨]

٦٨ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع صَائِمٌ ارْتَمَسَ فِي الْمَاءِ مُتَعَمِّدًا أَعَلَيْهِ قَضَاءٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَلَا يُعُودَنَّ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَعْطَشُ فِي رَمَضَانَ فَقَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَمَصَّ الْخَاتَمَ.

[الحديث ٧٠]

٧٠ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ يَمْضَعُ الْعِلْكَ فَقَالَ نَعَمْ إِنْ شَاءَ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ غَيْرُ مَعْمُولٍ عَلَيْهِ

---

و لم يفرق الأكثر بين الفريضة و النافله، و قد مر.

الحديث الثامن و الستون: ضعيف.

و ورد فيما سبق عن عبد الله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار، فالخبر موثق.

الحديث التاسع و الستون: صحيح.

الحديث السبعون: ضعيف.

قال بعض العلماء: يمكن حملة على من يحتاط و لا يدخل شىء من العلك في حلقه. انتهى.

و قال فى المدارك: ما له طعم كالعلك إذا تغير الريق بطعمه و لم ينفصل منه أجزاء،

[الحديث ٧١]

٧١ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الرَّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ يَتَدَخَّنُ بِعُودٍ أَوْ بغيرِ ذَلِكَ فَيَدْخُلُ الدُّخْنُ فِي حَلْقِهِ فَقَالَ جَائِزٌ لَّا بَأْسَ بِهِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ يَدْخُلُ الْغُبَارُ فِي حَلْقِهِ قَالَ لَّا بَأْسَ.

[الحديث ٧٢]

٧٢ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ يَذُوقُ الشَّرَابَ وَ الطَّعَامَ يَجِدُ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ قَالَ لَّا يَفْعَلُ قُلْتُ فَإِنْ فَعَلَ فَمَا عَلَيْهِ قَالَ لَّا شَيْءٌ عَلَيْهِ وَ لَّا يَعُودُ.

[الحديث ٧٣]

٧٣ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُمَا أَنْ يَسْتَدْخِلَا الدَّوَاءَ وَ هُمَا صَائِمَانِ قَالَ لَّا بَأْسَ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ عَمَّارُ السَّابَاطِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْحَجَّامِ يَحْجُمُ وَ هُوَ صَائِمٌ قَالَ لَّا يَنْبَغِي وَ عَنِ الصَّائِمِ يَحْتَجِمُ قَالَ لَّا بَأْسَ

---

فابتلع الصائم الريق المتغير بطعمه، ففي فساد الصوم به قولان، أحدهما الإفساد، لحسنه الحلبي. و الأ-جود حمل النهي على الكراهه، كما اختاره الشيخ في المبسوط و ابن إدريس و جماعه، لصحيحه محمد بن مسلم و روايه أبي بصير.

الحديث الحادي و السبعون: موثق.

الحديث الثاني و السبعون: صحيح.

الحديث الثالث و السبعون: صحيح.

الحديث الرابع و السبعون: موثق.

[الحديث ٧٥]

٧٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ سَيِّمَاعَةَ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ سَافَرَ فِي رَمَضَانَ فَأَذْرَكَهُ الْمَوْتُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهُ قَالَ يَقْضِيهِ أَفْضَلُ أَهْلِ بَيْتِهِ.



### [الحديث ٧٦]

٧٦ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ صَامٍ وَهُوَ مَرِيضٌ قَالَ تَمَّ صَوْمُهُ وَ لَا يُعِيدُ يُجْزِيهِ.

### [الحديث ٧٧]

٧٧ الْحُسَيْنُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ سَيْفِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلَهُ أَبِي وَ أَنَا أَسْمَعُ عَنْ حَيْدِ الْمَرَضِ الَّذِي يُتْرَكُ فِيهِ الصَّوْمُ فَقَالَ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَتَسَحَّرَ.

### [الحديث ٧٨]

٧٨ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَبِيرٍ يَضْمَعُ عَنْ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ يَتَصَدَّقُ بِمَا يُجْزِي عَنْهُ طَعَامِ مَسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ

الحديث الخامس و السبعون: ضعيف.

الحديث السادس و السبعون: مجهول أو صحيح.

الحديث السابع و السبعون: حسن.

قوله عليه السلام: إذا لم يستطع أن يتسحر أى: يأكل الغذاء و الدواء فى السحر.

الحديث الثامن و السبعون: صحيح.

الحديث التاسع و السبعون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٦٤

### [الحديث ٧٩]

٧٩ عَمَّاؤُ السَّابَاطِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّائِمِ يُصَابُهُ الْعَطَشُ حَتَّى يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ قَالَ يَشْرَبُ بِقَدْرِ مَا يُمَسِّكُ رَمَقَهُ وَ لَا يَشْرَبُ حَتَّى يَزُولَ.

### [الحديث ٨٠]

٨٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فِي كَمِّ

يُؤْخَذُ الصَّبِيُّ بِالصِّيَامِ فَقَالَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً وَإِنْ هُوَ صَامَ قَبْلَ ذَلِكَ فَدَعَهُ.

#### [الحدِيث ٨١]

٨١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ السَّكُونِيُّ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ الصَّبِيُّ إِذَا أَطَاقَ الصَّوْمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَّابِعَةٍ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ.

#### [الحدِيث ٨٢]

٨٢ وَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّبِيِّ مَتَى يَصُومُ قَالَ إِذَا أَطَاقَهُ

الحدِيث الثمانون: كالصحيح.

قوله عليه السلام: ما بينه وبين لعل المراد ما بين طاقته للصوم وبين خمسة عشر أو أربعة عشر، فالمراد بقوله "إن صام قبل ذلك" أي: بمشقه كثيره، أو بعض اليوم.

و التردد بين خمسة عشر و أربعة عشر، لأجل أن الصبيان كثيرا ما يحصل لهم علامات البلوغ سوى السن في أربعة عشر. و ما قيل: من أن التردد من الراوى، فهو بعيد، و الله يعلم.

الحدِيث الحادى و الثمانون: ضعيف.

الحدِيث الثانى و الثمانون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٦٥

فَمَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ بَدَلًا لَهُ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

#### [الحدِيث ٨٣]

٨٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ ع قَالَ عَلَى الصَّبِيِّ إِذَا احْتَلَمَ الصِّيَامَ وَ عَلَى الْجَارِيَةِ إِذَا حَاضَتْ الصِّيَامَ وَ الْخِمَارُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَمْلُوكَةً فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهَا خِمَارٌ إِلَّا أَنْ تُحِبَّ أَنْ تَحْتَمِرَ وَ عَلَيْهَا الصِّيَامُ.

#### [الحدِيث ٨٤]

٨٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ تَجْعَلُ لِلَّهِ عَلَيْهَا صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَّابِعَيْنِ فَتَحِيضُ قَالَ تَصُومُ مَا حَاضَتْ فَهَوَّ يُجْزِيهَا.

### [الحديث ٨٥]

٨٥ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تَخْرُجَ فِي رَمَضَانَ - إِلَّا لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْ مَالٍ تَخَافُ عَلَيْهِ الْقَوْتَ أَوْ لِرِزْقٍ يَحِينُ حَصَادُهُ.

### [الحديث ٨٦]

٨٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْخُرُوجِ إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فَقَالَ لَا إِلَّا فِيمَا أُخْبِرُكَ بِهِ خُرُوجًا إِلَى مَكَّةَ أَوْ غَزَاً فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مَالًا تَخَافُ هَلَاكَهُ أَوْ أَخًا تَخَافُ هَلَاكَهُ وَقَالَ إِنَّهُ لَيْسَ أَخٌ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ

---

الحديث الثالث و الثمانون: ضعيف.

الحديث الرابع و الثمانون: صحيح.

الحديث الخامس و الثمانون: موثق.

الحديث السادس و الثمانون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٦٦

### [الحديث ٨٧]

٨٧ وَعَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ السَّفَرَ فِي رَمَضَانَ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ فِي بَلَدِهِ ثُمَّ خَرَجَ فَإِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ.

---

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٧، ص: ١٦٦

### [الحديث ٨٨]

٨٨ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ

قوله عليه السلام: إنه أخ أى: المراد الأخ المؤمن.

الحديث السابع و الثمانون: صحيح.

و الظاهر أن ضمير " عنه " راجع إلى محمد بن على بن محبوب لا إلى الحسين، لعدم روايه الحسين عنه، و كذا فى الخبر الآتى، و قد مر روايه ابن محبوب عن يعقوب و السندى قبل خبر الحسين، فتأمل.

قال فى المدارك: قال العلامة فى المختلف فى آخر كلامه: و اعلم أنه ليس بعيدا من الصواب تخير المسافر بين القصر و الإتمام إذا خرج بعد الزوال، لروايه رفاعه الصحيحه. و إنما قيدنا ذلك بالخروج بعد الزوال جمعا بين الأخبار.

و أقول: إن هذا الحمل بعيد جدا، نعم لو قيل بالتخيير مطلقا- كما هو ظاهر الروايه- لم يكن بعيدا، و بذلك يحصل الجمع بين الأخبار. انتهى.

أقول: قد مضى ذكر الأقوال سابقا، و حمل فى المنتقى الأخبار الداله على الإفطار على الأرجحيه.

الحديث الثامن و الثمانون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٦٧

كَيْفَ يَصْنَعُ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ قَالَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَ لَمْ يَشْخَصْ - فَعَلَيْهِ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ إِنْ خَرَجَ مِنْ

أَهْلِهِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلْيُفْطِرْ وَ لَمَّا صَيَّامٌ عَلَيْهِ وَ إِنْ قَدِمَ بَعِيدَ زَوَالِ الشَّمْسِ أَفْطَرَ وَ لَمَّا يَأْكُلُ ظَاهِرًا وَ إِنْ قَدِمَ مِنْ سَيَفْرِهِ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ فَعَلَيْهِ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِنْ شَاءَ.

#### [الحديث ٨٩]

٨٩ سَمِعَهُ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ أَرَادَ السَّفَرَ فِي رَمَضَانَ فَطَلَعَ الْفَجْرُ وَ هُوَ فِي أَهْلِهِ فَعَلَيْهِ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ إِذَا سَافَرَ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُفْطِرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَحَدَهُ وَ لَيْسَ يَفْتَرِقُ التَّقْصِيرُ وَ الْإِفْطَارُ فَمَنْ قَصَرَ فَلْيُفْطِرْ.

#### [الحديث ٩٠]

٩٠ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ شَهْرًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ فَعَرَضَ لَهُ أَمْرٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يُسَافِرَ أَوْ يُصُومَ وَ هُوَ مُسَافِرٌ قَالَ إِذَا سَافَرَ فَلْيُفْطِرْ لِأَنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهُ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ فَرِيضَةً كَانَ أَوْ غَيْرَهُ وَ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ مَعْصِيَةٌ.

#### [الحديث ٩١]

٩١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ

---

قوله عليه السلام: إن شاء أي: إن شاء أكل قبل الدخول، و إن شاء لم يأكل و نوى الصوم بعده، فتأمل.

الحديث التاسع و الثمانون: موثق.

الحديث التسعون: موثق.

الحديث الحادي و التسعون: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٦٨

رَجُلٍ صِيَامَ شَهْرٍ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ قَالَ إِنْ كَانَ لَمْ يَبْلُغْهُ أَنْ رَسِيَ اللَّهُ ص نَهَى عَنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَ قَدْ أَجْرَأَ عَنْهُ الصَّوْمُ.

#### [الحديث ٩٢]

٩٢ عَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يُسَافِرُ فِي رَمَضَانَ وَ مَعَهُ جَارِيَةٌ أَيْقَعُ عَلَيْهَا قَالَ نَعَمْ.

## [الحديث ٩٣]

٩٣ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ أَيَّامٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ كَيْفَ يَقْضِيهَا قَالَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ فَلْيُفْطِرْ بَيْنَهُمَا يَوْمًا وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ أَيَّامٌ فَلْيُفْطِرْ بَيْنَهَا يَوْمَيْنِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ شَهْرٌ فَلْيُفْطِرْ بَيْنَهَا أَيَّامًا وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَصُومَ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ يَعْنِي مُتَوَالِيَةً فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ أَوْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ أَفْطَرَ بَيْنَهَا يَوْمًا.

## [الحديث ٩٤]

٩٤ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ وَ إِسْحَاقَ ابْنَيْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الْفَقِيهِ ع يَا مَوْلَايَ نَذَرْتُ أَنْتَى مَتَى فَاتْتَنِي صِيَامَهُ اللَّيْلِ صِيَامَتْ فِي صَبِيحَتِهَا فَفَاتَهُ ذَلِكَ كَيْفَ يَصْنَعُ وَ هَلْ لَهُ مِنْ ذَلِكَ مَخْرَجٌ وَ كَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارَةِ فِي صَوْمٍ كُلِّ يَوْمٍ تَرَكَهُ أَنْ كَفَرَ إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ قَالَ فَكَتَبَ ع يُفَرِّقُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدًّا مِنْ طَعَامٍ كَفَّارَةً

الحديث الثاني و التسعون: موثق.

الحديث الثالث و التسعون: موثق.

قال بعض العلماء: قد مضى هذا الحديث، و بين ما مضى و بين هذا اختلاف ناش من قلم الناسخ، فعليك باختيار ما هو أقرب إلى الصواب.

الحديث الرابع و التسعون: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٦٩

## [الحديث ٩٥]

٩٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي ظَهَارٍ فَصَامَ ذَا الْقَعِيدَةِ وَ دَخَلَ عَلَيْهِ ذُو الْحِجَّةِ - كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَصُومُ ذَا الْحِجَّةِ كُلَّهُ إِلَّا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ثُمَّ يَقْضِيهَا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الْمُحَرَّمِ حَتَّى يَتِمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَيَكُونُ قَدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَ لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَقْرَبَ أَهْلَهُ حَتَّى يَقْضِيَ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ التَّشْرِيقِ الَّتِي لَمْ يَصُمْهَا وَ لَا بَأْسَ إِنْ صَامَ شَهْرًا ثُمَّ صَامَ مِنَ الشَّهْرِ الَّذِي يَلِيهِ أَيَّامًا ثُمَّ عَرَضَتْ لَهُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَهُ ثُمَّ يَقْضِي بَعْدَ تَمَامِ الشَّهْرِ.

## [الحديث ٩٦]

٩٦ هَارُونُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعُودَةَ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع فِي الرَّجُلِ يُوقَّتُ عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامًا مَعْرُوفَةً مَسْمُومَةً فِي كُلِّ شَهْرٍ فَيَسَافِرُ بَعْدَهُ الشُّهُورَ قَالَ لَا يَصُومُ لِأَنَّهُ فِي سَفَرٍ وَ لَا يَقْضِيهَا إِذَا شَهِدَ

لعله محمول على ما إذا لم يأت بالصيغه، أو على ما إذا ترك لعذر مسوغ، فيكون مؤيدا للقول بوجوب المد حينئذ فقط، والله يعلم.

الحديث الخامس و التسعون: صحيح.

قوله عليه السلام: إلا أيام التشريق لعل المراد مع أيام التشريق تغليبا.

قال بعض العلماء: كان فيه سهوا من قلم الناسخ، لأنه لم يذكر فيه يوم العيد، مع أنه أولى بالذكر، إلا أن يقال أنه لم يذكره لأجل أنه يستنبط حكمه من حكم المذكور من باب الأولويه، وفيه بعد، أو يقال: إلا أيام التشريق مثلا.

الحديث السادس و التسعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٧٠

#### [الحديث ٩٧]

٩٧ مُحَمَّدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ يَعْزِي أَبَا الْحَسَنِ الثَّالِثَ عَ يَا سَيِّدِي رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا لِلَّهِ فَوَقَعَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَى أَهْلِهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارَةِ فَأَجَابَهُ عَ يَصُومُ يَوْمًا بَدَلَ يَوْمٍ وَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ.

#### [الحديث ٩٨]

٩٨ هَارُونُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَ إِنَّ أَحِي حُبِسَ فَجَعَلْتُ عَلَى نَفْسِي صَوْمَ شَهْرٍ فَصُمْتُ فَرُبَّمَا أَتَانِي بَعْضُ إِخْوَانِي لِأُفْطِرَ فَأُفْطِرُ أَيَّامًا أَ فَأَقْضِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَشْتَرِ التَّائِبُ جَاَزَ

و المقطوع به فى كلام الأصحاب وجوب القضاء حينئذ، و لعله محمول على ما إذا وقت على نفسه من غير نذر، و ليس ببعيد، و الله يعلم.

الحديث السابع و التسعون: مجهول.

قوله عليه السلام: و تحرير رقه يمكن أن يكون بيانا لأفضل خصال الكبيره أو الصغيره.

الحديث الثامن و التسعون: مجهول.

قال فى الدروس: قال القاضى: لو نذر شهرا مطلقا، وجب فىه التتابع كما لو شرطه، و هو خلاف المشهور.

الحديث التاسع و التسعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٧١

لَهُ أَنْ يُفَرَّقَ

[الحديث ٩٩]

٩٩ ابنُ أبى عميرٍ عن زيادِ بنِ أبى الحلالِ قالَ قالَ أبو عبدِ الله ع لا تصُومُ بعدَ الأضحى ثلاثةَ أيامٍ ولا بعدَ الفِطرِ ثلاثةَ أيامٍ إنَّها أيامٌ أكلٍ و شُربٍ.

[الحديث ١٠٠]

١٠٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ إِنَّ الْجَهَنَّمَ أَتَى النَّبِيَّ ص فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي إِبِلًا وَ غَنَمًا وَ غَلَمَةً وَ عَمَلَةً فَأُحِبُّ أَنْ تَأْمُرَنِي بِلَيْلَةٍ أُدْخِلُ فِيهَا فَأَشْهَدُ الصَّلَاةَ وَ ذَلِكُمْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ص فَسَارَهُ فِي أُذُنِهِ فَكَانَ الْجَهَنَّمَ إِذَا كَانَ لَيْلَةً ثَلَاثًا وَ عَشْرِينَ - دَخَلَ بِإِبِلِهِ وَ غَنَمِهِ وَ أَهْلِهِ إِلَى مَكَانِهِ.

[الحديث ١٠١]

١٠١ ابنُ أبى عميرٍ عن هشامِ بنِ الحَكَمِ عن أبى عبدِ الله ع قالَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَ يَوْمُهَا مِثْلُ لَيْلَتِهَا.

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ حَمَّادُ بْنُ عَيْسَى عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلَيْنِ قَامَا أَحَدُهُمَا يُصَلِّي حَتَّى أَصْبَحَ وَ الْآخَرُ جَالِسٌ يَدْعُو أَيُّهُمَا أَفْضَلُ قَالَ الدُّعَاءُ أَفْضَلُ.

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْزِيَارَ عَنْ دَاوُدَ وَ عَلِيٍّ أَخَوَيْهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ بُرَيْدٍ

الحديث المائة: مجهول.

الحديث الحادى و المائة: صحيح.



الحديث الثاني و المائة: صحيح.

الحديث الثالث و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٧٢

قَالَ رَأَيْتُهُ اغْتَسَلَ فِي لَيْلِهِ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ مَرَّةً مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَ مَرَّةً مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ.

[الحديث ١٠٤]

١٠٤ أَحْمَدُ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ يُوسُفَ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ يَتَصَدَّقُ بِالسُّكَّرِ فَقِيلَ لَهُ تَتَصَدَّقُ بِالسُّكَّرِ فَقَالَ لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِأَحَبِّ الْأَشْيَاءِ إِلَيَّ.

[الحديث ١٠٥]

١٠٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مَوْلُودٍ وُلِدَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ أَعَلَيْهِ فِطْرَةٌ قَالَ لَا قَدْ خَرَجَ عَنِ الشَّهْرِ.

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ عَنْ عِيَالِهِ وَ هُمْ غُيِّبَ عَنْهُ أَوْ يَأْمُرُهُمْ فَيُعْطُونَ عَنْهُ وَ هُوَ غَائِبٌ عَنْهُمْ يَعْنِي الْفِطْرَةَ.

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُؤَدَّى الرَّجُلُ زَكَاهَ الْفِطْرَةِ عَنْ مَكَاتِبِهِ وَ رَقِيقِ امْرَأَتِهِ وَ عَبْدِهِ النَّصْرَانِيِّ وَ الْمَجُوسِيِّ وَ مَا أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ.

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَكَاتِبٍ هَلْ

الحديث الرابع و المائة: مرسل.

الحديث الخامس و المائة: صحيح.

الحديث السادس و المائة: كالصحيح.

الحديث السابع و المائة: مجهول.

الحديث الثامن و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٧٣

عَلَيْهِ فِطْرُهُ شَهْرَ رَمَضَانَ أَوْ عَلَى مَنْ كَاتَبَهُ وَ هَلْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ الْفِطْرَةُ عَلَيْهِ وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ.

#### [الحديث ١٠٩]

١٠٩ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ عِنْدَهُ الضَّيْفُ مِنْ إِخْوَانِهِ فَيَحْضُرُ يَوْمَ الْفِطْرِ أَوْ يُؤَدِّي عَنْهُ الْفِطْرَةَ قَالَ نَعَمْ الْفِطْرَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ يَعُولُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى حُرًّا أَوْ مَمْلُوكٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ أَيْعْطَى الْفِطْرَةَ دَقِيقًا مَكَانَ الْحِنْطِ قَالَ لَمَّا بَأَسَ يَكُونُ أَجْرُ طَحْنِهِ بِقَدْرِ مَا بَيْنَ الْحِنْطِ وَ الدَّقِيقِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ أَيْعْطَى الرَّجُلُ الْفِطْرَةَ دَرَاهِمَ ثَمَنَ التَّمْرِ وَ الْحِنْطِ يَكُونُ أَنْفَعًا لِأَهْلِ بَيْتِ الْمُؤْمِنِ قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ١١٠]

١١٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَيِّفٍ عَنِ أَخِيهِ عَنِ أَبِيهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ رِفَاعَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ رَأْسُ السَّنَةِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ يُكْتَبُ فِيهَا مَا يَكُونُ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ.

#### [الحديث ١١١]

١١١ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ

الحديث التاسع و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: يكون أجر طحنه أى: إذا كيل، لأن كيل الحنطة يكون أثقل من كيل الدقيق، لاندماج الأجزاء فى الحنطة و انتفاشها فى الدقيق، فتأمل.

الحديث العاشر و المائة: مجهول.

الحديث الحادى عشر و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٧٤

يُجَنَّبُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَيَنْسَى ذَلِكَ جَمِيعَهُ حَتَّى يَخْرُجَ شَهْرُ رَمَضَانَ قَالَ يَقْضَى الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ.

#### [الحديث ١١٢]

١١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع يَخْرُجُ الْقَائِمُ ع يَوْمَ السَّبْتِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ الْحُسَيْنُ ع - وَيَقْطَعُ أَيْدَى بَنِي شَيْبَةَ وَيُعَلِّقُهَا فِي الْكَعْبَةِ.

#### [الحديث ١١٣]

١١٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ يُونُسَ بْنِ هِشَامٍ عَنْ حَنْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ع قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص كَثِيرًا مَا يَتْفَلُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي أَفْوَاهِ أَطْفَالِ الْمَرَاضِعِ مِنْ وُلْدِ فَاطِمَةَ ع - مِنْ رِيقِهِ وَ يَقُولُ لَا تُطْعِمُوهُمْ شَيْئًا إِلَى اللَّيْلِ وَ كَانُوا يَزْوُونَ مِنْ رِيقِ رَسُولِ اللَّهِ ص قَالَ وَ كَانَتِ الْوَحْشُ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَلَى عَهْدِ دَاوُدَ ع.

#### [الحديث ١١٤]

١١٤ أَحْمَدُ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ

---

الحديث الثاني عشر و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: و يقطع أيدي بني شيبه لأنهم سراق الكعبة، كما ورد في أخبار آخر.

الحديث الثالث عشر و المائة: ضعيف أو مجهول.

الحديث الرابع عشر و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: إذا سلم شهر رمضان يمكن أن يكون المراد ما هو مصطلح الحساب، أي: إذا كمل شهر رمضان

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٧٥

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا سَلِمَ شَهْرُ رَمَضَانَ سَلِمَتِ السَّنَةُ وَ قَالَ رَأْسُ السَّنَةِ شَهْرُ رَمَضَانَ.

#### [الحديث ١١٥]

١١٥ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى الْكِنْدِيِّ الرَّقِّيِّ عَنِ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا طُلِبَ الْهِلَالُ فِي الْمَشْرِقِ غَدْوَةً فَلَمْ يَرْ فَهُوَ هَاهُنَا هِلَالٌ جَدِيدٌ رُئِيَ أَوْ لَمْ يَرْ.

#### [الحديث ١١٦]

١١٦ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ سَأَلَهُ عَبَّادُ بْنُ مَيْمُونٍ وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ نَذْرَ صَوْمٍ وَ أَرَادَ الْخُرُوجَ فِي الْحَجِّ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُنْدَبٍ -

و لم يشتهه سلم جميع السنه عن الاشتباه، فيحسب بعده ناقصا و بعده تاما و هكذا.

و الأظهر أن يقال: المراد أنه إذا سلم شهر رمضان من الذنوب يوفق الله تعالى في جميع السنه، لأنه أول السنه الشرعيه، و الله يعلم.

الحديث الخامس عشر و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: إذا طلب الهلال أى: طلب الهلال فى اليوم الثلاثين من الشهر غدوه، أى: قبل الزوال، فلم ير فيها هنا هلال جديد، سواء رثى بعد الزوال أو لم ير، أى: ليس الهلال هلال الليله الماضيه بل هو جديد.

و هذا الخبر يوافق مذهب من يقول: بأن الرؤيه قبل الزوال معتبره، كما أفاده الأستاذ. و قيل: المراد أن عدم الرؤيه فى البلاد الشرقيه لا يمنع الرؤيه فى البلاد الغربيه، و هو بعيد.

الحديث السادس عشر و المائة: مجهول أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٧٦

سَمِعْتُ مِنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ نَذْرَ صَوْمٍ فَخَضَّرَتْهُ بَيْتُهُ فِي زِيَارَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَخْرُجُ وَ لَا يَصُومُهُ فِي الطَّرِيقِ فَإِذَا رَجَعَ قَضَى ذَلِكَ.

[الحديث ١١٧]

١١٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ الْوَصِيَّ يُزَكِّي زَكَاهَ الْفِطْرَةِ عَنِ الْيَتَامَى إِذَا كَانَ لَهُمْ مَالٌ فَكَتَبَ ع لَا زَكَاهَ عَلَى يَتِيمٍ.

[الحديث ١١٨]

١١٨ عَمَّارُ السَّابِطِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع كَمْ يُعْطَى الرَّجُلُ قَالَ كُلُّ بَلَدِهِ بِمِثْلِهِمْ نِصْفِ رُبْعٍ لِكُلِّ رَأْسٍ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ غَيْرُ مَعْمُولٍ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمُرَاعَى الْوَزْنَ وَ هُوَ تَشْبِهُهُ أَرْطَالًا بِالْعِرَاقِيِّ وَ سَمَّيْتَهُ بِالْمِدَنِيِّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ وَ يُؤَكَّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١٩]

الحديث السابع عشر و المائة: صحيح.

الحديث الثامن عشر و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: نصف ربع لكل رأس يمكن أن يكون المراد نصف ربع القفيز، إذ القفيز ثمانية مكاييك، و المكوك صاع و نصف، فنصف ربع القفيز صاع و نصف، و يكون زياده النصف احتياطاً، لاختلاف المكايل فى البلدان أو استحباباً.

و يمكن أن يكون المراد نصف ربع الجريب، و قد مر فى خبر محمد بن النعمان أن الجريب عشره أصوع، فنصف ربهه يساوى صاعاً و ربع صاع، و هذا أقرب، و القول فى الزيادة ما مر، و الله يعلم.

الحديث التاسع عشر و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٧٧

الْحَسَنِ ع عَلَى يَدِ أَبِي جُعِلْتُ فِيمَا كَأَنَّ أَصِحَابَنَا اخْتَلَفُوا فِي الصَّاعِ بَعْضُهُمْ يَقُولُ الْفِطْرَةُ بِصَاعِ الْمَدِينِيِّ وَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ بِصَاعِ الْعِرَاقِيِّ فَكَتَبَ عَ إِلَيَّ الصَّاعُ سِتَّةَ أَرْطَالٍ بِالْمَدِينِيِّ وَ تِسْعَةَ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ قَالَ وَ يَكُونُ بِالْوَزْنِ أَلْفًا وَ مِائَةً وَ سَبْعِينَ وَ زُنَةً.

تَمَّ كِتَابُ الصَّوْمِ مَعَ الزِّيَادَاتِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَ يَتْلُوهُ كِتَابُ الْحَجِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

قوله عليه السلام: ألفا و مائه و سبعين وزنه قال بعض العلماء: وزنه أى: درهما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٨١

## كِتَابُ الْحَجِّ

### أَبَابُ وَجُوبِ الْحَجِّ

#### إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحُجُّ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ حُرٍّ بَالِغٍ مُسِيَّطِرٍ إِلَيْهِ السَّبِيلِ وَ الْإِسْتِطَاعَةُ عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ ص لِلْحَجِّ بَعْدَ كَمَالِ الْعَقْلِ وَ سَلَامَةِ الْجِسْمِ مِمَّا يَمْنَعُهُ مِنَ الْحَرَكَةِ الَّتِي يَبْلُغُ بِهَا الْمَكَانَ وَ التَّخْلِيَةَ مِنَ الْمَوَانِعِ بِالْإِلْجَاءِ وَ الْإِضْطِرَارِ وَ حُضُولِ مَا يَلْبِغُ إِلَيْهِ فِي سَيِّدِ الْخَلْقِ مِنْ صِنَاعَةٍ يَعُودُ إِلَيْهَا فِي اكْتِسَابِهِ أَوْ مَا يَنْوُبُ عَنْهَا مِنْ

مَتَاعٍ أَوْ عَقَارٍ أَوْ مَالٍ ثُمَّ وُجِدَ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

## [الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ

كتاب الحج باب وجوب الحج الحديث الأول: مجهول.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٨٢

عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فَقَالَ مَا يَقُولُ النَّاسُ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ قَالَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَدْ سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ ع عَنْ هَذَا فَقَالَ هَلَكَ النَّاسُ إِذَا لَيْزَ كَانَ كُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ زَادٌ

قال الفاضل التستري رحمه الله: لا- دلالة فيه على ما ذكره، بل إنما يدل على اشتراط بقاء ما يقوت به عياله زياده على الزاد و الراحله.

لا يقال: قوله عليه السلام " يقوت به عياله " يراد به دوام ذلك لا قوت مده الحج.

لأننا نقول: لا دلالة في اللفظ على الدوام، بل إنما يدل بإطلاقه على الأعم، و لا دلالة للعام على الخاص، على أن قوله عليه السلام فيما سبق " من له زاد و راحله قدر ما يقوت به عياله " ما يدل على أن المراد عدم الدوام، لأن الغالب عدم وفاء الزاد و الراحله بذلك.

و كيف ما كان فليس في الرواية دلالة واضحة على ما ذكره المصنف، مع أنه ورد الاكتفاء بالزاد و الراحله. انتهى.

أقول: ذهب إلى اشتراط الرجوع إلى كفايه، من صناعه، أو مال، أو حرفه الشيخان و أبو الصلاح و ابن البراج و ابن حمزه، و رواه الصدوق في الفقيه، و المشهور عدم الاشتراط.

و قال في المدارك: حكى

العلامه فى المختلف عن المفيد فى المقنعه أنه أورد روايه أبى الربيع بزياده مرجحه لما ذهب إليه، و هى قد قيل لأبى جعفر عليه السلام ذلك، فقال: هلك الناس إذا كان من له زاد و راحله لا يملك غيرهما، و مقدار ذلك

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٨٣

وَ رَاحِلُهُ قَدَرٌ مَا يَقُوتُ بِهِ عِيَالَهُ وَ يَسْتَعْنَى بِهِ عَنِ النَّاسِ يَنْطَلِقُ إِلَيْهِمْ فَيَسْأَلُهُمْ إِيَّاهُ لَقَدْ هَلَكُوا إِذَا فَقِيلَ لَهُ فَمَا السَّبِيلُ قَالَ فَقَالَ السَّعَةُ فِي الْمَالِ إِذَا كَانَ يَحُجُّ بِنَعْصِ وَ يُبْقَى بَعْضًا لِقُوتِ عِيَالِهِ أَلَيْسَ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ الزَّكَاةَ فَلَمْ يَجْعَلْهَا إِلَّا عَلَى مَنْ مَلَكَ مِائَتَى دِرْهَمٍ.

## [الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ

مما يقوت به عياله، و يستغنى به عن الناس، فقد وجب عليه أن يحج، ثم يرجع فيسأل الناس بكفه لقد هلك أذن. فقيل له: فما السبيل عندك؟ قال: السعه فى المال، و هو أن يكون معه ما يحج ببعضه و يبقى البعض يقوت به نفسه و عياله.

أقول: مع هذه الزيادة لا تدل على اعتبار الرجوع إلى كفايه بالمعنى الذى ذكروه، فإن أقصى ما يدل عليه بقاء شىء من المال.

و يمكن أن يكون المراد منه قوت السنه له و لعياله، لأن ذلك كاف فى عدم السؤال بعد الرجوع، و لأن به يتحقق الغناء شرعا. و كيف كان فهذه الروايه مع جهالتها و إجمالها لا تنهض حجه فى معارضه الأخبار الصحيحه و عموم القرآن.

قوله عليه السلام: و يستغنون به عن الناس قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه إيماء على مراد المصنف، إلا أنه لا يكفيه هذا المقدار من الدلاله.

الحديث

الثانى: حسن أو موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٨٤

قَالَ سَأَلَ حَفْصُ الْكُنَاسِيِّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا عِنْدَهُ - عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا مَا يَعْنَى بِذَلِكَ قَالَ مَنْ كَانَ صَاحِبًا فِي بَدَنِهِ مُخَلَّى سَرْبُهُ لَهُ زَادٌ وَ رَاحِلَةٌ فَهُوَ مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ أَوْ قَالَ مِمَّنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَقَالَ لَهُ حَفْصُ الْكُنَاسِيِّ وَ إِذَا كَانَ صَاحِبًا فِي بَدَنِهِ مُخَلَّى سَرْبُهُ لَهُ زَادٌ وَ رَاحِلَةٌ فَلَمْ يَحِجَّ فَهُوَ مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ قَالَ نَعَمْ.

### [الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا مَا السَّبِيلُ قَالَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ يَحِجُّ بِهِ قَالَ قُلْتُ مَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ مَا يَحِجُّ بِهِ فَاسْتَحْيَا مِنْ ذَلِكَ أَوْ هُوَ مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ إِلَيْهِ سَبِيلًا

قوله: له زاد و راحله فى بعض النسخ: له زاد و راحله فلم يحج - إلى آخره.

و ينبغى تقدير هذه الجملة أيضا على نسخه لم يوجد فيها، لئلا يلغو السؤال ثانيا، إلا أن تكون إعادة السؤال على وجه الاستبعاد. فتدبر.

الحديث الثالث: حسن أيضا.

قال فى المنتهى: اتفق علماؤنا على أن الزاد و الراحله شرطان فى الوجوب، فمن فقدهما أو أحدهما مع بعد مسافته لم يجب عليه الحج، و إن تمكن من المشى.

ثم قال: و إنما يشترط الزاد و الراحله فى حق المحتاج إليهما لبعده مسافته،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٨٥

قَالَ نَعَمْ مَا شَأْنُهُ يَسْتَحْيَى وَ لَوْ يَحِجُّ عَلَى حِمَارٍ أَبْتَرَّ



فَإِنْ كَانَ يُطِيقُ أَنْ يَمْشِيَ بَعْضًا وَ يَرْكَبَ بَعْضًا فَلْيُحِجَّ

أما القريب فيكفيه اليسير من الأجره بنسبه حاجته، و المكى لا يعتبر الراحله فى حقه، و يكفيه التمكن من المشى.

و نحوه قال فى التذكرة، و صرح بأن القريب إلى مكة لا يعتبر فى حقه وجود الراحله.

و استجوده السيد فى المدارك و قال: لكن فى تحديد القرب الموجب لذلك خفاء، و مقتضى روايتى محمد بن مسلم و الحلبي و جوب الحج على من يتمكن من المشى بعض الطريق، بل ورد فى كثير من الروايات الوجوب على القادر على المشى. و المسأله قويه الإشكال.

قوله عليه السلام: فإن كان يطيق أن يمشى يحتمل أن يكون المراد بعد أن عرض عليه فلم يقبل، فلا يدل على عدم اشتراط الراحله فى جميع الطريق.

و يمكن أن يحمل على من كانت له راحله و لا يقدر على الركوب فى جميع الطريق، و كذا قوله عليه السلام " و لو يحج على حمار أتر " فتأمل.

و فى النهايه: المبتوره هى التى قطع ذنبها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٨٦

#### [الحديث ٤]

٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا قَالَ يَكُونُ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ قُلْتُ فَإِنْ عُرِضَ

الحديث الرابع: صحيح.

و قال فى المنتقى: فى هذا الإسناد خلل واضح، فإن موسى بن القاسم يروى عن معاوية بن وهب بالواسطه، لأنه لم يلقه، و سيأتى ما يشهد بذلك. و صفوان ممن لقيه موسى بن القاسم، و روايته عنه بغير واسطه فى غايه الكثره، فكيف صارت روايته عنها بالواسطه.

ثم كيف يتصور روايه

معاويه بن وهب- و هو من أصحاب الصادق عليه السلام- عن صفوان و هو من أصحاب الكاظم و الرضا عليهما السلام؟ بل الأمر منعكس، فإن صفوان يروى عن معاويه فى بعض الطرق الصحيحه.

أقول: و فى نسخه عندى قديمه للاستبصار "موسى بن القاسم بن معاويه بن وهب"، و الذى أراه أن هذا هو الصحيح و ما سواه تصحيف. انتهى.

قوله عليه السلام: هو ممن يستطيع أقول: وجوب الحج على من بذل له زاد و راحله و نفقه له و لعياله مجمع عليه بين الأصحاب، و إطلاق الروايات يقتضى عدم الفرق فى البذل بين الواجب و غيره، و لا فى البازل بين أن يكون موثوقا به أو لا.

و نقل عن ابن إدريس أنه اعتبر تملك المبدول، و هو تقييد للنص من غير دليل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٨٧

عَلَيْهِ الْحَجُّ فَاسْتَحْيَا قَالَ هُوَ مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ وَ لَمْ يَسْتَحْيَ وَ لَوْ عَلَى حِمَارٍ أجدعٍ أُنْتَرَقَالَ فَإِنْ كَانَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْشِيَ بَعْضًا وَ يَزُكَبَ بَعْضًا فَلْيَفْعَلْ.

أَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِى شُرُوطٍ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ كَوْنِهِ حُرًّا فَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّ وُجُوبَ الْحَجِّ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ وَ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا

و اعتبر فى التذكرة وجوب البذل بنذر و شبهه، حذرا من استلزام تعليق الواجب بغير الواجب، و هو ضعيف. نعم لا يبعد اعتبار الوثوق بالباذل فى التكليف بالحج بمجرد البذل مع عدم الوثوق من التعرض للخطر، كما ذكره بعض المحققين من المتأخرين.

ثم إطلاق النص و كلام الأكثر يقتضى عدم الفرق بين بذل عين الزاد و الراحله و أثمانهما، و به صرح فى التذكرة.

و اعتبر الشهيد الثانى رحمه الله بذل

عين الزاد و الراحله، قال: فلو بذل أثمانهما لم يجب القبول.

و أيضا لا فرق بين بذل الزاد و الراحله و هبتهما.

و قال فى الدروس: إنه لا يجب قبول هبتهما، و لا يشترط فى الوجوب بالبذل عدم الدين. انتهى.

قوله عليه السلام: و لو على حمار أجدع فى النهايه: الناقه الجذعاء هى المقطوعه الأذن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٨٨

عِنْدَنَا وَ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي نَفْسِهِ بِحَسَبِ اخْتِيَارِهِ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَتَنَاوَلُهُ الْخِطَابُ بِوُجُوبِ الْحَجِّ وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْمَمْلُوكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٥]

٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلِ عَنْ آدَمَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ لَيْسَ عَلَى الْمَمْلُوكِ حَجٌّ وَ لَا جِهَادٌ وَ لَا يُسَافِرُ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِهِ.

#### [الحديث ٦]

٦ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ لَيْسَ عَلَى الْمَمْلُوكِ حَجٌّ وَ لَا عُمْرَةٌ حَتَّى يُعْتَقَ.

وَ مَتَى حَجَّ الْمَمْلُوكُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ثُمَّ أُعْتِقَ لَمْ يُجْزِهِ ذَلِكَ عَنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامَ وَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْحَجِّ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٧]

٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ع

---

الحديث الخامس: مجهول.

و يدل على عدم وجوب الحج على المملوك.

و قال فى المعتبر: عليه إجماع العلماء.

الحديث السادس: موثق.

قوله: و عليه إعادته الحج لا خلاف فيه بين العلماء من الخاصه و العامه.

الحديث السابع: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٨٩

قَالَ الْمَمْلُوكُ إِذَا حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ فَإِنَّ عَلَيْهِ إِعَادَةَ الْحَجِّ.

#### [الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمَمْلُوكُ إِذَا حَجَّ وَ هُوَ مَمْلُوكٌ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ أَجْرَاهُ ذَلِكَ الْحَجُّ فَإِنَّهُ أُعْتِقَ أَعَادَ الْحَجَّ.

#### [الحديث ٩]

٩ مِسْمَعُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَوْ أَنَّ عَبْدًا حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ كَانَتْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ إِذَا اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا.

#### [الحديث ١٠]

١٠ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع عَنْ أُمِّ الْوَلَدِ تَكُونُ لِلرَّجُلِ وَ يَكُونُ قَدْ أَحَجَّهَا أَوْ يُجْزَى ذَلِكَ عَنْهَا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ قَالَ لَا قُلْتُ لَهَا أَجْرٌ فِي حَجَّتِهَا قَالَ نَعَمْ.

#### [الحديث ١١]

١١ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ حَكَمِ بْنِ حُكَيْمِ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ أَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ بِهِ مَوَالِيهِ فَقَدْ قَضَى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ حَجَّ بِهِ مَوْلَاهُ وَ أَعْتَمَهُ عَشِيَّتَهُ عَرَفَهُ أَوْ عِنْدَ وُقُوفِهِ بِأَحَدِ الْمَوْقِفَيْنِ

الحديث الثامن: صحيح أيضا.

الحديث التاسع: ضعيف.

منقول فى الفقيه.

الحديث العاشر: موثق.

الحديث الحادى عشر: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٩٠

وَ الَّذِى يَدُلُّ عَلَى ذَلِكِ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ شَهَابٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ عَشِيئَهُ عَرَفَهُ عَبْدًا لَهُ أَيْ جَزَى عَنِ الْعَبْدِ حَجَّهَ الْإِسْلَامَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَأُمُّ وَلَدٍ أَحَجَّهَا مَوْلَاهَا أَيْ جَزَى عَنْهَا قَالَ لَا قُلْتُ لَهَا أَجْرٌ فِي حَجَّتِهَا قَالَ نَعَمْ.

### [الحديث ١٣]

١٣ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَمْلُوكٌ أُعْتِقَ يَوْمَ عَرَفَةَ قَالَ إِذَا أَدْرَكَ أَحَدَ الْمُؤَقَفِينَ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ.

وَ أَمَّا مَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ شَرْطِ كَوْنِهِ بِالْعَا فَلَا بُدَّ مِنْهُ لِأَنَّ وُجُوبَ الْحَجِّ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا إِلَى مَنْ هُوَ مُخَاطَبٌ بِشَرَائِطِ التَّكْلِيفِ وَ مِنْ شَرَائِطِهِ كَمَالُ الْعَقْلِ وَ إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ لَمْ يَكُنْ كَامِلَ الْعَقْلِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَ إِنَّمَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْخِطَابِ بَعْدَ كَمَالِ الْعَقْلِ فَمَا يَفْعَلُهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَا يُجْزِيهِ عَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَ يَدُلُّ

قوله رحمه الله: فمحمول أو المراد أنه يجزيه عن حجه الإسلام ما دام مملوكا و لم يجب عليه حج آخر.

الحديث الثانى عشر: ضعيف.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله ليس فيه دلالة على الحمل المذكور، بل إنما يدل على أن ما حمل عليه الرواية من صحه الحج إذا أعتق عشيه عرفه صحيح فى نفسه. انتهى.

أقول: لا خلاف بين الأصحاب فى أنه إذا أدرك الوقوف بالمشعر معتقا فقد أدرك حجه الإسلام.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٩١

عَلَيْهِ أَيْضاً مَا رَوَاهُ

### [الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ مِنْ أَضِيحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ شَهَابٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ ابْنِ عَشْرِ سِنِينَ يُحْجُّ قَالَ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ إِذَا اخْتَلَمَ وَكَذَلِكَ الْجَارِيَةُ عَلَيْهَا الْحَجُّ إِذَا طَمِثَتْ.

#### [الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ مِنْ أَضِيحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَوْ أَنَّ عَبْدًا حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ كَانَتْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ أَيْضًا إِذَا اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا وَ لَوْ أَنَّ غُلَامًا حَجَّ عَشْرَ سِنِينَ ثُمَّ اخْتَلَمَ كَانَتْ عَلَيْهِ فَرِيضَةُ الْإِسْلَامِ وَ لَوْ أَنَّ مَمْلُوكًا حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ثُمَّ أُعْتِقَ كَانَ عَلَيْهِ فَرِيضَةُ الْإِسْلَامِ إِذَا اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا.

#### [الحديث ١٦]

١٦ وَ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بِنْتِ الْيَاسِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ص بِرُؤَيْتِهِ وَ هُوَ خَائِجٌ فَقَامَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ وَ مَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْحُجُّ عَنْ مِثْلِ هَذَا قَالَ نَعَمْ وَ لَكَ أَجْرُهُ.

فَلَيْسَ فِيهِ مَا يُتَأْفَى مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ ص إِنَّمَا قَالَ يُحْجُّ عَنْهُ

و الظاهر أنه من الفقيه.

الحديث الرابع عشر: ضعيف على المشهور.

الحديث الخامس عشر: ضعيف أيضا.

الحديث السادس عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٩٢

عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِجَابِ وَ النَّدْبِ دُونَ أَنْ يَكُونَ مَا قَالَهُ فَرَضًا وَ قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ وُجُودَ الْمَالِ وَ الزَّادِ وَ الرَّاحِلِ مِنْ شَرَائِطِ وُجُوبِ الْحَجِّ فَمَنْ لَيْسَ لَهُ مَالٌ وَ حَجَّ بِهِ بَعْضُ إِخْوَانِهِ فَقَدْ أَجْرًا عَنْهُ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ١٧]

١٧ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَحَجَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ إِخْوَانِهِ هَلْ يُجْزَى ذَلِكَ عَنْهُ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ أَمْ هِيَ نَاقِصَةٌ قَالَ بَلْ هِيَ حَجَّةٌ تَامَةٌ.

١٨ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي بَنِي عُثْمَانَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَحَجَّ بِهِ أَنَسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ أَقْضَى حَجَّهَ الْإِسْلَامَ قَالَ نَعَمْ فَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ قُلْتُ هَلْ تَكُونُ حَجَّتُهُ تِلْكَ تَامَّةً أَوْ نَاقِصَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ حَجَّ مِنْ مَالِهِ قَالَ نَعَمْ قُضِيَ عَنْهُ حَجَّهَ الْإِسْلَامَ وَ تَكُونُ تَامَّةً وَ لَيْسَتْ بِنَاقِصَةٍ وَ إِنْ أَيْسَرَ فَلْيُحِجَّ

و في القاموس: رويته موضع بين الحرمين.

الحدِيث السابع عشر: صحيح أيضا.

الحدِيث الثامن عشر: مرسل كالموثق.

و المشهور أنه لا يجب على المبدول له إعادته الحج بعد اليسار.

و قال الشيخ في الاستبصار: يجب عليه الإعادة، و استدل بهذه الرواية، و ما حملة هنا أصوب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٩٣

قَوْلُهُ ع وَ إِنْ أَيْسَرَ فَلْيُحِجَّ مَحْمُولٌ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ الْحَبْرُ الْأَوَّلُ وَ قَوْلُهُ ع فِي هَذَا الْحَبْرِ أَيْضًا قَدْ قُضِيَ حَجَّهَ الْإِسْلَامَ وَ تَكُونُ تَامَّةً وَ لَيْسَتْ بِنَاقِصَةٍ يُدَلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَ مَا أَتَّبَعْنَا مِنْ قَوْلِهِ ع وَ إِنْ أَيْسَرَ فَلْيُحِجَّ الْمُرَادُ بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ لِأَنَّهُ إِذَا قُضِيَ حَجَّهَ الْإِسْلَامَ فَلَيْسَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا النَّدْبُ وَ الْإِسْتِحْبَابُ وَ الْمُعْسِرُ إِذَا حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ فَقَدْ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ عَنْ حَجَّهِ الْإِسْلَامِ

مَا لَمْ يُوسِرْ فَإِذَا أُيْسِرَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ يُجْزِيهِ ذَلِكَ عَنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ حَجَّ الْجَمَالَ تَامَّهُ أَوْ نَاقِصَهُ قَالَ تَامَّهُ قُلْتُ حَجَّ الْأَجِيرِ تَامَّهُ أَوْ نَاقِصَهُ قَالَ تَامَّهُ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا أُيْسِرَ مَا رَوَاهُ

قوله رحمه الله: فإذا أيسر وجب عليه الحج لا خلاف فيه بين الأصحاب.

الحديث التاسع عشر: حسن.

قال الفاضل التستري رحمه الله: وقد رواه الصدوق في الصحيح. و روى أيضا في الصحيح أنه إذا أصاب بعد الحج عن الغير ما لا يجزى ذلك الحج عنهما و حمل هذا على ما ذكره المصنف بعيد جدا.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٩٤

### [الحديث ٢٠]

٢٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ آدَمَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَ قَالَ مَنْ حَجَّ عَنْ إِنْسَانٍ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَحُجُّ بِهِ أَجْرَاتُ عَنْهُ حَتَّى يَرْزُقَهُ اللَّهُ مَا يَحُجُّ بِهِ وَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ.

### [الحديث ٢١]

٢١ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عُمَرَ الْحَافِظُ قَالَ حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْجُعْفِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَبَلَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ إِلْيَاسَ قَالَ حَجَّ بِي أَبِي وَ أَنَا صِرُورَةٌ وَ مَاتَتْ أُمِّي وَ هِيَ صِرُورَةٌ فَقُلْتُ لِأَبِي إِنِّي أَجْعَلُ حَجَّتِي عَنْ أُمِّي قَالَ كَيْفَ يَكُونُ هَذَا وَ أَنْتَ صِرُورَةٌ وَ أُمُّكَ صِرُورَةٌ قَالَ فَدَخَلَ أَبِي عَلَيَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا مَعَهُ فَقَالَ أَصِيلَحَكَ اللَّهُ إِنِّي حَجَجْتُ بِابْنِي هَذَا وَ هُوَ صِرُورَةٌ وَ مَاتَتْ أُمُّهُ وَ هِيَ صِرُورَةٌ فَزَعَمَ أَنَّهُ يَجْعَلُ حَجَّتَهُ عَنْ أُمِّهِ فَقَالَ أَحْسَنَ هِيَ عَنْ أُمِّهِ فَضِلُّ وَ هِيَ لَهُ حَجَّةٌ.

وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٢٢]



الحديث العشرون: مجهول.

الحديث الحادى و العشرون: مجهول أيضا.

قوله رحمه الله: و يدل أيضا عليه قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فى هذا الكلام دلالة على أن روايه ابن عقده المذكوره مما يدل على وجوب الحج بعد اليسار، كما تدل عليه هذه الروايه فإن أرادته فففيه ما لا يخفى.

الحديث الثانى و العشرون: ضعيف على المشهور، و قد يعد موثقا.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٩٥

بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا مُعْسِرًا أَحْبَبَهُ رَجُلٌ كَانَتْ لَهُ حَبَّةٌ فَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ الْحُجُّ وَ كَذَلِكَ النَّاصِبُ إِذَا عَرَفَ فَعَلَيْهِ الْحُجُّ وَ إِنْ كَانَ قَدْ حَجَّ.

فَمَا تَضَمَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ قَوْلِهِ وَ كَذَلِكَ النَّاصِبُ إِذَا عَرَفَ فَعَلَيْهِ الْحُجُّ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ لِأَنَّهُ مَتَى

حَجَّ فِي حَالِ كَوْنِهِ مُخَالَفًا فَقَدْ أُجْرَاهُ ذَلِكَ عَنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامَ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و المشهور بين الأصحاب أن المخالف إذا استبصر لا يعيد الحج، إلا أن يخل بركن منه.

و نقل عن ابن الجنيد و ابن البراج أنهما أوجبا الإعادة على المخالف و إن لم يخل بشىء. و ربما كان مستندهما - مضافا إلى ما دل على بطلان عباده المخالف - هذه الرواية. و أجيب أولا بالطعن فى السند، و ثانيا بالحمل على الاستحباب جمعا بين الأدله.

ثم اعلم أنه اعتبر الشيخ و أكثر الأصحاب فى عدم إعادته الحج أن لا يكون المخالف قد أدخل بركن منه، و النصوص خاليه من هذا القيد.

و نص المحقق فى المعتمر و العلامه فى المنتهى و الشهيد فى الدروس على أن المراد بالركن ما يعتقده أهل الحق ركنا، مع أنهم صرحوا فى قضاء الصلوات بأن المخالف يسقط عنه قضاء ما صلاه صحيحا عنده، و إن كان فاسدا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٩٦

#### [الحديث ٢٣]

٢٣ مَوْسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجَلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ حَجَّ وَ هُوَ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ ثُمَّ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِمَعْرِفَتِهِ وَ الدَّيْنُونَةَ بِهِ عَلَيْهِ حَجَّهِ الْإِسْلَامِ أَوْ قَدْ قَضَى فَرِيضَتَهُ فَقَالَ قَدْ قَضَى فَرِيضَتَهُ وَ لَوْ حَجَّ لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَ هُوَ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَصْنَافِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ - نَاصِبٍ مُتَدَيِّنٍ ثُمَّ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فَعَرَفَ هَذَا الْأَمْرَ يَقْضِي حَجَّهِ الْإِسْلَامَ فَقَالَ يَقْضِي أَحَبُّ إِلَيَّ وَ قَالَ كُلُّ عَمَلٍ عَمَلَةٌ وَ هُوَ فِي حَالِ نَصْبِهِ وَ ضَلَالَتِهِ ثُمَّ مَنَّ اللَّهُ

عَلَيْهِ وَ عَرَفَهُ الْوَلَمَايَةَ فَإِنَّهُ يُوجِرُ عَلَيْهِ إِلَّا الزَّكَاةَ فَإِنَّهُ يُعِيدُهَا لِأَنَّهُ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا لِأَنَّهَا لِأَهْلِ الْوَلَايَةِ وَ أَمَّا الصَّلَاةُ وَ الْحَجُّ وَ الصِّيَامُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ.

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ كَتَبَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الْهَمْدَانِيُّ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَنِّي حَجَجْتُ وَ أَنَا مُخَالِفٌ وَ كُنْتُ صَيْرُورَةً فَدَخَلْتُ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَكَتَبَ عِ إِلَيْهِ أَعِدْ حَجَّكَ.

فَمَحْمُولَةٌ هَذِهِ الرَّوَايَةُ أَيْضًا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ دُونَ الْفَرْضِ وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى

عندنا، و في الجمع بين الحكمين إشكال.

و لو فسر الركن بما كان ركنا عندهم، كان أقرب إلى الصواب، كما ذكره بعض المحققين.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

و الظاهر أنه سأل أو لا عن المخالف، و ثانيا عن سائر فرق الشيعة غير الإمامية.

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٩٧

ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجْلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ قَدْ قَضَى فَرِيضَتَهُ وَ لَوْ حَجَّ لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ وَ يُدَلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ حَجَّ فَلَا يَدْرِي وَ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ ثُمَّ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِمَعْرِفَتِهِ وَ الدَّيْنُونَةَ بِهِ أَعْلَيْهِ حَجَّهِ الْإِسْلَامِ أَوْ قَدْ قَضَى فَرِيضَةَ اللَّهِ قَالَ قَدْ قَضَى فَرِيضَةَ اللَّهِ وَ الْحَجُّ أَحَبُّ إِلَيَّ وَ عَنْ رَجُلٍ هُوَ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَصْنَافِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ نَاصِبٍ مُتَدَيِّنٍ ثُمَّ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فَعَرَفَ هَذَا الْأَمْرَ أَيْ قَضَى عَنْهُ حَجَّهِ الْإِسْلَامِ أَوْ عَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ مِنْ قَابِلٍ قَالَ يَحُجُّ أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَ قَدْ قَدَّمْنَا أَيْضًا أَنَّ وُجُودَ الْمَالِ مِنَ الزَّادِ وَ الرَّاحِلِ مِنْ شَرَائِطِ وُجُوبِ الْحَجِّ وَ لَا

[الحديث ٢٦]

٢٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا قَالَ يَخْرُجُ وَيَمْشِي إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ قُلْتُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ قَالَ يَمْشِي وَيَزُكُّ قُلْتُ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ أَعْنَى الْمَشْيِ قَالَ يَخْدُمُ الْقَوْمَ وَيَخْرُجُ مَعَهُمْ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ وَعَنْهُ أَيْضًا عَنْ فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

و يمكن أن يكون الأمر بالإعادة لكونه غير معتقد للمتعم، فيكون مؤيدا للتقييد بعدم الإخلال بالركن على مذهبه.

الحديث الخامس والعشرون: حسن.

الحديث السادس والعشرون: ضعيف.

الحديث السابع والعشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٩٨

عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ ذِيْنٌ أَعْلَيْهِ أَنْ يَحِيَّجَّ قَالَ نَعَمْ إِنَّ حَجَّهَ الْإِسْلَامَ وَاجِبُهُ عَلَى مَنْ أَطَاقَ الْمَشْيَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَ لَقَدْ كَانَ أَكْثَرَ مَنْ حَيَّجَّ مَعَ النَّبِيِّ ص مُشَاهَةً وَ لَقَدْ مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ص بِكَرَاعِ الْغَمِيمِ فَشَكَوَا إِلَيْهِ الْجَهْدَ وَ الْعَنَاءَ فَقَالَ شُدُّوا أَرْكُكُمْ وَ اسْتَبْطَنُوا فَفَعَلُوا ذَلِكَ فَذَهَبَ عَنْهُمْ.

لَأَنَّ الْمَرَادَ بِهَذَيْنِ الْحَبْرَيْنِ الْحُثُّ عَلَى الْحَجِّ مَا شَاءَ وَ التَّرغِيبُ فِيهِ وَ أَنَّهُ الْأَوْلَى مَعَ الطَّاقَةِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ أُطْلِقَ فِي الْحَبْرِ الْأَخِيرِ لَفْظُ الْوُجُوبِ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا

و في القاموس: كراع الغميم موضع على ثلاثة أميال من عسفان.

و فيه أيضا: عسفان كعثمان موضع على مرحلتين من مكة.

قوله صلى الله عليه وآله: شدوا أركم أفيد أن المراد شدوا الإزار على أوساطكم.

" و استبتنوا" بالنون أى: شدوا الإزار على بطونكم فوق معقد الإزار.

و فى القاموس: أبطن البعير شد بطانه، و البطان الحزام.

و فى أصل الكتاب"

استبطأوا" بالهمزة، فالمراد لا تسرعوا، وهو مناف لخبر آخر ورد أنه صلى الله عليه وآله أمرهم بالإسراع، إلا أن يقال: أمر جماعه بالإسراع وجماعه بالإبطاء، لاختلاف أحوالهم و أمزجتهم، والله يعلم.

قوله رحمه الله: لأننا قد بينا أقول: يمكن الحمل على من استقر عليه الحج سابقا، أو على القريب. و يأبى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ١٩٩

فى غير موضع من هذا الكتاب أن ما الأولى فعله قد يطلق عليه اسم الوجوب وإن لم يرد به الوجوب الذى يستحق بتزكته العقاب وقد رويت أخبار كثيرة فى الحث على الحج ماشيا منها ما رواه

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ الحسین بن سعید عن صفوان و فضالة عن عبد الله بن سیمان عن أبي عبد الله ع قال ما عبد الله بشئ أشد من المشى و لا أفضل.

#### [الحديث ٢٩]

٢٩ و منها ما رواه موسى بن القاسم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله ع عن فضل المشى فقال الحسن بن علي ع قاسم ربّه ثلاث مرّات حتى نغلا و نغلا و ثوبا و ثوبا و ديناراً و ديناراً و حجّ عشرين حجّة ماشياً على قدميه.

#### [الحديث ٣٠]

٣٠ و عنه عن فضل بن عمرو عن محمد بن إسماعيل بن رجب الزبيدي عن أبي عبد الله ع قال ما عبد الله بشئ أفضل من المشى

---

الخبر الثانى عن الحمل الثانى.

الحديث الثامن و العشرون: صحيح أيضا.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: قاسم ربه أى: قسم ماله نصفين، فأخذ نصفه و أعطى الفقراء نصفه.

الحديث الثلاثون: مجهول.

و الزبيدى نسبه إلى قبيله.

[الحديث ٣١]

٣١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ الرُّكُوبَ أَفْضَلُ أَمْ الْمَشْيُ فَقَالَ الرُّكُوبُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص رَكِبَ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ مَا رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ سَيْفِ التَّمَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّهُ بَلَّغَنَا وَ كُنَّا تِلْكَ السَّنَةَ مُشَاهَ عَنْكَ أَنْتَ تَقُولُ فِي الرُّكُوبِ فَقَالَ إِنَّ النَّاسَ يُحِبُّونَ مُشَاهَ وَ يَرْكَبُونَ فَقُلْتُ لَيْسَ عَنْ هَذَا أَسْأَلُكَ فَقَالَ عَنْ أَيِّ شَيْءٍ تَسْأَلُونِي فَقُلْتُ أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ نَمَشِي أَوْ نَرْكَبُ فَقَالَ تَرْكَبُونَ أَحَبُّ إِلَيَّ فَإِنَّ ذَلِكَ أَقْوَى عَلَى الدُّعَاءِ وَ الْعِبَادَةِ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّ مَنْ قَوِيَ عَلَى الْمَشْيِ وَ يَكُونُ مِمَّنْ لَا يُضْعِفُهُ ذَلِكَ عَنِ الدُّعَاءِ وَ الْمَنَاسِكِ أَوْ يَكُونُ مِمَّنْ يُسَاقُ مَعَهُ الْمَحْمَلُ إِذَا أَعْيَا رَكِبَ فَإِنَّ الْمَشْيَ لَهُ أَفْضَلُ مِنَ الرُّكُوبِ وَ مَنْ أَضْعَفَهُ الْمَشْيُ وَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يَلْجَأُ إِلَى رُكُوبِهِ عِنْدَ إِعْيَائِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَّا رَاكِبًا

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ

---

الحديث الحادي و الثلاثون: موثق كالصحيح.

الحديث الثاني و الثلاثون: صحيح.

قوله رحمه الله: فالوجه في هذه الأخبار المشهور بين الأصحاب التفصيل بالضعف و عدمه، جمعا بين الأخبار كما ذكره رحمه الله. و منهم من جمع بينها بأن الركوب أفضل لمن كان الحامل له على المشى توفير المال مع استغنائه عنه، و المشى أفضل إن كان الحامل له كسر النفس و مشقه العبادة.

قال الوالد العلامة قدس سره الشريف: يمكن أن يحمل أخبار المشى على

مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ صَيْفِ بْنِ عَمِيرٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّا نُرِيدُ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ فَقَالَ لَا تَمْشُوا وَ ارْكَبُوا فَقُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنَّهُ بَلَّغَنَا أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ع حَجَّ عَشْرِينَ حَجَّةً مَا شِئًا فَقَالَ إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ

ع كَانَ يَمْشِي وَ تُسَاقُ مَعَهُ مَحَامِلُهُ وَ رِحَالُهُ.

وَ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا فَضَّلَ الرُّكُوبَ عَلَى الْمَشْيِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَلْحَقُ مَكَّةَ إِذَا رَكِبَ قَبْلَ الْمَشَاهِ فَيَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى وَ يَسْتَكْتَرُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَقْدَمَ الْمَشَاءُونَ

### [الحديث ٣٤]

٣٤ وَ قَدْ رَوَى هَذَا الْمَعْنَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَا وَ عَبْسَةُ بْنُ مُضَيْبٍ وَ بَضْعَةَ عَشْرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا فَقُلْنَا جَعَلَنَا اللَّهُ فِدَاكَ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْمَشْيُ أَوْ الرُّكُوبُ فَقَالَ مَا عَبْدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْمَشْيِ فَقُلْنَا أَيُّمَا أَفْضَلُ نَزَكُوبُ إِلَى مَكَّةَ فَتَعْجَلُ فَنَقِيمُ بِهَا إِلَى أَنْ يَقْدَمَ الْمَاشِي أَوْ نَمْشِي فَقَالَ الرُّكُوبُ أَفْضَلُ.

فَأَمَّا مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى فَلْيَمْشِ وَ يُجْزِيهِ ذَلِكَ عَنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامِ

المشي من مكة لأفعال الحج، كما يظهر من صحيحه رفاعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مشى الحسن عليه السلام من مكة أو المدينة؟ قال: من مكة.

و يمكن حمل أخبار المشى على التقيه، كما يظهر من بعض الأخبار، و الله يعلم.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق كالصحيح.

الحديث الرابع و الثلاثون: كالصحيح أيضا.

قوله رحمه الله: فليمش و يجزيه قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه تأمل، إلا أن يقصد مطلقا فيحصل

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٠٢

وَ إِذَا أَعْيَا رَكِبَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٣٥]

٣٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ فَمَشَى

الاستطاعه، أو كان مستطيعا ثم نذر إيقاع مطلق الحج. انتهى.



أقول: المعروف من مذهب الأصحاب انعقاد النذر ماشيا.

وقال العلامة في القواعد: لو نذر الحج ماشيا وقلنا المشى أفضل انعقد الوصف وإلا فلا.

وقال ولده في الإيضاح: إذا نذر الحج ماشيا انعقد أصل النذر إجماعا، وهل يلزم

القيد مع قدره؟ فيه قولان، مبيان على أن المشى أفضل من الركوب، أو الركوب أفضل.

و لو عجز قيل: يركب و يسوق بدنه، اختاره الشيخ و جماعه، و ظاهر المفيد عدم وجوب السياق، كما اختاره ابن الجنيد و جماعه.

و قال ابن إدريس: إن كان النذر مطلقا، وجب على الناذر توقع الممكنه من الصفه. و إن كان مقيدا بسنه معينه سقط الفرض لعجزه عنه.

و قال صاحب المدارك: المعتمد ما ذهب إليه ابن إدريس، إن كان العجز قبل التلبس بالإحرام، و إن كان بعده اتجه القول بوجوب إكماله و سياق البدنه و سقوط الفرض بذلك، عملا بظاهر النصوص، و الله يعلم.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٠٣

هَلْ يُجْزِيهِ عَنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامِ قَالَ نَعَمْ.

#### [الحديث ٣٦]

٣٦ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ وَ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ قَالَ فَلْيُرْكَبْ وَ لَيْسُقْ بَدَنَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِي عَنْهُ إِذَا عَرَفَ اللَّهُ مِنْهُ الْجَهْدَ.

#### [الحديث ٣٧]

٣٧ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى مَكَّةَ حَافِيًا فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص خَرَجَ حَاجًّا فَنَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ تَمْشِي بَيْنَ الْإِبِلِ فَقَالَ مَنْ هَذِهِ فَقَالُوا أُخْتُ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى مَكَّةَ حَافِيَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَا عَقْبَةُ انْطَلِقِي إِلَى أُخْتِكَ فَمُرْهَا فَلْتُرْكَبْ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْ مَشِيهَا وَ حَفَاها قَالَ فَرَكِبَتْ.

وَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى النُّهُوضِ إِلَيْهِ لِكِبَرِهِ أَوْ مَرَضٍ يَحُولُ بَيْنَهُ

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: و ليسق بدنه لعل هذا إنما يكون إذا كان النذر متعلقا بسنه معينه.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح أيضا.

قوله صلى الله عليه وآله: فمرها فلتركب الأمر بالركوب إما لعجزها، أو لعدم رجحان الحج حافيا، فلم ينعقد نذرهما.

و ظاهر الخبر عدم رجحان المشى أيضا، و يمكن تخصيصه بالنساء لمنافاته لسترهن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٠٤

وَ بَيَّنَّهُ أَوْ أَمْرٍ يَعْدِرُهُ اللَّهُ فِيهِ فَإِنَّهُ يُخْرِجُ مَنْ يُحِجُّ عَنْهُ وَقَدْ أَجْرَاهُ عَنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامِ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٣٨]

٣٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ عَلِيًّا ع رَأَى شَيْخًا لَمْ يَحِجَّ قَطُّ وَ لَمْ يُطِقِ الْحَجَّ مِنْ كِبَرِهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ رَجُلًا فَيَحِجَّ عَنْهُ

قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل أمره صلى الله عليه وآله إياها بالركوب لما وجد الركوب أولى بالنسبه إليها، لا لكون المشى فى نفسه مرجوحا، انتهى.

قوله رحمه الله: فإنه يخرج من يحج عنه قال الفاضل التستري رحمه الله: هذا واضح إذا يئس

عن نهوضه بنفسه و أما مع عدم اليأس ففيه تأمل، و دلالة الخبر على السقوط مطلقا بمجرد الاستنابه تحتاج إلى نوع عناية.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح أيضا.

قال فى الشرائع: هل تجب الاستنابه مع المانع من مرض أو عدو؟ قيل:

نعم، و هو المروى، و قيل: لا.

و قال فى المدارك: موضع الخلاف ما إذا عرض المانع قبل استقرار الوجوب أما لو استقر ثم عرض [له] المانع وجبت الاستنابه قولاً واحداً. و القول بوجوب الاستنابه للشيخ و أبى الصلاح و ابن الجنيد و ابن البراج و غيرهم.

و قال ابن إدريس لا- تجب، و استقره فى المختلف و قال: إنما تجب الاستنابه مع اليأس من البرء، فلو رجا البرء لم تجب عليه الاستنابه إجماعاً.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٠٥

#### [الحديث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ حَالَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْحَجِّ مَرَضٌ أَوْ أَمْرٌ يَعْذِرُهُ اللَّهُ فِيهِ قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ صَرُورَةً لَأَ مَالٍ لَهُ.

#### [الحديث ٤٠]

٤٠ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع يَقُولُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ الْحَجَّ فَعَرَضَ لَهُ مَرَضٌ أَوْ خَالَطَهُ سَقَمٌ فَلَمْ يَسْتَطِعِ الْخُرُوجَ فَلْيُجْهِزْ رَجُلًا مِنْ مَالِهِ ثُمَّ لِيَبْعَهُ مَكَانَهُ.

فَإِنْ مَاتَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَلْيُحَجَّ عَنْهُ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث التاسع و الثلاثون: ضعيف.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر وروده فى حجه الإسلام، غير أن فيه ضعفاً.

الحديث الأربعون: صحيح.

قال الفاضل التستري رحمه الله: القاسم بن بريد لا- أعرفه بالبهاء الموحد، و عبارته ابن داود يشعر بأنه وثقه الشيخ فى كتاب الرجال، و ما ظفرت على توثيقه فيه، و وثقه العلامة فى الخلاصه. انتهى.

[الحديث ٤١]

٤١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى وَزُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَمْ يُوصِ بِهَا وَ هُوَ مُوسِرٌ فَقَالَ يُحُجُّ عَنْهُ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ وَ عَنْهُ عَنِ صَيْفُوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ يَتْرُكُ مَالًا قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يُحُجَّ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ رَجُلًا صَرُورَةً لَا مَالَ لَهُ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عِاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ مَاتَ وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ يُحُجُّ عَنْهُ قَالَ نَعَمْ

---

أقول: وثقه النجاشي أيضا في كتابه.

و قال أيضا: لا دلالة فيه على حكم حجه الإسلام، إذ ربما كانت الواقعة في المندوبه. انتهى.

الحديث الحادي و الأربعون: موثق.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يبعد الاكتفاء بإخراج ما يكفي من أقرب المواقيت، عملا بالأصل السالم عن معارضه هذه الأخبار لإطلاقها، و الإتيان بمقتضاها بمجرد ما ذكرناه.

الحديث الثاني و الأربعون: صحيح.

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح أيضا.

فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَا مَالَ لَهُ وَ لَوْلَدِهِ مَالٌ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ مَا يَحُجُّ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَ تَقْتِيرٍ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٤]

٤٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَحُجُّ مِنْ مَالِ ابْنِهِ وَ هُوَ صَغِيرٌ قَالَ نَعَمْ يُحُجُّ

مِنْهُ حَجَّهَ الْإِسْلَامَ قُلْتُ وَ يُنْفِقُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ ثُمَّ قَالَ إِنَّ مَالَ الْوَالِدِ لِلْوَالِدِ إِنَّ رَجُلًا اخْتَصَمَ هُوَ وَ وَالِدُهُ إِلَى النَّبِيِّ ص فَقَضَى أَنَّ الْمَالَ  
وَ الْوَالِدَ لِلْوَالِدِ

---

الحديث الرابع و الأربعةون: صحيح أيضا.

قال المحقق رحمه الله: لا يجب على الولد بذل ماله لوالده في الحج.

و قال في المدارك: اختلف الأصحاب في هذه المسألة، فقال الشيخ في النهاية: من لم يملك الاستطاعة و كان له ولد له مال،  
وجب أن يأخذ من مال ولده قدر ما يحج به على الاقتصاد و يحج. و به قال ابن البراج، و هو ظاهر المفيد، و منع ابن إدريس و  
من تأخر

عنه من ذلك.

و أجاب العلامة في المختلف عن الرواية بالحمل على الاستدانه بعد تحقق الاستطاعه، أو على من وجب عليه الحج أو لا واستقر في ذمته و فرط فيه، ثم تمكن من الاقتراض من مال الولد، فإنه يلزمه ذلك.

قوله عليه السلام: نعم يحج منه حمل على ما إذا استقر الحج في ذمته ثم صار معسرا، فإنه يجوز أن يأخذ

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٠٨

#### [الحديث ٤٥]

٤٥ وَ قَدْ رَوَى هَذَا الْخَبْرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ مِثْلَهُ.

وَ فَرَضَ الْحَجَّ مَرَّةً وَاحِدَةً وَ مَا زَادَ عَلَيْهِ فَمَنْدُوبٌ إِلَيْهِ مُسْتَحَبٌّ وَ هَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَأَجَلِ ذَلِكَ لَمْ نَتَشَاغَلْ بِإِيرَادِ الْأَحَادِيثِ فِيهِ وَ الَّذِي رَوَاهُ

#### [الحديث ٤٦]

٤٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ قَالَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ

---

قرضا من مال ابنه و يحج.

الحديث الخامس و الأربعون: مجهول.

الحديث السادس و الأربعون: ضعيف.

و حمل على تأكيد الاستحباب.

و قال الوالد العلامة رحمه الله: يحتمل أن يكون المراد بالفرض الوجوب الكفائي، أى: يلزم أن لا يخلو بيت الله عن طائف.

أقول: و يحتمل أن يكون المعنى أن فرض الحج مستمر، و يجب فى كل سنة على من لم يحج من أهل الاستطاعه، و لكنه بعيد.

و ظاهر الصدوق فى العلل العمل بظاهر تلك الأخبار، و لا يخفى ما فيه من الحرج و مخالفه الإجماع و الأخبار الكثيره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٠٩

## [الحديث ٤٧]

٤٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي جَرِيرٍ الْقُمِّيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ الْحُجُّ فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ.

## [الحديث ٤٨]

٤٨ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ فَرَضَ الْحِجَّ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ وَ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ قَالَ قُلْتُ وَ مَنْ لَمْ يَحِجَّ مِنَّا فَقَدْ كَفَرَ فَقَالَ لَا وَ لَكِنْ مَنْ قَالَ لَيْسَ هَذَا هَكَذَا فَقَدْ كَفَرَ.

فَمَعْنَى هَذِهِ الْأَخْيَارِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ عَلَى طَرِيقِ الْبَيْدَلِ لِأَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحِجُّ فِي السَّنَةِ الْأُولَى فَلَمْ يَفْعَلْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ وَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَحِجَّ فِي الثَّانِيَةِ وَجَبَ عَلَيْهِ فِي الثَّلَاثَةِ وَ عَلَى هَذَا فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَى أَنْ يَحِجَّ وَ لَمْ يَغْنُوعِ وَجُوبَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ عَلَى طَرِيقِ الْجَمْعِ وَ نَظِيرُ هَذَا مَا نَقَوْلُهُ فِي وَجُوبِ الْكُفَّارَاتِ الثَّلَاثِ مِنْ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَفْعَلْ وَاحِدَةً مِنْهَا فَإِنَّا نَقُولُ

---

الحديث السابع و الأربعون: حسن.

و في القاموس: الجده الغنى.

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

قوله رحمه الله: فمعنى هذه الأخبار قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يخفى بعد هذا التأويل، و أن تجوز مثله

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢١٠

إِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا لَهَا صِفَةٌ الْوُجُوبِ فَإِذَا فَعَلَ وَاحِدَةً مِنْهَا خَرَجَ الْبَاقِي مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ

---

يخرج الأحاديث عن الاعتماد



عليها.

و يمكن أن يقال: المراد من الفرض تأكيد الاستحباب، و لا يخفى ما فيه سيما حمل حديث علي بن جعفر عليه.

و هذا مما يدل على أنه لا- يليق الاعتماد على ظواهر الأحاديث، و أنه ما لم ينضم إليه ما يدل على صدقه لا يجب العمل به. انتهى.

و لا يخفى ضعف ما ذكره أخيراً.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢١١

## (٢) بَابُ كَيْفِيَّةِ لُزُومِ فَرْضِ الْحَجِّ مِنَ الزَّمَانِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفَرَضَهُ عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ عَلَى الْفُورِ دُونَ التَّرَاحِي إِلَى آخِرِ الْبَابِ وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْأَمْرُ أَيْضًا دُونَ الْخَبَرِ وَإِذَا ثَبَتَ تَوَجُّهُ الْأَمْرِ إِلَى الْمُكَلَّفِ بظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَالْمَأْمُرِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا عَلَى الْفُورِ ثَبَتَ أَنَّ فَرْضَ الْحَجِّ عَلَى الْفُورِ دُونَ التَّرَاحِي حَسَبَ مَا بَيَّنَّاهُ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ

باب كيفية لزوم فرض الحج من الزمان الحديث الأول: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢١٢

صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ذَرِيحِ الْمُخَارِبِيِّ عَنْ أَبِي عَدِيدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَحِجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ حَاجَةٌ تُجْحِفُ بِهِ أَوْ مَرَضٌ لَا يُطِيقُ فِيهِ الْحَجَّ أَوْ سُلْطَانٌ يَمْنَعُهُ فَلَيْمَتْ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَدِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَدِيدِ اللَّهِ ع التَّاجِرُ يُسَوِّفُ الْحَجَّ قَالَ لَيْسَ لَهُ عُذْرٌ فَإِنْ مَاتَ فَقَدْ تَرَكَ شَرِيعَةً مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

وقال الجوهري: أجحف به ذهب به، أو قاربه و دنا منه، و سيل جحاف بالضم إذا جرف كل شيء و ذهب به. انتهى.

و يدل على أن ترك الحج كفر، كما هو ظاهر قوله تعالى " وَمَنْ كَفَرَ " و حمله على التارك مستحلا- كما قيل - بعيد، و لعل الغرض تشبيهه باليهود و النصارى فى شدة العقاب.

الحديث الثانى: ضعيف.

الحديث الثالث: موثق.

قوله عليه السلام: أعماه عن طريق الجنة و فى الكافى عن طريق الحق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢١٣

يَقُولُ مَنْ مَاتَ وَ هُوَ صَاحِبُ مَوْسِرٍ لَمْ يُحَجَّ فَهُوَ مَمَّنٌ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ نَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ قُلْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ أَعْمَى قَالَ نَعَمْ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَعْمَاهُ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ.

#### [الحديث ٤]

٤ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا قَالَ هَذِهِ لِمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ وَ صِحَّةٌ وَ إِنْ كَانَ سَوْفَهُ لِلتَّجَارَةِ فَلَا يَسْعُهُ فَإِنْ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ رِبْعَهُ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ إِذَا هُوَ يَجِدُ مَا يُحِجُّ بِهِ وَ إِنْ كَانَ دَعَاهُ قَوْمٌ أَنْ يُحْجُّوهُ فَاسْتَحْيَا فَلَمْ يَفْعَلْ فَإِنَّهُ لَا يَسْعُهُ إِلَّا الْخُرُوجُ وَ لَوْ عَلَى حِمَارٍ

و قبل تلك الآية هكذا: " وَ مَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَ نَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَ قَدْ كُنْتُ بَصِيرًا

قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيْتُهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ."

و قال الطبرسى فى قوله تعالى " أَعْمَى " أى: أعمى البصر عن ابن عباس، و قيل: أعمى عن الحججه عن مجاهد. يعنى أنه لا حججه له يهتدى إليها، ثم روى روايه معاويه بن عمار الآتیه من تفسير العياشى - إلى قوله: أعماه من طريق الحق، ثم قال: فهذا يطابق قول من قال: إن المعنى فى الآيه أنه أعمى عن جهات الخير لا يهتدى بشىء منها. انتهى.

أقول: يحتمل أن يكون المعنى أنه كما أعماه فى الدنيا عن طريق الحق فلم يوفقه، فكذلك يكون فى الآخره أعمى.

الحديث الرابع: صحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢١٤

أَجْدَعُ أَتْرَ وَ عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مَنْ كَفَرَ قَالَ يَغْنَى مَنْ تَرَكَ.

#### [الحديث ٥]

٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ مَالٌ وَ لَمْ يَحِجَّ قَطُّ قَالَ هُوَ مَمَّنْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَ نَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ قُلْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ أَعْمَى قَالَ أَعْمَاهُ اللَّهُ عَنْ طَرِيقِ الْجَنَّةِ.

#### [الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا قَدَرَ الرَّجُلُ عَلَى مَا يَحِجُّ بِهِ ثُمَّ دَفَعَ ذَلِكَ عَنْهُ وَ لَيْسَ لَهُ شُعْلٌ يَغْذِرُهُ بِهِ فَقَدْ تَرَكَ شَرِيعَةً مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ

قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه دلالة على أنه إذا بذل له مال يمكنه أن يحج به لم يسعه الدفع وإن استحيا من ذلك، لا أن هذا إنما يكون إذا بذل له زاد الحج و راحلته. انتهى.

و فى القاموس: الجدع كالمنع الحبس، و السجن، و قطع الأنف، أو الأذن أو اليد، أو الشفه، جدعه فهو أجدع.

قوله عليه السلام: يعنى من ترك أى: من كفر بترك الحج، فالكفر هنا هو الذى يطلق على أصحاب الكبائر، و هو مقابل للإيمان الذى يدخل فيه فعل الفرائض و ترك الكبائر.

و يمكن أن يكون الكفر بمعنى الترك أيضا، فإن له معان كثيرة، و الله يعلم.

الحديث الخامس: صحيح أيضا.

الحديث السادس: صحيح أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢١٥

### ٣ باب ثواب الحج

[الحديث ١]

١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى الْجُهَنِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ عَنْ سَعْدِ الْإِسْكَافِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ إِنَّ الْحَاجَّ إِذَا أَخَذَ جَهَازَهُ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ وَمَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ جَهَازِهِ مَتَى مَا فَرَغَ فَإِذَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ لَمْ تَرْفَعْ خُفًّا وَ لَمْ تَضَعْهُ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى يَقْضِيَ نُسُكَهُ فَإِذَا قَضَى نُسُكَهُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ بَقِيَّةَ ذِي الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمِ وَ صَفَرَ وَ شَهْرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ خَلَطَ بِالنَّاسِ

باب ثواب الحج الحديث الأول:

و فى القاموس: الجهاز بالفتح ما يحتاجون إليه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢١٦

### [الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ لَقِيَهُ أُعْرَابِيٌّ فَقَالَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي خَرَجْتُ أُرِيدُ الْحَيَّجَّ فَفَاعَتَنِي وَ أَنَا رَجُلٌ مُمِيلٌ فَمُرْنِي أَنْ أَضَيِّعَ فِي مَالِي مَا أَبْلُغُ بِهِ مِثْلَ أَجْرِ الْحَاجِّ قَالَ فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَ فَقَالَ لَهُ انْظُرْ إِلَى أَبِي قُبَيْسٍ فَلَوْ أَنَّ أَبَا قُبَيْسٍ لَكَ ذَهَبٌ حَمْرَاءَ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا بَلَغَتْ بِهِ مَا يَبْلُغُ الْحَاجُّ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الْحَاجَّ إِذَا أَخَذَ فِي جَهَازِهِ لَمْ يَرْفَعْ شَيْئًا وَ لَمْ يَضَعْهُ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ وَ مَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ وَ رَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ إِذَا رَكِبَ بَعِيرَهُ لَمْ يَرْفَعْ خُفًّا وَ لَمْ يَضَعْهُ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ إِذَا سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ إِذَا وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ إِذَا وَقَفَ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ إِذَا رَمَى الْجِمَارَ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ قَالَ فَعَدَّدَ رَسُولُ اللَّهِ صَ كَذَا وَ كَذَا مَوْقِفًا إِذَا وَقَفَهَا الْحَاجُّ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ ثُمَّ قَالَ أَنَّى لَكَ أَنْ تَبْلُغَ

و فيه أيضا: استقله حملة و رفعه.

و فى النهاية: أقل الشئ ء يقله و استقله إذا رفعه و حملة.

الحديث الثانى: صحيح.

قال فى المنتقى قلت: استشكل بعض الأصحاب ما فى هذا الحديث من تكرير الخروج من الذنوب، و ارتكب فى طريق التخلص منه تعسفات بعيدة.

و التحقيق أن الإشكال يختص بحاله عدم تخلل الذنوب بين الأفعال، و الضروره قاضيه

بأن تارك الذنوب أحق بالثواب من المذنب، فإذا امتنع في حق التارك

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢١٧

مَا يَبْلُغُ الْحَاجُّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَلَا تُكْتَبُ عَلَيْهِ الذُّنُوبُ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَ تُكْتَبُ لَهُ الْحَسَنَاتُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِكَبِيرَةٍ.

### [الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي جَعْفَرَ ع يَقُولُ وَ هُوَ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمَكَّةَ فَقَالَ إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ص يَسْأَلُهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص

هذا النوع المعين من الثواب، استحق نوعا آخر يساويه أو يزيد عليه، فمنطوق الحديث يفيد حكم المذنب، و يستفاد حكم غيره من المفهوم، و لعل وجه الاقتصار في المنطوق ملاحظه الغالب، و كونه أبلغ في الترغيب. انتهى.

أقول: لعل الغرض بيان شرف كل فعل من تلك الأفعال، بأن كلا منها يترتب عليه هذا الأثر، و لو لم يتقدمه فعل آخر يكفر السيئات.

و فيه فائده أخرى، و هي أنه إذا خلا واحد منها من شرائط القبول، فلو لم يترتب عليه التكفير يترتب على الفعل الآخر الذي بعده. على أن مراتب الخروج من الذنوب متفاوتة، ففي الأول يحصل أصل التكفير، و في الثاني يزول بعض الآثار الحاصلة من الذنوب في النفس و هكذا، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: إلا أن يأتي بكبيره أقول: يرد عليه أن مع عدم الإتيان بالكبيره صغائره مكفره بالآيه، فلا أثر للحج في ذلك، إلا أن يقال: إن هذا قيد لكتابه الحسنات، لا لعدم كتابه الذنوب، أو يخص الكبيره بالكبائر العظيمة الموبقه.

الحديث الثالث: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢١٨

إِنْ شِئْتَ فَسَلْ وَ إِنْ شِئْتَ

أَخْبَرْتُكَ عَمَّا جِئْتَ تَسْأَلُنِي عَنْهُ فَقَالَ أَخْبِرْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ جِئْتَ تَسْأَلُنِي مَا لَكَ فِي حَجِّكَ وَ عُمْرَتِكَ فَإِنَّ لَكَ إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى سَبِيلِ الْحَجِّ ثُمَّ رَكِبْتَ رَاحِلَتَكَ ثُمَّ قُلْتَ بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ثُمَّ مَضْتَ رَاحِلَتَكَ لَمْ تَضَعْ خُفًا وَ لَمْ تَرْفَعْ خُفًا إِلَّا كُتِبَ لَكَ حَسَنَةٌ وَ مُجِي عَنْكَ سَيِّئَةٌ فَإِذَا أَحْرَمْتَ وَ لَبَّيْتَ كَانَ لَكَ بِكُلِّ تَلْبِيَةٍ لَبَّيْتَهَا عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَ مُجِي عَنْكَ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ فَإِذَا طُفْتَ بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ أُسْبُوعًا كَانَ لَكَ بِذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ وَ ذُخْرٌ يَسْتَحِي أَنْ يُعَذِّبَكَ بَعْدَهُ أَبَدًا فَإِذَا صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ كَانَ لَكَ بِهِمَا أَلْفَا حَجَّةٍ مُتَقَبَلَةٍ فَإِذَا سَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ كَانَ لَكَ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ حَجَّ مَا شَاءَ مِنْ بِلَادِهِ وَ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ أَعْتَقَ سَبْعِينَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً فَإِذَا وَقَفْتَ بِعَرَفَاتٍ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ فَإِنْ كَانَ عَلَيْكَ مِنَ الذُّنُوبِ

إذ الظاهر أن محمد بن قيس الراوى هو الثقة غالباً، و الأكثر يعدونه ضعيفاً للاشتراك.

قوله صلى الله عليه و آله: عهد و ذخر فى الفقيه " ذكر " بدل " ذخر " .

قال الوالد العلامة نور الله مرقده فى شرحه على الفقيه: يعنى لما طلب الله عباده إلى بيته بالفرار إليه و عدهم المغفرة، فكأنه حصل لهم على الله بعهدة أن يغفر لهم ذنوبهم و أن يذكرهم بالرحمة، كما قال تعالى " فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ " و ليسوا كمن نسوا الله فأنساهم أنفسهم، أو يذكرهم الله عند ملائكته و يباهى بهم، كما ورد فى الأخبار. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢١٩

مِثْلُ رَمْلِ عَالِجٍ أَوْ بَعْدَ نُجُومِ السَّمَاءِ أَوْ قَطْرِ الْمَطْرِ لَعَفَرَهَا اللَّهُ لَكَ فَإِذَا رَمَيْتَ الْجِمَارَ كَانَ لَكَ بِكُلِّ حَصَاةٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ تُكْتَبُ لَكَ فِيهَا يَسْتَقْبَلُ مِنْ عُمْرِكَ

فَإِذَا حَلَقْتَ رَأْسَكَ كَانَ لَكَ بِعِدِّ كُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٌ تُكْتَبُ لَكَ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ مِنْ عُمْرِكَ فَإِذَا ذَبَحْتَ هَدْيَكَ أَوْ نَحَرْتَ بَدَنَتَكَ كَانَ لَكَ بِكُلِّ قَطْرَةٍ مِنْ دِمَاحِ حَسَنَةٌ تُكْتَبُ لَكَ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ مِنْ عُمْرِكَ فَإِذَا زُرْتَ الْبَيْتَ وَطُفْتَ بِهِ أُسْبُوعًا وَصَلَّيْتَ الرَّكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ضَرَبَ مَلَكٌ عَلَى كَتِفَيْكَ ثُمَّ قَالَ لَكَ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا مَضَى وَفِيمَا يَسْتَقْبِلُ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا

---

قوله صلى الله عليه وآله: كان لك مثل أجر قيل: المراد ثواب أصل المشى لا الحج.

و يمكن أن يقال: المراد أنه يتفضل عليه بما يستحق من حج كذلك، أو المراد من حج كذلك من الأمم السالفة، كما أنه لا بد من أحد التوجيهين في الفقرة السابقة و الله يعلم.

قوله صلى الله عليه وآله: مثل رمل عالج في القاموس: العالج موضع به رمل.

قوله صلى الله عليه وآله: تكتب لك كان مناه على الحبط و التكفير، أى: يكتب له الذنوب يقترفها فى بقيه عمره ليكفرها و يحبطها.

و يمكن أن يكون المراد أن الكتابه مستمره فى بقيه عمره يكتب له كل يوم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٢٠

#### [الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْحَاجُّ حُمْلَانُهُ وَ ضَمَانُهُ عَلَى اللَّهِ فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ مَلَكَيْنِ يَحْفَظَانِ طَوَافَهُ وَ صِيَمَاتَهُ وَ سِيَعِيَهُ فَإِذَا كَانَ عَشِيَّتَهُ عَرَفَهُ ضَرْبًا عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ وَ يَقُولَانِ لَهُ يَا هَذَا أَمَّا مَا مَضَى فَقَدْ كُفِّيْتَهُ فَاَنْظُرْ كَيْفَ تَكُونُ فِيمَا تَسْتَقْبِلُ.

#### [الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْحَاجُّ يَصْدُرُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ فَصِنْفٌ يَعْتُقُونَ مِنَ النَّارِ وَ صِنْفٌ يَخْرُجُ

---

هذا الثواب، و الله يعلم.

الحديث الرابع: صحيح أيضا.

و فى القاموس: حملة حملا و حملانا، و الحملان بالضم ما يحمل عليه من الدواب فى الهبه خاصه.



و فى النهايه: الحملان مصدر حمل يحمل حملانا.

قوله عليه السلام: يحفظان أى: عددها و أصلها، لثلا- يشك فيها و لا ينسى، فما يقع من التخلف مبنى على عدم تحقق بعض الشرائط، أو وقع بعض المنافيات. و يحتمل أن يكون حفظها عما يفسدها و يضعيها.

الحديث الخامس: صحيح أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٢١

مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ وَ صِنْفٌ يُحْفَظُ فِي أَهْلِهِ وَ مَالِهِ فَذَلِكَ أَدْنَى مَا يَرْجِعُ بِهِ الْحَاجُّ.

#### [الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنِ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْحِجُّ وَ الْحُمْرَةُ يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَ الذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبَثَ الْحَدِيدِ وَ قَالَ مُعَاوِيَةُ فَقُلْتُ لَهُ حَجَّةٌ أَفْضَلُ أَوْ عَتَقُ رَقَبَةٍ قَالَ حَجَّةٌ أَفْضَلُ قُلْتُ فَتَنْتَبِهَنَّ قَالَ فَحَجَّةٌ أَفْضَلُ قَالَ مُعَاوِيَةُ فَلَمْ أَزَلْ أَزِيدُ وَ يَقُولُ حَجَّةٌ أَفْضَلُ حَتَّى بَلَغْتُ إِلَى ثَلَاثِينَ رَقَبَةً فَقَالَ حَجَّةٌ أَفْضَلُ.

#### [الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنِ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ كُلُّهُمُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ صَلَاةٌ فَرِيضَةٌ أَفْضَلُ مِنْ عَشْرِينَ

---

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٧، ص: ٢٢١

---

و فى القاموس: الصدر الرجوع. انتهى.

و لعل فيه إيماء بأن تلف المال، أو إصابه الضرر فى الأهل، من علامات تحقق أحد الشقين الآخرين.

الحديث السادس: صحيح أيضا.

و فى القاموس الكبير بالكسر زق ينفخ فيه الحداد، و أما المبنى من الطين فكور.

الحديث السابع: صحيح أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٢٢

حَجَّهٖ وَ حَجَّهٖ خَيْرٌ مِنْ بَيْتٍ مِنْ ذَهَبٍ يُتَصَدَّقُ بِهِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ صِهْفَوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ نَضْرَةَ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ هُوَ يَقُولُ دَرَاهِمٌ فِي الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفَى أَلْفٍ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ حَجَّهٖ أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ سَبْعِينَ رَقَبَةً.

[الحديث ١٠]

١٠ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِهْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ جَمِيعًا عَنِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَذْكُرُ الْحَجَّ فَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص هُوَ أَحَدُ الْجِهَادَيْنِ وَ هُوَ جِهَادُ الضُّعَفَاءِ وَ نَحْنُ الضُّعَفَاءُ.

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ بَنْتِ إِيَّاسَ عَنِ الرِّضَاعِ قَالَ إِنَّ الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَ الذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ الْخَبَثَ مِنَ الْحَدِيدِ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ

---

الحديث الثامن: مجهول.

الحديث التاسع: صحيح.

الحديث العاشر: صحيح أيضا.

الحديث الحادى عشر: صحيح أيضا.

الحديث الثانى عشر: صحيح أيضا.

و فيه تأييد لما نقلنا عن الوالد رحمه الله في تأويل آيات وجوب الحج كل عام، فتفطن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٢٣

قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونٍ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ جَالِسًا فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ فَقَالَ مَا تَرَى فِي رَجُلٍ قَدْ حَجَّ حَجَّهَ الْإِسْلَامِ الْحُجَّ أَفْضَلَ أَوْ الْعِتْقُ قَالَ لَا بَلْ يُعْتِقُ رَقَبَهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع كَذَبَ وَاللَّهِ وَ أَتَمَّ الْحَجَّهَ أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ رَقَبِهِ وَ رَقَبِهِ حَتَّى عَدَّ عَشْرَ رَقَبَاتٍ ثُمَّ قَالَ وَيَحَهُ أَيُّ رَقَبَةٍ فِيهِ طَوَافٌ بِبَابِئِيتٍ وَ سَمِعْتِي بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ وَقُوفٌ بِعَرَفَةَ وَ حَلَقُ الرَّأْسِ وَ رَمْيُ الْجِمَارِ فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَعَطَّلَ النَّاسُ الْحَجَّ وَ لَوْ فَعَلُوا لَكَانَ يَتَّبِعِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُجْبِرَهُمْ عَلَى الْحَجِّ إِنْ شَاءُوا وَإِنْ أَبَوْا فَإِنَّ هَذَا الْبَيْتَ إِنَّمَا وَضِعَ لِلْحَجِّ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ وَدَّ مَنْ فِي الْقُبُورِ لَوْ أَنَّ لَهُ حَجَّةً وَاحِدَةً بِالدُّنْيَا وَ مَا فِيهَا.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ مَيَّاتٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ ذَاهِبًا أَوْ جَائِيًا أَمِنَ مِنَ النَّزَعِ الْأَكْبَرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع كَانَ أَبِي يَقُولُ مَنْ أَمَّ هَذَا الْبَيْتَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا مُبْرَأً مِنَ الْكِبَرِ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ

الحديث الثالث عشر: صحيح أيضا: قوله عليه السلام: ود من فى القبور أى: يتمنى أن يكون له الدنيا و ما فيها و يعطيها و يأخذ ثواب حجه واحده، أو يكون له فى الدنيا و الدنيا و ما فيها و يصرفها فى حجه واحده لما يرى من ثوابها.

الحديث الرابع عشر: صحيح أيضا.

الحديث الخامس عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٢٤

ثُمَّ قَرَأَ - فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى قُلْتُ مَا الْكِبَرُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّ أَعْظَمَ الْكِبَرِ غَمُّصُ الْحَقِّ وَ سَفَهُ الْحَقِّ قُلْتُ وَ مَا غَمُّصُ الْحَقِّ وَ سَفَهُ الْحَقِّ قَالَ يَجْهَلُ الْحَقَّ وَ يَطْعُنُ عَلَى أَهْلِهِ وَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَازَعَ اللَّهُ رِذَاءَهُ

قوله عليه السلام: ثم قرأ هذا أحد التفاسير المرويه في هذه الآيه، أى: سواء نفر في النفر الأول، أو نفر في النفر الأخير يخرج من الذنوب.

و الوجه الآخر: أن التعجيل و التأخير مجوزان لمتقى الصيد و النساء في إحرامه و أما غيره فلا بد له من التأخير إلى النفر الثاني.

و الثالث: أن من تعجل و مات في اليومين فهو مغفور، و من تأخر

أجله فهو مغفور، و سيأتي تفاصيل ذلك في ضمن الأخبار.

قوله عليه السلام: غمص الحق في القاموس: غمصه كضرب و سمع و فرح احتقره، كاغتمصه و عابه و تهاون بحقه.

و في الصحاح: غمص - بالصاد المهملة - فلان مغموص، أى مطعون في دينه.

و فيه أيضا: السفه محرکه الجهل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٢٥

### [الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ

أقول: روى الصدوق الخبر في معانى الأخبار، و فيه غمص الخلق و سفه الحق. و رواه هكذا أيضا بإسناد آخر عن أبى عبد الله عليه السلام.

ثم قال رحمه الله: في كتاب الخليل بن أحمد يقول: فلان غمص الناس و غمص النعمة إذا تهاون بها و بحقوقهم، و يقال: إنه لمغموص عليه في دينه، أى: مطعون عليه، و قد غمص النعمة و العافية إذا لم يشكرها.

قال أبو عبيده في قوله عليه السلام "سفه الحق": هو أن يرى الحق سفها جهلا، قال الله تعالى "وَمَنْ يَزْعُبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ" و قال بعض المفسرين: "إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ" يقول: سفها.

و أما قوله "غمص الناس" فإنه الاحتقار لهم و الإزراء بهم و ما أشبه ذلك، قال: و فيه لغة أخرى غير هذا الحديث، و غمص الناس بالصاد غير معجمه، و هو بمعنى غمط، و الغمص في العين، و القطعه منه غمصه، و الغميصاء كوكب. انتهى.

و قال في النهاية: فيه "إنما ذلك من سفه الحق و غمص الناس" بالغين المعجمه ثم الميم ثم الصاد المهملة، أى: حقرهم و صغرهم و استهان بهم و لم يرههم شيئا.

الحديث السادس عشر: مجهول أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧،

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عِمْرَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ سُوقَانِ مِنَ أَسْوَاقِ الْآخِرَةِ اللَّائِزُ لَهُمَا فِي ضَمَانِ اللَّهِ إِنْ أَنْبَأَهُ أَدَّاهُ إِلَى عِيَالِهِ وَإِنْ أَمَاتَهُ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ.

### [الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ زَكْرِيَّا الْمُؤْمِنِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْبَحَانِيَّا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ وَقَدْ لَلَّهِ إِنْ سَأَلُوهُ أَعْطَاهُمْ وَإِنْ دَعَوْهُ أَجَابَهُمْ وَإِنْ شَفَعُوا شَفَعَهُمْ وَإِنْ سَكَّتُوا ابْتَدَأَهُمْ وَيَعْوِضُونَ بِالذَّرْهِمِ أَلْفَ أَلْفِ دِرْهِمٍ

الحديث السابع عشر: ضعيف مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٢٧

### ٤ باب ضروب الحج

#### اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحُجُّ عَلَى ثَلَاثِهِ أَضْرُبٍ تَمْتَعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَقِرَانٍ فِي الْحَجِّ وَإِفْرَادٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الْحُجُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ حَجٌّ مُفْرَدٌ وَقِرَانٌ وَتَمْتَعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَبِهَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَالْفَضْلُ فِيهَا وَ لَا تَأْمُرُ النَّاسَ إِلَّا بِهَا.

### [الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ

باب ضروب الحج الحديث الأول: حسن.

الحديث الثانى: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٢٨

إِسِيْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ مَنْصُورِ الصَّنِيقَلِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْحَجُّ عِنْدَنَا عَلَى ثَلَاثِهِ أَوْجُهُ حَاجٌّ مُتَمَتِّعٌ وَ حَاجٌّ مُقَرَّنٌ سَائِقِ الْهَدْيِ وَ حَاجٌّ مُفْرَدٍ لِلْحَجِّ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَأَمَّا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَهُوَ فَرَضُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَى سَائِرِ مَنْ نَأَى عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ مِنْ حَاضِرِيهِ لَا يَسَعُهُمْ مَعَ الْإِمْكَانِ غَيْرُهُ وَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ سِوَاهُ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحدِيث ٣]

٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ع عَنْ آبَائِهِ ع قَالَ لَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ص مِنْ سَعْيِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ أَتَاهُ جَبْرَائِيلُ ع عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنَ السَّعْيِ وَ هُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَأْمُرَ النَّاسَ أَنْ يُحِلُّوا إِلَّا مَنْ سِيقَ الْهَدْيِ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ هَذَا جَبْرَائِيلُ وَ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى خَلْفِهِ يَأْمُرُنِي عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ أَنْ أَمُرَ النَّاسَ أَنْ يَحِلُّوا إِلَّا مَنْ سِيقَ الْهَدْيِ فَأَمَرَهُمْ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ نَخْرُجُ إِلَى مِنَى وَ رُءُوسِنَا تَقَطُرُ مِنَ النَّسَاءِ وَ قَالَ آخِرُونَ يَأْمُرُنَا بِشَيْءٍ ءِ وَ يَصْنَعُ هُوَ غَيْرُهُ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ صَنَعْتُ كَمَا صَنَعَ النَّاسُ وَ لَكِنِّي سَفْتُ الْهَدْيَ فَلَا يَحِلُّ مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيَ

الحدِيث الثالث: صحيح.

قوله: و رؤوسنا تقطر من النساء

أى: الغسل، و هو كناية عن الجماع.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٢٩

مَحَلُّهُ فَقَصَرَ النَّاسُ وَ أَحْلَوْا وَ جَعَلُوها عُمْرَةً فَقَامَ إِلَيْهِ سِرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمِ الْمِدْلَجِيِّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الَّذِي أَمَرْتَنَا بِهِ لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ فَقَالَ بَلْ لِلْأَبَدِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ قُرْآنًا فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ.

#### [الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَزِيدٍ اللَّهُ ع قَالَ دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَتَمَتَّعَ لِأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ وَ جَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ص

قوله: فقام إليه سراقه بن مالك بن خثعم و فى المنتهى: بخط مصنفه "جشعم".

و فى القاموس: سراقه بن مالك بن جعشم صحابى.

قوله: و شبك بين أصابعه أى: للإشارة إلى ارتباط الحج بالعمرة كأنهما فعل واحد، أدخل أصابع اليدين بعضها فى بعض.

الحديث الرابع: صحيح.

قال المحقق الأردبيلي فى تفسير آيات الأحكام: "فَمَنْ تَمَتَّعَ" أى: استمتع

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٣٠

#### [الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَزِيدٍ اللَّهُ ع عَنِ الْحَجِّ فَقَالَ تَمَتَّعَ ثُمَّ قَالَ إِنَّا إِذَا وَقَفْنَا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ تَعَالَى قُلْنَا يَا رَبَّنَا أَخَذْنَا بِكِتَابِكَ وَ قَالَ النَّاسُ رَأَيْنَا رَأَيْنَا وَ يَفْعَلُ اللَّهُ بِنَا وَ بِهِمْ مَا أَرَادَ.

#### [الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ دَخَلْتُ مَعَ إِخْوَتِي عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقُلْنَا لَهُ إِنَّا نُرِيدُ الْحَجَّ فَبَعْضُنَا صِرُورَةٌ فَقَالَ عَلَيْكُمْ بِالتَّمَتُّعِ ثُمَّ قَالَ إِنَّا لَا نَتَّقِي أَحَدًا فِي التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَ اجْتِنَابِ الْمُسِيكِرِ وَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ مَعْنَاهُ أَنَّا لَا نَمَسِّحُ



و انتفع " بِالْعُمْرَةِ " منتهيا " إِلَى الْحَجِّ " و استمتعاه بالعمره إلى وقت الحج انتفاعه بالتقرب بها إلى الله قبل الانتفاع بتقربه إليه بالحج. و قيل: إذا حل من عمرته انتفع باستباحه ما كان محرما عليه إلى أن يحرم بالحج، فوجب عليه ما تيسر و تهيأ من أصناف الهدى، و هي هدى المتعه.

الحديث الخامس: صحيح.

قوله: رأينا رأينا يحتمل أن يكون الأول فعلا و الثانى اسما، و أن يكونا فعلين أو اسمين للتأكيد و الله أعلم.

الحديث السادس: ضعيف.

قوله: معناه إنا لا نمسح يحتمل أن يكون مراد محمد بن الفضل من هذا التفسير أنه لا يدل ذلك على

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٣١

#### [الحديث ٧]

٧ الْعَبَّاسُ بْنُ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ النَّضْرِ عَنْ عِاصِمِ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لِي يَا أَبَا مُحَمَّدٍ كَانَ عِنْدِي رَهْطٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصِيرَةِ فَسَأَلُونِي عَنِ الْحَجِّ فَأَخْبَرْتُهُمْ بِمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَبِمَا أَمَرَ بِهِ فَقَالُوا لِي إِنَّ عُمَرَ قَدْ أَفْرَدَ الْحَجَّ فَقُلْتُ لَهُمْ إِنَّ هَذَا رَأَى رَأَاهُ عُمَرُ وَ لَيْسَ رَأَى عُمَرَ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ص.

#### [الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي الْمَعْرَى عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَا نَعَلَمُ حَجًّا لِلَّهِ غَيْرَ الْمُتَعَةِ إِنَّا إِذَا لَقِينَا رَبَّنَا قُلْنَا يَا رَبَّنَا عَمَلْنَا بِكِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ وَ يَقُولُ الْقَوْمُ عَمَلْنَا بِرَأْيِنَا فَيَجْعَلُنَا اللَّهُ وَ إِيَّاهُمْ حَيْثُ يَشَاءُ

جواز تركنا للتقيه، لأنه عليه السلام خص نفسه به، أو أنه لما لم يكن الثالث على سياق الأولين فسره لرفع الاشتباه، لأن قوله عليه السلام " لا نتقى فى التمتع " أى:

نتمتع. و كذا فى الثانى، أى: نجتنب، فلو كان الثالث أيضا على وتيرتهما كان المراد نمسح، فلذا فسره، و لا يخفى أن الأخير أظهر.

الحديث السابع: موقوف.

و فى بعض النسخ " عن على عن أبى العباس "، و كأنه زائد و ليس فى الاستبصار.

الحديث الثامن: موثق بعلى بن الحسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٣٢

### [الحديث ٩]

٩ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُشْكَانَ عَنْ يَعْقُوبَ الْأَحْمَرِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ اعْتَمَرَ فِي الْحُرْمِ ثُمَّ خَرَجَ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ أَيْتَمَّتْ قَالَ نَعَمْ كَانَ أَبِي لَا يَغْدِلُ بِذَلِكَ - قَالَ ابْنُ مُشْكَانَ وَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْخَالِقِ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ إِنْ حَجَّ فَلَيْتَمَّتْ إِنَّا لَا نَعْدِلُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ

---

و ليس "ابن الحسن" في الاستبصار و في بعض نسخ الكتاب، و الظاهر أنه ابن مهزيار، فالحديث صحيح.

الحديث التاسع: ضعيف.

قوله: رجل اعتمر في الحرم و في بعض النسخ "المحرم"، فإن كانت النسخة "الحرم" كان المراد ذا القعدة، و من الخروج الخروج من مكة، و حينئذ فالمراد أنه هل الخروج سبب لإبطال عمره السابقه أم لا، فيحمل الجواب على ما إذا كان رجوعه

قبل الشهر.

و إن كانت النسخة " المحرم " فالمراد أن العمره المفردة هل تسقط العمره المتمتع بها؟ و المراد بالخروج الخروج من المنزل للحج، و الجواب ظاهر فتأمل.

قوله عليه السلام: لا يعدل بذلك بمعنى المعادله، كما قال تعالى " ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ " أى: كان لا يعادل بحج التمتع شيئاً. أو من العدول، أى: كان لا يعدل بسبب العمره السابقه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٣٣

#### [الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا نَعْلَمُ حَجًّا لِلَّهِ غَيْرَ الْمُتَعَةِ إِنَّا إِذَا لَقِينَا رَبَّنَا قُلْنَا يَا رَبَّنَا عَمَلْنَا بِكِتَابِكَ وَ سُنَّهَ نَبِيِّكَ وَ يَقُولُ الْقَوْمُ عَمَلْنَا بِرَأْيِنَا فَيَجْعَلُنَا اللَّهُ وَ إِيَّاهُمْ حَيْثُ يَشَاءُ.

#### [الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ حَجَّ فَلْيَتَمَتَّعْ إِنَّا لَا نَعْدِلُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّهَ نَبِيِّهِ ص.

#### [الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ مَنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ صَيْفَوَانَ الْجَمَّالِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ وَ أَفْرَدَ رَغْبَةً عَنِ الْمُتَعَةِ فَقَدْ رَغِبَ عَنِ دِينِ اللَّهِ.

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا تُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْفُرْضَ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُكَلَّفِ فِي الْحَجِّ التَّمَتُّعُ دُونَ الْإِفْرَادِ وَ الْقِرَانِ فَمَنْ أَفْرَدَ أَوْ أَقْرَنَ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْمُتَعَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَمَا يُجْزِيهِ عَنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامَ وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ الْأَمْرَ بِالتَّمَتُّعِ فَمَنْ لَمْ يَتَمَتَّعْ لَمْ يَكُنْ قَدْ فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ وَ لِأَنَّهُمْ ع نَسَبُوا الْعَمَلَ بِالْمُتَعَةِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّهَ رَسُولِهِ ص وَ الْعَمَلُ بِغَيْرِهَا إِلَى الْأَرَاءِ وَ الشَّهَوَاتِ وَ كُلُّ فِعْلٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَ سُنَّهَ رَسُولِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَأُجْزَى عَمَّا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى

أو الخروج عن مكه عن التمتع، فتأمل.

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

الحديث الثاني عشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٣٤

عَلَى الْأَنَامِ وَ أَيْضًا قَدْ نَسَبُوا فِي بَعْضِ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْإِفْرَادَ فِي الْحَجِّ مِنْ رَأْيِ عُمَرَ وَقَوْلُ عُمَرَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي شَرِيْعِهِ  
الْإِسْلَامِ وَ ذَكَرُوا فِي بَعْضِهَا أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ لِلَّهِ حَجًّا غَيْرَ التَّمَتُّعِ وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَمَتَّعْ مَعَ التَّمَكُّنِ لَمْ يُجْزِهِ مِنْ  
حَجِّهِ الْإِسْلَامِ فَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْحَالُ حَالَ ضَرُورَةٍ وَ لَمْ يَتَمَكَّنْ فِيهَا مِنَ الْمُتَمَتُّعِ فَإِنَّهُ

لَا بَأْسَ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى الْقِرَانِ وَالْإِفْرَادِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التَّمَتُّعِ فَقَالَ تَمَتَّعَ قَالَ فَقَضَيْتُ أَنَّهُ أَفْرَدَ الْحَجَّ فِي ذَلِكَ الْعَامِ أَوْ بَعْدَهُ فَقُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ سَأَلْتُكَ فَأَمَرْتَنِي بِالتَّمَتُّعِ وَ أَرَاكَ قَدْ أَفْرَدْتَ الْحَجَّ الْعَامَ فَقَالَ أَمَّا وَاللَّهِ إِنَّ الْفَضْلَ لَفِي الَّذِي أَمَرْتُكَ بِهِ وَ لَكِنِّي ضَعِيفٌ فَشَقَّ عَلَيَّ طَوَافُنِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَلِذَلِكَ أَفْرَدْتُ الْحَجَّ الْعَامَ

الحديث الثالث عشر: ضعيف أيضا.

قوله: فقضى أنه أفرد الحج في بعض النسخ بعده هكذا: في ذلك العام أو بعده، فقلت: أصلحك الله سألتك فأمرتنى بالتمتع، و أراك قد أفردت الحج العام، فقال: أما والله - إلى آخره، و كذا في الاستبصار و الكافي، و كأنه ساقط هنا.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٣٥

### [الحديث ١٤]

١٤ عَلِيُّ بْنُ السُّنْدِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا دَخَلْتُ قَطُّ إِلَّا مُتَمَتِّعًا إِلَّا فِي هَيْدِهِ السَّنَةِ فَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَفْرُغُ مِنَ السَّعْيِ حَتَّى تَتَقَلَّقَ أَضْرَاسِي وَ الَّذِي صَنَعْتُمْ أَفْضَلُ.

فَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي فَضْلِ الْمُتَمَتُّعِ فِي الْحَجِّ فَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُخَصَّصَ مِنْهَا مَا رَوَاهُ

### [الحديث ١٥]

١٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ قَالَ لِي عَطِيَّةُ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ أُفْرِدُ الْحَجَّ جَعَلْتُ فِدَاكَ سَنَةً فَقَالَ لِي لَوْ حَجَّجْتَ أَلْفًا فَتَمَتَّعْتَ فَلَا تُفْرِدُ.

### [الحديث ١٦]

١٦ سَيِّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ صَيْفَوَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ أَفْرَدَ وَ سَقَى

الحديث الرابع عشر: حسن كالصحيح.

و فى القاموس: التقلقل التحرك.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: فتمتعت فلا تفرد فى بعض النسخ " لتمتعت "، و على نسخة الفاء المراد أنه لو حججت ألفى حج تمتعا فلا تفرد بعدها بل تمتع، فتأمل.

الحديث السادس عشر: صحيح.

قال بعض الفضلاء: كان أحمد هو ابن أبى نصر، و صفوان هو ابن مهران.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٣٦

و بَعْضُ يَقُولُ تَمَّتْ بِالْعُمَرِ إِلَى الْحَجِّ فَقَالَ لَوْ حَجَّجْتُ أَلْفَى عَامٍ مَا قَدِمْتُهَا إِلَّا مُتَمَّتًا.

#### [الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ وَ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ زُرَّارَةَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُتَمُّعُ وَاللَّهُ أَفْضَلُ وَ بِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ وَ جَرَتِ السُّنَّةُ.

#### [الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَيْسَى قَالَ سَأَلْتُ أَيَّا عَبْدِ اللَّهِ ع أَيُّ أَنْوَاعِ الْحَجِّ أَفْضَلُ فَقَالَ الْمُتَمُّعُ وَ كَيْفَ يَكُونُ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنْهَا وَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَقُولُ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِى مَا اسْتَدْبَرْتُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ النَّاسُ

---

و قال فى الدروس: و يتخير الحاج ندبا فى الثلاثه، و كذا الناذر و شبهه و ذو المنزلين المتساويين فى الإقامه، و التمتع أفضل مطلقا.

الحديث السابع عشر: صحيح أيضا.

و قال بعض الفضلاء: تأخير " جميعا " عن زراره يشعر بأن روايه حفص و زراره عن أبى عبد الله عليه السلام، مع احتمال عطف الحسن على حفص و ابن أبى عمير.

الحديث الثامن عشر: صحيح أيضا.

قوله صلى الله عليه و آله: فعلت كما فعل الناس قال فى النهايه: أى لو عن لى هذا الرأى الذى رأيتة آخرا و أمرتكم به فى أول

أمرى، لما سقت الهدى معى و قلدته و أشعرتة، فإنه إذا فعل ذلك لا يحل حتى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٣٧

### [الحديث ١٩]

١٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ غَيْرِهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنِّي قَرَنْتُ الْعَامَ وَ سَقْتُ الْهَدَى قَالَ وَ لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ التَّمَتُّعَ وَ اللَّهُ أَفْضَلُ لَّا تَعُودَنَّ

---

ينحره، و لا ينحر إلا يوم النحر، فلا يصح له فسخ الحج بعمره، و من لم يكن معه هدى لا يلزمه هذا، و يجوز له فسخ الحج.

و إنما أراد بهذا القول تطيب قلوب أصحابه، لأنه كان يشق عليهم أن يحلوا و هو محرم، فقال لهم ذلك لئلا يجدوا فى أنفسهم، و ليعلموا أن الأفضل لهم

قبول ما دعاهم إليه، و أنه لو لا الهدى لفعله. انتهى.

و قال الكرمانى فى شرح البخارى: أى لو علمت فى ابتداء شروعى ما علمت الآن من لحوق مشقه لأصحابى بانفرادهم بالفسخ، حتى توقفوا و ترددوا و راجعوه أو من جواز العمره فى أشهر الحج لما أهديت، أى: كنت مستمتعا لمخالفه الجاهليه و ما قارنت أو ما أفردت. انتهى.

أقول: الظاهر أنه جعل الاستقبال كناية عن العلم، و الاستدبار كناية عن الجهل فإن من يستقبل أمرا فهو يراه و يعلمه، و من يستدبره لا- يعلمه. و يحتمل أن يكون الاستدبار كناية عن المضى، أى لو علمت سابقا ما وقع الآن و مضى و تحقق، و الأول أظهر.

الحديث التاسع عشر: صحيح أيضا.

ملاذ الأخير فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٣٨

#### [الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيُّ أَنْوَاعِ الْحَجِّ أَفْضَلُ فَقَالَ التَّمَتُّعُ وَ كَيْفَ يَكُونُ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنْهُ وَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَقُولُ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَفَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ النَّاسُ.

#### [الحديث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِي عَ فِي السَّنَةِ الَّتِي حَجَّ فِيهَا وَ ذَلِكَ سِنُهُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَ مَائَتَيْنِ فَقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ بِأَيِّ شَيْءٍ دَخَلْتَ مَكَّةَ مُفْرِدًا أَوْ مُتَمَتِّعًا فَقَالَ مُتَمَتِّعًا فَقُلْتُ أَيُّمَا أَفْضَلُ التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَوْ مَنْ أَفْرَدَ فَسَاقَ الْهَدْيَ فَقَالَ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ ع يَقُولُ التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنَ الْمُفْرَدِ السَّائِقِ لِلْهَدْيِ وَ كَانَ يَقُولُ لَيْسَ يَدْخُلُ الْحَاجُّ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْمُتَمَتِّعِ.

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّ مَا أَوْرَدْتُمُوهُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ أَفْضَلُ مِنَ الْمُفْرَدِ وَ الْقَارِنِ يَبْطُلُ مَا ذَكَرْتُمْ أَوْلًا مِنْ أَنْ مَنْ أَفْرَدَ الْحَجَّ أَوْ قَرَنَ لَمْ يُجْزِهِ عَنْ حَجِّهِ الْإِسْلَامَ وَ أَنْ يَقُولَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُجْزِيًا لَمَا كَانَ التَّمَتُّعُ أَفْضَلَ مِنْهُ لِأَنَّا وَ إِن قُلْنَا إِنَّ الْفُرْضَ التَّمَتُّعَ وَ إِنَّهُ لَا يُجْزَى غَيْرُهُ فِي بَرَاءَةِ الذَّمِّ لَمْ نَقُلْ إِنَّ الْمُفْرَدَ أَوْ الْقَارِنَ

الحديث العشرون: حسن.

الحديث الحادى و العشرون: صحيح.



و أبو جعفر المذكور ثانيا هو أبو جعفر الأول عليهما السلام.

قوله: لأنه من أفرد الحج كأنه يرى جواز الحج ندبا لمن عليه فريضة الحج، و كذا صلاه النافله

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٣٩

عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ مَنْ أَفْرَدَ الْحَجَّ أَوْ قَرَنَ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ

وَإِنْ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْفَرَضُ وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَنْ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ فَرِيضَةٌ فَصَلَّى نَافِلَةً فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الثَّوَابَ وَإِنْ كَانَتْ النَّافِلَةُ لَهَا تُجْزَى عَنِ الْفَرِيضَةِ وَكَذَلِكَ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ فَرِيضَةٌ فِي نَيْبٍ مَعْلُومٍ فَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ عَلَى جِهَةِ التَّطَوُّعِ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ بِعَدَلِكَ الثَّوَابَ وَإِنْ كَانَتْ الزَّكَاةُ فِي ذِمَّتِهِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنْ الْمُتَمَتِّعَ أَفْضَلَ مِنَ الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ فِي أَىِّ حَالٍ وَهَلْ هُوَ مِنَ الَّذِي قَضَى حَجَّهَ الْإِسْلَامَ أَوْ مَنْ لَمْ يَقْضِهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا مَنْ قَضَى حَجَّهَ الْإِسْلَامَ ثُمَّ تَطَوَّعَ بِالْحَجِّ فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَحْجَّ مُتَمَتِّعًا أَوْ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا وَيَسْتَحِقُّ بِكُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ الثَّوَابَ وَإِنْ كَانَ مَا يَسْتَحِقُّ بِالتَّمَتُّعِ أَكْثَرًا مِمَّا الْخَبَرُ الَّذِي رَوَاهُ

## [الحديث ٢٢]

٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ مَا أَفْضَلُ مَا حَجَّ النَّاسُ فَقَالَ عُمَرُ فِي رَجَبٍ وَحَجَّهَ مُفْرَدَةً فِي عَامِهَا فَقُلْتُ فَمَا الَّذِي يَلِي هَذَا قَالَ الْمُتَمَتُّعُ قُلْتُ فَكَيْفَ أَتَمَتُّعُ فَقَالَ يَأْتِي الْوَقْتَ فَيَلْبِي بِالْحَجِّ فَإِذَا أَتَى مَكَّةَ طَافَ وَسَعَى وَأَحَلَّ مِنْ كُلِّ

لمن عليه صلاة فريضة. وفي الثاني يمكن حمله على النوافل اليومية، وفي الأول مشكل لفوريته، ولم أرقائلا بجوازه غيره.

الحديث الثاني والعشرون: صحيح أيضا.

ولا ينافي هذا الخبر ما تقرر من أفضلية القران بالنسبة إلى الأفراد، لأن ما فضل على القرآن في هذا الخبر عمره رجب مع حجه مفردة، فلعله يكون القران أفضل منها دون العمره.

وقال بعض الأفاضل: الظاهر أن السائل إنما سأل عن أفضل ما يفعله

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٤٠

شَىءٍ وَهُوَ مُحْتَبَسٌ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى يَحُجَّ قُلْتُ فَمَا الَّذِى يَلِى هَذَا قَالَ هَذَا قَالَ الْقِرَانُ وَ الْقِرَانُ أَنْ يَسُوقَ الْهَدْيَ قُلْتُ فَمَا الَّذِى يَلِى هَذَا قَالَ عُمْرَهُ مُفْرَدَةً وَ يَذْهَبُ حَيْثُ يَشَاءُ فَإِنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ إِلَى الْحَجِّ فَعُمْرَتُهُ تَامَةٌ وَ حَجَّتُهُ نَاقِصَةٌ مَكِّيَّةٌ قُلْتُ فَمَا الَّذِى يَلِى هَذَا قَالَ مَا يَفْعَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ يُفْرِدُونَ الْحَجَّ فَإِذَا

بزعمهم، لا أفضل ما ينبغى أن يفعل، كما يدل عليه قوله عليه السلام فى آخر الحديث " بلا حج ولا عمره " .

فلا- تنافى بين هذا الحديث و الأخبار السابقة، من أن التمتع أفضل من غيره مطلقا، و إنما كان عمره رجب و الحج المفرد فى عامها أفضل من المتعه بزعمهم، لإتيانهم بالعبادتين مع إتيانهم مكة للعبادة مرتين، أو إقامتهم الطويلة بها انتظارا للعبادة، مع أنهم لا يرون للمتعه فضلا على غيرها.

ثم المتعه عندهم أفضل، لأنها إتيان بالعبادتين جميعا، ثم القران بلا عمره، لأن معه سياق هدى، ثم العمره المفردة، لأن الحج أفضل من العمره، و إنما كانت حجته مع الإقامة ناقصه لعدم إتيانه بالتمتع و عدم إحرامه بالحج من بعيد.

إن قيل: من اعتمر منهم فى رجب، ثم ذهب إلى بلده، ثم عاد فى أوان الحج أو أقام بمكة، ثم خرج إلى بعض المواقيت و أحرم بالتمتع إلى الحج، كان قد أتى بثلاث عبادات، فهو أفضل من إتيانه بعبادتين.

قلنا: لعلهم كانوا لا يرون عمرتين فى عام، كما يستفاد من بعض الأخبار. قوله عليه السلام: فعمرتة تامه و حجته ناقصه مكيه إذ لم يحرم من الميقات، و هذه شبهه العامه فى التمتع، و هذا دليل على أن هذا الخبر

و يمكن حمله على ما إذا لم يهل بالحج مع العمره كما سيجى ء، أو على ما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٤١

قَدِمُوا مَكَّةَ وَ طَافُوا بِالْبَيْتِ أَحْلُوا فَإِذَا لَبُّوا أَحْرَمُوا فَلَا يَزَالُ يُحَلُّ وَيَعْقُدُ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى مَنَى بِلَا حَجٍّ وَ لَا عُمْرَةٍ.

فَلَيْسَ بِمَنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ التَّمَتُّعَ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَجِّ أَفْضَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِأَنَّ مَا تَصَدَّقَ مِنْ هَذَا الْخَبْرِ الْمُرَادُ بِهِ مَنْ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ وَ أَقَامَ بِمَكَّةَ إِلَى أَوَانِ الْحَجِّ وَ لَمْ يَخْرُجْ لِيَتَمَتَّعْ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْإِفْرَادُ فَأَمَّا مَنْ خَرَجَ إِلَى وَطَنِهِ ثُمَّ عَادَ فِي أَوَانِ الْحَجِّ أَوْ أَقَامَ بِمَكَّةَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ وَ أَحْرَمَ بِالتَّمَتُّعِ إِلَى الْحَجِّ فَهُوَ أَفْضَلُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحدیث ٢٣]

٢٣ مَوْسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَهْبَانَ بْنِ يَحْيَى وَ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ نَحْنُ بِالْمَدِينَةِ إِنِّي اعْتَمَرْتُ عُمْرَةً فِي رَجَبٍ وَ أَنَا أُرِيدُ الْحَجَّ فَأَسْأَلُكَ الْهَدَى أَوْ أُفْرِدُ أَوْ

إذا اكتفى بعمره رجب و لم يعتمر بعد للتمتع و أحرم بالحج من مكة، فإن عمرته مفردة تامه و حجته ناقصه، إذ لم يحرم لها من الميقات و لا للعمره المرتبطه بها، و الله تعالى أعلم.

قوله عليه السلام: فلا- يزال يحل لأنه بالسعى أيضا يحصل الإحلال، و هم ما كانوا يلون بعد السعى، و كانوا يسعون مع كل طواف سعيًا كما أفيد.

و الأولى أن يحمل على ما إذا لم يجدد التلبيه مقارنة للطواف أو ركعتيه، فإن القائل بأنه يجب عقد الإحرام بالتلبيه يقول بوجوبه مقارنة لأحدهما، و الله

يعلم.

الحديث الثالث والعشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٤٢

أَتَمَّعَ قَالَ فِي كُلِّ فَضْلٍ وَ كُلِّ حَسَنٍ قُلْتُ وَ أَيْ ذَلِكَ أَفْضَلُ فَقَالَ إِنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقُولُ لِكُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ تَمَّتْ فَهُوَ وَاللَّهُ أَفْضَلُ ثُمَّ قَالَ إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَقُولُونَ إِنَّ عُمْرَتَهُ عِرَاقِيَّةٌ وَ حَجَّتَهُ مَكِّيَّةٌ وَ كَذَبُوا أَوْ لَيْسَ هُوَ مُرْتَبِطًا بِحَجِّهِ لَا يَخْرُجُ حَتَّى يَقْضِيَهُ.

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بُرَيْدٍ وَ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ قَالَا سَأَلْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ يُحْرِمُ فِي رَجَبٍ أَوْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى إِذَا كَانَ أَوَّلَ الْحَجِّ أَتَى مُتَمَتِّعًا فَقَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

وَ الَّذِينَ لَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْمُتَمَتُّعُ فَهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ أَوْ مَنْ كَانَ بَيْتُهُ دُونَ الْمَوَاقِيتِ إِلَى مَكَّةَ أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَكَّةَ ثَمَانِيَّةً وَ أَرْبَعُونَ مِيلًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُمُ التَّمَتُّعُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ وَ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ

قوله عليه السلام: أو ليس هو مرتبطا أى حجته أيضا عراقية، لأن الحج مربوط بالعمرة، حتى كأنهما فعل واحد فلما أحرم بالعمرة من الميقات، فكأنه أحرم بالحج أيضا منها.

الحديث الرابع والعشرون: صحيح أيضا.

الحديث الخامس والعشرون: صحيح أيضا.

و للأصحاب فى حد البعد المقتضى لتعين التمتع قولان:

أحدهما: أنه البعد عن مكة باثنى عشر ميلا فما زاد من كل جانب، ذهب إليه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٤٣

قَالَ لَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَ لَا لِأَهْلِ مَرٍّ وَ لَا لِأَهْلِ سِيرِفٍ مُتَمَتُّعٌ وَ ذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ

الشيخ في المبسوط و ابن إدريس و المحقق في الشرائع، مع أنه رجع عنه في المعتبر، و قال: إنه قول نادر لا عبره به.

و الثاني: أنه البعد عن مكة بثمانيه و أربعين ميلا ذهب إليه الشيخ في التهذيب و النهاية و ابنا بابويه و أكثر الأصحاب، و هو المعتمد.

و فى هذا الخير و ما بعده دلالة على ضعف القول بالاثنى عشر ميلا.

و قال فى المختلف: و كان الشيخ نظر إلى توزيع الثمانية و الأربعين على الأربع جوانب، فكان قسط كل جانب اثنى عشر ميلا. و لا يخفى عدم مساعده الأخبار له.

و فى القاموس: بطن مر، و يقال له: مر الظهران موضع على مرحلة من مكة.

قوله عليه السلام: و لا لأهل شرف متعه فى بعض النسخ "سرف" بالسین المهملة، و هو أصوب.

و فى النهاية: السرف بكسر الراء موضع من مكة على عشرة أميال، و قيل

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٤٤

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَخِي مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَتَمَتَّعُوا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ فَقَالَ لَا يَصِلُحُ أَنْ يَتَمَتَّعُوا لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي كِتَابِهِ - ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ يَعْنِي أَهْلَ مَكَّةَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ مُتْعَةٌ كُلُّ مَنْ كَانَ أَهْلَهُ دُونَ ثَمَانِيَةٍ وَ أَرْبَعِينَ مِيلًا ذَاتَ عَرَقٍ وَ عُشْفَانَ كَمَا يَدُورُ حَوْلَ مَكَّةَ فَهُوَ مِمَّنْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَ كُلُّ مَنْ كَانَ أَهْلَهُ وَرَاءَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْمُتْعَةُ.

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ مَا دُونَ الْمَوَاقِيتِ إِلَى مَكَّةَ فَهُوَ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ لَيْسَ لَهُمْ مُتْعَةٌ

أقل و أكثر.

و فى جمع الغرائب: سرف ككتف موضع قرب التنعيم.

الحديث السادس و العشرون: صحيح أيضا.

الحديث السابع والعشرون: صحيح أيضا.

الحديث الثامن والعشرون: صحيح على الظاهر.

و في أكثر النسخ " عن أبي الحسن النخعي " و في بعضها " عن أبي الحسين النخعي "، فعلى نسخه " أبي الحسن " هو على بن النعمان على الظاهر.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٤٥

وَ مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا فَبَلَغَ أَحَدَ الْمَوَاقِيتِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَتَمَتَّعَ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٢٩]

٢٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَا سَأَلْنَا أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ خَرَجَ إِلَى بَعْضِ الْأَمْصَارِ ثُمَّ رَجِعَ فَمَرَّ بِبَعْضِ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ص أَلَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ فَقَالَ مَا أَزْعُمُ أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ وَالْإِهْلَالُ بِالْحَجِّ أَحَبُّ إِلَيَّ وَ رَأَيْتُ مَنْ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ ع وَ ذَلِكَ أَوَّلَ لَيْلِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ لَهُ جَعَلْتُ فِدَاكَ إِنِّي قَدْ نَوَيْتُ أَنْ أَصُومَ بِالْمَدِينَةِ قَالَ تَصُومُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

وقيل: إنه إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمال، لتصريحه به في بعض الأخبار كما سيجي ء، و هو ثقة واقفي، لكن هذه الكنية و كونه نخعي لم يذكر في كتب الرجال، نعم قد يصرح الشيخ بإبراهيم النخعي بعد موسى بن القاسم.

قوله عليه السلام: ما دون المواقيت يحتمل أن



يكون المراد أدون المواقيت، أى: وادى العقيق، و هو بعيد.

أو المراد ما يكون أقرب من جميع المواقيت، فيرجع إلى الأول، و ليس بعيد.

أو المعنى ما دون كل ميقات من كل ناحيه، فيخص بغير ميقات المدينه.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: و الإهلال بالحج أحب إلى إما لانه مكى و الحج له أفضل، أو المراد بالإهلال الإهلال بالحج مع العمره

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٤٦

تَعَالَى - قَالَ لَهُ وَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خُرُوجِي فِي عَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ فَقَالَ تَخْرُجُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ لَهُ إِنِّي قَدْ نَوَيْتُ أَنْ أَحُجَّ عَنْكَ  
أَوْ عَنْ أَبِيكَ فَكَيْفَ أَصِيحُّ فَقَالَ لَهُ تَمَنَّعْ فَقَالَ لَهُ إِنَّ اللَّهَ رُبَّمَا مَنَّ عَلَيَّ بِزِيَارَةِ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ زِيَارَتِكَ وَ السَّلَامِ عَلَيْكَ وَ رُبَّمَا  
حَجَّجْتُ عَنْكَ وَ رُبَّمَا حَجَّجْتُ عَنْ أَبِيكَ وَ رُبَّمَا حَجَّجْتُ عَنْ بَعْضِ

ليكون حجه أيضا عراقيا.

و الظاهر أنه محمول على التقيه، لما رواه عن أبى جعفر عليه السلام.

و الظاهر أن قوله " رأيت " من كلام موسى بن القاسم، و المسؤول الجواد عليه السلام. و يمكن حمل خبر الجواد عليه السلام  
على من حج ندبا، كما هو الظاهر منه، و خبر أبى الحسن عليه السلام على من حج فرضا، بناء على تجويز التمتع له.

و جملة القول فيه: أنه لا خلاف فى أن المكى إذا بعد عن أهله و حج حجه الإسلام على ميقات أحرم منه وجوبا، لكن اختلفوا  
فى جواز التمتع له حينئذ، فذهب الأكثر و منهم الشيخ فى جملة من كتبه و المحقق فى المعتمد و العلامة فى المنتهى إلى الجواز  
لهذا الخبر الصحيح. و قال ابن أبى عقيل: لا يجوز له التمتع، لأنه لا متعه

لأهل مكة.

فظهر أن الأصوب حمل خبر موسى عليه السلام على الفرض و خبر الجواد عليه السلام على الندب.

قوله: فرد عليه القول ظاهره جواز التمتع للمكى إذا خرج و أحرم من الميقات، و يمكن حمله على

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٤٧

إِحْوَانِي أَوْ عَنْ نَفْسِي فَكَيْفَ أَصْبَحَ فَقَالَ لَهُ تَمَنَّعَ فَرَدَّ عَلَيْهِ الْقَوْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُ لَهُ إِنِّي مُقِيمٌ بِمَكَّةَ وَ أَهْلِي بِهَا فَيَقُولُ تَمَنَّعَ وَ سَيَأَلُّهُ بَعِيدٌ ذَلِكَكَ رَجُلٌ مِنْ أَصِيحَابِنَا فَقَالَ لَهُ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُفْرِدَ عُمْرَةَ هَذَا الشَّهْرِ يُعْنَى سَوَّالٌ فَقَالَ لَهُ أَنْتَ مُرْتَهَنٌ بِالْحَجِّ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ إِنَّ أَهْلِي وَ مَنْزِلِي بِالْمَدِينَةِ وَ لِي بِمَكَّةَ أَهْلٌ وَ مَنْزِلٌ وَ بَيْنَهُمَا أَهْلٌ وَ مَنْزِلٌ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ فَإِنَّ لِي ضِيَاعًا حَوْلَ مَكَّةَ وَ أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ حَلَالًا فَإِذَا كَانَ إِبَانُ الْحَجِّ حَجَجْتُ.

فَأَمَّا الْمُجْرَأُورُ بِمَكَّةَ فَإِنْ كَانَ قَدْ أَقَامَ دُونَ السَّنَتَيْنِ فَإِنَّهُ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَمَنَّعَ فَإِنْ أَقَامَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ أَهْلِ مَكَّةَ فِي أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ الْمُتَمَنُّعُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

---

المندوب، بل هو الظاهر من الخبر.

قوله عليه السلام: أنت مرتهن بالحج أى: اعتمر عمره التمتع، فتكون مرتهنا بحجها لا تخرج من مكة.

و قال الشيخ فى الاستبصار بعد إيراد هذا الخبر: فلا ينافى هذا الخبر ما قدمناه من الأخبار، لأن ما يتضمن أول الخبر من حكم من يكون من أهل مكة و قد خرج منها ثم يريد الرجوع إليها، فإنه يجوز أن يتمتع، فإن هذا حكم يختص بمن هذه صفته، لأنه أجراه مجرى من كان من غير أهل الحرم، و يجرى ذلك مجرى من أقام بمكة من غير أهل الحرم سنتين، فإن فرضه

يصير الإفراد أو الإقران، و ينتقل عنه فرض التمتع.

قاما ما ذكره بعد ذلك من سؤال من سأله، فقال: إني أريد أن أحج عنك أو عن أبيك، فقال له: تمتع، فإنما أمره بذلك لأن الذى يحج عنه من غير أهل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٤٨

### [الحديث ٣٠]

٣٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ سَنَتَيْنِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ لَا مُتَعَهُ لَهُ فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ بِالْعِرَاقِ وَ أَهْلٌ بِمَكَّةَ قَالَ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهُمَا الْغَالِبُ عَلَيْهِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ

الحر، فجاز له أن يحج عنه متمتعاً، لأنه إنما لا يجوز له أن يتمتع عن نفسه لا عن غيره.

و أما قوله بعد ذلك " إني أحج عن نفسى ولى بمكة أهل و أنا مقيم بها " فيجوز أن يكون ممن كان انتقل إلى مكة و لم يكن من أهلها و لم يمض عليه ستان فصاعدا فإن فرضه التمتع.

و أما سؤال الأخير الذى سأله، فقال: لى بمكة أهل و بالمدينة أهل، فإنما قال له أنت مرتهن بالحج، لأنه غلب عليه مقامه بالمدينة، و لعله كان مقامه بها أكثر من مقامه بمكة، فلم ينتقل فرضه إلى الإفراد. انتهى.

و لعل ما حملنا عليه أولى. و الإبان: بالتشديد الموسم و الوقت.

الحديث الثلاثون: صحيح أيضا.

و ما دل عليه من إقامة السنين مذهب الأكثر.

و قال الشيخ فى النهاية: لا ينتقل الفرض حتى يقيم ثلاثا. و لم نقف له على مستند.

قوله عليه السلام: فلينظر أيهما الغالب إليه ذهب الأصحاب، و مع التساوى إلى التخيير.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٤٩

### [الحديث ٣١]

٣١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْمُجَاوِرُ بِمَكَّةَ يَتَمَتَّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ إِلَى سِنَتَيْنِ فَإِذَا جَاوَزَ سِنَتَيْنِ كَانَ قَاطِنًا وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ.

### [الحديث ٣٢]

٣٢ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

و قال الفاضل التستري رحمه الله: ربما يقال: إن هذه الرواية لا تنافي ما دل أن بإقامه الأقل من سنتين يدخل في حكم المقيم، كما اشتمل على أن السنه أو الستة أشهر يجعله في حكم المكي، و ذلك لأن المنافاه إنما يفهم بحكم دلاله المفهوم و هي ضعيفه و إلى عدم إرادتها في المقام، كما يرشد إليه روايه الحلبي الآتيه.

فحينئذ مقتضى القواعد العمل بما تضمنته روايه حفص المعتبره الآتيه في آخر الكتاب، من أن إقامه ستة أشهر يوجب جعله في حكم المكي، و الأقل من ذلك يدخله في حكم الناس، غير أن الاعتماد على ذلك إذا لم يكن أهله معه، بل كان في بلده أخرى في غايه الإشكال، لمكان الآيه الشريفه المتضمنه أن من ليس أهله حاضري المسجد الحرام من أهل التمتع، و يؤيد ذلك روايه عمر بن يزيد، و إن لم يكن طريقه بذلك الوضوح.

و بالجملة هذه المسأله في نظرنا في غايه الإشكال، و الأولى أن يجتنب ما يدخله تحت الإشكال، فلا يقيم ستة أشهر في ستة الاستطاعه.

الحديث الحادي و الثلاثون: صحيح أيضا.

و في الصحاح: قطن بالمكان يقطن أقام به و توطنه، فهو قاطن.

الحديث الثاني و الثلاثون: صحيح أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٥٠

لَأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَتَمَتَّعُوا فَقَالَ لَا لَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَتَمَتَّعُوا قَالَ قُلْتُ فَالْقَاطِنُونَ بِهَا قَالَ

إِذَا أَقَامُوا سَنَّهُ أَوْ سَنَّتَيْنِ صَنَعُوا كَمَا يَصْنَعُ أَهْلُ مَكَّةَ فَإِذَا أَقَامُوا شَهْرًا فَإِنَّ لَهُمْ أَنْ يَتَمَتَّعُوا قُلْتُ مِنْ أَيْنَ قَالَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْحَرَمِ قُلْتُ مِنْ أَيْنَ يُهْلُونَ بِالْحَجِّ فَقَالَ مِنْ مَكَّةَ نَحْوًا مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَصَفَهُ التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَنْ يُهْلَ الْحَاجُّ مِنَ الْمِيقَاتِ بِالْعُمْرَةِ فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا ثُمَّ أَحَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَحْرَمَ مِنْهُ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَعَلَيْهِ طَوَافَانِ بِالْبَيْتِ يَنْصَافَانِ إِلَى الْأَوَّلِ وَسَعَى آخَرَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَنْصَافُ إِلَى سَعْيِهِ الْمُتَقَدِّمِ فَيَكُونُ فَرَضُ الطَّوَافِ عَلَيْهِ بِالْبَيْتِ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَالْفَرَضُ فِي السَّعْيِ سَعْيَانِ وَعَلَيْهِ دَمٌ يُهْرِيْقُهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ

و كان فيه أن المقيم بمكة إذا أراد أن يتمتع كفاه أن يخرج من الحرم للعمرة ولا يحتاج إلى الميقات، و سيجىء أنه يخرج إلى الميقات.

و قال السيد المحقق فى المدارك: لا ريب أن من فرضه التمتع إذا أقام بمكة أو ما فى حكمها إقامة لا تقتضى انتقال فرضه إلى الأفراد أو القران يجب عليه التمتع، و قد قطع الأصحاب بأن من هذا شأنه إذا أراد حج الإسلام يخرج إلى الميقات مع الإمكان، فيحرم منه. فإن تعذر خرج إلى أدنى الحل، فإن تعذر أحرم من مكة.

و يحتمل الاكتفاء بالخروج إلى أدنى الحل مطلقا، لصحيحه عمر بن يزيد و صحيحه الحلبي، و لا ريب أن الاحتياط يقتضى المصير إلى ما ذكره الأصحاب. انتهى.

و لا يخفى متانه كلامه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٥١

### [الحديث ٣٣]

٣٣ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ

عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَفْوَانَ جَمِيعاً عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ وَ سَعْيَانِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَعَلَيْهِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ طَوَافٌ بِالْبَيْتِ وَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع وَ سَعْيٍ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ يَقْصِرُ وَ قَدْ أَحَلَّ هَذَا لِلْعُمْرَةِ وَ عَلَيْهِ لِلْحَجِّ طَوَافَانِ وَ سَعْيٌ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ يُصَلِّي عِنْدَ كُلِّ طَوَافٍ بِالْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع.

#### [الحديث ٣٤]

٣٤ وَ عَنْهُ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَضْيَحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُتَمَتِّعُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ وَ طَوَافَانِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مِنْ مُتَعَتِهِ إِذَا نَظَرَ إِلَى بُيُوتِ مَكَّةَ وَ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ - يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ.

#### [الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ وَ يُصَلِّي لِكُلِّ طَوَافٍ رَكَعَتَيْنِ وَ سَعْيَانِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ

الحديث الثالث و الثلاثون: حسن كالصحيح.

و يدل - كالأخبار الآتية - على أنه لا يجب طواف النساء في العمره المتمتع بها.

الحديث الرابع و الثلاثون: ضعيف على المشهور، و معتبر عندي.

الحديث الخامس و الثلاثون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٥٢

#### [الحديث ٣٦]

٣٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنِ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الَّذِي يَلِي الْمَفْرَدَ لِلْحَجِّ فِي الْفَضْلِ فَقَالَ الْمُنْعَةُ فَقُلْتُ وَ مَا الْمُنْعَةُ فَقَالَ يَهْلُ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قَصَرَ وَ أَحَلَّ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَهْلَ بِالْحَجِّ وَ نَسَكَ الْمَنَاسِكَ وَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ فَقُلْتُ وَ مَا الْهَدْيُ فَقَالَ أَفْضَلُهُ بَدَنُهُ وَ أَوْسَطُهُ بَقَرَةٌ وَ أَخْفَضُهُ شَاةٌ

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: المتعه لعله ورد تقيه، أو هو بالنسبه إلى المكي، إن قلنا إنه مرجوح للمكي إذا حج ندبا.

قوله عليه السلام: يهل بالحج أى: فى ضمن الإهلال بالعمره، أو يهل بالحج ثم بعد الدخول يعدل إلى العمره، كما فعله الصحابه.

و يمكن أن تكون المتعه بهذا المعنى مرجوحا بالنسبه إلى الأفراد، لكن فيه أيضا كلام.

و فى النهايه: المنسك بفتح السين و كسرهما هو المتعبد، و يقع

على المصدر و الزمان و المكان، ثم سميت أمور الحج كلها مناسك، و المنسك المذبح، و قد نسك ينسك نسكا إذا ذبح، و النسكه الذبيحه و جمعها نسك، و النسك أيضا الطاعه و العباده، و كل ما تقرب به إلى الله تعالى. و النسك ما أمرت به الشريعه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٥٣

وَ قَالَ قَدْ رَأَيْتُ الْغَنَمَ تُقَلَّدُ بِخَيْطٍ أَوْ بِسَيْرٍ.

### [الحديث ٣٧]

٣٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ تَمَتَّعَ فِي أَشْهُرِ الْحِجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يَخْضَرَ الْحِجُّ فَعَلَيْهِ شَاهٌ وَ مَنْ تَمَتَّعَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحِجِّ ثُمَّ جَاوَرَ حَتَّى يَخْضَرَ الْحِجُّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ إِنَّمَا هِيَ حَجَّةٌ مُفْرَدَةٌ وَ إِنَّمَا الْأَضْحَى عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنَّ عَدَمَ الْهَدْيِ وَ كَانَ وَاجِدًا ثَمَّنَهُ تَرَكَهُ عِنْدَ مَنْ يَتَّقُ

و الورع ما نهت عنه، و الناسك العابد.

قوله عليه السلام: تقلد بخيط أو سير لعل المراد إذا ساق الهدى فى الحج المتمتع به.

و فى القاموس: السير بالفتح الذى يقدر من الجلد، الجمع سيور.

الحديث السابع و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: و إنما الأضحى أى: الهدى على أهل الأمصار غير حاضرى مسجد الحرام، أو الحصر بالنسبه إلى المتمتع، أى: ليس على المتمتع أضحيه، بل يكفيه الهدى. و إنما الأضحى على من لم يحج من أهل الأمصار، و أما من حج منهم فإنه يتمتع و يكفيه الهدى.

قوله رحمه الله: فإن عدم الهدى هذا هو المشهور، و قال ابن إدريس: الأظهر و الأصح أنه إذا لم يجد الهدى

ملاذ الأختيار فى فهم



بِهِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ لِيَتَّاعَ لَهُ بِهِ هِدْيًا يَذْبَحُهُ عَنْهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ ذَلِكَ أَخْرَجَهُ عَنْهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ  
عِنْدَ حُلُولِ وَقْتِ النَّحْرِ

#### [الحديث ٣٨]

٣٨ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي مُتَمَتِّعٍ يَجِدُ  
الثَّمْنَ وَلَا يَجِدُ الْعَنَمَ قَالَ يُخَلِّفُ الثَّمْنَ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ مَكَّةَ وَيَأْمُرُ مَنْ يَشْتَرِي لَهُ وَيَذْبَحُ عَنْهُ وَهُوَ يُجْزَى عَنْهُ فَإِنْ مَضَى ذُو الْحِجَّةِ  
أَخَّرَ ذَلِكَ إِلَى قَابِلٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

#### [الحديث ٣٩]

٣٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ قُرَوَّاشٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ  
بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَوَجَبَ عَلَيْهِ النَّسْكَ فَطَلَبَهُ فَلَمْ يُصَبِّ بِهِ وَهُوَ مُوسِرٌ حَسَنُ الْحَالِ وَهُوَ يَضَعُ عَنْ الصِّيَامِ فَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَصْبَحَ  
قَالَ يَذْبَحُ ثَمَنَ النَّسْكَ إِلَى مَنْ يَذْبَحُهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْمُضَى إِلَى أَهْلِهِ وَيَذْبَحُ عَنْهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ فَقُلْتُ فَإِنَّهُ دَفَعَهُ إِلَى  
مَنْ يَذْبَحُهُ

و وجد ثمنه، لا يلزمه أن يخلفه، بل الواجب عليه إذا عدم الهدى الصوم، سواء وجد الثمن أم لم يجد. و اختاره المحقق في  
الشرائع.

و قال ابن الجنيد: لو لم يجد الهدى إلى يوم النفر، كان مخيرا بين أن ينظر أوسط ما وجد به في سنته هدى فيتصدق به بدلا منه،  
و بين أن يصوم، و بين أن يدع الثمن عند بعض أهل مكة يذبح عنه إلى آخر ذى الحجة.

الحديث الثامن و الثلاثون: حسن.

الحديث التاسع و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٥٥

عَنْهُ فَلَمْ يُصَبِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ نُسْكَاً وَ أَصَابَهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ لَا يَذْبَحُ عَنْهُ إِلَّا فِي ذِي الْحِجَّةِ وَ لَوْ أَخَّرَهُ إِلَى قَابِلٍ.

فَأَمَّا الْخَيْرُ الَّذِي رَوَاهُ

#### [الحديث ٤٠]

٤٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ فَلَمْ يَجِدْ مَا يُهْدِي حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمَ النَّفْرِ وَجَدَ ثَمَنَ شَاهٍ أَوْ يَذْبَحُ أَوْ يَصُومُ قَالَ بَلْ يَصُومُ فَإِنَّ أَيَّامَ الذَّبْحِ قَدْ مَضَتْ.

فَلَيْسَ فِيهِ ضِدٌّ لِمَا قُلْنَا لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْخَبَرِ مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ وَجَدَ ثَمَنَ الْهَدْيِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ لِمَا بَقِيَ

عَلَيْهِ تَمَامَ الْعَشْرَةِ وَ لَيْسَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٤١]

٤١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث الأربعون: موثق.

و ما تضمنه من جواز المضى فى الصوم و عدم وجوب الهدى إذا وجده بعد صوم الأيام الثلاثة، فهو قول أكثر الأصحاب، و استقرب العلامة فى القواعد وجوب الهدى إذا وجده فى وقت الذبح.

و ذهب ابن إدريس و العلامة فى جملة من كتبه إلى سقوط الهدى بمجرد التلبس بالصوم، و المسألة محل تردد.

و ذهب الأكثر إلى أن الرجوع إلى الهدى إذا وجده بعد صوم الثلاثة أفضل، لروايه عقبه بن خالد.

الحديث الحادى و الأربعون: حسن أو ضعيف على الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٥٦

عَنْ مُتَمَنِّعٍ صَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ثُمَّ أَصَابَ هَدِيًّا يَوْمَ خَرَجَ مِنْ مَنَى قَالَ أَجْزَأُهُ صِيَامُهُ.

#### [الحديث ٤٢]

٤٢ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عُثْبَةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَمَنَّعَ وَ لَيْسَ مَعَهُ مَا يَشْتَرِي بِهِ هَدِيًّا فَلَمَّا أَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ أَيْسَرَ أَيْشَرِي هَدِيًّا فَيُنْحَرُهُ أَوْ يَدْعُ ذَلِكَ وَ يَصُومُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ قَالَ يَشْتَرِي هَدِيًّا فَيُنْحَرُهُ وَ يَكُونُ صِيَامُهُ الَّذِي صَامَهُ نَافِلَةً لَهُ.

فَهَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَ النَّدْبِ لِأَنَّ مَنْ أَصَابَ ثَمَنَ الْهَدْيِ بَعْدَ أَنْ صَامَ شَيْئًا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَ بَقِيَّةَ مَا عَلَيْهِ وَ إِنْ شَاءَ ذَبَحَ الْهَدْيَ وَ مَنْ لَمْ

قال الفاضل التستري رحمه الله فى عبد الله بن يحيى: الظاهر ابن بحر كما فى الكافى، و يؤيده

ما قيل: إن عبد الله بن بحر يروى عن أبي بصير و الرجال واحد. و كيف كان فالذى يظهر أن الذى يصلح أن يكون الراوى عن حماد ممن يسمى ب "عبد الله" هو الكاهلى، و لعله إنما يذكر فى الروايات بالكاهلى لا باسمه.

الحديث الثانى و الأربعون: مجهول.

قوله رحمه الله: لأن من أصاب ظاهره الاكتفاء بأقل من الثلاثة أيضا، خلاف ما يظهر من كلامه سابقا.

قوله رحمه الله: و من لم يجد الهدى أما وجوب صوم العشره الأيام مع فقد الهدى و ثمنه، فقال العلامة فى المنتهى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٥٧

يَجِدُ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ صِيَامُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ

#### [الحديث ٤٣]

٤٣ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ لَا يَجِدُ الْهَدْيَ قَالَ فَلْيَصُمْ قَبْلَ التَّرْوِيهِ وَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ قُلْتُ فَإِنَّهُ قَدِمَ يَوْمَ

إنه لا خلاف فيه بين العلماء كاهه. و قال فيه: و يستحب أن تكون الثلاثة فى الحج هى يوم قبل الترويه و يوم الترويه و يوم عرفه، فيكون آخرها يوم عرفه عند علمائنا أجمع.

و المشهور بين الأصحاب أنه لو لم يتفق اقتصر على يوم الترويه و عرفه، ثم صام الثالث بعد النفر. و ادعى عليه ابن إدريس الإجماع.

و قال فى المدارك: و يدل عليه روايتان ضعيفتا السند، و بإزائهما أخبار كثيره داله على خلاف ذلك، و المسأله محل تردد،

و لا ريب أن المصير إلى ما دلت عليه الأخبار أولى و أحوط.

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح.

قال المحقق و غيره: و لو فاته يوم الترويه أخره إلى بعد النفر.

و قال فى المدارك: بل الأظهر جواز صوم يوم النفر، و هو الثالث عشر، و يسمى " يوم الحصبه " كما اختاره الشيخ فى النهايه و ابنا بابه و ابن إدريس،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٥٨

التَّزْوِيهِ قَالَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ التَّشْرِيقِ قُلْتُ لَمْ يُقَمَّ عَلَيْهِ جَمَالُهُ قَالَ يَصُومُ يَوْمَ الْحَصْبَةِ وَ بَعْدَهُ يَوْمَيْنِ قَالَ قُلْتُ وَ مَا الْحَصْبَةُ قَالَ يَوْمَ نَفَرِهِ قُلْتُ يَصُومُ وَ هُوَ مَسِيرٌ قَالَ نَعَمْ أَفَلَيْسَ هُوَ يَوْمَ عَرَفَةَ مُسَافِرًا إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ نَقُولُ ذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَصَلِّ يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ نَقُولُ فِي ذِي الْحِجَّةِ.

#### [الحديث ٤٤]

٤٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَيْفُوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُتَمَعِّ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا قَالَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ يَوْمًا قَبْلَ التَّزْوِيهِ

للأخبار الكثيره، و إن كان الأفضل تأخير الصوم إلى ما بعد أيام التشريق، كما يدل عليه صحيحه رفاعه.

قوله عليه السلام: يصوم يوم الحصبه و هو اليوم الثالث عشر، و الأولى أن ينوى الصوم بعد النفر، لأن المشهور أنه يحرم صوم أيام التشريق لمن كان بمنى، أو يخرج بعد نصف الليل. و الله يعلم.

و قال فى المدارك: قد ظهر من هذه الروايات أن يوم الحصبه هو الثالث من أيام التشريق، و نقل عن الشيخ فى المبسوط أنه جعل ليله التحصيب ليله الرابع و الظاهر أن

مراده ليله الرابع من يوم النحر لا الرابع عشر، لصراحه الأخبار في أن يوم التحصيب هو يوم النفر، وربما ظهر من كلام بعض أهل اللغة أنه يوم الرابع عشر، ولا عبره به.

الحديث الرابع و الأربعون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٥٩

و يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ فَاتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ قَالَ فَلَيْتَسَى حَزْ لَيْلَةَ الْحَضِيْبِ بِهِ وَ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَ يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ فَقُلْتُ فَإِنْ لَمْ يُقِمَّ عَلَيْهِ جَمَالُهُ أَوْ يَصُومُهَا فِي الطَّرِيقِ قَالَ إِنْ شَاءَ صَامَهَا فِي الطَّرِيقِ وَ إِنْ شَاءَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَصُمْ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ فِي ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُهْلَ هَلَالُ الْمُحَرَّمِ فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَ لَيْسَ لَهُ صَوْمٌ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٤٥]

٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

قوله عليه السلام: فليصم ليله الحصبه أى: فلينو الصوم فيها.

و فى الكافى " فليتسحر " أى: يأكل السحور للصوم استحباباً، أو المراد أنه يخرج فى السحر، أى: قبل الصبح من منى ليتأتى له نيه الصوم، و لا يكون فى جزء من صومه بمنى، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: و إن شاء إذا رجع إلى أهله أى: إذا علم رجوعه فى ذى الحجه، و إلا فليصم فى الطريق.

قوله: فعليه دم شاه و ليس له صوم أى: يتعين عليه الهدى.

و قال فى المدارك: هذا قول علمائنا و أكثر العامه.

الحديث الخامس و الأربعون: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٦٠

عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ لَمْ يَصُمْ فِي ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُهْلَ هَلَالُ الْمُحَرَّمِ فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَ لَيْسَ لَهُ صَوْمٌ وَ يَذْبَحُ

بِمَنَى.

فَإِنْ مَاتَ وَ لَمْ يَكُنْ صَامَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ فَعَلَىٰ وَلِيِّهِ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ رَوَىٰ ذَلِكَ

#### [الحديث ٤٦]

٤٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ هَدْيٌ لِمُتَعَتِهِ فَلْيُصَمَّ عَنْهُ وَ لِيَّهِ.

يَعْنِي هَذِهِ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ فَأَمَّا السَّبْعَةُ الْأَيَّامَ فَلَيْسَ عَلَىٰ أَحَدٍ الْقَضَاءُ عَنْهُ إِذَا مَاتَ بَعْدَ الرَّجُوعِ إِلَىٰ أَهْلِهِ رَوَىٰ ذَلِكَ

#### [الحديث ٤٧]

٤٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ هَدْيٌ فَصِيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي ذِي الْحِجَّةِ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ مَا رَجَعَ إِلَىٰ أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ السَّبْعَةَ الْأَيَّامَ أَعْلَىٰ وَلِيِّهِ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ قَالَ مَا أَرَىٰ عَلَيْهِ قَضَاءً.

فَإِنْ رَجَعَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِيَامِ هَذِهِ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْهُ مَعَ الْإِخْتِيَارِ رَوَىٰ ذَلِكَ

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

قوله: يعنى هذه الثلاثة الأيام قال الفاضل التستري رحمه الله: من كلام الشيخ على ما ذكره فى المنتهى.

الحديث السابع و الأربعون: حسن.

و ذهب ابن إدريس و أكثر المتأخرين إلى أنه يجب على الولي قضاء الثلاثة

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٦١

#### [الحديث ٤٨]

٤٨ مُوسَىٰ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ فِي رَجُلٍ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَىٰ الْحَجِّ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُهْدِي فَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَمَّا قَدِمَ أَهْلُهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ صَوْمِ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ فَأَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ مِنَ الطَّعَامِ فَعَلَىٰ كَمْ يَتَصَدَّقُ فَكَتَبَ لَا بُدَّ مِنَ الصِّيَامِ.

قَوْلُهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ صَوْمِ يَعْنِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ لَمَا قَالَ لَهُ ع لَا بُدَّ مِنَ الصِّيَامِ

٤٩ مَوْسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ زَكْرِيَّا الْمُؤْمِنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لِسُقْيَانَ الثَّوْرِيِّ

و السبعة مع التمكن منهما، و ذهب الشيخ و جماعه إلى عدم قضاء السبعة لهذه الروايه.

قال في المنتهى: و هذه الروايه لا حجه فيها، لاحتمال أن يكون موته قبل أن يتمكن من الصيام.

و ربما ظهر من كلام الصدوق أن قضاء الثلاثه على سبيل الاستحباب أيضا، و هو ضعيف.

الحديث الثامن و الأربعون: مرسل.

قوله: يعنى لا يقدر عليه إلا بمشقه يمكن أن يكون المراد أنه لا بد أن يتوقع المكنه من الصيام.

الحديث التاسع و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٦٢

مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ أَى شَيْءٍ يَعْْنَى بِكَامِلِهِ قَالَ سَبْعَةٌ وَ ثَلَاثَةٌ قَالَ وَ يَحْتَلُّ ذَا عَلَى ذِي حِجَابٍ إِنَّ سَبْعَةً وَ ثَلَاثَةً عَشْرَةٌ قَالَ فَأَى شَيْءٍ هُوَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ قَالَ انْظُرْ قَالَ لَا عِلْمَ لِي فَأَى شَيْءٍ



هُوَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ قَالَ الْكَامِلُ كَمَالُهَا كَمَالُ الْأَضْحِيَّةِ سِوَاهُ أَتَيْتَ بِهَا أَوْ أَتَيْتَ بِالْأَضْحِيَّةِ تَمَامُهَا كَمَالُ الْأَضْحِيَّةِ.

وَ مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ فَلْيَحْفَظْ مَدَّةَ مَسِيرِ أَهْلِ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدِهِ ثُمَّ لِيُصِمِ الْأَيَّامَ السَّبْعَةَ

و قال بعض الفضلاء فى محمد: كأنه ابن عذافر كما مر و يأتى، أو ابن عيسى ابن عبيد، لأنه روى عن زكريا المؤمن كما فى الفهرست و النجاشى انتهى.

و فى بعض النسخ " عن محمد بن زكريا " فالخبر مجهول.

قوله عليه السلام: و يختل ذا على ذى حجا فى القاموس: الحجا كإلى العقل و الفطنة، الجمع أحجاء.

قوله عليه السلام: الكاملة كمالها فذكر العشرة أيضا للوصف بالكمال.

قوله فليحفظ مده مسير أهل بلده المشهور أقل الأمرين منها و من مضى شهر، و مبدأ الشهر من انقضاء أيام

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٦٣

رَوَى ذَلِكَ

#### [الحدِيث ٥٠]

٥٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ " فِى الْمُقِيمِ إِذَا صَامَ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ ثُمَّ يُجَاوِرُ يَنْظُرُ مَقْدَمَ أَهْلِ بَلَدِهِ فَإِذَا ظَنَّ أَنَّهُمْ قَدْ دَخَلُوا فَلْيُصِمِ السَّبْعَةَ الْأَيَّامَ "

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ أَمَّا الْقِرَانُ فَهُوَ أَنْ يُهَلَّ الْحَاجُّ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّتِي هُوَ لِأَهْلِهِ وَ يَقْرُنَ فِى إِحْرَامِهِ سَبَّاقَ مَا تَبَسَّرَ مِنَ الْهَيْدِي وَ إِنَّمَا سَمِيَ قَارِنًا لِسَبَّاقِ الْهَيْدِي مَعَ الْإِهْلَالِ فَمَنْ لَمْ يَسُقْ مِنَ الْمِيقَاتِ لَمْ يَكُنْ قَارِنًا وَ عَلَيْهِ طَوَافَانِ بِالْبَيْتِ وَ سَعَى وَاحِدٌ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ تَجْدِيدُ التَّلْبِيهِ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ طَوَافٍ

#### [الحدِيث ٥١]

٥١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَبَّاسِ وَ الْحَسَنِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ فَصَّالَةَ عَنِ مُعَاوِيَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ مُعَاوِيَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ قَالَ فِى الْقَارِنِ لَا يَكُونُ قِرَانًا إِلَّا بِسَبَّاقِ الْهَيْدِي وَ عَلَيْهِ طَوَافٌ بِالْبَيْتِ وَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ مَقَامِ

الحديث الخمسون: صحيح.

قوله: فهو أن يهل الحاج في النهاية: قد تكرر في أحاديث الحج ذكر الإهلال، و هو رفع الصوت بالتلبية، يقال: أهل المحرم بالحج يهل إهلالا إذا لبي و رفع صوته.

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح أيضا.

قال بعض الفضلاء: الظاهر أن "العباس" هو ابن عامر، و "الحسن" هو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٦٤

إِبْرَاهِيمَ عَ وَ سَيِّمَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ طَوَافُ بَعِيدِ الْحَجِّ وَ هُوَ طَوَافُ النِّسَاءِ وَ أَمَّا الْمُتَمَتِّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ  
بِالْبَيْتِ وَ سَيِّمَانِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ التَّمَتُّعُ أَفْضَلُ الْحَجِّ وَ بِهِ نَزَلَ الْقُرْآنُ وَ جَرَتْ السُّنَّةُ فَعَلَى الْمُتَمَتِّعِ إِذَا قَدِمَ  
مَكَّةَ طَوَافُ بِالْبَيْتِ وَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَ

---

ابن على

بن عبد الله بن المغيرة، و" علي " هو ابن مهزيار، و" محمد بن الحسين " عطف على " سعد " أو على " العباس " لأن سعدا قد روى عنه كما يأتي، والله أعلم. انتهى.

و في بعض النسخ الواو بدل " عن " في قوله " عن علي " و كأنه أظهر.

قوله عليه السلام: و طواف بعد الحج أى: بعد إتمام أفعال الحج، أى: أركانه، فإنه آخر الأركان.

و يحتمل أن يكون المراد لا يجوز تقديمه، كما يجوز تقديم طواف الزيارة و السعى.

ثم اعلم أن المشهور أن القارن إنما يتميز عن المفرد بسياق الهدى.

و قال ابن أبي عقيل: القارن من ساق و جمع بين الحج و العمرة، فلا يتحلل منها حتى يتحلل بالحج. و نحوه قال الجعفي.

و حكى المحقق في المعبر عن الشيخ في الخلاف أنه قال: إذا أتم المتمتع أفعال عمرته و قصر فقد صار محلا، فإن كان ساق هديا فلم يجز له التحلل و كان قارنا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٦٥

و سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ يُقَصِّرُ وَ قَدْ أَحَلَّ هَذَا لِلْعُمْرَةِ وَ عَلَيْهِ لِلْحَجِّ طَوَافَانِ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ يُصَلِّي بِالْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع وَ أَمَّا الْمَفْرَدُ لِلْحَجِّ فَعَلَيْهِ طَوَافُ الْبَيْتِ وَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ وَ هُوَ طَوَافُ النَّسَاءِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَ لَا أُضْحِيَّةٌ.

## [الحديث ٥٢]

٥٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَكُونُ الْقَارِنُ قَارِنًا إِلَّا بِسِيَاقِ الْهُدَى وَ

عَلَيْهِ طَوَافَانِ بِالْبَيْتِ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ كَمَا يَفْعَلُ الْمُفْرِدُ وَ لَيْسَ أَفْضَلَ مِنَ الْمُفْرِدِ إِلَّا بِسِيَاقِ الْهَدْيِ.

### [الحديث ٥٣]

٥٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّمَا نُسُكُ الَّذِي يَقْرُنُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ مِثْلُ نُسُكِ الْمُفْرِدِ

قوله عليه السلام: قد أحل هذا أى: المتمتع للعمرة أى منها، أو إحلالا واقعا للعمرة.

و يحتمل أن يكون هذا ابتداء الكلام، أى: هذا الإحلال، أو هذا المذكور جملة للعمرة، و لعله أظهر.

قوله عليه السلام: و طواف الزيارة هذا الإطلاق غير معهود فى غير هذا الخبر.

الحديث الثانى و الخمسون: كالصحيح.

الحديث الثالث و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٦٦

وَ لَيْسَ بِأَفْضَلَ مِنْهُ إِلَّا بِسِيَاقِ الْهَدْيِ وَ عَلَيْهِ طَوَافُ بِالْبَيْتِ وَ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ وَ سَعَى وَاحِدٌ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ طَوَافُ بِالْبَيْتِ بَعْدَ الْحَجِّ وَ قَالَ أَيُّمًا رَجُلٍ قَرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَ الْعُمْرَةِ فَلَا يَصِلُحُ إِلَّا أَنْ يَسُوقَ الْهَدْيَ وَ قَدْ أَشْعَرَهُ وَ قَلَدَهُ وَ الْإِشْعَارُ أَنْ يَطْعَنَ فِي سَنَامِهَا بِحَدِيدِهِ حَتَّى يُدْمِيَهَا وَ إِنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ فَلْيَجْعَلْهَا مُتَعَةً

قوله عليه السلام: إنما نسك الذى يقرن أفيد أنه يحتمل أن يكون المراد الطواف و السعى معا، لأن مسجدا الحرام و المطاف أيضا بين الصفا و المروه.

و قال بعض الفضلاء: أى: إنما نسك الذى يقرن مثل نسك المفرد فيما بين الصفا و المروه ليس عليهما إلا سعى واحد، و ليس بأفضل منه إلا بالسياق، فهو صريح فى القران بالمعنى المشهور عندنا كما لا يخفى.

و الظاهر أن قصده عليه السلام به الرد على المخالفين، حيث زعموا أنه جمع بين الحج و العمرة السابقة عليه،

فرد عليهم بأن القارن كالمفرد بعينه في السعي بين الصفا و المروه سبعة مره لا غير، فلا يكون جامعا بينهما.

و خص القول بالنسك بين الصفا و المروه، لأنهم يقولون بتكرار الطواف، و لا يقولون بطواف النساء، فإن جاز عندهم نظرا إلى الطواف، فيجب أن لا- يجوز نظرا إلى السعي، إذ لا- حازه لسقوطه، بل ينبغي لذلك التنبه بوجوب طواف النساء، كما أجمعنا عليه، و حينئذ فلا يخفى أن المراد بقوله عليه السلام " أيما رجل قرن بين الحج و العمره " أنه أيما رجل قرن بين الحج و العمره في نيه إحرامه فلا يصلح، و لا نقوله إلا أن يكون قد ساق هديا، فيصح له الحج، و يكون قارنا بالمعنى المذكور. أو لم يسق الهدى فيجعله تمتعا، حملا على الصحه ما أمكن

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٦٧

.....

---

على أن هذا مقتضى الجمع بين الروايات، و قد تضافرت على المشهور. و أما ما حمل عليه الشيخ فبعيد جدا كما لا يخفى.

ثم يستفاد من هذا الحديث أحكام:

الأول: انعقاد الإحرام حينئذ قرانا مع السياق، و تمتعا مع عدمه.

الثاني: عدم صحه ذلك على ظاهره.

الثالث: أن الاقتران بأمر زائد مما هو الصالح غير قادح، و على هذا فلو نوى الإحرام كذلك في غير أشهر الحج، فلا يبعد انعقاد العمره به. انتهى.

و في الأول المشهور بطلان هذا الإحرام. و قال الشيخ في النهايه: هو مخير بين الحج و العمره، و قال بالثالث بعض الأصحاب.

و قال بعض المحققين: نسك الذى يقرن لعل المراد أنه يقرن حجه بالهدى الذى محله هناك، و يشبه أن يكون قد سقط من الكلام شىء، تقديره إنما نسك الذى يقرن بالهدى الذى يذبح بين الصفا و

المروه، أو لفظ هذا معناه أو له معنى آخر.

و يحتمل أن يكون الظرف ظرفاً للقول، و يكون قد توسط الكلام، و كان المراد بالقران بين الحج و العمره أن يشترط في نيه الحج إن لم يتم له الحج يجعله عمره مبتوله، كما يشعر به الخبر الآتى، و الكلام من باب القلب.

تقديره: أيما رجل ساق الهدى فلا يصلح له إلا أن يقرن و يشترط، نظيره قول موسى " إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ " يعنى: حقيق على أن لا أقول.

و إنما خص القارن بذلك، مع أنه يستحب للمفرد و المتمتع أيضاً، لأنه في حقه أكد، و ذلك لأنه لا يحل حتى يبلغ الهدى محله.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٦٨

قَوْلُهُ ع أَيُّمَا رَجُلٍ قَرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ يُرِيدُ فِي تَلْيِيهِ الْأَحْرَامَ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَجَّةَ فَعُمْرَةً وَ يَكُونُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْمُتَمَتِّعِ أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ وَ يَنْوِي الْعُمْرَةَ قَبْلَ الْحَجِّ ثُمَّ يُحِلُّ بَعْدَ ذَلِكَ وَ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ فَيَكُونُ مُتَمَتِّعًا وَ السَّائِقُ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ وَ يَنْوِي الْحَجَّ فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ لَهُ الْحَجُّ فَيَجْعَلُهُ عُمْرَةً مَبْتُولَةً رَوَى هَذَا الْمَعْنَى

#### [الحديث ٥٤]

٥٤ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَابٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْقَارِنُ الَّذِي يَسُوقُ الْهَيْدَى عَلَيْهِ طَوَافَانِ بِالْبَيْتِ وَ سَعَىٰ وَاحِدٌ بَيْنَ الصَّافَا وَ الْمَرْوَةِ وَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى رَبِّهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَجَّةَ فَعُمْرَةً.

وَ مِنْ شَرْطِ الْقَارِنِ أَنْ يَسُوقَ بَدَنَتَهُ مَعَهُ وَ يُشْعِرَهَا مِنْ جَانِبِهَا الْأَيْمَنِ وَ يُقْلِدُهَا بِنَعْلِ قَدْ صَلَّى فِيهِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٥٥]

٥٥ مُوسَىٰ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَىٰ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ " الْبِدْنَةُ يُشْعِرُهَا مِنْ جَانِبِهَا الْأَيْمَنِ ثُمَّ يُقْلِدُهَا بِنَعْلِ قَدْ صَلَّى فِيهَا

أقول: يحتمل أن يكون المراد بقوله " أيما رجل " أن من وصل عمرته بحجه فينبغي أن يجعله تمتعا بأن يقدم العمره، أو قرانا بأن يسوق الهدى مع الحج، فإنهما أفضل من الأفراد.

و يحتمل أن يكون استثناء منقطعاً، أى القران بين الحج و العمره بنيه واحده لا يصلح، بل ما يصلح هو أن يحج و يسوق الهدى، أو يقرن بين الحج و العمره على نحو ما يفعل في التمتع، لا أن يوقعهما معاً، و الله يعلم.

الحديث الرابع و الخمسون: صحيح أيضا.

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح أيضا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٦٩

#### [الحديث ٥٦]

٥٦ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْبَدَنِ كَيْفَ يُشَعْرُهَا قَالَ وَ هِيَ بَارِكَةٌ وَ يَنْحَرُهَا وَ هِيَ قَائِمَةٌ وَ يُشَعْرُهَا مِنْ جَانِبِهَا الْأَيْمَنِ ثُمَّ يُحْرِمُ إِذَا قُلِدَتْ وَ أُشْعِرَتْ.

#### [الحديث ٥٧]

٥٧ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا كَانَتْ بُدْنٌ كَثِيرَةً فَأَرَدْتَ أَنْ تُشَعْرَهَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْنَ كُلِّ بَدْنَتَيْنِ فَيُشَعِّرُ هَذِهِ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ وَ يُشَعِّرُ هَذِهِ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ وَ لَا يُشَعْرُهَا أَبَدًا حَتَّى يَنْهَيَا لِلْإِحْرَامِ فَإِنَّهُ إِذَا أَشَعَرَ وَ قُلِدَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ وَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ التَّلْبِيَةِ.

#### [الحديث ٥٨]

٥٨ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

---

قوله عليه السلام: قد صلى فيه ربما يقرأ بصيغه المجهول، ليشمل ما صلى فيه غيره. و بصيغه المعلوم، فيعود الضمير المستتر إلى السائق، و هو أظهر، لقوله عليه السلام فى صحيحه معاوية ابن عمار: تقلدها نعلا خلقا قد صليت فيها، و يكفى مسمى الصلاة و لو نافله.

الحديث السادس و الخمسون: صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: ثم يحرم لعل المعنى يصير محرما و ينعقد إحرامه، لا أنه يؤخر الإحرام عنهما ليخالف سائر الأخبار.

الحديث السابع و الخمسون: صحيح أيضا.

الحديث الثامن و الخمسون: صحيح أيضا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٧٠

قَالَ يُوجِبُ الْإِحْرَامَ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءُ التَّلْبِيَةِ وَ الْإِشْعَارُ وَ التَّقْلِيدُ فَإِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَقَدْ أَحْرَمَ.

## [الحديث ٥٩]

٥٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَدَّافٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ أَشْعَرَ بَدَنَهُ فَقَدْ أَحْرَمَ وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِقَلِيلٍ وَ لَا كَثِيرٍ.  
قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ أَمَّا الْبَإْفَرَادُ فَهُوَ أَنْ يَهْلَ الْحَاجُّ مِنْ مِيقَاتِ أَهْلِهِ بِالْحَجِّ مُفْرِدًا ذَلِكَ مِنَ السِّيَاقِ وَ الْعُمْرَةِ أَيْضًا وَ لَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَ لَا تَجْدِيدُ التَّلْبِيَةِ عِنْدَ كُلِّ طَوَافٍ ثُمَّ مَنَاسِكُ الْمُفْرِدِ وَ مَنَاسِكُ الْقَارِنِ سَوَاءٌ لَا فَوْقَ بَيْنَهُمَا

## [الحديث ٦٠]

٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمُفْرِدُ عَلَيْهِ طَوَافُ بِالْبَيْتِ وَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَ وَ سَبْعِي بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ وَ هُوَ طَوَافُ النَّسَاءِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَ لَمَّا أَضْحِيَتْهُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُفْرِدِ لِلْحَجِّ هَلْ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ بَعْدَ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ قَالَ نَعَمْ مَا شَاءَ وَ يُحْدَدُ التَّلْبِيَةَ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ وَ الْقَارِنُ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ يَعْقِدَانِ مَا أَحَلَّ مِنَ الطَّوَافِ بِالتَّلْبِيَةِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فَهُوَ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّهُ قَدْ رُخِّصَ لِلْقَارِنِ وَ الْمُفْرِدِ أَنْ يُقَدِّمَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ قَبْلَ الْوُفُوفِ بِالْمُوقِفَيْنِ فَمَتَى فَعَلَا ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يُجَدِّدَا التَّلْبِيَةَ

---

الحديث التاسع و الخمسون: صحيح أيضا.

الحديث الستون: حسن.

و يدل على ما ذهب الشيخ في النهايه و موضع من المبسوط، من أن القارن

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٧١

يَصِحُّ بِرَأْسِ مَحَلِّينِ وَ لَمَّا يَجُوزُ ذَلِكَ فَلِأَجْلِهِ أَمْرُ الْمُفْرِدِ وَ السَّائِقِ بِتَجْدِيدِ التَّلْبِيَةِ عِنْدَ الطَّوَافِ مَعَ أَنَّ السَّائِقَ لَا يَحِلُّ وَ إِنْ كَانَ قَدْ طَافَ لِسِيَاقِهِ الْهَدْيَ رَوَى ذَلِكَ

## [الحديث ٦١]

٦١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ أَحَلَّ أَحَبُّ أَوْ كَرَهُ.

## [الحديث ٦٢]

٦٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ



و المفرد إذا طافا قبل المضى إلى عرفات الطواف الواجب أو غيره، جددا التلبيه عند فراغهما من الطواف، و بدونهما يحلان و ينقلب حجهما عمره، و اختار الشيخ فى هذا الكتاب أن المفرد يحل بترك التلبيه دون القارن.

و قال المفيد و المرتضى: إن التلبيه بعد الطواف يلزم القارن لا المفرد، و لم يتعرضا للتحلل بترك التلبيه و لا عدمه.

و نقل عن ابن إدريس أنه أنكر ذلك كله، و قال: إن التحلل إنما يحصل بالنيه لا- بالطواف و السعى، و ليس تجديد التلبيه بواجب، و لا تركها مؤثرا فى انقلاب الحج عمره، و اختاره المحقق فى كتبه الثلاثه و العلامه فى المختلف.

قوله: مع أن السائق لا- يحل كأنه رجع عن قوله " يصيرا محلين " أو كان ما ذكره أو لا شرح الخبر، و ما ذكره هنا مختاره جمعا بين الأخبار.

الحديث الحادى و الستون: موثق.

الحديث الثانى و الستون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٧٢

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ مَا طَافَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجْرَيْنِ الصِّفَا وَ الْمَرْوَةِ أَحَدٌ إِلَّا أَحَلَّ إِلَّا سَائِقُ الْهَدْيِ.

فَأَمَّا الرُّخْصَةُ فِي تَقْدِيمِ الطَّوَافِ لِلْمُفْرِدِ فَقَدْ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٦٣]

٦٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْمُفْرِدِ لِلْحَجِّ يَدْخُلُ مَكَّةَ أَوْ يُقَدِّمُ طَوَافَهُ أَوْ يُؤَخِّرُهُ قَالَ سَوَاءٌ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ مَنْ أَضِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُفْرِدِ لِلْحَجِّ أَوْ يُعَجِّلُ طَوَافَهُ أَوْ يُؤَخِّرُهُ قَالَ هُوَ وَ اللَّهُ سَوَاءٌ عَجَلَهُ أَوْ أَخَّرَهُ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ

الحديث الثالث و الستون: موثق.

و يدل على جواز تقديم الطواف للمفرد، كما هو مختار الأ-كثر، من أنه يجوز للقارن و المفرد تقديم الطواف الواجب على الوقوفين، و عزاه فى المعبر إلى فتوى الأصحاب، و يدل عليه روايات كثيرة، و نقل عن ابن إدريس أنه منع من التقديم، محتجا بإجماع علمائنا على وجوب الترتيب، و هو ضعيف.

و أما الطواف المندوب، فلا خلاف ظاهرا فى جوازه قبل المضى إلى عرفات.

الحديث الرابع و الستون: صحيح.

الحديث الخامس و الستون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٧٣

ابن بكير عن زرارَةَ قال سألت أبا جعفرٍ ع عن مفردِ الحجِّ يُقدِّم طوافه أو يؤخِّره قال يُقدِّمه فقال رجلٌ إلى جنبه لكنَّ شيخى لم يفعل ذلكَ كان إذا قدِم أقامَ بفتحٍ حتَّى إذا راحَ النَّاسُ إلى منى راحَ معهم فقلتُ من شيخك فقال عليُّ بنُ الحسينِ ع فسألتُ عن الرَّجلِ فإذا هو أخو عليِّ بنِ الحسينِ ع لأمه.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ تَجْدِيدَ التَّلْبِيَةِ إِنَّمَا أَمْرٌ بِهِ لَيْثًا يَدْخُلُ الْإِنْسَانُ فِي أَنْ يَكُونَ مُحِلًّا مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٦٦]

٦٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي أُرِيدُ الْجَوَارَ - بِمَكَّةَ فَكَيْفَ أَصْنَعُ قَالَ إِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ هَيْلَالَ ذِي الْحِجَّةِ فَاخْرُجْ إِلَى

قوله: لأمه ورد فى الخبر أنها لم تكن أمه عليه السلام حقيقه، و لكن كانت أمه للحسين عليه السلام ربت على بن الحسين عليهما السلام، فكان يسميها أما، فزوجها بعد شهادته عليه السلام بعض مواليه

أوردناه في كتابنا الكبير.

الحديث السادس و الستون: صحيح.

قال في الدروس: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام إحرام المجاور بحجه من الجعرانه بكسر الجيم و كسر العين. انتهى.

و في القاموس: الجعرانه و قد يكسر العين و يشدد الراء، و قال الشافعي

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٧٤

الجِعْرَانَةُ فَأَحْرَمَ مِنْهَا بِالْحَجِّ فَقُلْتُ لَهُ كَيْفَ أَصْنَعُ إِذَا دَخَلْتُ مَكَّةَ أَقِيمُ إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَ لَا أَطُوفُ بِالْبَيْتِ قَالَ تُقِيمُ عَشْرًا لَا تَأْتِي الْكَعْبَةَ إِنَّ عَشْرًا لَكَثِيرٌ إِنَّ الْعَبِيَّتَ لَيْسَ بِمَهْجُورٍ وَ لَكِنْ إِذَا دَخَلْتَ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَ اسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَقُلْتُ أَلَيْسَ كُلُّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَقَدْ أَحَلَّ قَالَ إِنَّكَ تَعْقِدُ بِالتَّلْبِيَةِ ثُمَّ قَالَ كُلَّمَا طُفْتَ طَوَافًا وَ صَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ فَأَعْقِدْ بِالتَّلْبِيَةِ

التشديد خطأ موضع بين مكة و الطائف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٧٥

## ٥ بابُ العَمَلِ وَ الْقَوْلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ

أشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيُؤَفِّزْ شَعْرَ رَأْسِهِ فِي مُسَيِّتِهَلِّ ذِي الْقَعْدَةِ فَإِنْ حَلَقَهُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ يُهْرِيْقُهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

باب العمل و القول عند الخروج قوله رحمه الله: إذا أراد الحج لم يقيد رحمه الله التوفير بحج التمتع، و الأكثر ذهبوا إلى استحباب توفير الشعر في أول ذى القعدة، و تأكده عند هلال ذى الحجة لمن أراد التمتع.

و ظاهر كلام الشيخ في النهايه و الاستبصار الوجوب، و ما فعله المفيد رحمه الله من التعميم أولى، لعدم دلاله الأخبار على الاختصاص.

و أما الدم فالمشهور الاستحباب، و ظاهر المفيد الوجوب.

[الحديث ١]

١ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ وَصَفْوَانَ عَنِ ابْنِ سَنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَا تَأْخُذْ مِنْ شَعْرِكَ وَأَنْتَ تُرِيدُ الْحَجَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَ لَا فِي الشَّهْرِ الَّذِي تُرِيدُ فِيهِ الْخُرُوجَ إِلَى الْعُمْرَةِ.

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ سُؤَالَ وَ ذُو الْقَعْدَةِ وَ ذُو الْحِجَّةِ فَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَفَرَ شَعْرَهُ إِذَا نَظَرَ إِلَى هَلَالِ ذِي الْقَعْدَةِ وَ مَنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ وَفَرَ شَعْرَهُ شَهْرًا.

[الحديث ٣]

٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ الْحَجَّ أَيْأُخَذُ مِنْ شَعْرِهِ فِي سُؤَالَ كُلِّهِ مَا لَمْ يَرِ الْهَلَالَ قَالَ نَعَمْ

---

الحديث الأول: صحيح.

قوله عليه السلام: و لا في الشهر الذي ظاهره الشهر الهلالي، و يحتمل أن يكون المراد استحباب توفير شهر عددي قبل التلبس بالعمرة، و يؤيد الثاني الخبر الثاني بل الخامس أيضا، فتأمل.

الحديث الثاني: حسن.

الحديث الثالث: حسن أيضا.

قوله: ما لم ير الهلال أي: هلال ذي القعدة.

[الحديث ٤]

٤ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ خُذْ مِنْ شَعْرِكَ إِذَا أَرَمَعْتَ عَلَى الْحَجِّ سُؤَالَ كُلِّهِ إِلَى غُرِّهِ ذِي الْقَعْدَةِ.

[الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ كَمْ أُوفِّرُ شَعْرِي إِذَا أَرَدْتُ هَذَا السَّفَرَ قَالَ أَعْفِهِ شَهْرًا.

#### [الحديث ٦]

٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَ مُزْنِي كَمْ أُوفِّرُ شَعْرِي إِذَا أَرَدْتُ الْعُمْرَةَ فَقَالَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

#### [الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا يَأْخُذُ الرَّجُلُ إِذَا رَأَى هَلَالَ ذِي الْقَعْدَةِ وَ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ رَأْسِهِ وَ لَا مِنْ لِحْيَتِهِ

---

الحديث الرابع: موثق كالصحيح.

---

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٧، ص: ٢٧٧

الحديث الخامس: صحيح.

و فى القاموس: أعفى اللحية وفرها.

الحديث السادس: موثق.

و الظاهر " عن محمد بن الحسين " كما سيجى ء.

الحديث السابع: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٧٨

#### [الحديث ٨]

٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحِجَامَةِ وَ حَلْقِ الْقَفَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ السُّوَائِكِ وَ النَّوْرَةِ.

الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ حَلَقَ الْقَفَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ الَّتِي هِيَ سِوَى ذِي الْقَعْدَةِ مِثْلُ سُؤَالٍ لِأَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَحْلِقَ الرَّجُلُ الرَّأْسَ وَالْقَفَا فِي هَذَا الشَّهْرِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٩]

٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَفَضَالَةَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ الْحَجَّ أَوْ يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ فِي سُؤَالٍ كُلِّهِ مَا لَمْ يَرَ الْهَلَالَ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ١٠]

١٠ وَالَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْخَزَّازِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع يَقُولُ أَمَا أَنَا فَأَخُذْ مِنْ شَعْرِي حِينَ أُرِيدُ الْخُرُوجَ يَعْنِي إِلَى مَكَّةَ لِلْإِحْرَامِ.

الْمَرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ مَا سِوَى الرَّأْسِ مِنْ شَارِبِهِ أَوْ بَدَنِهِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَخْذِ ذَلِكَ مَا لَمْ يُحْرِمَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الثامن: موثق.

قوله رحمه الله: المراد بقوله الحمل على الضرورة أظهر كما هو الظاهر، أو المراد بحلق القفا حلق بين الكتفين للحجامة، والله يعلم.

الحديث التاسع: حسن.

الحديث العاشر: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٧٩

#### [الحديث ١١]

١١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ الْحَجَّ أَوْ يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَقَالَ لَا وَ لَا مِنْ لِحْيَتِهِ وَ لَكِنْ يَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ وَ مِنْ أَظْفَارِهِ وَ لِيُطَّلَّ إِنْ شَاءَ.

فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ لَزِمَهُ دَمٌ شَاهٍ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مَتَمِّعٍ - حَلَقَ رَأْسَهُ بِمَكَّةَ قَالَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الشُّهُورِ لِلْحَجِّ بِثَلَاثِينَ يَوْمًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ

شَيْءٌ وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ الَّتِي يُوفَّرُ فِيهَا الشَّعْرُ لِلْحَجِّ فَإِنَّ عَلَيْهِ دَمًا يُهْرِيقُهُ

الحديث الحادى عشر: مجهول أيضا، وربما يعد ضعيفا.

الحديث الثانى عشر: ضعيف.

قال فى المدارك: الجواب عن الروايه أولا بالطعن فى السند، و ثانيا بالمتع من الدلاله، فإنها إنما تضمنت لزوم الدم بالحلق بعد الثلاثين الذى يوفّر فيها الشعر للحج، و هو خلاف المدعى، مع أن السؤال إنما وقع عمن حلق رأسه بمكه، و الجواب مقيد بذلك السؤال، لعود الضمير الواقع فيه إلى المسؤول عنه، فلا يمكن الاستدلال بها على لزوم الدم بذلك على وجه العموم. انتهى.

و يمكن أن يكون المراد بقوله "بثلاثين يوما" شهر شوال، و يكون الموصول صفه البعد لا الثلاثين، لكن الاستدلال بهذا الاحتمال مشكل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٨٠

#### [الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيُّكُمْ السَّفَرُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَيَّامِ الْمَكْرُوهَةِ الْأَرْبَعَاءِ وَغَيْرِهِ قَالَ افْتَتِحَ سَفَرُكَ بِالصَّدَقَةِ وَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ إِذَا بَدَأَ لَكَ.

#### [الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ تَصَدَّقْ وَ اخْرُجْ أَيَّ يَوْمٍ شِئْتَ.

#### [الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَ مَا اسْتِخْلَفَ رَجُلٌ عَلَى أَهْلِهِ خَلِيفَةً أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَزُكُّهُمَا إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى سَفَرِهِ وَ يَقُولُ - اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَوْدِعُكَ نَفْسِي وَ أَهْلِي وَ مَالِي وَ ذُرِّيَّتِي وَ دُنْيَايَ وَ آخِرَتِي وَ خَاتِمَةَ عَمَلِي إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ

الحديث الثالث عشر: حسن.

و يمكن حمله على الضروره، أو على عدم الكراهه الشديده، أو سائر الأخبار على من لم يتوسل بالدعاء و القرآن و لم يكن له

توكل كامل.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

الحديث الخامس عشر: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: و خاتمه عملى أى: لا ينقلب خاتمه أعمالى بسوء، و الحاصل أنه سؤال لحسن العاقبه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٨١

### [الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنَا صَبَّاحُ الْحَدَّاءِ قَالَ سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ ع يَقُولُ لَوْ كَانَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ قَامَ عَلَى بَابِ دَارِهِ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ الَّذِي يَتَوَجَّهُ لَهُ فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ أَمَامَهُ وَ عَنْ يَمِينِهِ وَ عَنْ شِمَالِهِ وَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ أَمَامَهُ وَ عَنْ يَمِينِهِ وَ عَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ - اللَّهُمَّ احْفَظْنِي وَ احْفَظْ مَا مَعِيَ وَ سَلِّمْنِي وَ سَلِّمْ مَا مَعِيَ وَ بَلِّغْنِي وَ بَلِّغْ مَا مَعِيَ بِبَلَاغِكَ الْحَسَنِ الْجَمِيلِ لِحِفْظِهِ اللَّهُ وَ حِفْظِ مَا مَعَهُ وَ سَلِّمَهُ اللَّهُ وَ سَلِّمْ مَا مَعَهُ وَ بَلِّغَهُ اللَّهُ وَ بَلِّغْ مَا مَعَهُ قَالَ ثُمَّ قَالَ يَا صَبَّاحُ أَمَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحْفَظُ وَ لَا يُحْفَظُ مَا مَعَهُ وَ يُسَلَّمُ وَ لَا يُسَلَّمُ مَا مَعَهُ وَ



يُبَلِّغُ وَلَا يُبَلِّغُ مَا مَعَهُ قُلْتُ بَلَى جُعِلَتْ فِدَاكَ.

## [الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى جَمِيعاً عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ تُرِيدُ الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَادْعُ دُعَاءَ الْفَرَجِ وَ هُوَ لِمَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمَ الْكَرِيمَ لِمَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبِّ الْأَرْضِ بَيْنَ السَّبْعِ وَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ\* ثُمَّ قُلِ اللَّهُمَّ كُنْ لِي جَاراً مِنْ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ وَ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ ثُمَّ قُلِ بِسْمِ اللَّهِ دَخَلْتُ وَ بِسْمِ اللَّهِ خَرَجْتُ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ جَاهَدْتُ اللَّهُمَّ

الحديث السادس عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: أ ما رأيت عله لذكر ما معى فى المواضع.

الحديث السابع عشر: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٨٢

إِنِّي أَقْدَمُ بَيْنَ يَدَيْ نَشِيَانِي وَ عَجَلْتِي بِسْمِ اللَّهِ وَ مَا شَاءَ اللَّهُ فِي سَفَرِي هَذَا ذَكَرْتُهُ أَوْ نَسِيتُهُ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمُسْتَعَانُ عَلَى الْأُمُورِ كُلِّهَا وَ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَ الْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا وَ اطْوِنَا الْأَرْضَ وَ سَيِّرْنَا فِيهَا بِطَاعَتِكَ وَ طَاعَةِ رَسُولِكَ اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لَنَا ظَهْرَنَا وَ بَارِكْ لَنَا فِيمَا رَزَقْتَنَا وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَ كَأَبِهِ الْمُنْقَلَبِ وَ سُوءِ الْمُنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَ الْمَالِ وَ الْوَلَدِ

قوله عليه السلام: اللهم إني أقدم أى: أقدم بسم الله و ما شاء الله فى جميع أمورى فى هذا السفر إن أنا نسيت

قولهما، أو ذكرت و أعجلنى أمر عنهما قبل كل فعل، كما يقال: بسم الله على أوله و آخره.

و طى الأرض كناية عن سهوله السفر.

فى المغرب: الظهر خلاف البطن، و يستعار للدابه أو الراحله.

و فى القاموس: الوعاء المشقه.

و فيه أيضا: الكأب و الكأبه و الكآبه الغم و سوء الحال و انكسار من حزن.

و فى النهايه: فيه " أعوذ بك من كابه المنقلب " الكآبه تغير النفس بالانكسار من شده الهم و الحزن، يقال: كأب كابه و اكتأب فهو كئيب و مكتئب، المعنى أن يرجع من سفره بأمر يحزنه، إما أصابه فى سفره، و إما قدم عليه مثل أن يعود غير مقضى المرام، أو أصابت ماله آفه، أو يقدم على أهله فيجدهم مرضى، أو قد فقد بعضهم. انتهى.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٨٣

اللَّهُمَّ أَنْتَ عَضُدِي وَ نَاصِرِي اللَّهُمَّ اقْطَعْ عَنِّي بُعِيدَهُ وَ مَشَقَّتَهُ وَ اضْيَحِّبْنِي فِيهِ وَ اخْلُفْنِي فِي أَهْلِي بِخَيْرٍ وَ لِمَا حَوْلَ وَ لِمَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ  
الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَ هَذَا حُمْلَانُكَ وَ الْوَجْهُ وَ جُوهُكَ وَ السَّفَرُ إِلَيْكَ وَ قَدِ اطَّلَعْتَ عَلَيَّ مَا لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ غَيْرُكَ  
فَاجْعَلْ سَيْفِرِي هَذَا كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهُ مِنْ ذُنُوبِي وَ كُنْ عَوْنًا لِي عَلَيْهِ وَ اكْفِنِي وَ عَنَّهُ وَ مَشَقَّتَهُ وَ لَقْنِي مِنَ الْقَوْلِ وَ الْعَمَلِ رِضَاكَ فَإِنَّمَا  
أَنَا عَبْدُكَ وَ بِحُكْمِكَ وَ لِسَمْعِكَ فَإِذَا جَعَلْتَ رِجْلَكَ فِي الرَّكَابِ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* بِسْمِ اللَّهِ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ عَلَى  
رَاحِلَتِكَ وَ اسْتَوَى بِكَ جَمْلُكَ فَقُلْ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ وَ مَنْ عَلَيْنَا - بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الَّذِي  
سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَ مَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَ

إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* اللَّهُمَّ أَنْتَ الْحَامِلُ عَلَى الظَّهْرِ وَ الْمُسْتَعَانُ عَلَى

قوله عليه السلام: و سوء المنظر كال تفسير له، أى: ينظر بعد رجوعه إلى ما لا يحبه فى أهله أو ماله أو ولده، فالمنظر مصدر ميمى.

قوله عليه السلام: و الوجه وجهك أى: الجبهه جبهه أنت تقصد منها.

و فى القاموس: أقرن أطاع.

قوله عليه السلام: أنت الحامل على الظهر أى: أنت تحفظنا على ظهر الدابه و توفقنا لركوبها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٨٤

الْمَأْمُرِ اللَّهُمَّ بَلِّغْنَا بَلَاغًا يَبْلُغُ إِلَىٰ خَيْرٍ بَلَاغٍ يَبْلُغُ إِلَىٰ مَغْفِرَتِكَ وَ رِضْوَانِكَ اللَّهُمَّ لِمَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ وَ لِمَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ وَ لَا حَافِظَ غَيْرِكَ

قوله عليه السلام: لا- طير إلا طيرك أى: لا تأثير للطيره إلا طيرتك، أى مقدرك على سبيل المشاكلة. أو لا شر معتدا به الأشر ينشأ منك، أى: عذابك كما فى الفقره الثانيه. أو ما ينبغى أن يحترز عنه هو ما نهيت عنه لا ما يتطير به الناس.

و فى القاموس: الطيره و الطيره و الطوره ما يتشأم به من الفال الردى ء.

و فى بعض النسخ "لا ضير إلا ضيرك".

و فى الصحاح: ضاره أى ضره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٨٥

## ٦ بابُ المواقيت

### اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ اعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص وَقَّتْ لِكُلِّ قَوْمٍ مِيقَاتًا يُحْرَمُونَ مِنْهُ وَ لَا يَجُوزُ لَهُمْ التَّقَدُّمُ فِي الْإِحْرَامِ مِنْ قَبْلِ بُلُوغِهِ وَ لَا التَّأَخُّرُ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكُ مَا رَوَاهُ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ مُنْتَى عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ  
ع قَالَ الْحَجُّ أَشْهُرٌ

باب المواقيت قوله رحمه الله: ولا يجوز لهم التقدم لا خلاف في عدم مشروعيه الإحرام قبل الميقات، ولا في عدم انعقاده إلا  
فيما سيأتي من صورتين.

الحديث الأول: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٨٦

مَعْلُومَاتٌ - سُؤَالٌ وَ ذُو الْقَعْدَةِ وَ ذُو الْحِجَّةِ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي سِوَاهُنَّ وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي وَقَّتَهُ  
رَسُولُ اللَّهِ ص وَ إِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ مَنْ صَلَّى فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا وَ تَرَكَ الثَّنَيْنِ.

#### [الحديث ٢]

٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُيَسَّرٌ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ أَحْرَمَ مِنَ الْعَقِيقِ وَ آخَرَ  
مِنَ الْكُوفَةِ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ قَالَ يَا مُيَسَّرُ أَتَصِلِي الْعَصْرَ أَرْبَعًا أَفْضَلُ أَمْ تُصَلِّيهَا سِتًّا فَقُلْتُ أَصَلِّيهَا أَرْبَعًا أَفْضَلُ قَالَ فَكَذَلِكَ سُنَّةُ رَسُولِ  
اللَّهِ ص أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا.

#### [الحديث ٣]

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَدَقَةَ الْبَصْرِيِّ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ قَالَ قَالَ أَبُو  
عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَلَا حَجَّ لَهُ وَ مَنْ أَحْرَمَ دُونَ الْمِيقَاتِ فَلَا إِحْرَامَ لَهُ.

#### [الحديث ٤]

٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حَنَّانِ بْنِ سَيْدِيرٍ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَ أَبِي وَ أَبُو حَمْزَةَ الثَّمَالِيُّ وَ عَبْدُ الرَّحِيمِ الْقَصَبِيُّ وَ زِيَادُ الْأَخْلَامِ فَدَخَلْنَا عَلَى  
أَبِي جَعْفَرٍ ع فَرَأَى

قوله عليه السلام: وليس لأحد أن يحرم قبل الوقت يحتمل الزمان أيضا على التأكيد، لكن التأسيس أولى.

الحديث الثاني: ضعيف أيضا على المشهور.

الحديث الثالث: ضعيف أيضا كذلك.

الحديث الرابع: موثق.

و فى النهايه: الربذه بالتحريك قريه معروفه قرب المدينه، بها قبر أبى ذر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٨٧

زِيَادًا قَدْ تَسَلَّخَ جَسَدُهُ فَقَالَ لَهُ مِنْ أَيْنَ أَحْرَمْتَ قَالَ مِنَ الْكُوفَةِ قَالَ وَ لِمَ أَحْرَمْتَ مِنَ الْكُوفَةِ فَقَالَ بَلَّغْنِي عَنْ بَعْضِكُمْ أَنَّهُ قَالَ مَا بَعْدَ مِنَ الْإِحْرَامِ فَهُوَ أَكْبَرُ لِلْأَجْرِ فَقَالَ مَا بَلَّغَكَ هَذَا إِلَّا كَذَابٌ ثُمَّ قَالَ لِأَبِي حَمْرَةَ مِنْ أَيْنَ أَحْرَمْتَ قَالَ مِنَ الرَّيْدَةِ فَقَالَ لَهُ وَ لِمَ لِأَنَّكَ سَمِعْتَ أَنَّ قَبْرَ أَبِي ذَرٍّ بِهَا فَأَحْبَبْتَ أَنْ لَا تَجُوزَهُ ثُمَّ قَالَ لِأَبِي وَ لِعَبْدِ الرَّحِيمِ مِنْ أَيْنَ أَحْرَمْتُمَا فَقَالَا مِنَ الْعَقِيقِ فَقَالَ أَصَيْبُتُمَا الرُّخْصَةَ وَ اتَّبَعْتُمَا السُّنَّةَ وَ لَا يَعْزِضُ لِي بَابَانِ كِلَاهُمَا حَلَالٌ إِلَّا أَخَذْتُ بِالْيَسِيرِ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يَسِيرٌ وَ يُحِبُّ الْيَسِيرَ وَ يُعْطَى عَلَى الْيَسِيرِ مَا لَا يُعْطَى عَلَى الْعُنْفِ.

#### [الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَجُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَزْحِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحِجِّ أَوْ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ الَّتِي وَقَّتَهُ رَسُولُ

الغفارى رضى الله عنه.

قوله: و لا يعرض لى بابان كلاهما حلال أى: فكيف الحرام، و يمكن حمله على التقية.

و لا ينافى هذا ما ورد أن أمير المؤمنين عليه السلام إذا ورد عليه أمران لله فيهما طاعه، أخذ بأشدهما على بدنه، إذ

الظاهر أن ذلك إنما هو فيما كان الأشد أفضل كما هو الغالب، وهذا محمول على التساوى أو رجحان الأيسر.

الحديث الخامس: مجهول.

قوله عليه السلام: لأنه قد أعلن الإحرام أى: علم به المخالفون، فإذا تركه و خالفهم علموا أنه يخالفهم فى المذهب،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٨٨

اللَّهِ صَ قَالِ لَيْسَ إِحْرَامُهُ بِشَيْءٍ ءِ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ فَلْيَرْجِعْ فَإِنِّي لَأَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَمْضِيَ فَلْيَمْضِ فَإِذَا  
انْتَهَى إِلَى الْوَقْتِ فَلْيُحْرِمْ وَ لِيَجْعَلْهَا عُمْرَةً فَإِنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ رُجُوعِهِ لِأَنَّهُ قَدْ أَعْلَنَ الْإِحْرَامَ.

وَ قَدْ رَوَى رُخْصَهُ فِي تَقْدِيمِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ لِمَنْ خَافَ فَوْتَ الْعُمْرَةِ فِي رَجَبٍ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٦]

٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبرَاهِيمَ عَنِ الرَّجُلِ يَجِيءُ مُعْتَمِرًا يَنْوِي عُمْرَةَ  
رَجَبٍ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الْهِلَالُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْعَقِيقَ أَيْحُرِّمُ قَبْلَ الْوَقْتِ وَ يَجْعَلُهَا لِرَجَبٍ أَوْ يُؤَخِّرُ الْإِحْرَامَ إِلَى الْعَقِيقِ وَ يَجْعَلُهَا لَشَعْبَانَ قَالَ  
يُحْرِمُ قَبْلَ الْوَقْتِ لِرَجَبٍ فَإِنَّ لِرَجَبٍ فَضْلًا وَ هُوَ الَّذِي نَوَى

أو أنه أظهر لله طاعه، فلا ينبغى أن لا يتمه، و الأول أظهر.

قوله رحمه الله: و قد روى رخصه قال فى المعتبر: و عليه اتفاق علمائنا.

الحديث السادس: موثق.

يستفاد منها أن الاعتمار فى رجب يحصل بالإهلال فيه، و إن وقعت الأفعال فى غيره.

و قيل: الأولى تأخير الإحرام إلى آخر الشهر، اقتصارا فى تخصيص العمومات على موضع الضروره، و لا بأس به.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٨٩

#### [الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُحْرِمَ دُونَ الْوَقْتِ الَّذِي وَقَّتَهُ رَسُولُ اللَّهِ  
ص إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوْتَ الشَّهْرِ فِي الْعُمْرَةِ.

وَ مَنْ نَذَرَ أَنْ يُحْرِمَ قَبْلَ الْمِيقَاتِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي نَذَرَ مِنْهُ رَوَى ذَلِكَ

٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ لِلَّهِ عَلَيْهِ شُكْرًا أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْكُوفَةِ قَالَ فَلْيُحْرِمَ مِنَ الْكُوفَةِ وَ لَيْفَ لِلَّهِ بِمَا قَالَ

قوله عليه السلام: و هو الذى نوى أى: كان مقصوده إدراك عمره رجب، أو المعنى أن المدار على نيه الإحرام فإذا وقعت فى رجب فعمرته رجبیه، و فيه بعد.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: ضعيف على المشهور، أو صحيح.

إذ فى بعض النسخ " عن حماد عن على " فهو ابن أبى حمزه الضعيف على المشهور. و فى بعضها " عن حماد عن الحلبي " فالخبر صحيح.

و قال فى المنتقى: قد اتفقت كلمه المتعرضين لتصحيح الأخبار على صحه هذا الخبر، و أو لهم العلامه فى المنتهى.

و لا شك عند الممارس فى أنه غير صحيح، فإن حمادا فى الطريق إن كان ابن عثمان، كما يشعر به روايته عن الحلبي، فالحسين بن سعيد لا يروى عنه بغير

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٩٠

.....

واسطه قطعاً، و ليست بمتعينه على وجه نافع، كما يتفق فى سقوط بعض الوسائط، و نبهنا على كثير منه فيما سلف.

و إن كان ابن عيسى، فهو لا يروى عن عبيد الله الحلبي فيما نعهد من الأخبار أصلاً، و المتعارف عند إطلاق لفظ " الحلبي " أن يكون هو المراد به، و ربما أريد منه محمد أخوه، و الحال

فى روايه ابن عيسى عنه كما فى عيد الله.

نعم يوجد فى عده طرق عن حماد بن عيسى عن عمران الحلبى، و حينئذ احتمال إرادته عند الإطلاق بعد، لا سيما بعد ملاحظه كون روايه الحديث بالصوره التى أوردناها إنما وقعت فى الاستبصار. و أما فى التهذيب فنسخه متفقاً على إيراده كذا:

الحسين بن سعيد، عن حماد، عن على. و روايه حماد بن عيسى عن على بن أبى حمزه معروفه.

و الحديث مروى أيضاً فى الكتابين على أثر هذه الروايه بغير فصل، بإسناد معلق عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل، عن صفوان، عن على بن أبى حمزه، و ذكر معنى الحديث، و تصحيف على بالحلبى قريب، و خصوصاً مع وقوعه فى صحبه حماد.

و بالجملة فالاحتمالات قائمه على وجه ينافى الحكم بالصحه، و أعلاها كون الراوى على بن أبى حمزه، فيصح ضعف الخبر. و أدناها الشك فى الاتصال، بتقدير أن يكون هو الحلبى، فإن أحد الاحتمالات معه أن يكون المراد بحماد بن عثمان، و الحسين بن سعيد لا يروى عنه بغير واسطه كما ذكرنا، و ذلك موجب للعله المنافيه للصحه، على ما حققناه فى مقدمه الكتاب. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٩١

#### [الحديث ٩]

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ لِلَّهِ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْكُوفَةِ قَالَ يُحْرِمُ مِنَ الْكُوفَةِ.

#### [الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَوْ أَنَّ عَبْدًا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً أَوْ ابْتَلَاهُ بِبَلِيَّةٍ فَعَافَاهُ مِنْ تِلْكَ الْبَلِيَّةِ فَجَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يُحْرِمَ بِخَرَّاسَانَ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ.

وَ مَنْ أَحْرَمَ قَبْلَ الْمَيْقَاتِ فَأَصَابَ صَيْدًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١١]

١١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ قَالَ مَنْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِ الْمَيْقَاتِ الَّذِي وَقَّتَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَ فَأَصَابَ شَيْئًا مِنَ النِّسَاءِ وَ الصَّيْدِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

أقول: لا يخفى كثره روايه حماد بن عيسى عن الحلبى، و كذا الحسين عن ابن عثمان و شيوعهما، بحيث لا يمكن حملهما على



السهو و النسيان، فتأمل.

ثم اعلم أن الخبر يدل على ما ذهب إليه الشيخان و أتباعهما من انعقاد النذر بالإحرام قبل الميقات، و وجوب الوفاء به، و اشترطوا وقوعه فى أشهر الحج إن كان الإحرام بحج أو عمره متمتع بها. و إن كان لمفرده و جب مطلقا، و منع ذلك ابن إدريس، و اختاره العلامة فى المختلف، و الأول أقوى، و إن كان فى الحكم شوب تقيه.

الحديث التاسع: ضعيف على المشهور.

الحديث العاشر: موثق.

الحديث الحادى عشر: مرسل معتبر.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٩٢

#### [الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَنْ تُحْرِمَ مِنَ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص لَأَنْ تُجَاوِزَهَا إِلَّا وَأَنْتَ مُحْرِمٌ فَإِنَّهُ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ وَ لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ عِرَاقُ بَطْنِ الْعَقِيقِ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ وَ هِيَ مَهْبِغَةٌ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ خَلْفَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ مِمَّا يَلِي مَكَّةَ فَوَقَّتَهُ مَنْزِلُهُ

الحديث الثانى عشر: حسن كالصحيح.

قوله

عليه السلام: و لم يكن يومئذ عراق أى: كانوا كفارا و لم يكونوا يأتون للحج.

و فى القاموس: يلملم و ألملم ميقات اليمن، جبل على مرحلتين من مكة.

و فيه أيضا: قرن المنازل بفتح القاف و سكون الراء قريه عند الطائف، أو اسم الوادى كله.

و قال " ز " رحمه الله: بفتح القاف و سكون الراء جبل صغير.

و فى القاموس: الجحفه بالضم ميقات أهل الشام، و كانت قريه جامعه على اثنين و ثمانين ميلا من مكة، و كانت تسمى " مهيعه " فنزل بها بنو عبيد و هم أخوه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٩٣

### [الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ الْإِحْرَامُ مِنْ مَوَاقِيتِ خَمْسِيهِ وَ وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَ لَا يَنْبَغِي لِحَاجٍّ وَ لَا لِمُعْتَمِرٍ أَنْ يُحْرِمَ قَبْلَهَا وَ لَا بَعْدَهَا وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَ هُوَ مَسْجِدُ الشَّجَرَةِ يُصَلَّى فِيهِ وَ يَفْرِضُ الْحَجَّ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ نَجْدِ الْعَقِيقِ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الطَّائِفِ - قَرْنِ الْمَنَازِلِ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ وَ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَزْعَبَ عَنْ مَوَاقِيتِ رَسُولِ اللَّهِ صَ

---

عاد، و كان أخرجهم العماليق من يثرب، فجاءهم سيل فاجتحفهم الجحاف فسمى الجحفه.

و فيه أيضا: ذو الحليفة موضع على ستة أميال من المدينة.

الحديث الثالث عشر: حسن.

قوله: و لا- ينبغى قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه دلالة على أن الإحرام من المواقيت المقرره من المستحب، و يجوز من غيرها. و قد يستفاد من أخبار آخر عدم جواز تأخيره من أدنى الحل، و قد سبق بأربع ورقات ما يفهم منه أن هذه المواقيت مواقيت لمن

مر بها، كما هي مواقيت لأهلها، و سيجى ء فى الصفحة الآتية ما يدل عليه أيضا. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٩٤

#### [الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَضْيَاحِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع حَدِّثْنِي عَنِ الْعَقِيقِ أَوْ قَتُّهُ وَقَتُّ رَسُولِ اللَّهِ ص أَوْ شَيْءٍ ءُ صَيَّرَهُ النَّاسُ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ وَ هِيَ عِنْدَنَا مَكْتُوبَةٌ مَهْيَعَةٌ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ وَ وَقَّتَ

ثم اعلم أن المحقق فى الشرائع و العلامة فى جملة من كتبه و غيرهما ذهبوا إلى أن ميقات أهل المدينة نفس المسجد، و جعل بعضهم الميقات الموضع المسمى بـ " ذى الحليفة " و به قطع الشهيد رحمه الله فى اللمعة و الدروس و الشيخ على فى حواشى القواعد.

و يدل عليه إطلاق قوله عليه السلام فى عده أخبار صحيحه " و وقت لأهل المدينة ذى الحليفة " لكن مقتضى هذه الرواية أن ذى الحليفة عبارة عن نفس المسجد و على هذا فتصير الأخبار متفقة فى المعنى و يتعين الإحرام من نفس المسجد، و هو أحوط و أولى.

الحديث الرابع عشر: حسن كالصحيح.

و فى السرائر: المهيعه بتسكين الهاء و فتح الياء مشتقة من المهيع و هو المكان الواسع.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٩٥

لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ نَجْدِ الْعَقِيقِ وَ مَا أَنْجَدَتْ.

#### [الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنِ الْعَمْرِكِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ إِحْرَامِ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَ أَهْلِ خُرَّاسَانَ وَ مَا يَلِيهِمْ وَ أَهْلِ الشَّامِ وَ مِصْرَ مِنْ أَيْنَ هُوَ قَالَ أَمَّا أَهْلُ الْكُوفَةِ وَ خُرَّاسَانَ وَ مَا يَلِيهِمْ فَمِنْ

قوله عليه السلام: العقيق و ما أنجدت أى: كل أرض

ينتهي طريقه إلى النجد، أو كل طائفه أتت نجدا، أو كل أرض دخلت في نجد. وقيل: أسند الإنجاد إلى الأرض و أراد من دخلها تجوزا.

و فى القاموس: أنجد أتى نجدا و خرج إليه، و قال: النجد فى الأصل ما ارتفع من الأرض، و هو اسم لما دون الحجاز مما يلى العراق، أعلاه تهامه و اليمن و أسفله العراق و الشام، و أوله من جهة العراق ذات عرق. انتهى.

ثم إن المشهور بين الأصحاب أن العقيق كله ميقات، فيجوز الإحرام من كل جهاته، كما صرح به فى المعتبر، و يدل عليه إطلاق بعض الأخبار، و ذكر الأصحاب أن الأفضل الإحرام من المسلخ، و يليه غمره و آخره ذات عرق.

و حكى الشهيد فى الدروس عن ظاهر على بن بابويه و الشيخ فى النهايه أنهما منعا من تأخير الإحرام إلى ذات عرق إلا للتقيه أو المرض، و لا ريب أن الاحتياط يقتضى أن لا يتجاوز غمره إلا محرما.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٩٦

العقيق و أهل المدينه من ذى الحليفه و الجحفه و أهل الشام و مضر من الجحفه - و أهل اليمن من يلمم و أهل السند من البصره يعنى من ميقات أهل البصره.

#### [الحديث ١٦]

١٦ موسى بن القاسم عن محمد بن عديفر عن عمربن يزيد عن أبي عبد الله قال وقت رسول الله ص لأهل المشريق العقيق نحواً من بريدتين ما بين بريد البعث إلى غمره و وقت لأهل المدينه - ذا الحليفه و لأهل نجد قون المنازل و لأهل الشام الجحفه و لأهل اليمن يلمم.

#### [الحديث ١٧]

١٧ و عنه عن الحسن بن محمد بن محمد بن زياد عن عمارة بن مروان عن أبي بصير قال سئمت أبا عبد الله ع يقول حد العقيق أوله المسلخ و آخره ذات عرق

---

و الظاهر أن "يعنى" من كلام الشيخ، و يحتمل أن يكون من كلام الأشعري.

الحديث السادس عشر: صحيح أيضاً.

قوله عليه السلام: ما بين بريد البعث قيل: المراد ما بين أول بريد البعث إلى آخر غمره، و على أى حال ظاهره خروج ذات عرق.

الحديث السابع عشر: موثق.

قال فى المدارك: اعلم أنا لم نقف فى ضبط المسلخ و غمره على شىء يعتد به. و قال فى التنقيح: إن المسلخ بالسين و الحاء المهملتين واحد المسالغ، و هى المواضع العالیه، و نقل الشهيد عن بعض الفقهاء أنه ضبط بالخاء المعجمه من السلخ و هو النزع، لأنه ينزع فيه الثياب للإحرام، و مقتضى ذلك تأخير التسميه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٩٧

#### [الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِحْرَامِ مِنْ أَىِّ الْعَقِيقِ أُحْرِمُ قَالَ مِنْ أَوْلَاهِ وَ هُوَ أَفْضَلُ.

#### [الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ آخِرُ الْعَقِيقِ بَرِيدُ أَوْطَاسٍ وَ قَالَ بَرِيدُ الْبَغْتِ دُونَ غَمْرَةَ بَرِيدَيْنِ.

#### [الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ رَجُلٍ

---

عن وضعه ميقاتا.

و أما ذات عرق فقال فى القاموس: أنها بالبادية ميقات العراقيين، و قيل:

أنها كانت قرية فخرت. انتهى.

و فى السرائر: المسلخ يقال: بفتح الميم و كسرهما.

الحديث الثامن عشر: موثق كالصحيح.

الحديث التاسع عشر: حسن.

و بريد البغت غير مذكور فى كتب اللغة، و يظهر من هذه الأخبار أن بريد البغت خارج عن الميقات و منتهاه مبدأ للميقات، و الله أعلم.

و صحح بعض الأفاضل البعث بالعين المهملة بمعنى الجيش، و قال: لعله كان موضع بعث الجيوش، و قرأ المسلح بالحاء المهملة، أى: الموضع الذى يترتب فيه السلاح، فمرجع الكلمتين إلى معنى واحد، فتأمل.

الحديث العشرون: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٩٨

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَوْطَأْسُ لَيْسَ مِنَ الْعَقِيقِ.

#### [الحديث ٢١]

٢١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَوَّلُ الْعَقِيقِ بَرِيدُ الْبُعْثِ وَ هُوَ دُونَ الْمَسْلُخِ بِسِتَّةِ أَمْيَالٍ مِمَّا يَلِي الْعِرَاقَ وَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ عَمْرَةَ أَرْبَعَةٌ وَ عَشْرُونَ مِيلًا بَرِيدَانِ.

#### [الحديث ٢٢]

٢٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع خِصَالُ عَابَهَا عَلَيْكَ أَهْلُ مَكَّةَ قَالَ وَ مَا هِيَ قُلْتُ قَالُوا أَحْرَمَ مِنَ الْجُحْفَةِ وَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَحْرَمَ مِنَ الشَّجَرَةِ فَقَالَ الْجُحْفَةُ أَحَدُ الْوَقْتَيْنِ فَأَخَذْتُ بِأَذْنَاهُمَا وَ كُنْتُ عَلِيًّا.

#### [الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ أَيْنَ يُحْرَمُ الرَّجُلُ إِذَا جَاوَزَ الشَّجَرَةَ فَقَالَ مِنَ الْجُحْفَةِ وَ لَا يُجَاوِزُ الْجُحْفَةَ إِلَّا مُحْرِمًا.

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ

---

الحديث الحادى و العشرون: حسن.

الحديث الثانى و العشرون: موثق كالصحيح.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

ولا- خلاف بين الأصحاب فى جواز تأخير المدنى الإحرام إلى الجحفة عند الضروره، و أما اختيارا فالمشهور عدم الجواز، و يظهر من كثير من الأخبار الجواز لكن ظاهرهم أنه إذا تجاوز يصح إحرامه و إن كان آثما.

الحديث الرابع والعشرون: صحيح أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٩٩

شَهْرًا وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ ثُمَّ بَدَا لَهُ أَنْ يَخْرُجَ فِي غَيْرِ طَرِيقِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِي يَأْخُذُونَهُ فَلْيَكُنْ إِحْرَامُهُ مِنْ مَسِيرِهِ سِتَّةَ أَمْيَالٍ

و فى الفقيه: و روى الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من أقام بالمدينة و هو يريد الحج شهرا أو نحوه، ثم بدا له أن يخرج عن غير طريق المدينة، فإذا كان حذاء الشجرة و البيداء مسيره ستة أميال، فليحرم منها.

و قال فى المدارك: إذا حج المكلف على طريق لا يفضى إلى أحد المواقيت، فقد ذكر جمع من الأصحاب أنه يجب عليه الإحرام إذا غلب على ظنه محاذاه الميقات، لصحيحه عبد الله بن سنان، فقيل: يحرم على محاذاه أقرب المواقيت إلى مكة. و قيل أقرب المواقيت إلى طريقه.

و لو سلك طريقا لم يؤد إلى محاذاه ميقات، قيل: يحرم

من مساواه أقرب الأماكن إلى مكة، واستقرب العلامة وجوب الإحرام من أدنى الحل، وهو حسن، و لو لا- ورود الروايه بالمحاذاه لأمكن المناقشه فيه أيضا، مع أن الروايه إنما تدل على محاذاه مسجد الشجره، فالحاق غيره يحتاج إلى دليل. انتهى.

و الأحوط عدم الاكتفاء بالمحاذاه مطلقا، و مع الضروره الإحرام من أدنى الحل أيضا.

قوله: من أقام بالمدينه شهرا يحتمل أن يكون ذكر هذا لبيان ضيق [الوقت]، فلا يمكنه الذهاب من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٠٠

وَ لَيْسَ لِمَنْ أَحْرَمَ مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ أَنْ يَغْدِلَ بِالْأَحْرَامِ مِنَ الشَّجَرَةِ إِلَى ذَاتِ عِزْقٍ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٢٥]

٢٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَخَافُوا كَثْرَةَ الْبُرْدِ وَ كَثْرَةَ الْأَيَّامِ يَعْنِي الْأَحْرَامَ مِنَ الشَّجَرَةِ فَأَرَادُوا أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهَا إِلَى ذَاتِ عِزْقٍ فَيُحْرِمُوا مِنْهَا فَقَالَ لَا وَ هُوَ مُغْضَبٌ مَنْ دَخَلَ الْمَدِينَةَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ إِلَّا مِنَ الْمَدِينَةِ.

وَ مَنْ نَسِيَ الْأَحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ وَ يُحْرِمُ مِنْهُ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَقْتُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَقْتُ فَلْيَمُضْ وَ لِيُحْرِمَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي انْتَهَى إِلَيْهِ رَوَى ذَلِكَ

---

الطريق المنتهى إلى ذى الحليفه لبعده.

الحديث الخامس و العشرون: مجهول.

قوله: و من نسى الإحرام من الميقات المشهور أنه يخرج إلى خارج الحرم إن أمكن، و إلا- فمن موضعه. و إن تركه لعذر، فالمشهور أنه أيضا مثل الناسى.

و فصل المحقق فى المعتبر بأنه إن منعه مانع عند الميقات، فإن كان عقله ثابتا عقد الإحرام بقلبه. و لو زال عقله بإغماء و شبهه سقط عنه الحج. و لو أحرم عنه رجل



جاز. و لو آخر و زال المانع عاد إلى الميقات إن تمكن، و إلا أحرم من موضعه.

و لو أخره عامدا، فالمشهور أنه يعود إلى الميقات. و لو تعذر لم يصح إحرامه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٠١

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ الْإِحْرَامَ حَتَّى دَخَلَ الْحَرَمَ فَقَالَ يَرْجِعُ إِلَى مِيقَاتِ أَهْلِ بِلَادِهِ الَّتِي يُحْرِمُونَ مِنْهُ فَيُحْرِمُ وَإِنْ خَشِيَ أَنْ يَفُوتَهُ الْحَجَّ فَلْيُحْرِمْ مِنْ مَكَانِهِ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْيَخْرُجْ.

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَرَّ عَلَى الْوَقْتِ الَّتِي يُحْرِمُ مِنْهُ النَّاسُ فَنَسِيَ أَوْ جَهَلَ فَلَمْ يُحْرِمْ حَتَّى أَتَى مَكَّةَ فَخَافَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْوَقْتِ فَيَفُوتَهُ الْحَجَّ قَالَ يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ فَيُحْرِمُ فَيَجْزِيهِ ذَلِكَ.

وَ لَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَ الْأُولَى تَنَافٍ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنَ الْحَرَمِ مَتَى لَمْ يَخَفْ أَنْ يَخْرُجَ فَوْتَ الْحَجِّ - كَمَا أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَخَفْ فَوْتَ الْحَجِّ إِنْ خَرَجَ إِلَى مِيقَاتِ أَهْلِهِ يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهَا وَ لَمَّا يَأْسَ لِلْمُضْطَّرِّ الْخَائِفِ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يُؤَخَّرَ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَمَ رَوَى ذَلِكَ

و احتمال بعض الأصحاب الاكتفاء بإحرامه من أدنى الحل إذا خشى أن يفوته الحج لإطلاق صحيحه الحلبي، و ألحق كثير من الأصحاب الجاهل بالناسي، كما يدل عليه الخبر الثاني فى الجملة.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

الحديث السابع و العشرون: صحيح أيضا.

قوله: و لا بأس للمضطر قال الشيخ فى النهاية: من عرض له مانع من الإحرام، جاز له أن يؤخره

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٠٢

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ الْمُحَامِلِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمْ عَ قَالَ إِذَا خَافَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ أَخْرَجَ إِحْرَامَهُ إِلَى الْحَرَمِ.

وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا فَمِيقَاتُهُ مَنْزِلُهُ وَيَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحدِيث ٢٩]

٢٩ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْوَقْتِ إِلَى مَكَّةَ فَلْيُحْرِمْ مِنْ مَنْزِلِهِ.

#### [الحدِيث ٣٠]

٣٠ وَقَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ إِذَا كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ فَلْيُحْرِمْ مِنْ دُوَيْرِهِ أَهْلِهِ.

#### [الحدِيث ٣١]

٣١ وَعَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ مِسْعَمِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا كَانَ مَنْزِلُ الرَّجُلِ دُونَ ذَاتِ عِزْقٍ إِلَى مَكَّةَ فَلْيُحْرِمْ مِنْ مَنْزِلِهِ

---

عن الميقات، فإذا زال المنع أحرم من الموضع الذي انتهى إليه.

وقال ابن إدريس: مقصوده تأخير كيفية الإحرام الظاهره من نزع الثياب، وكشف الرأس، والارتداء، والتوشح والانتزار، فأما النيه والتلبيه مع القدره عليهما، فلا يجوز له ذلك إذ لا مانع.

الحدِيث الثامن والعشرون: مرسل.

الحدِيث التاسع والعشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٠٣

#### [الحدِيث ٣٢]

٣٢ وَعَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْجُحْفَةِ إِلَى مَكَّةَ قَالَ يُحْرِمُ مِنْهُ.

#### [الحدِيث ٣٣]

٣٣ وَعَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عِاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ رِيَّاحِ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ يَزُودُونَ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ إِنَّ مِنْ تَمَامِ حَجِّكَ إِحْرَامَيْكَ مِنْ دُوَيْرِهِ أَهْلِكَ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ فَلَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُونَ لَمْ يَتَمَتَّعْ رَسُولُ اللَّهِ ص بِشَيْبِهِ إِلَى الشَّجَرَةِ وَإِنَّمَا مَعْنَى دُوَيْرِهِ أَهْلِهِ مَنْ كَانَ أَهْلُهُ وَرَاءَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ.

وَالْمَجَاوِرُ بِمَكَّةَ يُخْرَجُ إِلَى مِيقَاتِ أَهْلِهِ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ ذَلِكَ أَحْرَمَ مِنْ خَارِجِ الْحَرَمِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٣٤]

٣٤ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبَانَ

أقول: هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب، و يستفاد من الروايات أن المعتبر القرب إلى مكة، و اعتبر المحقق في المعتبر القرب إلى عرفات، و الأخبار تدفعه.

الحديث الحادي و الثلاثون: صحيح أيضا.

و يشعر بأن ذات عرق من الميقات.

الحديث الثاني و الثلاثون: مجهول.

الحديث الثالث و الثلاثون: مجهول أيضا.

الحديث الرابع و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٠٤

بْنِ عُثْمَانَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُجَاوِرِ أَلَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ قَالَ نَعَمْ يُخْرَجُ إِلَى مُهَلِّ أَرْضِهِ فَيَأْتِي إِنْ شَاءَ.

#### [الحديث ٣٥]

٣٥ وَعَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِحَجِّهِ عَنْ غَيْرِهِ ثُمَّ أَقَامَ سِنَةً فَهُوَ مَكِّيٌّ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَحِجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَرَادَ أَنْ يَعْتِمِرَ بَعْدَ مَا انْصَرَفَ مِنْ عَرَفَةَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِمَكَّةَ وَ لَكِنْ يُخْرَجُ إِلَى الْوَقْتِ وَ كُلَّمَا حَوَّلَ رَجَعَ إِلَى الْوَقْتِ.

#### [الحديث ٣٦]

٣٦ وَعَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ

الحديث الخامس و الثلاثون: مرسل معتبر.

قوله عليه السلام: فإن أراد أن يحج قال المحدث الأسترآبادى: يعنى لا يجوز للنائى أن يحرم بمكه لحج التمتع و لا يجوز لأهل مكه أن يحرموا بمكه، لأن إحرامهم إنما يكون لحج الأفراد، أو بالعمرة المفردة، و ميقاتهما إنما يكون خارج الحرم.

قوله عليه السلام: و كل ما حول رجع إلى الوقت الظاهر أن المراد كل ما أتى عليه حول، لكن لم يرد فيما عندنا من كتب اللغة بهذا المعنى، و ورد بهذا المعنى أحال.

الحديث السادس و الثلاثون: مجهول.

قيل: فى قوله " عنه " المرجع محمد بن يعقوب المفهوم من فحوى الكلام انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٠٥

عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَزِيدٍ اللَّحْمِيِّ قَالَ الْمَجَاوِرُ بِمَكَّةَ إِذَا دَخَلَهَا بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَإِنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ شَوَّالٌ وَ ذُو الْقَعْدَةِ وَ ذُو الْحِجَّةِ مَنْ دَخَلَهَا بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ فَلْيُخْرِجْ إِلَى الْجِعْرَانِ فَلْيُحْرِمْ مِنْهَا ثُمَّ يَأْتِ مَكَّةَ وَ لَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى الْبَيْتِ ثُمَّ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَيَطُوفُ بَيْنَهُمَا ثُمَّ يَقْصُرُ وَ يَحُلُّ

ثُمَّ يَعْقِدُ التَّلْبِيَةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ.

وَالْمَرِيضُ إِذَا بَلَغَ الْمِيقَاتِ فَلْيُحْرِمَ عَنْهُ مَنْ يَكُونُ مَعَهُ وَيَجْتَنِبُ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٣٧]

٣٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ فِي مَرِيضٍ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَعْقِلْ حَتَّى أَتَى الْمُؤْتَفَفَ قَالَ يُحْرِمُ عَنْهُ رَجُلٌ.

وَمَنْ نَسِيَ الْإِحْرَامَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْمَنَاسِكِ كُلِّهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَقَدْ أَجْرَأْتَهُ نَيْتُهُ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ

---

قوله عليه السلام: فليخرج إلى الجعرانه حمل على عدم إمكان الرجوع إلى الميقات.

الحديث السابع و الثلاثون: مرسل معتبر.

قوله عليه السلام: يحرم عنه قال الأسترآبادي: المراد يحرم به، كما مر في حج الصبي الصغير.

الحديث الثامن و الثلاثون: مرسل كالحسن.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٠٦

جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ فِي رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُحْرِمَ أَوْ جَهَلَ وَقَدْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا وَ طَافَ وَ سَعَى قَالَ يُجْزِيهِ نَيْتُهُ إِذَا كَانَ قَدْ نَوَى ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَإِنْ لَمْ يُهَلِّ

---

و عمل به الشيخ في النهايه و المبسوط و كثير من الأصحاب، و المشهور بين المتأخرين أنه لا- يعتد بحجه و يقضى إن كان واجبا.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٠٧

## ٧ بَابُ صِفَةِ الْإِحْرَامِ

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا بَلَغَ الْمَتَوَجَّهُ إِلَى مِيقَاتِ أَهْلِهِ فَلْيَتَنَظَّفْ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ وَإِنْ كَانَ عَلَى عَوْرَتِهِ شَعْرٌ فَلْيُرْلُهُ وَلْيَنْظِفْ  
إِبْطِيهَ أَيْضاً مِنَ الشَّعْرِ وَلْيَقْصَّ مِنْ شَارِبِهِ وَلْيَقْصَّ مِنْ أَظْفَارِهِ وَلا يَمَسَّ شَيْئاً مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ وَلا شَعْرِ لِحْيَتِهِ ثُمَّ لْيَغْتَسِلْ وَلْيَلْبَسُ  
ثَوْبَيْنِ إِحْرَامِهِ يَأْتِرُ بِأَحَدِهِمَا وَيَتَوَشَّحُ بِالْآخَرِ وَيُرْتَدِي بِهِ

#### [الحدِيث ١]

١ رَوَى ذَلِكَ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى بَعْضِ الْمَوَاقِيْتِ  
الَّتِي وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ص فَانْتِفِ إِبْطِيكَ وَاحْلِقْ عَانَتَكَ وَقَلِّمِ أَظْفَارَكَ وَقْصِّ شَارِبَكَ وَلا يَضْرُكَ بِأَيِّ ذَلِكَ بَدَأَتْ

باب صفه الإحرام الحدِيث الأول: صحيح.

و كان فيه دلالة على صحه الإحرام بالحج من أى ميقات كان، و إن لم يكن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٠٨

#### [الحدِيث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ التَّهْتِؤِ لِلْإِحْرَامِ فَقَالَ تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَ أَخْذُ الشَّارِبِ وَ حَلْقُ الْعَانَةِ.

#### [الحدِيث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزِ وَ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ صَفْوَانَ بْنِ  
يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سِئِلَ عَنْ نَتْفِ الْإِبْطِ وَ حَلْقِ الْعَانَةِ وَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّارِبِ ثُمَّ يُحْرِمُ قَالَ نَعَمْ  
لَا بَأْسَ بِهِ.

فَإِنْ كَانَ قَدْ تَنَظَّفَ قَبْلَ حُضُورِهِ ذَلِكَ الْمَكَانَ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا رَوَى ذَلِكَ

#### [الحدِيث ٤]

٤ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ نَحْنُ بِالْمَدِينَةِ - عَنِ التَّهْتِؤِ لِلْإِحْرَامِ فَقَالَ أَطْلِ  
بِالْمَدِينَةِ وَ تَجَهَّزْ بِكُلِّ مَا تُرِيدُ وَ اغْتَسِلْ وَ إِنْ شِئْتَ اسْتَمْتَعْتَ بِقَمِيصِكَ حَتَّى تَأْتِيَ مَسْجِدَ الشَّجَرَةِ.

#### [الحدِيث ٥]

٥ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ

مِيقَاتُ أَهْلِهِ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي: صَحِيحٌ.

الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ: صَحِيحٌ.

قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا قِيلٌ: فِي النُّورِ نَعَمْ، وَ أَمَا فِي اخْتِذَاكَ الشَّرَابِ وَ قَصِّ الْأَطْفَارِ فَلَا، بَلْ يَنْبَغِي التَّجْدِيدُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَ هُوَ حَسَنٌ.

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ: صَحِيحٌ.

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ: ضَعِيفٌ.

مَلَاذُ الْأَخْيَارِ فِي فَهْمِ تَهْذِيبِ الْأَخْبَارِ، ج ٧، ص: ٣٠٩

صَفْوَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْمَكَارِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُطَّلَى قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا.

وَ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَالْأَفْضَلُ لَهُ اسْتِثْنَاؤُ التَّنْظِيفِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الْحَدِيثُ ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلَ أَبُو بَصِيرٍ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا حَاضِرٌ فَقَالَ إِذَا أَطْلَيْتُ لِلْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ كَيْفَ أَضْمَعُ فِي الطَّلِيِّ الْمَآخِرِهِ وَ كَمْ بَيْنَهُمَا قَالَ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا جُمُعَتَانِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَاطَّلِ.

#### [الْحَدِيثُ ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ ابْنِ جُمُهورٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ قَالَ كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فَلَا حَانِي زُرَّارَةَ فِي نَتْفِ الْأَيْطِ وَ حَلْقِهِ فَقُلْتُ حَلْقُهُ أَفْضَلُ وَ قَالَ زُرَّارَةُ نَتْفُهُ أَفْضَلُ فَاسْتَأْذَنَّا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَأَذِنَ لَنَا وَ هُوَ فِي الْحَمَامِ يُطَّلَى قَدْ طَلَى إِطْلِيهِ فَقُلْتُ لَزُرَّارَةَ يَكْفِيكَ قَالَ لَا لَعَلَّهُ فَعَلَ هَذَا لِمَا لَا يَجُوزُ لِي أَنْ أَفْعَلَهُ فَقَالَ فِيمَ أَنْتَمَا فَقُلْتُ إِنَّ زُرَّارَةَ لَأَحَانِي فِي نَتْفِ الْأَيْطِ وَ حَلْقِهِ فَقُلْتُ حَلْقُهُ أَفْضَلُ فَقَالَ أَصِيبَتِ السُّنَّةُ وَ أَخْطَأَهَا زُرَّارَةُ حَلْقُهُ أَفْضَلُ مِنْ نَتْفِهِ وَ طَّلِيُّهُ أَفْضَلُ مِنْ حَلْقِهِ ثُمَّ قَالَ لَنَا أَطْلِيَا فَقُلْنَا فَعَلْنَا مُنْذُ ثَلَاثِهِ فَقَالَ

الْحَدِيثُ السَّادِسُ: ضَعِيفٌ عَلَى الْمَشْهُورِ.

الحديث السابع: ضعيف.

و يدل على استحباب التجديد قبل مضي خمسة عشر أيضا، كما ذكره العلامة و جماعه.

قوله: فقلت لزراره: يكفيك أى: فعله عليه السلام، و يظهر من تصديق زراره أنه كان نزاعهم فى أنه هل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣١٠

أَعِيدَا فَإِنَّ الْإِطْلَاءَ طَهُورٌ.

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْغُسْلَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ أَفْضَلُ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يُقَدَّمَ الْغُسْلُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ فَيَكُونُ عَلَى هَيْئَتِهِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الْمِيقَاتِ ثُمَّ يُحْرِمَ مَا لَمْ يَنْمَ أَوْ يَمْضِ عَلَيْهِ يَوْمٌ وَ لَيْلَةٌ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ

يجب النتف أو غير النتف أفضل و خصوص الحلق على سبيل المثال؟.

و قال فى الدروس: و يستحب إكمال التنظيف بإزاله شعر الإبط و العانه بالحلق و الإطلاء أفضل. و لو كان مطليا أو قد أزال الشعر بغيره، أجزاء ما لم يمض خمسة عشر يوما، و الإعادة أفضل، و إن



قرب العهد به، و قص الشارب و الأظفار و إزاله الشعث.

قوله: و لا بأس أن يقدم الغسل قال فى الدروس: يستحب الغسل، و أوجه الحسن، و لو فقد الماء تيمم عند الشيخ، و يجزى غسل النهار ليومه، و الليل لليلته ما لم ينم، فيعيده خلافا لابن إدريس، و الأقرب أن الحدث كذلك، و يجوز تقديمه على الميقات لخائف الإعواز، فإن تمكن بعد استحباب الإعادة. و كذا يستحب الإعادة. و كذا يستحب إعادته لو أكل، أو تطيب أو لبس بعده ما يحرم على المحرم، و لو قلم أظفاره بعد الغسل لم يعد و يمسحها بالماء.

الحديث الثامن: ضعيف على المشهور.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣١١

عَنْ يُونُسَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ بِالْمَدِينَةِ لِإِحْرَامِهِ أَيْجُزِيهِ ذَلِكَ مِنْ غُسلِ ذِي الْحَلِيفَةِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٩]

٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ بِالْمَدِينَةِ لِلإِحْرَامِ أَيْجُزِيهِ - عَنْ غُسلِ ذِي الْحَلِيفَةِ قَالَ نَعَمْ.

وَ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ إِنَّمَا وَرَدَتْ رُخْصَةً فِي تَقْدِيمِ الغُسلِ - عَنِ المِيقَاتِ لِمَنْ خَافَ أَنْ لَا يَجِدَ المَاءَ عِنْدَ المِيقَاتِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ أَرْسَلْنَا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ نَحْنُ جَمَاعَةٌ وَ نَحْنُ بِالْمَدِينَةِ أَنَّا نُرِيدُ أَنْ نُودِّعَكَ فَأَرْسَلَنَا أَنِ اغْتَسَلُوا بِالْمَدِينَةِ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَعَزَّ عَلَيْنَا المَاءَ بِغَدَى الْحَلِيفَةِ فَاعْتَسَلُوا بِالْمَدِينَةِ وَ البُسُوبِ الثَّابِتِ الَّتِي تُحْرَمُونَ فِيهَا ثُمَّ تَعَالَوْا فُرَادَى أَوْ مَتَانِي.

وَ هَذِهِ الرُّوَايَةُ لَا تُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ جَوَازِ لبْسِ القَمِيصِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ المِيقَاتَ لِأَنَّهُ إِذَا عَمِلَ عَلَى هَذَا لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ وَ إِذَا لبَسَ القَمِيصَ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ المِيقَاتَ ثُمَّ يَلْبَسُ ثَوْبِي إِحْرَامِهِ فَلَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ أَيْضًا وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١]

١١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث التاسع: صحيح.

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣١٢

عَنِ التَّهْتِئِ لِلْإِحْرَامِ فَقَالَ أَطْلِ بِأَيْمَانِكَ فَإِنَّهُ طَهُورٌ وَتَجَهُّزٌ بِكُلِّ مَا تُرِيدُ وَإِنْ شِئْتِ اسْتَمْتَعَتْ بِقَمِيصِكَ حَتَّى تَأْتِيَ الشَّجْرَةَ فَتُفِيضَ عَلَيْكَ مِنَ الْمَاءِ وَتَلْبَسَ ثَوْبَيْكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَغُسْلُ الْيَوْمِ يُجْزَى عَنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَكَذَلِكَ غُسْلُ اللَّيْلِ يُجْزَى عَنْ لَيْلَتِهِ مَا لَمْ يَنْمِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٢]

١٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَّافٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ اغْتَسَلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ كَفَّاهُ غُسْلُهُ إِلَى اللَّيْلِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَجِبُ فِيهِ الْغُسْلُ وَ مَنْ اغْتَسَلَ لَيْلًا كَفَّاهُ غُسْلُهُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ اغْتَسَلَ قَبْلَ طُلُوعِ

---

قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله كان الأولى أن يستشهد على هذا المدعى بما سبق فى الصفحه المتقدمه من روايه معاويه، لأنه لم يتعرض فى هذه الروايه للغسل قبل لبس القميص. و أيضا قوله " فتفيض عليك من الماء " مما يتراءى منه خلاف مقصوده.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

و فى بعض النسخ " عثمان بن يزيد " مكان " عمر " فالخبر مجهول، و الظاهر أنه تصحيف.

و يدل على أنه يكفى غسل اليوم إلى الليل للزياره و الطواف و الاستخاره و كل ما يستحب له الغسل و إن نام و أحدث، و كذا الليل إلى الفجر.

الحديث الثالث عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣١٣

الْفَجْرِ وَقَدْ اسْتَحَمَ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ أَحْرَمَ مِنْ يَوْمِهِ أَجْزَأَهُ غُسْلُهُ وَإِنْ اغْتَسَلَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ ثُمَّ أَحْرَمَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ أَجْزَأَهُ غُسْلُهُ.

فَأَمَّا إِذَا نَامَ بَعْدَ الْغُسْلِ قَبْلَ عَقْدِ الْإِحْرَامِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ قَالَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ

---

قوله عليه السلام: وقد استحتم قبل ذلك أى: قبل الفجر، و كأنه لبيان أنه إنما يصح ذلك لعذر، و هاهنا الاستحمام قبل الفجر، و تعسر الاستحمام مرتين عذر.

و يحتمل أن يكون المراد قبل الاستحمام التى للاغتسال، أى: و قد استحتم قبل ذلك للتطليه و التنظيف، فلا رجوع

إلى الحمام بعد ذلك.

و يمكن أن يقال: ذكر تقديم الاستحمام لبيان تعقيب الاغتسال للتطليه و التنظيف حسب، إذ الاغتسال فى المدينه لا يحتاج إلى الاستحمام غالباً.

قوله: فإنه يجب عليه إعادته الغسل قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر يستحب بدل يجب، أو حمل الوجوب على تأكيد الاستحباب، لما يدل عليه ما اعترف به فى الجمع بين الأخبار بعيد هذا.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣١٤

### [الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ اغْتَسَلَ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ نَامَ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ قَالَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ.

### [الحديث ١٦]

١٦ وَ الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ لِلْإِحْرَامِ بِالْمَدِينَةِ وَ يَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ ثُمَّ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ.

لَمَّا يَتَأَمَّرُ مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ عَ إِنَّمَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ فَرِيضَةٌ وَ لَمْ يَنْفِ الْغُسْلَ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ وَ مَنْ لَبَسَ قَمِيصاً بَعِيدَ الْغُسْلِ فَإِنَّ عَلَيْهِ إِعَادَةَ الْغُسْلِ رَوَى ذَلِكَ

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

الحديث السادس عشر: صحيح.

و ظاهره عدم انتقاض الغسل بالنوم و إن استحب الإعادة، بل لا يبعد عدم تأكيد استحباب الإعادة، كما يفهم من هذا الخبر، إذ الظاهر أن المراد نفى تأكيد الغسل.

و ما حملة الشيخ عليه من نفى الوجوب فهو بعيد، لأن سوق الخبر يقتضى أن سقوط الإعادة للاعتداد بالغسل المتقدم، لا لكونه غير واجب. و نقل عن ابن إدريس أنه نفى استحباب الإعادة بذلك، و هو ضعيف، و الحق الشهيد فى الدروس بالنوم غيره من نواقض الوضوء، و هو ضعيف.

قوله: فإن عليه إعادة الغسل و كذا المشهور استحباب الإعادة إذا أكل ما لا يجوز للمحرم أكله، و الحق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣١٥

### [الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ اغْتَسَلَ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ لَبَسَ قَمِيصًا قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ فَقَالَ قَدْ انْتَفَضَ غُسلُهُ.

### [الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِذَا اغْتَسَلَ الرَّجُلُ وَ هُوَ يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ فَلَيْسَ قَمِيصًا قَبْلَ أَنْ يُلَبِّيَ فَعَلَيْهِ الْغُسلُ.

فَإِنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ بَعْدَ الْغُسلِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَ لَا إِعَادَةٌ عَلَيْهِ فِي الْغُسلِ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي رَجُلٍ اغْتَسَلَ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ قَالَ يَمْسَحُهَا بِالْمَاءِ وَ لَا يُعِيدُ الْغُسلَ

فى الدروس الطيب أيضا، لصحيحه عمر بن يزيد كما سياتى.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

الحديث الثامن عشر: ضعيف.

الحديث التاسع عشر: مرسل كالحسن.

قوله عليه السلام: يمسحها بالماء إنما يمسح الأظفار بالماء استحبابا للحديد.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣١٦

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَمَّا يُحْرِمُ فِي دِيَّاجٍ وَ لَمَّا خَزَّ مَعْشُوشٍ بِوَبْرِ الْأَرَانِبِ أَوْ النَّعَالِبِ وَ لَمَّا يُحْرِمُ فِي ثِيَابٍ سُودٍ وَ أَفْضَلُ الثِّيَابِ لِلْإِحْرَامِ الْبَيْضُ مِنَ الْقُطنِ أَوْ الْكُتَّانِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كُلُّ ثَوْبٍ يُصَلَّى فِيهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُحْرَمَ فِيهِ.

#### [الحدِيث ٢١]

٢١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ بَعْضِهِمْ ع قَالَ أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي ثَوْبَيْنِ كُرْسُفٍ

قوله رحمه الله: و لا يحرم فى ديباج لا خلاف فيه للرجال، و أما النساء فذهب المفيد و جماعه إلى جواز إحرامهن فى الحرير، و منع منه الشيخ و جمع من الأصحاب، و عدم جواز الخز المغشوش مقطوع به فى كلام الأصحاب.

قوله رحمه الله: و أفضل الثياب قال فى الدروس: أفضل الثياب البيض من القطن، و يجوز من غيرها، و لكن يكره فى السود و المشبع بالعصفر أو غيره، و لا بأس بغير المشبع كالممشق، للنص عن على عليه السلام، و الوسخه، و المعلمه، و النوم على الفراش المصبوغ و خصوصا الأسود، و الممزوج بالحرير جائز ما لم يصدق عليه اسمه.

الحدِيث العشرون: حسن.

الحدِيث الحادى و العشرون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣١٧

#### [الحدِيث ٢٢]

٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَيُّ حُرْمِ الرَّجُلِ فِي الثَّوْبِ الْأَسْوَدِ قَالَ لَا يُحْرَمُ فِي الثَّوْبِ الْأَسْوَدِ وَ لَا يُكْفَنُ بِهِ الْمَيِّتُ.

#### [الحدِيث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سُرِّئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْخَمِيصَةِ سَدَاهَا إِبْرِيْسَمٌ وَ لَحْمَتُهَا مِنْ غَزَلٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُحْرَمَ فِيهَا إِنَّمَا يُكْرَهُ الْخَالِصُ مِنْهُ.

#### [الحدِيث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ عَنِ أَبِي

فى القاموس: الكرسف كعصفر و زبور القطن.

الحديث الثاني و العشرون: موثق.

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف على المشهور.

فى القاموس: الخميصة كساء أسود مربع له علمان.

و فى النهاية: قد تكرر ذكر الخميصة فى الحديث، و هى ثوب خز أو صوف معلم، و قيل: لا تسمى خميصة إلا أن تكون سوداء معلمه، و كانت من لباس الناس قديما، و جمعها الخمائص.

الحديث الرابع و العشرون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣١٨

عَبْدُ اللَّهِ ع قَالَ كُنْتُ عِنْدَهُ جَالِسًا فَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يُحْرِمُ فِي تَوْبٍ فِيهِ حَرِيرٌ فَدَعَا بِإِزَارٍ قُرْقُبِيٍّ فَقَالَ أَنَا أُحْرِمُ فِي هَذَا وَ فِيهِ حَرِيرٌ.  
فَأَمَّا الثِّيَابُ الْمُضْبُوعَةُ بِمَا عَدَا السَّوَادَ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِلُبْسِهَا لِلْمُحْرِمِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا طَيْبٌ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَحَى مُوسَى ع يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الثَّوْبَ الْمُسْبَعُ بِالْعُصْفُرِ فَقَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَيْبٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ

و فى النهاية: و أصل القرف أخذ القشر، و منه حديث عبد الملك " أراك أحمر قرفا " القرف بكسر الراء شديده الحمرة كأنه قرف، أى قشر.

و فى القاموس: المقرف كمحسن الرجل فى لونه حمرة كالقرفى بالفتح انتهى.

و فى الكافى: فدعا بإزار قرقبى.

و فى القاموس: قرقوب موضع من عمل كسكر.

و فى النهاية: فى حديث عمر " فأقبل شيخ عليه قميص قرقبى " هو منسوب إلى قرقوب، فحذفوا الواو كما حذفوها من سابرى فى النسب إلى سابور، و قيل:

هى ثياب كتان بيض، و يروى بالفاء.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنْ عُثْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الثُّوبِ الْمَضْبُوعِ بِالزَّعْفَرَانِ أَوْغَسِلُهُ وَ أُحْرِمُ فِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ وَ هُوَ يَقُولُ كَانَ عَلِيٌّ عَ مُحْرِمًا وَ مَعَهُ بَعْضُ صَبِيَانِهِ وَ عَلَيْهِ ثُوبَانِ مَضْبُوعَانِ فَمَرَّ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا هَذَانِ الثُّوبَانِ الْمَضْبُوعَانِ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ عَ مَا نُرِيدُ أَحَدًا يُعَلِّمُنَا بِالسُّنَّةِ إِنَّمَا هُمَا ثُوبَانِ صُبِعَا بِالْمِشْقِ يَعْنِي الطِّينَ.

فَإِذَا كَانَ الثُّوبُ مَضْبُوعًا بِالزَّعْفَرَانِ فَعُغْسِلْ وَ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ فَلَا بَأْسَ بِالْأِحْرَامِ فِيهِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الثُّوبِ لِلْمُحْرِمِ يُصَيِّبُهُ الزَّعْفَرَانُ ثُمَّ يُغْسَلُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا ذَهَبَ رِيحُهُ وَ لَوْ كَانَ مَضْبُوعًا كُلُّهُ إِذَا ضَرَبَ إِلَى الْبَيَاضِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَ يُكْرَهُ الْمَنَامُ عَلَى الْفُرْشِ الْمَضْبُوعَةِ

الحديث السادس و العشرون: موقوف.

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

الحديث الثامن و العشرون: حسن.

قوله عليه السلام: إذا ضرب إلى البياض أى: بعد الغسل ليكون علامه لذهاب طيبه، أو مطلقا بناء على كراهه المشبع.

رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٢٩]

٢٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ يُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَنَامَ عَلَى الْفِرَاشِ الْأَصْفَرِ وَ الْمِرْفَقَةِ الصَّفْرَاءِ.



وَيُكْرَهُ الْإِحْرَامُ فِي الثِّيَابِ الْوَسِيخِ إِلَّا أَنْ تُغْسَلَ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٣٠]

٣٠ موسى بن القاسم عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين قال سئل أحدهما عن الثوب الوسيخ أ يحرم فيه المحرم فقال لا و لا أقول إنه حرام و لكن يطهره أحب إلي و طهره غسله.

فإن كان الثوب قد أصابه الطيب فلا بأس بلبسه بعد أن يكون قد ذهب رائحته روى ذلك

### [الحديث ٣١]

٣١ محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن أبان عن إسماعيل بن الفضل قال سألت أبا عبد الله ع عن المحرم يلبس الثوب قد أصابه الطيب فقال إذا ذهب ريح الطيب فليلبسه.

و قد قدمنا جواز لبس ثياب قد صبغت بالعصفر و تجبئه أفضل مخافه الشهره بذلك روى ذلك

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

و فى الصحاح: المرفقه بالكسر المخده.

و لعله باعتبار طيب الزعفران.

الحديث الثلاثون: صحيح.

الحديث الحادى و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٢١

### [الحديث ٣٢]

٣٢ أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن أبي الفرج عن أبان بن تغلب قال سأل أبا عبد الله ع أخى و أنا حاضر عن الثوب يكون مضيئاً بالعصفر ثم يغسل ألبسه و أنا محرم فقال نعم ليس بالعصفر من الطيب و لكن أكره أن تلبس ما يشهرك به الناس.

و إذا أصاب ثوب المحرم شئ من خلوق الكعبه و من زعفرانها فلا يضره ذلك و إن لم يغسله روى ذلك

### [الحديث ٣٣]

٣٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ خُلُوقِ الْكَعْبَةِ يُصِيبُ ثَوْبَ الْمُحْرَمِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا يَغْسِلُهُ فَإِنَّهُ طَهُورٌ.

#### [الحدِيث ٣٤]

٣٤ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ الْمُحْرَمُ يُصِيبُ ثِيَابَهُ الرَّغْفَرَانُ مِنَ الْكَعْبَةِ قَالَ لَا يَضُرُّهُ وَلَا يَغْسِلُهُ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبًا يَزُرُّهُ وَلَا يَدْرِعُهُ وَلَا يَلْبَسَ سَرَائِلَ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ إِزَارٌ رَوَى ذَلِكَ

---

الحدِيث الثَّانِي وَالثَّلَاثُونَ: مَجْهُولٌ.

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا يَشْهَرُكَ أَيُّ: بَيْنَ الْعَامَةِ بِمُخَالَفَتِهِمْ، وَهُوَ أَمْرٌ بِالتَّقِيهِ.

الحدِيث الثَّالِثُ وَالثَّلَاثُونَ: صَحِيحٌ.

الحدِيث الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: صَحِيحٌ.

مِلَاذُ الْأَخْيَارِ فِي فَهْمِ تَهْذِيبِ الْأَخْبَارِ، ج ٧، ص: ٣٢٢

#### [الحدِيث ٣٥]

٣٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا تَلْبَسْ وَأَنْتَ تُرِيدُ الْإِحْرَامَ ثَوْبًا تَزُرُّهُ وَلَا تَدْرِعُهُ وَلَا تَلْبَسْ سَرَائِلَ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ إِزَارٌ وَلَا الْخُفَيْنِ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ نَعْلَانِ.

فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا قَبَاءٌ فَلْيَلْبَسْهُ مَقْلُوبًا وَلَا يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي يَدَيِ الْقَبَاءِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحدِيث ٣٦]

٣٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا اضْطَرَّ الْمُحْرَمُ إِلَى الْقَبَاءِ وَلَمْ يَجِدْ ثَوْبًا غَيْرَهُ فَلْيَلْبَسْهُ مَقْلُوبًا وَلَا يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي يَدَيِ الْقَبَاءِ

---

الحدِيث الْخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ: صَحِيحٌ.

وَفِي النِّهَايَةِ: دَرَعُ الْمَرْأَةِ قَمِيصُهَا، وَأَدْرِعُهَا أَيُّ لَبَسَهَا.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، بل ظاهر التذكرة و المنتهى أنه موضع وفاق، و يستفاد من الروايات أن معنى قلب الثوب تنكيسه و جعل الذيل على الكتفين، كما ذكره ابن إدريس.

و فسره بعضهم بجعل باطن القباء ظاهراً، و اجتراً العلامه فى المختلف بكل من الأمرين. أما التنكيس فلما تقدم، و أما جعل الباطن ظاهراً، فلقوله عليه السلام " و لا يدخل يديه"، فإن هذا النهى إنما يتحقق مع القلب بالتفسير الثانى، و لخبر محمد بن مسلم، و الاحتياط يقتضى الجمع بينهما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٢٣

### [الحديث ٣٧]

٣٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَايِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْخُفَّيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رِذَاءٌ طَرَحَ قَمِيصَهُ عَلَى عَاتِقِهِ أَوْ قَبَاءَهُ بَعْدَ أَنْ يَنْكَسَهُ.

وَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَلْبَسَ الرَّجُلُ مَا زَادَ عَلَى الثَّوْبَيْنِ يَتَّقَى بِهِ مِنَ الْبُرْدِ وَ يُغَيِّرُ ثِيَابَهُ وَ يَسْتَبْدِلُ بِهَا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَطُوفُ إِلَّا فِي الثِّيَابِ الَّتِي أُحْرِمَ فِيهَا رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٣٨]

٣٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الثَّوْبَيْنِ يَزْتَدِي بِهِمَا الْمُحْرِمُ قَالَ نَعَمْ وَ الثَّلَاثَةُ يَتَّقَى بِهَا الْحَرَّ وَ الْبُرْدَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرِمِ يُحَوِّلُ ثِيَابَهُ فَقَالَ نَعَمْ وَ سَأَلْتُهُ يَغْسِلُهَا إِنْ أَصَابَهَا شَيْءٌ قَالَ نَعَمْ وَ إِذَا اِخْتَلَمَ فِيهَا فَلْيَغْسِلْهَا.

فَإِنْ تَطَيَّبَ بَعْدَ الْغُسْلِ أَوْ أَكَلَ طَعَامًا لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ لِلْمُحْرِمِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٣٩]

٣٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَايِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

و قال المحقق رحمه الله: فإن اضطر إلى لبس الخفين جاز، و قيل: يشقهما و هو متروك.

الحديث الثامن و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و رواه فى الكافى فى الحسن، لكن بحذف " و سأله " .

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٢٤

ع قَالَ إِذَا اغْتَسَلْتَ لِلْإِحْرَامِ فَلَا تَفْتَحْ وَ لَا تَطَيَّبْ وَ لَا تَأْكُلْ طَعَامًا فِيهِ طِيبٌ فَتَعِيدَ الْغُسْلَ .

#### [الحديث ٤٠]

٤٠ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا لَبَسْتَ ثَوْبًا لَا يَتَّبِعِي لَكَ لُبْسُهُ أَوْ أَكَلْتَ طَعَامًا لَا يَتَّبِعِي لَكَ أَكْلُهُ فَأَعِدِ الْغُسْلَ .

#### [الحديث ٤١]

٤١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا بَأْسَ بِأَنْ يُغَيَّرَ الْمُحْرَمُ ثِيَابَهُ وَ لَكِنْ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ لَبَسَ ثَوْبِي إِحْرَامِهِ اللَّذِينَ أَحْرَمَ فِيهِمَا وَ كُرِهَ أَنْ يَبِيعَهُمَا .

وَ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَغْسِلَ ثَوْبَهُ إِلَّا إِذَا أَصَابَهُ مَا يُوجِبُ إِزَالَتَهُ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٤٢]

٤٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَحَدِهِمَا ع قَالَ

---

قال الفاضل التستري رحمه الله: رواه محمد بن عذافر عن عمر بن يزيد، فما تقدم من عثمان بن يزيد لعله من سهو القلم، و كيف كان فلم أعرف عثمان بذكر ولا توثيق. انتهى.

و أشار به إلى ما مر فى الحديث الثانى عشر.

الحديث الأربعون: صحيح.

الحديث الحادى و الأربعون: حسن.

قوله: و لا يجوز للمحرم أن يغسل ثوبه المشهور الكراهه.

الحديث الثانى و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٢٥

لَا يَغْسِلُ الرَّجُلُ ثَوْبَهُ الَّذِي يُحْرِمُ فِيهِ حَتَّى يَحِلَّ وَإِنْ تَوَسَّخَ إِلَّا أَنْ يُصِيبَهُ جَنَابُهُ أَوْ شَيْءٌ فَيَغْسِلُهُ.

وَ لَا بَأْسَ بِلُبْسِ الثِّيَابِ الْمُعْلَمَةِ وَ اجْتِنَابِهَا أَفْضَلُ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٤٣]

٤٣ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا بَأْسَ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْمُعْلَمِ وَ تَرْكُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ إِذَا قَدَرَ عَلَى غَيْرِهِ.

وَ يُكْرَهُ بَيْعُ ثَوْبٍ أَحْرَمَ فِيهِ الْمُحْرَمُ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٤٤]

٤٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ كَانَ يَكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَبِيعَ ثَوْبًا أَحْرَمَ فِيهِ. وَ إِذَا لَبَسَ الْإِنْسَانُ قَمِيصًا بَعِيدَ الْإِحْرَامِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَشَقَّهُ وَ يُخْرِجَهُ مِنْ قَدَمَيْهِ وَ إِنْ لَبَسَهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ فَلْيُنزِعْهُ مِنْ أَعْلَاهُ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٤٥]

٤٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا لَبَسْتَ قَمِيصًا وَ أَنْتَ مُحْرَمٌ فَشَقَّهُ وَ أَخْرِجْهُ مِنْ تَحْتِ

---

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح.

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

الحديث الخامس و الأربعون: صحيح.

و قال فى الدروس: هل اللبس من شرائط الصحة حتى لو أحرم عاريا أو لا بأس مخيطا لم ينعقد نظر، و ظاهر الأصحاب انعقاده، حيث قالوا: لو أحرم و عليه قميص نزعه و لا يشقه. و لو لبسه بعد الإحرام، و جب شقه و إخراجة من تحته كما هو مروى، و ظاهر ابن الجنيذ اشتراط التجرد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٢٦

[الحديث ٤٦]

٤٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصُهُ فَقَالَ يَنْزِعُهُ وَلَا يَشُقُّهُ وَإِنْ كَانَ لِبَسَهُ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ شَقَّهُ وَأَخْرَجَهُ مِمَّا يَلِي رِجْلَيْهِ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الصَّمِيدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ جَاءَ رَجُلٌ يَلْبِي حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَهُوَ يَلْبِي وَعَلَيْهِ قَمِيصُهُ فَوَثَبَ إِلَيْهِ أَنَسٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ فَقَالُوا شُقَّ قَمِيصُكَ وَأَخْرَجُهُ مِنْ رِجْلَيْكَ فَإِنَّ عَلَيْكَ بَدَنَةً وَعَلَيْكَ الْحِجُّ مِنْ قَابِلٍ وَحُجُّكَ فَاسِدٌ فَطَلَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَامَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَكَبَّرَ وَاسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ فَدَنَا الرَّجُلُ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَهُوَ يَنْتَفُ شَعْرُهُ وَيَضْرِبُ وَجْهَهُ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع اسْكُنْ يَا عَبْدَ اللَّهِ فَلَمَّا كَلَّمَهُ وَكَانَ الرَّجُلُ أَعْجَمِيًّا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ قَالَ كُنْتُ رَجُلًا أَعْمَلُ بِيَدِي فَاجْتَمَعَتْ لِي نَفَقَةٌ فَجِئْتُ أَحْجُّ لَمْ أَسْأَلْ أَحَدًا عَنْ شَيْءٍ فَأَفْتُونِي هَؤُلَاءِ أَنْ أَشُقَّ قَمِيصِي وَأَنْزِعَهُ مِنْ قَبْلِ رِجْلِي وَأَنْ حَجِّي فَاسِدٌ وَأَنْ عَلَيَّ بَدَنَةٌ فَقَالَ لَهُ مَتَى لَبِسْتَ قَمِيصِيكَ أَوْ بَعِيدَ مَا لَبِيتَ أَمْ قَبِيلَ قَالَ قَبْلَ أَنْ أَلْبِي قَالَ فَأَخْرَجَهُ مِنْ رَأْسِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَدَنَةٌ وَلَيْسَ عَلَيْكَ الْحِجُّ مِنْ قَابِلٍ أَيْ رَجُلٍ رَكِبَ أَمْرًا بَجْهَالِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ طُفٌّ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع وَاسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

الحديث السادس والأربعون: صحيح.

الحديث السابع والأربعون: صحيح.

قوله: ويكره لبسه للترين به المشهور الحرمه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٢٧

وَقَصَّرَ مِنْ شَعْرِكَ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ فَاعْتَسِلْ وَ أَهْلٌ بِالْحَجِّ وَ اصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ النَّاسُ.

وَ لَا بَأْسَ بِلُبْسِ الْخَاتَمِ لِلْسُّنَّةِ وَ يُكْرَهُ لِبُسُهُ لِلتَّرْتُّبِ بِهِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٤٨]

٤٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ نَجِيحٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ لَمَّا يَأْسُ بِلُبْسِ الْخَاتَمِ لِلْمُحْرَمِ.

#### [الحديث ٤٩]

٤٩ وَ رَوَى الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ رَأَيْتُ الْعَبِيدَ الصَّالِحَ ع وَ هُوَ مُحْرَمٌ وَ عَلَيْهِ خَاتَمٌ وَ هُوَ يَطُوفُ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ.

#### [الحديث ٥٠]

٥٠ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْرِيَارَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ عَنِ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يَقْصُرَ حَتَّى نَفَرَ قَالَ يَخْلُقُ إِذَا ذَكَرَ فِي الطَّرِيقِ أَوْ أُيِّنَ كَمَا قَالَ وَ سَأَلْتُهُ أَيْ يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ الْخَاتَمَ قَالَ لَا يَلْبَسُ لِلزَّيْنَةِ.

فَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنَّهَا تَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ مَا شَاءَتْ مَا خَلَا الْحَرِيرَ الْمُحْضَ وَ الْقَفَازِينَ

---

الحديث الثامن و الأربعون: مجهول.

الحديث التاسع و الأربعون: صحيح.

---

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٧، ص: ٣٢٧

الحديث الخمسون: مجهول.

قوله: ما خلا الحرير المحض و القفازين فى القاموس: القفاز كرمان شىء يعمل لليدين يحشى بقطن تلبسها المرأة للبرد، أو

ضرب من الحلى لليدين أو للرجلين. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٢٨

وَلَا تَلْبَسُ حُلِيًّا تَتَزَيَّنُ بِهِ وَلَا تَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمَصْبُوعَةَ الْمُقَدَّمَةَ

---

و فى الصحاح: القفاز بالضم و التشديد يعمل لليدين يحشى بقطن، و يكون له أزرار يزر على الساعدين من البرد تلبسه المرأة فى يديها و هما قفازان انتهى.

و اعلم أن المشهور جواز لبس الحرير للنساء حاله الإحرام، و ذهب الشيخ و جماعه إلى المنع. و كذا المشهور جواز لبس المخيط للنساء، بل ادعى عليه الإجماع.

و ذهب الشيخ فى النهاية إلى عدم الجواز فيما عدا السراويل. و



لا خلاف في جواز لبس الغلالة للحائض، و قطع العلامه في التذكرة و المنتهى بتحريم القفازين، و ظاهره دعوى الإجماع عليه، و لو لا ذلك لأمكن القول بالجواز، و حمل النهي الوارد عن لبسهما على الكراهه كما في الحرير.

قوله: و لا- تلبس حليا تترين به قال في الدروس: لا يجوز للمرأة لبس ما لم تعتده من الحلّى، و يجوز المعتاد بغير قصد الزينه، و يحرم إظهاره للزوج، و يحرم عليها لبس القفازين، و هما وقايه لليدين من البرد محشوان يزران عليهما. و قال ابن دريد هما ضرب من حلّى اليدين.

و قال في المدارك: مقتضى الروايه تحريم إظهاره للرجال مطلقا، فيندرج

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٢٩

رَوَى

### [الحديث ٥١]

٥١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ عَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ تَلْبَسُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ غَيْرِ الْحَرِيرِ وَالْقَفَّازِينَ وَكُرِهَ النَّقَابُ وَقَالَ تَسْدُلُ الثُّوبَ عَلَيَّ وَجْهَهَا قُلْتُ حَدِّدْ لِي أَيْنَ قَالَ إِلَى طَرْفِ الْأَنْفِ قَدَرًا مَا تُبْصِرُ

في ذلك الزوج و المحارم و غيرهما، فلا وجه لتخصيص الحكم بالزوج. و لا بأس به.

قوله: و لا تلبس الثياب المصبوغة المفدومه في القاموس: المفدم الأحمر المشيع حمرة، أو ما حمرة غير شديده.

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح.

و أجمع الأصحاب على أن إحرام المرأة فى وجهها، فلا يجوز لها تغطيتها.

و ذكر جمع من الأصحاب أنه لا فرق فى التحريم بين أن يغطيه بثوب و غيره، و هو مشكل.

و قال بعض المحققين: ينبغى القطع بجواز وضع اليدين عليه، و جواز نومها على وجهها، لعدم تناول الأخبار لذلك، و يستثنى

من الوجه ما يتوقف عليه ستر الرأس، فيجب ستره في الصلاة، وقد أجمع الأصحاب وغيرهم على أنه يجوز للمحرمه سدل ثوبها من فوق رأسها على وجهها.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٣٠

### [الحديث ٥٢]

٥٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمَةِ أَيُّ شَيْءٍ تَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ قَالَ تَلْبَسُ الثِّيَابَ كُلَّهَا إِلَّا الْمَصْبُوعَةَ بِالزَّعْفَرَانِ وَالْوَرْسَ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازِينَ وَلَا حُلِيًّا تَتَرْتَمِنُ بِهِ لِرُؤُوسِهَا وَلَا تَكْتَحِلُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا وَلَا تَلْبَسُ حُلِيًّا وَلَا بَأْسَ بِالْعَلَمِ فِي الثُّوبِ.

### [الحديث ٥٣]

٥٣ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَرَّ أَبُو جَعْفَرٍ بِطَمْرَأَةٍ مُتَنَقِّبَةٍ

وقال في المنتهى: لو احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريبا منها، سدلت ثوبها من فوق رأسها إلى طرف أنفها.

و يستفاد من أكثر الروايات جواز السدل إلى النحر، وقطع في المنتهى بعدم اعتبار مجافاه الثوب عن الوجه، ونقل عن الشيخ أنه أوجب مجافاه الثوب بخشبه ونحوها، وهو أحوط.

الحديث الثاني والخمسون: ضعيف.

و في النهاية: الورس نبت أصفر يصبغ به.

الحديث الثالث والخمسون: حسن.

قوله عليه السلام: من فوق رأسك أي: قليلا، بقرينه قوله عليه السلام "فإنك إن تنقبت لم يتغير لونك" أي

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٣١

وَ هِيَ مُحْرَمَةٌ فَقَالَ أَحْرَمِي وَ أَسْفِرِي وَ أَرَحِي ثَوْبَكَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِكَ فَإِنَّكَ إِنْ تَنَقَّبْتَ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْنُكَ فَقَالَ رَجُلٌ إِلَى أَيْنَ تُرَخِيهِ قَالَ إِلَى أَنْ تُغَطِّيَ عَيْنَيْهَا قَالَ قُلْتُ يَبْلُغُ فَمَهَا قَالَ نَعَمْ قَالَ وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْمُحْرَمَةُ لَا تَلْبَسُ الْحُلِيَّ وَ لَا الثِّيَابَ الْمَصْبُوعَاتِ إِلَّا صَبْغًا لَا يَرُدُّعُ.

### [الحديث ٥٤]

٥٤ وَ الَّذِي رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَدِيٍّ اللّٰهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شَعْبَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمَرْأَةُ تَلْبَسُ الْقَمِيصَ - تَزُرُّهُ عَلَيْهَا وَ تَلْبَسُ الْحَرِيرَ وَ الْخَزَّ وَ الدِّيَابَجَ فَقَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ وَ تَلْبَسُ الْخُلْخَالَيْنِ وَ الْمَسَكَ

---

يلزم أن يتغير اللون بالشمس، و هو حاصل في الإرخاء قليلا دون التنقب، فإنه

يستر جميع الوجه، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: إلا- صبغاً لا- يردع في القاموس: الردع الزعفران، أو لطح منه، أو من الدم، و أثر الطيب في الجسد، و ثوب مردوع مزعفر و رادع و مردع كمعظم فيه أثر طيب. انتهى.

و في النهاية: و فيه " لم ينه من الأردية إلا عن المزعفره التي تردع على الجلد " أى: ينفض صبغها عليه.

الحديث الرابع و الخمسون: صحيح.

في النهاية: في حديث على عليه السلام " أنه نهى عن ركوب الخبز و الجلوس

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٣٢

فَمَا تَضَمَّنَ هَذَا الْخَبْرُ مِنْ جَوَازِ لُبْسِ الْحَرِيرِ لَهُنَّ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرِيرًا مَحْضًا بَلْ يَكُونُ إِمَّا سَدَاهُ أَوْ لَحْمَتَهُ خَزًّا أَوْ كَتَانًا أَوْ قُطْنًا وَ جَوَازِ لُبْسِ الْخَلْخَالَيْنِ لَا يُتَأْفَى أَيْضًا مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنْ كَرَاهِيَةِ لُبْسِ الْحُلِيِّ لِأَنَّ الْكَرَاهِيَةَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا تَوَجَّهَتْ إِلَى مَا لَمْ تَجْرِ عَادَةٌ مِنَ النِّسَاءِ بِلُبْسِ ذَلِكَ فَيَتَكَلَّفْنَ لِبَسِّهِ لِلزَّيْنَةِ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٥٥]

٥٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ

عليه " الخبز المعروف أو لا ثياب ينسج من صوف و إبريسم، و هي مباحه قد لبسها الصحابه و التابعون، فيكون النهي لأجل التشبه بالعجم و زى المترفين. و إن أريد بالخبز النوع الآخر و هو المعروف الآن، فهو حرام، لأن جميعه معمول من إبريسم انتهى.

و الظاهر أن المراد هنا المعمول من الخبز المعروف.

و في المنتهى: المسك بفتح الميم و السين غير المعجمه المفتوحه و الكاف أسوره من ذبل و عاج. انتهى.

و في القاموس: المسكه بالتحريك

السوار من الذبل، و هي قرون الأوعال، و قيل: جلود دابه بحريه، و الجمع مسك.

و فيه أيضا: الوعل تيس الجبل.

الحديث الخامس و الخمسون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٣٣

مَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَلْبَسَ وَ هِيَ مُحْرِمَةٌ قَالَ الثَّيَابُ كُلُّهَا مَا خَلَا الْقَفَّازِينَ وَ الْبُرُوعَ وَ الْحَرِيرَ قُلْتُ تَلْبَسُ الْحَزَّ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَإِنَّ سَيْدَاهُ  
إِبْرَيْسَمَ وَ هُوَ حَرِيرٌ قَالَ مَا لَمْ يَكُنْ حَرِيرًا خَالِصًا فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٥٦]

٥٦ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ  
الْمَرْأَةِ يَكُونُ عَلَيْهَا الْحُلِيُّ وَ الْخَلْخَالُ وَ الْمَسِيكَةُ وَ الْقُرْطَانِ مِنَ الذَّهَبِ وَ الْوَرِقِ تُحْرَمُ فِيهِ وَ هُوَ عَلَيْهَا وَ قَدْ كَانَ تَلْبَسُهُ فِي بَيْتِهَا قَبْلَ  
حَجَّهَا أَوْ تَنْزَعُهُ إِذَا أُحْرِمَتْ أَوْ تَتْرُكُهُ عَلَى حَالِهِ قَالَ تُحْرَمُ فِيهِ وَ تَلْبَسُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُظَهِّرَهُ لِلرَّجُلِ فِي مَرْكَبِهَا وَ مَسِيرِهَا.

#### [الحديث ٥٧]

٥٧ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ  
الْمُحْرِمَةُ تَلْبَسُ الْحُلِيَّ كُلَّهُ إِلَّا حُلِيًّا مَشْهُورًا لِلزَّيْنَةِ

---

و فى الكافى: عن داود بن الحصين عن أبى عيينه عن أبى عبد الله عليه السلام إلى آخره.

الحديث السادس و الخمسون: صحيح.

و فى القاموس: القرط بالضم المعلق فى شحمه الأذن.

الحديث السابع و الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: إلا حلياً مشهوراً أى: ظاهراً غير مخفى عن الناس.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٣٤

وَ لَا بَأْسَ أَنْ تَلْبَسَ الْخَاتَمَ مِنَ الذَّهَبِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٥٨]

٥٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ مُصَيْدِقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابِاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَلْبَسُ الْمُحْرِمَةُ الْخَاتَمَ مِنَ الذَّهَبِ.

وَ إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ حَائِضًا فَلَا بَأْسَ أَنْ تَلْبَسَ غِلَالَهُ تَحْتَ الثِّيَابِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٥٩]

٥٩ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَلْبَسُ الْمُحْرِمَةُ الْحَائِضُ تَحْتَ ثِيَابِهَا غِلَالَهُ.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ تَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٦٠]

٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ عَنِ مُحَمَّدِ الْحَلَبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا أَحْرَمَتْ أَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ قَالَ نَعَمْ إِنَّمَا تُرِيدُ بِذَلِكَ الشُّرَّةَ

الحديث الثامن و الخمسون: موثق.

الحديث التاسع و الخمسون: صحيح.

و فى القاموس: الغلالة بالكسر شعار تلبس تحت الثياب كالغله بالضم.

الحديث الستون: مرسل كالموثق.

قوله رحمه الله: و إن كان وقت فريضة قال فى الشرائع: و يستحب أن يحرم عقيب فريضة الظهر أو فريضة، فإن

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٣٥

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِنْ كَانَ وَقْتُ فَرِيضِهِ وَ كَانَ مُتَسَبِّحًا قَدَّمَ نَوَافِلَ الْأِحْرَامِ وَ هِيَ سِتُّ رَكَعَاتٍ وَ تُجْزَى مِنْهَا رَكَعَتَانِ ثُمَّ صَلَّى الْفَرِيضَةَ وَ أَحْرَمَ فِي دُبْرِهَا فَهِيَ أَفْضَلُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ فَرِيضِهِ صَلَّى سِتُّ رَكَعَاتٍ

#### [الحديث ٦١]

٦١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعًا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ لَا يَكُونُ إِحْرَامٌ إِلَّا فِي دُبْرِ صِيْلَاهِ مَكْتُوبِهِ تُحْرَمُ فِي دُبْرِهَا بَعْدَ

التَّسْلِيمِ وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً صِيَلْتِ رُكْعَتَيْنِ وَأَحْرَمْتَ فِي دُبُرِهَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ فَإِذَا انْفَلَتَ مِنْ صِيَلَاتِكَ فَاحْمَدِ اللَّهَ وَ أَثْنِ عَلَيْهِ وَ صَلِّ  
عَلَى النَّبِيِّ ص وَقُلْ - اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَنِي مِمَّنْ اسْتَجَابَ لَكَ وَ آمَنَ بِوَعْدِكَ وَ اتَّبَعَ أَمْرَكَ فَإِنِّي عَبْدُكَ وَ فِي قَبْضَتِكَ  
لَا أُوقِي إِلَّا مَا وَفَيْتَ وَ لَا آخِذٌ إِلَّا مَا أُعْطَيْتَ وَ قَدْ ذَكَرْتَ الْحَجَّ فَأَسْأَلُكَ أَنْ تَعَزِّمَ لِي عَلَيْهِ عَلَيَّ كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ

لم يتفق صلى للإحرام ست ركعات و أقله ركعتان.

و قال فى المدارك: مقتضى العبارة أنه مع صلاه الفريضة لا يحتاج إلى سته الإحرام و عليه دلت الأخبار.

الحديث الحادى و الستون: حسن كالصحيح.

قوله: فحلنى حيث حبستنى قال فى المنتقى: الذى فى الكافى " فحلنى " بدون النون، و كذا فى كتب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٣٦

عَلَى مَا ضَعُفْتُ عَنْهُ وَ تَسَلَّمْتُ مِنِّي مَنَاسِكِي فِي يُسْرٍ مِنْكَ وَ عَافِيَةٍ وَ اجْعَلْنِي مِنْ وَفِدِكَ الَّذِي رَضِيتَ وَ ارْتَضَيْتَ وَ سَمَّيْتَ وَ كَتَبْتَ  
اللَّهُمَّ فَتَمِّمْ لِي حَجَّتِي وَ عُمْرَتِي اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التَّمَتُّعَ بِالعُمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُيْنِهِ نَبِيِّكَ ص فَبِإِنْ عَرَضَ لِي شَيْءٌ  
يَجْبِسُنِي فَحَلِّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَاجَّهَ فَعُمْرَةٌ أَحْرَمَ لَكَ شَعْرِي وَ بَشْرِي وَ لَحْمِي وَ  
دَمِي وَ عِظَامِي وَ مَخْيِي وَ عَصَبِي مِنَ النِّسَاءِ وَ الثِّيَابِ وَ الطَّيِّبِ أَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَكَ وَ الدَّارَ الآخِرَةَ قَالَ

المتقدمين كالمقنع للصدوق و مختصر ابن الجنيد، و ذكره كذلك العلامة فى المنتهى على ما وجدته بخطه، و لكن فى النسخ  
بغير خطه بزياده النون، كما هو المعروف فى كلام المتأخرين، و لعل الإصلاح الواقع هنا مبنى على ما هو المعروف، و حينئذ  
يكون الصواب إسقاط النون و إبقاء الكلمه على ما كانت عليه فى الأصل. انتهى.

و فى الصحاح: حلت العقده و أحلها حلا أى: فتحتها فانحل.

و فيه أيضا: و حل المحرم يحل حلالا و أحل بمعنى. انتهى.

و فى القاموس: أى خرج من إحرامه.

قوله: من النساء و الثياب و الطيب ظاهره أن ما هو جزء حقيقه الإحرام العزم على ترك هذه الثلاثه و ترك سائر الأشياء واجبات  
خارجة



عن حقيقته، فتفطن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٣٧

و يُجْزِيكَ أَنْ تَقُولَ هَذَا مَرَّةً وَاحِدَةً حِينَ تُحْرَمُ ثُمَّ قُمْ فَاْمَشِ هُنَيْئَةً فَإِذَا اسْتَوَتْ بِكَ الْأَرْضُ مَا شِئًا كُنْتَ أَوْ رَاكِبًا فَلَبَّ.

#### [الحدِيث ٦٢]

٦٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَحْرَمَ فِي دُبُرِ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ أَمْ كَانَ يُجْزِيهِ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ.

#### [الحدِيث ٦٣]

٦٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَلَيْسَ أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَ أَمْ نَهَارًا فَقَالَ بَلْ نَهَارًا فَقُلْتُ فَأَيَّ سَاعَةٍ قَالَ صَلَاةَ الظُّهْرِ

قوله: فإذا استوت بك الأرض يفهم منه استحباب تأخير التلبيه عن نيه الإحرام، خلافا لما يفهم من طائفه من وجوب المقارنه، و سيجىء التخيير بين المقارنه و التأخير.

الحدِيث الثانی و الستون: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا وجدناه في الكافي بدون لفظه "غير" على "المكتوبه" و كذا في غير هذه النسخه، و نقله في الاستبصار عن الكافي أيضا بلفظ "غير" عليها. و استدل بها على جواز الإحرام عقيب النافله، و هو غريب فلاحظ، و لا تعتمد كل الاعتماد.

الحدِيث الثالث و الستون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٣٨

#### [الحدِيث ٦٤]

٦٤ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا يَضُرُّكَ بَلِيلٌ أَحْرَمْتَ أَوْ نَهَارًا إِلَّا أَنْ أَفْضَلَ ذَلِكَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

#### [الحدِيث ٦٥]

٦٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ تُصَلِّي لِلْإِحْرَامِ سِتَّ رَكَعَاتٍ تُحْرَمُ فِي دُبُرِهَا.

## [الحديث ٦٦]

٦٦ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا أَرَدْتَ الْإِحْرَامَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صِلَاةٍ فَرِيضَةٍ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَحْرِمْ فِي دُبْرِهِمَا.

## [الحديث ٦٧]

٦٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي بَعْضَ الْمَوَاقِيتِ بَعْدَ الْعَصْرِ كَيْفَ يَضِيَعُ قَالَ يُقِيمُ إِلَى الْمَغْرِبِ قُلْتُ فَإِنْ أَبِي جَمَّالَهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهِ قَالَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخَالِفَ الشُّنَّةَ قُلْتُ أَلَا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَ الْعَصْرِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ لَكِنِّي أَكْرَهُهُ لِلشُّهُرَةِ وَ تَأْخِيرُ ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ قُلْتُ كَمْ أُصَلِّي إِذَا تَطَوَّعْتُ قَالَ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ

الحديث الرابع و الستون: صحيح.

الحديث الخامس و الستون: ضعيف على المشهور.

و الجمع يقتضى كون إلا فضل ست ركعات، و تجزى ركعتان، و الأربع متوسط فى الفضل، كما يفهم من الأصحاب أيضا.

الحديث السادس و الستون: صحيح.

الحديث السابع و الستون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٣٩

وَ مَنْ أَحْرَمَ بِغَيْرِ صَلَاةٍ أَوْ بِغَيْرِ غُسْلٍ أَعَادَ رَوَى ذَلِكَ

## [الحديث ٦٨]

٦٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الْعَبِيدِ الصَّالِحِ أَبِي الْحَسَنِ عَ رَجُلٍ أَحْرَمَ بِغَيْرِ صَلَاةٍ أَوْ بِغَيْرِ غُسْلٍ جَاهِلًا أَوْ عَالِمًا مَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَ كَيْفَ يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَصْنَعَ فَكَتَبَ يُعِيدُهُ.

فَأَمَّا عَقْدُ الْإِحْرَامِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَقُولُ - اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَمَّتَّ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ تَمَامَ الدُّعَاءِ الَّذِي قَدَّمْتَاهُ رَوَى ذَلِكَ

## [الحديث ٦٩]

٦٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَمَّتَّ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَكَيْفَ أَقُولُ قَالَ تَقُولُ - اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَمَّتَّ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ وَ إِنْ شِئْتَ أَضَمَرْتَ الَّذِي تُرِيدُ.

## [الحديث ٧٠]

٧٠ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الصَّبَّاحِ مَوْلَى بَسَّامِ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ أَرَدْتُ الْإِحْرَامَ بِالْمُتَعَةِ فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

قوله: و من أحرم بغير صلاه هذا هو المشهور، و أنكر ابن إدريس استحباب الإعادة، و قد نص الشهيدان على أن المعتبر هو الأول، إذ لا سبيل إلى إبطال الإحرام بعد انعقاده، و على هذا فلا وجه لاستيناف النيه، بل ينبغي أن يكون المعاد بعد الغسل و الصلاه التليه و اللبس خاصه، و ربما ظهر من عبارته العلامه فى المختلف أن المعتبر هو الثانى.

الحديث الثامن و الستون: صحيح.

الحديث التاسع و الستون: صحيح.

الحديث السبعون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٤٠

كَيْفَ أَقُولُ قَالَ تَقُولُ - اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ وَ إِنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ الَّذِي تُرِيدُ.

## [الحديث ٧١]

٧١ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ وَ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ الْإِحْرَامَ وَ التَّمَتُّعَ فَقُلْ - اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ مَا أَمَرْتَ بِهِ مِنَ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَيَسِّرْ ذَلِكَ لِي وَ تَقَبَّلْهُ مِنِّي وَ أَعِنِّي عَلَيْهِ وَ حُلِّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ أَحْرَمَ لِمَكَ شِعْرِي وَ بَشَرِي مِنَ النِّسَاءِ وَ الطِّيبِ وَ الثِّيَابِ وَ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ حِينَ تَنْهَضُ وَ إِنْ شِئْتَ فَأَخْزُهُ حَتَّى تَرْكَبَ بَعِيرَكَ وَ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فَأَفْعَلْ.

وَ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ وَ يَنْوِيَ الْعُمْرَةَ فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ وَ طَافَ وَ سَعَى قَصَرَ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ بَعْدَ ذَلِكَ رَوَى ذَلِكَ

## [الحديث ٧٢]

٧٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مُتَمَتِّعٍ كَيْفَ يَصِيغُ قَالَ يَنْوِي الْمُتَعَةَ وَ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ

الحديث الحادى و السبعون: صحيح.

يدل على عدم وجوب مقارنه التلبيه، و حمل على التلبيه الجهرية.

الحديث الثانی و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: و يحرم بالحج أى: يلبي بالحج تقيه، أو يجمع الحج مع العمره، بأن يقول " لبيك بحجه و عمره معا"، و الأول أظهر، فتأمل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٤١

### [الحديث ٧٣]

٧٣ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع إِنَّ أَصِيحَابَنَا يَحْتَلِفُونَ فِي وَجْهَيْنِ مِنَ الْحَجِّ يَقُولُ بَعْضُهُمْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا فَإِذَا طُفَّتْ بِالْبَيْتِ وَ سَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَأَحَلَّ وَ اجْعَلَهَا عُمْرَةً وَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ أَحْرَمَ وَ انْوِ الْمُتَعَةَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَيْ هَذَيْنِ أَحَبُّ إِلَيْكَ قَالَ انْوِ الْمُتَعَةَ.

فَأَمَّا الْإِشْتِرَاطُ فِي عَقْدِ الْإِحْرَامِ فَلَيْسَ لِأَجْلِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ثُمَّ أَحْصَرَ بَقِيَ عَلَى إِحْرَامِهِ لِأَنَّهُ مَتَى أَحْصَرَ فَإِنَّهُ أَحَلَّ سِوَاءَ اشْتَرِطَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٧٤]

٧٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الَّذِي يَقُولُ حُلْنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي قَالَ هُوَ حِلٌّ حَيْثُ حَبَسَهُ اللَّهُ قَالَ أَوْ لَمْ يَقُلْ

الحديث الثالث و السبعون: موثق.

الحديث الرابع و السبعون: مجهول.

و اعلم أنه أجمع علماؤنا و أكثر العامه على أنه يستحب لمن أراد الإحرام بالحج أو العمره، أن يشترط على ربه عند عقد إحرامه أن يحله حيث حبسه.

و اختلف فى فائده على أقوال:

أحدها: أن فائدته سقوط الهدى مع الإحصار، و التحلل بمجرد النيه، و إليه ذهب المرتضى و ابن إدريس، و نقلا- فيه إجماع الفرقه. و قال الشيخ: لا يسقط، و موضع الخلاف من لم يسق الهدى. أما السائق، فقال فخر المحققين:

إنه لا يسقط عنه بإجماع الأمة.

و ثانيها: ما ذكره المحقق من أن فائدته جواز التحلل عند الإحصار من غير

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٤٢

### [الحديث ٧٥]

٧٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ هُوَ حِلٌّ إِذَا حَبَسَهُ اشْتَرَطَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ.

فَأَمَّا لُزُومُ الْحَجِّ لَهُ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ لِأَجْلِ الشَّرْطِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٧٦]

٧٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِطُ فِي الْحَجِّ أَنْ تَحْلِنِي حَيْثُ

تربص إلى أن يبلغ الهدى محله، فإنه لو لم يشترط لم يجز له التعجيل.

و ثالثها: أن فائدته سقوط الحج في القابل عمن فاته الموقفان، ذكره الشيخ في موضع من الكتاب، و استشكله العلامة في المنتهى، بأن الحج الفائت إن كان واجبا لم يسقط فرضه في العام المقبل بمجرد الاشتراط، و إن لم يكن واجبا لم يجب بترك الاشتراط. ثم قال: و الوجه حمل إلزام الحج في القابل مع ترك الاشتراط على شدة الاستحباب.

و رابعها: أن فائدته استحقاق الثواب بذكره في عقد الإحرام.

و قال السيد رحمه الله في المدارك: الذي يقتضيه النظر أن فائدته سقوط التربص عن المحصر، كما يستفاد من قوله " و حلني حيث حبستني " و سقوط الهدى عن المصدود، بل لا يبعد سقوطه مع الحصر أيضا.

الحديث الخامس و السبعون: حسن.

الحديث السادس و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٤٣

حَبَسْتَنِي أَوْ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ قَالَ نَعَمْ.

### [الحديث ٧٧]

٧٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي فِي الْحَجِّ كَيْفَ يَشْتَرِي قَالَ يَقُولُ حِينَ يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ أَنْ حُلِّيَ حَيْثُ حَبَسْتَنِي فَإِنْ حَبَسْتَنِي فَهُوَ عُمْرَةٌ فَقُلْتُ لَهُ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ قَالَ نَعَمْ.

وَ قَالَ صَفْوَانٌ قَدْ رَوَى هَذِهِ الرَّوَايَةَ عِدَّةً مِنْ أَصْحَابِنَا كُلُّهُمْ يَقُولُ إِنَّ عَلَيْهِ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ

#### [الحديث ٧٨]

٧٨ وَالَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَ أَحْصَرَ بَعِيدًا مَا أُحْرِمَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ فَقَالَ أَوْ مَا اشْتَرَطَ عَلَى رَبِّهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ أَنْ يَحُلَّهُ مِنْ إِحْرَامِهِ عِنْدَ عَارِضٍ عَرَضَ لَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ فَقُلْتُ بَلَى قَدْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ قَالَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى أَهْلِهِ حَلًّا لَا إِحْرَامَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ مَنْ وَفَى بِمَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ فَقُلْتُ أَفَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ قَالَ لَا.

فَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ كَانَ حَجُّهُ تَطَوُّعًا فَإِنَّهُ مَتَى أَحْصَرَ لَا يَلْزَمُهُ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَ الرَّوَايَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ مُتَنَوِّلَةٌ لِمَنْ كَانَتْ حَجَّتُهُ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْحَجُّ مِنْ

الحديث السابع و السبعون: مجهول.

الحديث الثامن و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: فليرجع إلى أهله حمل على أنه يرجع بلا انتظار لبلوغ الهدى محله، ليحصل الفرق بين الاشتراط و عدمه، و الله يعلم.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٤٤

قَابِلٍ حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ يَتَّبِعِي أَنْ يَشْتَرِي الْمُعْتَمِرُ عُمْرَةً مُفْرَدَةً عَلَى رَبِّهِ أَنْ يَحُلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ وَ كَذَلِكَ الْمُفْرَدُ لِلْحَجِّ أَيْضًا إِنْ لَمْ تَكُنْ حَجَّةً فَعُمْرَةً رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٧٩]

٧٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُعْتَمِرُ عُمْرَةً مُفْرَدَةً يَشْتَرِي عَلَى رَبِّهِ أَنْ يَحُلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ وَ مُفْرَدُ الْحَجِّ يَشْتَرِي عَلَى رَبِّهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَجَّةً فَعُمْرَةً.

وَ لَا بَأْسَ لِلْمُحْرِمِ بِاسْتِعْمَالِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ قَبْلَ التَّلْبِيهِ مِنَ النَّسَاءِ وَ الصَّيْدِ وَ الطَّيْبِ وَ مَا

أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِذَا لَبَّى فَقَدْ حُرِّمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ كُلَّهُ وَإِنْ فَعَلَ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٨٠]

٨٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بُأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ وَيَقُولَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَقُولَهُ وَلَا يُلَبِّي ثُمَّ يَخْرُجَ فَيُصِيبَ مِنَ الصَّيْدِ وَغَيْرِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ.

#### [الحديث ٨١]

٨١ وَعَنْهُ عَنِ صَيْفُوَانَ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا أَنَّ قَالَ فِي رَجُلٍ صَلَّى فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ وَعَقَدَ الْإِحْرَامَ وَ أَهْلًا بِالْحَجِّ

الحديث التاسع و السبعون: ضعيف على المشهور.

قوله: و لا بأس للمحرم لا خلاف فيه بين الأصحاب.

الحديث الثمانون: صحيح.

الحديث الحادى و الثمانون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٤٥

ثُمَّ مَسَّ الطَّيْبَ وَ اضْطَادَ طَيْرًا وَ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يُلَبِّي.

#### [الحديث ٨٢]

٨٢ وَعَنْهُ عَنِ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى أَهْلِهِ بَعْدَ مَا يَعْقِدُ الْإِحْرَامَ وَ لَمْ يَلْبَسْ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

#### [الحديث ٨٣]

٨٣ وَعَنْهُ عَنِ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ وَعَقَدَ الْإِحْرَامَ ثُمَّ خَرَجَ فَأَتَى بِخَيْصٍ فِيهِ زَعْفَرَانٌ فَأَكَلَ مِنْهُ.

#### [الحديث ٨٤]

٨٤ وَعَنْهُ عَنِ صَيْفُوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ اغْتَسَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لِلإِحْرَامِ - بِدَى

الْحَلِيفَةَ ثُمَّ قَالَ لِعِلْمَانِهِ هَاتُوا مَا عِنْدَكُمْ مِنَ الصَّيْدِ حَتَّى نَأْكُلَهُ فَأَتَيْتَنِي بِحَجَلَتَيْنِ فَأَكَلَهُمَا.

وَالْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ مَنْ اغْتَسَلَ لِلْإِحْرَامِ وَصَلَّى وَقَالَ مَا أَرَادَ مِنَ الْقَوْلِ بَعِيدَ الصَّلَاةِ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ مُحْرِمًا وَإِنَّمَا يَكُونُ عَاقِدًا لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

الحديث الثاني و الثمانون: صحيح.

الحديث الثالث و الثمانون: صحيح.

في القاموس: الخبيص الخلط، و منه الخبيص المعمول من التمر و الدهن.

الحديث الرابع و الثمانون: مجهول.

في القاموس: الحجل محركة الذكر من القبح الواحده حجله.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٤٦

وَ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي أَنْ يَكُونَ مُحْرِمًا إِذَا لَبَّى وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَ غَيْرِ مُعَاوِيَةَ مِمَّنْ رَوَى صَفْوَانُ عَنْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ يَعْنِي هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الْمُتَقَدِّمَةَ وَ قَالَ هِيَ عِنْدَنَا مُسْتَفِيضَةٌ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُمَا قَالَا إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ رَكَعَتَيْنِ وَ قَالَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ مِنْ حَيْجٍ أَوْ عُمْرَةٍ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ إِنَّمَا فَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ الْحَجَّ وَ عَقَدَ عَقْدَ الْحَجِّ وَ قَالَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ حَيْثُ صَلَّى فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ صَلَّى وَ عَقَدَ الْحَجَّ وَ لَمْ يَقُولَا صَلَّى وَ عَقَدَ الْإِحْرَامَ



فَلَدَيْكَ صَارَ عِنْدَنَا أَنْ لَمَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِيمَا أَكَلَ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ وَ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَأْكُلُ الصَّيْدَ قَبْلَ أَنْ يُلَبِّيَ وَ قَدْ صَلَّى وَ قَدْ قَالَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ وَ لَكِنْ لَمْ يُلَبِّ وَ قَالُوا قَالَ أَبَانُ بْنُ تَعْلَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع يَأْكُلُ الصَّيْدَ وَ غَيْرَهُ فَإِنَّمَا فَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ الَّذِي قَالَ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَنَا أَنْ يَرْجِعَ حَتَّى يَتِمَّ إِحْرَامُهُ فَإِنَّمَا فَرَضُهُ عِنْدَنَا عَزِيمَةٌ حِينَ فَعَلَ مَا فَعَلَ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ حَتَّى يَمْضِيَ وَ هُوَ مُبَاحٌ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَتَى شَاءَ وَ إِذَا فَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ الْحَجَّ ثُمَّ أَتَمَّ بِالتَّلْبِيهِ فَقَدْ حَرَّمَ عَلَيْهِ الصَّيْدَ وَ غَيْرُهُ وَ وَجِبَ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُحْرَمِ لِأَنَّهُ قَدْ يُوَجِبُ الْإِحْرَامَ أَشْيَاءُ ثَلَاثَةٌ الْأَشْعَارُ وَ التَّلْبِيهِ وَ التَّقْلِيدُ فَإِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَقَدْ أَحْرَمَ وَ إِذَا فَعَلَ الْوَجْهَ الْآخَرَ قَبْلَ أَنْ يُلَبِّيَ فَلَبَّى فَقَدْ فَرَضَ وَ أَوَّلُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجْهَرُ الْإِنْسَانُ فِيهَا بِالتَّلْبِيهِ إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ عَلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ الْبَيْدَاءِ حَيْثُ الْمَيْلُ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحدِيث ٨٥]

٨٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ التَّهَيُّؤِ لِلْإِحْرَامِ فَقَالَ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ فَقَدْ

الحدِيث الخامس و الثمانون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٤٧

صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ قَدْ تَرَى نَاسًا يُحْرَمُونَ مِنْهُ فَلَا تَفْعَلْ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْبَيْدَاءِ حَيْثُ الْمَيْلُ فَتُحْرَمُونَ كَمَا أَنْتُمْ فِي مَحَامِلِكُمْ تَقُولُ - لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَ النُّعْمَةَ لَكَ وَ الْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ بِمُنْعِهِ بَعْمَرِهِ إِلَى الْحَجِّ.

#### [الحدِيث ٨٦]

٨٦ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا صَلَّيْتَ عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَلَا تُلَبِّ حَتَّى تَأْتِيَ الْبَيْدَاءَ حَيْثُ يَقُولُ النَّاسُ يُخَسَفُ بِالْجَيْشِ.

#### [الحدِيث ٨٧]

٨٧ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص لَمْ يَكُنْ يُلَبِّي حَتَّى يَأْتِيَ الْبَيْدَاءَ.

وَ قَدْ رُوِيَ رُخْصَةٌ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ التَّلْبِيهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلَّى فِيهِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ بِهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِيهِ بَأْسٌ رَوَى ذَلِكَ

الحدِيث السادس و الثمانون: صحيح.

قوله: يخسف بالجيش أى: جيش السفينانى.

الحديث السابع و الثمانون: صحيح.

و قال فى المدارك و نعم ما قال أقول: إن هذه الروايات لا دلالة لها على حكم الجهر، و إنما المستفاد منها النهى عن التلبيه قبل الوصول إلى البيداء، و غاية ما يمكن حمل على الكراهه جمعاً بين الأدله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٤٨

#### [الحديث ٨٨]

٨٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ هَلْ يَجُوزُ لِلْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَنْ يُظْهَرَ التَّلْبِيَةَ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ فَقَالَ نَعَمْ إِنَّمَا لَبَّى النَّبِيُّ ص عَلَى الْبَيْدَاءِ لِأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَعْرِفُوا التَّلْبِيَةَ فَأَحَبَّ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ كَيْفَ التَّلْبِيَةِ.

وَ الْوَجْهُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّ مَنْ كَانَ مَاشِياً يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَلْبِي مِنَ الْمَسْجِدِ وَ إِنْ كَانَ رَاكِباً فَلَا يُلْبِي إِلَّا مِنَ الْبَيْدَاءِ رَوَى ذَلِكَ

---

و قال فيه أيضاً: اختلف الأصحاب فى اشتراط مقارنة التلبيه للنيه، فنقل عن ابن إدريس أنه اعتبر مقارنة لها، كمقارنه التحريم لنيه الصلاه، و به قطع الشهيد فى اللمعه، لكن ظاهر كلامه فى الدروس التوقف فى ذلك، و كلام باقى الأصحاب خال من الاشتراط، بل صرح كثير منهم بعدمه، و ينبغى القطع بجواز تأخير التلبيه عن نيه الإحرام، للأخبار الكثيره الداله عليه.

الحديث الثامن و الثمانون: مجهول.

قوله:

فالوجه في هذه الرواية قال في المدارك: هذا غير واضح، أما أولاً فلأن حمل الروايات المتضمنه للأمر بتأخير التلبيه إلى البيداء من غير تفصيل على الراكب بعيد جداً.

و أما ثانياً فللتصريح في صحيحه معاوية بن عمار بالأمر بالتلبيه للماشي و الراكب بعد المشى هنيهه.

و الذى تقتضيه الجمع بين الروايات التخيير بين التلبيه فى موضع عقد الإحرام و بعد المشى هنيهه و بعد الوصول إلى البيداء، و إن كان الأولى العمل بما تضمنته

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٤٩

### [الحديث ٨٩]

٨٩ موسى بن القاسم عن محمد بن عذافر عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله ع قال إن كنت ماشياً فاجهر بإهالك و تلبيتك من المسجد و إن كنت راكباً فإذا علت بك راحلتك البيداء.

فإذا أراد المخرج أن يلبى فليلب بالعمرة إلى الحج و يذكرهما روى ذلك

### [الحديث ٩٠]

٩٠ موسى بن القاسم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله ع قال إن عثمان خرج حاجاً فلما صار إلى الأبواء أمر منادياً ينادى بالناس اجعلوها حجاً و لا تمنعوا فنأدى المنادى فمر المنادى بالمقداد بن الأسود فقال أما لتجدن عند القلائص رجلاً يكثر ما تقول فلما انتهى المنادى إلى علي ع و كان عند ركابيه يلقيها خبطاً و دقيقاً فلما سمع النداء تركها و مضى إلى عثمان فقال ما هذا الذى أمرت به فقال رأى رأيته فقال و الله لقد أمرت بخلاف رسول الله ص ثم أدبر مولياً رافعاً صوته لبيك بحججه و عمره معاً لبيك و كان مروان بن الحكم لعنه الله يقول بعيد ذلك فكأنى أنظر إلى بياض الدقيق مع خضره الخبط على ذراعيه.

و ليس بين ما ذكرناه و بين ما رواه

صحيحه معاوية.

الحديث التاسع و الثمانون: صحيح.

الحديث التسعون: صحيح.

فى القاموس: القلوص الناقه الطويله القوائم، الجمع قلائص.

[الحديث ٩١]

٩١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَهْنَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنِ التَّلْبِيهِ فَقَالَ لِي لَبَّ بِالْحَجِّ فَإِذَا دَخَلْتَ مَكَّةَ طُفْتَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّيْتَ وَأَحَلَّكَ.

وَمَا رَوَاهُ أَيْضًا

[الحديث ٩٢]

٩٢ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ كَيْفَ أَتَمَّعَ قَالَ تَأْتِي الْوَقْتَ فُتَلَّبِي بِالْحَجِّ فَإِذَا دَخَلْتَ مَكَّةَ طُفْتَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّيْتَ الرَّكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ وَسَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَفَضَّرْتَ وَأَحَلَّكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى تَحُجَّ.

تَنَافٍ لِأَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَ نَوَى الْعُمْرَةَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَ التَّقْيِيهِ بَلْ رُبَّمَا كَانَ الْإِضْمَارُ لِلْمُتَعَةِ أَفْضَلُ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و فيه أيضا: الركاب ككتاب الإبل واحدها راحله، و الجمع ككتب و ركابات و ركائب.

و فيه أيضا: الخبط محرکه ورق ينفض بالمخابط و يجفف و يطحن و يخلط بدقيق أو غيره و يعجن بالماء فتؤجره الإبل.

و فيه أيضا: المخبط بالكسر العصى يخبط به الورق.

الحديث الحادى و التسعون: موثق أو حسن.

الحديث الثانى و التسعون: صحيح.

[الحديث ٩٣]

٩٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى ع كَيْفَ أَصْبَحَ إِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَتَمَّعَ فَقَالَ لَبَّ بِالْحَجِّ وَ أَنْوِ الْمُتَعَةَ فَإِذَا دَخَلْتَ مَكَّةَ طُفْتَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّيْتَ الرَّكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ وَ سَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَ فَضَّرْتَ فَفَسَّخْتُهَا وَ جَعَلْتُهَا مُتَعَةً.

وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ لَا يَذْكَرَ شَيْئًا جُمْلَةً وَ يَنْوِي الْمُتَعَةَ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحدِيث ٩٤]

٩٤ سَيَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبَانَ بْنِ تَعْلَبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ بَأَى شَيْءٍ أَهْلٌ فَقَالَ لَا تُسَمِّ لَّا حَجًّا وَ لَا عُمْرَةً وَ أَضْمِرْ فِي نَفْسِكَ الْمُتَعَةَ فَإِنْ أَدْرَكَتْ مُتَمَّتَا وَ إِلَّا كُنْتَ حَاجًّا.

#### [الحدِيث ٩٥]

٩٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْخَضْرَمِيِّ وَ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ أَمَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَنْ نَلْبِي وَ لَا نُسَمِّي شَيْئًا وَ قَالَ لِأَصْحَابِ الْإِضْمَارِ أَحَبُّ إِلَيَّ

الحدِيث الثالث و التسعون: صحيح.

الحدِيث الرابع و التسعون: صحيح.

الحدِيث الخامس و التسعون: صحيح.

و قال السيد رحمه الله: الأفضل أن يذكر في تلبيه عمره التمتع الحج و العمره معا، على معنى أنه ينوي فعل العمره أو لا ثم الحج بعدها، باعتبار دخولها في حج التمتع، لصحيحه الحلبي و صحيحه يعقوب بن شعيب. و لو أهل المتمتع بالحج، جاز لدخول عمره التمتع فيه، كما يدل عليه صحيحه زراره.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٥٢

#### [الحدِيث ٩٦]

٩٦ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سَيْفٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع قَالَ الْإِضْمَارُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَ لَا تُسَمِّ شَيْئًا. وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْإِفْتِصَارَ عَلَى التَّلْبِيهِ بِالْحَجِّ وَ التَّلْبِيهِ فِي الْمُتَعَةِ إِنَّمَا وَرَدَ لِضَرْبٍ مِنَ التَّفْيِيهِ مَا رَوَاهُ

#### [الحدِيث ٩٧]

٩٧ الْحَسَيْنِ بْنِ سَيِّدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنٍ قَالَ حَجَّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فَلَمَّا وَافُوا الْمَدِينَةَ وَ دَخَلُوا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ فَقَالُوا إِنَّ زُرَّارَةَ أَمَرْنَا بِأَنْ نُهَلَّ بِالْحَجِّ إِذَا أَحْرَمْنَا فَقَالَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا فَلَمَّا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُ جَعَلْتُ فِدَاكَ وَ اللَّهُ لَئِنْ لَمْ تُخْبِرْهُمْ بِمَا أُخْبِرْتُ بِهِ زُرَّارَةَ لَيَأْتِيَنَّ الْكُوفَةَ وَ لَيُضْبِحَنَّ بِهَا كَذَّابًا قَالَ رُدُّهُمْ عَلَيَّ قَالَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالَ صَدَقَ

قال الشهيد فى الدروس بعد أن ذكر أن فى بعض الروايات الإهلال بعمره التمتع، و فى بعضها الإهلال بالحج، و فى بعض آخر الإهلال بهما: و ليس ببعيد أجزاء الجميع، إذا الحج المنوى هو الذى دخلت فيه العمره، فهو دال عليها بالتضمن و نيتها معا باعتبار دخول الحج فيها، و هو حسن.

و قال فى المنتهى: و لو اتقى كان الأفضل الإضمامار، و استدل عليه بروايات منها هذا الخبر.

الحديث السادس و التسعون: موثق.

الحديث السابع و التسعون: حسن.

قوله عليه السلام: أما و الله لا يسمع هذا أى: الأمر بالتمتع للتقيه، أو الإهلال بالحج، لأنى إنما قلت ذلك لعدم تكذيب

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٥٣

زُرَّارَةُ ثُمَّ قَالَ أَمَا وَاللَّهِ لَا يَسْمَعُ هَذَا بَعْدَ الْيَوْمِ أَحَدٌ مِنِّي.

#### [الحديث ٩٨]

٩٨ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ قَالَ خَرَجْتُ أَنَا وَ مَيْسِرٌ وَ أَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فَقَالَ لَنَا زُرَّارَةُ لَبُوا بِالْحَيْجِ فَدَخَلْنَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ فَقُلْنَا لَهُ أَصِيحُكَ اللَّهُ إِنَّا نُرِيدُ الْحَيْجَ وَ نَحْنُ قَوْمٌ صَرُورَةٌ أَوْ كُلُّنَا صَرُورَةٌ فَكَيْفَ نَصْنَعُ فَقَالَ لَبُوا بِالْعُمْرَةِ فَلَمَّا خَرَجْنَا قَدِمَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ

أَعْيَنَ فَقُلْتُ لَهُ أَلَا تَعَجَّبُ مِنْ زُرَّارَةَ قَالَ لَنَا لَبُّوا بِالْحَجِّ وَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ قَالَ لَنَا لَبُّوا بِالْعُمْرَةِ فَدَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ فَقَالَ لَهُ إِنَّ أَنْاسًا مِنْ مَوَالِيكَ أَمَرَهُمْ زُرَّارَةُ أَنْ يُلَبُّوا بِالْحَجِّ عَنْكَ وَ إِنَّهُمْ دَخَلُوا عَلَيْكَ فَأَمَرْتَهُمْ أَنْ يُلَبُّوا بِالْعُمْرَةِ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع يُرِيدُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ أَنْ يَسْمَعَ عَلَى حِدِهِ أَعِدَّهُمْ عَلَى فِدْخَلْنَا فَقَالَ لَبُّوا بِالْحَجِّ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص لَبَّى بِالْحَجِّ.

أَلَمَا تَرَى إِلَى هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ وَ أَنْتَهُمَا تَضَمَّنَا الْأَمْرَ لِلسَّائِلِ بِالْإِهْلَالِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَلَمَّا رَأَى أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الْفَسَادِ وَ إِلَى الطَّعْنِ عَلَى مَنْ يَخْتَصُّ بِهِ مِنْ أَجَلِهِ أَصْحَابِهِ قَالَ لَهُمْ لَبُّوا بِالْحَجِّ وَ يُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْإِهْلَالَ بِهِمَا وَ التَّلْبِيَةَ

زراره.

و قال فى المنتقى قلت: كأنه عليه السلام أراد للجماعه تحصيل فضيله التمتع، فلما علم أنهم يذيعون و ينكرون على زراره فيما أخبر به على سبيل التقيه، عدل عليه السلام عن كلامه و ردهم إلى حكم التقيه.

الحديث الثامن و التسعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٥٤

بِهِمَا أَفْضَلُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٩٩]

٩٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقُلْتُ لَهُ كَيْفَ تَرَى لِي أَنْ أَهْلَ فَقَالَ لِي إِنْ شِئْتَ سَمَيْتَ وَ إِنْ شِئْتَ لَمْ تُسَمَّ شَيْئًا فَقُلْتُ لَهُ كَيْفَ تَصْنَعُ أَنْتَ فَقَالَ أَجْمَعُهُمَا فَأَقُولُ لِيَيْكَ بِحَجِّهِ وَ عُمْرِهِ مَعًا ثُمَّ قَالَ أَمَا إِنِّي قَدْ قُلْتُ لِأَصْحَابِكَ غَيْرَ هَذَا.

وَ الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

#### [الحديث ١٠٠]

١٠٠ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُشِيكَانَ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع فَقَالَ لِي بِمَا أَهَلَّتْ فَقُلْتُ بِالْعُمْرَةِ فَقَالَ لِي أَفَلَا أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ وَ نَوَيْتَ الْمُتَعَةَ - فَصَارَتْ عُمْرَتُكَ كَوْفِيَّهِ وَ حَجَّتُكَ مَكِّيَّهِ وَ لَوْ كُنْتَ نَوَيْتَ الْمُتَعَةَ وَ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ كَانَتْ عُمْرَتُكَ وَ حَجَّتُكَ كَوْفِيَّتَيْنِ.

فَإِنَّمَا أَرَادَ هَذَا لِمَنْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ الْمُفْرَدَةِ الْمَبْتُولَةَ دُونَ الَّتِي يُتَمَتَّعُ

و لعل الأمر بالإهلال بالحج من زواره كان للتقيه، و كان مراده الإعلان بذلك و التظاهر به، و إن أضمروا فى أنفسهم التمتع بالعمرة، فلا ينافى أمره عليه السلام بالعمرة، يعنى باطنا و مضمرا.

و لما رأى عليه السلام أنهم لا يفهمون ذلك، و أنه يؤدى إلى الفساد و إلى الطعن على من يختص به من أصحابه أفتاهم بحكم العامه من غير توريه، و إلى عدم فهم القوم و إفهام زواره إياهم كما ينبغى، أشار بقوله: يريد كل إنسان منهم أن يسمع علا حده.

الحديث التاسع و التسعون: صحيح.

الحديث المائة: حسن.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٥٥

بِهَا وَ لَوْ كَانَتْ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا لَمْ تَكُنْ حَجَّةً مَكِّيَّةً بَلْ كَانَتْ حَجَّةً وَ عُمْرَةً كُوفَيْنَيْنِ حَسَبَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَ لَوْ كُنْتَ نَوَيْتَ الْمُتَمَتَّعَ وَ مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ مُفْرِدًا وَ لَمْ يَنْوِ التَّمَتُّعَ



فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ ذَلِكَ بَعْدَ طَوَافِهِ وَ سَعْيِهِ وَ أَنْ يُقَصِّرَ ثُمَّ يُحْرِمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْحَجِّ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحدِيث ١٠١]

١٠١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ لَبَّى بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قَالَ فَلْيَحِلَّ وَ لِيَجْعَلْهَا مُتَعَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاقَ الْهَيْدَى فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَيْدَى مَحِلَّهُ

قوله: فإنما أراد عليه السلام لا يلزم حمله على العمره المفردة، إذ الظاهر أن غرضه عليه السلام أنه ينبغي أن يذكر الحج أيضا عند الإحرام بالعمره، لكن تنوى إحرامك للعمره فقط، كما وقع في الأدعية المأثوره، والله يعلم.

الحدِيث الحادى و المائه: صحيح.

جواز العدول إلى التمتع إذا دخل مكة للمفرد و عدم جوازه للقارن، مقطوع به فى كلام الأصحاب، و أسنده فى المعتمد إلى علمائنا.

قال السيد فى المدارك: و إنما يجوز للمفرد العدول إذا لم يتعين عليه الإفراد بأصل الشرع أو بنذر و شبهه، فإن تعين لم يجز العدول قطعا، لعموم ما دل على وجوب الوفاء بالنذر، و على أن أهل مكة و حاضريها لا يجزيهم التمتع عن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٥٦

#### [الحدِيث ١٠٢]

١٠٢ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى ع إِنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ رَوَى عَنْكَ أَنَّهُ سَأَلَكَ عَنِ الرَّجُلِ يَهْلُ بِالْحَجِّ ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَيَفْسَخُ ذَلِكَ وَ يَجْعَلُهَا مُتَعَةً فَقُلْتُ لَهُ لَا فَقَالَ قَدْ سَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ لَا وَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ وَ يَجْعَلَهَا مُتَعَةً وَ آخِرُ عَهْدِي بِأَبِي أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْفَضْلِ بْنِ الرَّبِيعِ وَ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ وَ سَاجٍ فَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ الرَّبِيعِ يَا أَبَا الْحَسَنِ إِنَّ لَنَا بِكَ

أَسْوَهُ أَنْتَ مُفْرِدٌ لِلْحَجِّ وَ أَنَا مُفْرِدٌ فَقَالَ لَهُ أَبِي لَمَّا مَرَّ أَنَا مُفْرِدٌ أَنَا مُتَمَتِّعٌ فَقَالَ لَهُ الْفَضْلُ بْنُ الرَّبِيعِ فَلَمَّا الْآنَ أَنْ أَتَمَّتْ وَ قَدْ طُفْتُ بِالْبَيْتِ فَقَالَ لَهُ أَبِي نَعَمْ فَذَهَبَ بِهَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ إِلَى سَيْفِيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَ أَصْحَابِهِ فَقَالَ لَهُمْ إِنَّ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ قَالَ لِلْفَضْلِ بْنِ الرَّبِيعِ كَذَا وَ كَذَا يُشْنَعُ بِهَا عَلَى أَبِي.

وَ الْمُفْرِدُ إِذَا لَبَّى بَعْدَ الطَّوَافِ وَ السَّعْيِ قَبْلَ أَنْ يُقْصَرَ فَلَيْسَ لَهُ مُتَعَةٌ يَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهِ وَ تَكُونُ حَاجَتُهُ مُفْرَدَةً رَوَى ذَلِكَ

فرضهم، و ما ذكره الشارح قدس سره من أن تخصيص الحكم بمن لم يتعين عليه الأفراد بعيد عن ظاهر النص غير جيد. انتهى.

و الظاهر من كلام الشيخ و غيره جواز العدول مطلقا.

الحديث الثاني و المائة: صحيح.

قوله: و عليه ثوبان و ساج الضمير في " عليه " راجع إلى الفضل، أو إلى الإمام عليه السلام.

قال ابن إدريس: يريد طيلسانا، لأن الساج بالسین غير المعجمه و الجیم الطيلسان

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٥٧

### [الحديث ١٠٣]

١٠٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يُفْرِدُ الْحَجَّ ثُمَّ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً قَالَ إِنْ كَانَ لَبَّى بَعْدَ مَا سَعَى قَبْلَ أَنْ يُقْصَرَ فَلَا مُتَعَةَ لَهُ.

وَ كَذَلِكَ الْمُتَمَتِّعُ إِنْ لَبَّى قَبْلَ أَنْ يُقْصَرَ فَإِنَّهَا تَبْطُلُ مُتَعَتُهُ وَ إِنْ كَانَ فِي الْأَوَّلِ قَدْ لَبَّى بِالْعُمْرَةِ وَ الْحَجِّ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ١٠٤]

١٠٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ

الأخضر أو الأسود.

أقول: و كذا في الصحاح و القاموس.

و في بعض النسخ " وشاح " بالشين المعجمه و الحاء المهمله، أى: كان توشح بأحد الثوبين، و لعله تصحيف.

الحديث الثالث و المائة: موثق.

و ذهب الشيخ و أتباعه إلى أن المفرد إنما يجوز له العدول إلى المتعه إذا لم يكن لبي بعد الطواف و السعى، فإن لبي بعده امتنع منه العدول و وجب عليه المضى فى حجه.

و قال ابن إدريس: لا أرى لذكر التلبيه هنا وجهًا، و إنما الحكم للنيه دون التلبيه.

الحديث الرابع و المائة: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٥٨

الْعَلَاءِ بْنِ الْفُضَيْلِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مُتَمَتِّعٍ فَطَافَ ثُمَّ أَهَلَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَنْ يُقْصِرَ قَالَ بَطَلَتْ مُتَعَتُهُ هِيَ حَجَّةٌ مَبْتُوَلَةٌ.

فَأَمَّا إِذَا لَبَّى نَاسِيًا فَإِنَّهُ يَمْضِي فِيمَا أَخَذَ فِيهِ وَ قَدْ تَمَّتْ مُتَعَتُهُ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١٠٥]

١٠٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ مُتَمَتِّعٍ نَسِيَ أَنْ يُقْصِرَ حَتَّى أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَالَ يَسْتَعْفِرُ اللَّهُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

#### [الحديث ١٠٦]

١٠٦ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَدَخَلَ مَكَّةَ فَطَافَ وَ سَعَى وَ لَبَسَ ثِيَابَهُ وَ أَحَلَّ وَ نَسِيَ أَنْ يُقْصِرَ

و ذكر الأصحاب أنه لا يجوز لمن أحرم أن ينشأ إحراما آخر حتى يكمل أفعال ما أحرم له، فلو أحرم متمتعا و دخل مكة و أحرم بالحج قبل التقصير، فإن كان ناسيا فذهب ابن إدريس و سلار و أكثر المتأخرين إلى أنه ليس عليه شىء، و قيل:

عليه دم، و هو مختار الشيخ و على بن بابويه، و حمله على الاستحباب أظهر. و قيل:

ببطلان الإحرام و البقاء على الإحرام الأول.

و إن كان عامدا قيل: بطلت عمرته و صارت حجته مبتولة، و هو اختيار الشيخ و جمع من الأصحاب. و قيل: بقى على إحرامه الأول و كان الثانى باطلا، و إليه ذهب ابن إدريس، و المسألة محل إشكال.

ثم على القول بصيروره العمره حجه مفردة يجب إكمالها، و هل يجزئ عن الفرض، فيه وجهان.

الحديث الخامس و المائة: صحيح.

الحديث السادس و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٥٩

حَتَّى خَرَجَ إِلَى عَرَافَاتٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ يَبْنِي عَلَى الْعُمْرَةِ وَ طَوَافِهَا وَ طَوَافُ الْحَجِّ عَلَى أَثَرِهِ.

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُ عَنْ رَجُلٍ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ وَ نَسِيَ أَنْ يَقْصِرَ حَتَّى يَدْخُلَ الْحَجَّ قَالَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ.

وَ أَمَّا مَا يَجِبُ مِنَ الْقَوْلِ مِنَ التَّلْبِيهِ وَ يُسْتَحَبُّ فَهُوَ

١٠٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ وَصَيْفَوَانَ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعاً عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا فَرَغْتَ مِنْ صَلَاتِكَ وَعَقَدْتَ مَا تُرِيدُ فَقُمْ وَامْسِ هَيْئَةً فَإِذَا اسْتَمْتَتْ بِكَ الْأَرْضُ مَا شِئْتَ كُنْتَ أَوْ رَاكِباً فَلَبَّ وَالتَّلْبِيهَ أَنْ تَقُولَ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ذَا الْمَعَارِجِ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ دَاعِياً إِلَى دَارِ السَّلَامِ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ غَفَّارِ الذُّنُوبِ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ أَهْلَ التَّلْبِيهِ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ تَبْدِئِ وَالْمَعَادِ إِلَيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ تَسْتَعْنِي وَيُفْتَقِرُ إِلَيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ مَرْهُوباً وَمَرْغُوباً إِلَيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ذَا النُّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ الْحَسَنِ الْجَمِيلِ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ كَشَافِ الْكُرْبِ الْعِظَامِ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدَيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ يَا كَرِيمُ لَبَّيْكَ تَقُولُ هَذَا فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ وَحِينَ يَنْهَضُ بِكَ

الحديث السابع و المائة: حسن.

الحديث الثامن و المائة: صحيح.

قوله: لبيك اللهم لبيك في القاموس: ألب أقام كلب، و منه لبيك، أى أنا مقيم على طاعتك إلبابا بعد

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٦٠

بِعَيْرِكَ وَإِذَا عَلَوْتَ شَرَفًا أَوْ هَبَطْتَ وَادِيًا أَوْ لَقَيْتَ رَاكِبًا أَوْ اسْتَيْقَطْتَ مِنْ مَنَامِكَ وَبِالْأَسْيَاحِ وَ أَكْثَرُ مَا اسْتَطَعْتَ وَ اجْهَرُ بِهَا وَ إِنْ تَرَكْتَ بَعْضَ التَّلْبِيهِ فَلَمَّا يَضُرُّكَ غَيْرَ أَنْ تَمَامَهَا أَفْضَلُ وَ اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا بُدِيَ لَكَ مِنَ التَّلْبِيَّاتِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي كُنَّ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَ هِيَ الْفَرِيضَةُ وَ هِيَ التَّوْحِيدُ وَ بِهَا لَبَّى الْمُرْسَلُونَ وَ أَكْثَرُ مِنْ ذِي الْمَعَارِجِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص كَانَ

يُكْتَبُ مِنْهَا وَ أَوَّلُ مَنْ لَبَّى إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ إِنَّ اللَّهَ يَدْعُوكُمْ إِلَىٰ أَنْ تَحُجُّوا بَيْنَهُ فَأَجَابُوهُ بِالتَّلْبِيهِ فَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ أَخَذَ مِثْلَهُ

الباب و إجابته بعد إجابته، أو معناه اتجاهي و قصدي لك من داري تلب داره أي تواجهها، أو معناه محبتي لك من امرأه ليه محبه لزوجها، أو معناه إخلاصي لك من حسب لباب خالص. انتهى.

و ذكر الأصحاب أنه يجوز كسر الهمزة من " إن الحمد و النعمه " و فتحها.

و حكى العلامة في المنتهى عن بعض أهل العربية أنه قال: من قال " أن " بفتحها فقد خص، و من قال بالكسر فقد عم.

و هو واضح، لأن الكسر يقتضى تعميم التلبيه و إنشاء الحمد مطلقا، و الفتح يقتضى تخصيص التلبيه، أي: لبيك بسبب أن الحمد لك.

و قال البيضاوى فى تفسيره " ذى المعارج " ذى المصاعد، و هى الدرجات التى يصعد فيها الكلم الطيب و العمل الصالح، و يترقى فيها المؤمنون فى سلوكهم، أو فى دار ثوابهم، أو مراتب الملائكه أو السماوات، فإن الملائكه يعرجون فيها انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٦١

بِالمُؤَافَاهِ فِي ظَهْرِ رَجُلٍ وَ لَا بَطْنِ امْرَأَةٍ إِلَّا أَجَابَ بِالتَّلْبِيهِ.

فَأَمَّا الأَجْهَارُ بِالتَّلْبِيهِ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ أَيْضاً مَعَ القُدْرَةِ وَ الأِمْكَانِ يُدُلُّ عَلَى ذلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ١٠٩]

١٠٩ مُوسَىٰ بِنُ القَاسِمِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عُمَرَ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُبَيْدِ اللّٰهِ ع قَالَ إِذَا أُحْرِمْتَ مِنْ مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ فَإِنْ كُنْتَ مَاشِياً لَبَيْتَ مِنْ مَكَانِكَ مِنَ المَسْجِدِ تَقُولُ لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ لَبَيْكَ ذَا المَعَارِجِ

و المنصوبات بعد " لبيك " أكثرها منادى أو حال، و فى بعضها الأول أنسب، و فى بعضها الثانى.

قوله: و أول من لبي على بناء المجهول، فإن التلبيه على

بعض الوجوه جواب لندائه عليه السلام، كما [أن تلبيتنا يحتمل] كونه جوابا لنداء النبي صلى الله عليه وآله، حيث قال تعالى " وَ أَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ " و منه يظهر وجه الأوليه.

قوله: فإنه واجب أيضا المشهور الاستحباب، و يمكن أن يكون مراده أيضا تأكيد الاستحباب، و الله يعلم.

الحديث التاسع و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٦٢

لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ بِحَجِّهِ تَمَامُهَا عَلَيْكَ وَ أَجْهَرُ بِهَا كَلِمًا رَكِبْتَ وَ كَلِمًا نَزَلْتَ وَ كَلِمًا هَبَطْتَ وَادِيًا أَوْ عَلَوْتَ أَكْمَهُ أَوْ لَقَيْتَ رَاكِبًا وَ بِالْأَشْحَارِ.

### [الحديث ١١٠]

١١٠ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَشْيَاحِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ جَمَاعِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا مِمَّنْ رَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُمَا قَالَا لَمَّا أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَتَاهُ جِبْرِئِيلُ ع فَقَالَ لَهُ مُرْ أَصْحَابَكَ بِالْعَجِّ وَ الشَّجِّ فَالْعَجُّ رَفْعُ الصَّوْتِ وَ الشَّجُّ نَحْرُ الْبُذْنِ قَالَا فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَمَا مَشَى الرَّوْحَاءَ حَتَّى بَحَثَ أَصْوَاتَنَا.

وَ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ إِجْهَارٌ بِالتَّلْبِيَةِ رَوَى ذَلِكَ

الحديث العاشر و المائة: مرسل كالصحيح.

و قال فى النهايه: فيه " أفضل الحج و العج و الشج " العج رفع الصوت بالتلبيه، و قد عج يعج عجا فهو عاج و عجاج. و الشج سيلان دماء الهدى و الأضاحى، يقال:

ثجه يشجه ثجا.

قوله: فما مشى الروحاء فى المنتهى: فما مشى النبي صلى الله عليه وآله.

و فى القاموس: الروحاء بقاع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينه.

و فيه أيضا بحثت بالكسر أبح بحا و بحثت أبح بفتحها إذا أخذته بحه و خشونه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٦٣

### [الحديث ١١١]

١١١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنِ النِّسَاءِ أَرْبَعًا الْجَهْرَ بِالتَّلْبِيهِ وَالسَّعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَدُخُولَ الْكَعْبَةِ وَالِاسْتِئْذَانَ.

### [الحديث ١١٢]

١١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَكَارِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جَهْرٌ بِالتَّلْبِيهِ.

فَأَمَّا تَلْبِيهِ الْأَخْرَسِ فَتَحْرِيكَ لِسَانِهِ وَإِشَارَتُهُ بِالإِصْبَعِ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ١١٣]

١١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ تَلْبِيهِ الْأَخْرَسِ وَتَشَهُدُهُ وَقِرَاءَتُهُ الْقُرْآنَ فِي الصَّلَاةِ تَحْرِيكَ لِسَانِهِ وَإِشَارَتُهُ بِإِصْبَعِهِ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلَبِّيَ الْإِنْسَانُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ رَوَى ذَلِكَ

---

و غلظ في الصوت.

الحديث الحادي عشر و المائة: مرسل.

و المراد بالسعي الهرولة.

الحديث الثاني عشر و المائة: ضعيف.

الحديث الثالث عشر و المائة: ضعيف على المشهور.

و نقل عن ابن الجنيد أنه أوجب على الأخرس استنابه غيره في التلبيه، و هو

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٦٤

### [الحديث ١١٤]

١١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَّا بَأْسَ بِأَنْ تُلَبِّيَ وَ أَنْتَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ.



قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُحْرِمِ فِعْلُهُ وَاجْتِنَابُهُ وَنَحْنُ نَسْرُحُهُ فِي بَابِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُحْرِمِ اجْتِنَابُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِذَا عَايَنَ بَيْوتَ مَكَّةَ وَكَانَ قَاصِدًا إِلَيْهَا مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ وَحَدُّ بَيْوتِ مَكَّةَ عَقَبَهُ الْمَدِينِيِّينَ وَإِنْ كَانَ قَاصِدًا إِلَيْهَا مِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا بَلَغَ عَقَبَهُ ذِي طَوَى رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١١٥]

١١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُتَمَتِّعُ إِذَا نَظَرَ إِلَى بَيْوتِ مَكَّةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ.

#### [الحديث ١١٦]

١١٦ وَعَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَنَّانِ بْنِ سَدِيرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا رَأَيْتَ آيَاتَ مَكَّةَ فَاقْطَعْ التَّلْبِيَةَ.

#### [الحديث ١١٧]

١١٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي سَمَّاكِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ

ضعيف.

الحديث الرابع عشر و المائة: حسن.

الحديث الخامس عشر و المائة: حسن.

الحديث السادس عشر و المائة: حسن أو موثق.

الحديث السابع عشر و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٦٥

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا دَخَلْتَ مَكَّةَ وَ أَنْتَ مُتَمَتِّعٌ فَنَظَرْتَ إِلَى بَيْوتِ مَكَّةَ فَاقْطَعْ التَّلْبِيَةَ وَ حِدُّ بَيْوتِ مَكَّةَ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الْيَوْمِ إِذَا بَلَغْتَ عَقَبَهُ الْمَدِينِيِّينَ فَاقْطَعْ التَّلْبِيَةَ وَ عَلَيْكَ بِالتَّكْبِيرِ وَ التَّهْلِيلِ وَ الشَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ رَبِّكَ مَا اسْتَطَعْتَ وَ إِنْ كُنْتَ قَارِنًا بِالْحِجِّ فَلَا تَقْطَعْ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَوْمَ عَرَفَةَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَ إِنْ كُنْتَ مُعْتَمِرًا فَاقْطَعْ التَّلْبِيَةَ إِذَا دَخَلْتَ الْحَرَمَ.

#### [الحديث ١١٨]

١١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي

---

و قال فى الدروس: و يقطع التلبىه المتمتع إذا شاهد بيوت مكه، وحدها عقبه المدنين و عقبه ذى طوى، و المعتمر مفرده إذا دخل الحرم. و لو كان قد خرج من مكه للإحرام فبمشاهده الكعبه، و الحاج يقطعها بزوال عرفه.

و أوجب على بن بابويه و الشيخ قطعها عند الزوال لكل حاج. و نقل الشيخ الإجماع على أن المتمتع يقطعها وجوبا عند مشاهده مكه. و خير الصدوق فى العمره المفرده بين القطع عند دخول الحرم أو مشاهده الكعبه.

قوله: و إن كنت مفردا فلا تقطع التلبىه فى بعض النسخ "قارنا".

قال الفاضل التستري رحمه الله: فى الاستبصار "مفردا" و فى المنتهى بخط المصنف "قارنا".

الحديث الثامن عشر و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٦٦

نَضْرَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاعِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ قَالَ إِذَا نَظَرَ إِلَى أَعْرَاشِ

مَكَّةَ عَقَبَهُ ذِي طُوًى قُلْتُ بَيُّوتُ مَكَّةَ قَالَ نَعَمْ.

وَ مَنْ أَحْرَمَ مِنْ حَوَالِي مَكَّةَ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ذِي طُوًى رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ١١٩]

١١٩ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي خَالِدٍ مِرْوَالَى عَلِيِّ بْنِ يَفِطِينَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَمَّنْ أَحْرَمَ مِنْ حَوَالِي مَكَّةَ مِنَ الْجِعْرَانِ وَالشَّجَرِ مِنْ أَيْنَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ قَالَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ عُرُوشِ مَكَّةَ وَ عُرُوشِ ذِي طُوًى.

وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حِينَ يَدْخُلُ الْحَرَمَ رَوَى ذَلِكَ

و فى الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد.

و فى الكافى: عن أحمد بن محمد، عن أبى الحسن الرضا عليه السلام فلاحظ.

و كيف كان فالأصوب ما فى الاستبصار.

الحديث التاسع عشر و المائة: مجهول.

فى النهايه: العرش و العريش كل ما يستظل به، و منه حديث عمر " إنه كان يقطع التلبيه إذا نظر إلى عروش مكة " أى: بيوتها، و سميت عروشا لأنها كانت عيدانا تنصب و يظل عليها، واحداها عرش.

و فيه أيضا: و قد تكرر فى الحديث ذكر طوى، و هو بضم الطاء و فتح الواو

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٦٧

### [الحديث ١٢٠]

١٢٠ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ تَلْبِيَةِ الْمُتَمَتِّعِ مَتَى تُقْطَعُ قَالَ حِينَ يَدْخُلُ الْحَرَمَ.

وَ أَمَّا الْمُتَمَتِّعُ عُمُرَهُ مُفْرَدَةً فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ الْحَرَمِ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ذِي طُوًى وَ رُوِيَ أَيْضاً حِينَ يَنْظُرُ إِلَى الْكَعْبَةِ وَ رُوِيَ أَيْضاً عِنْدَ عَقَبِهِ الْمِدْيَنِيِّينَ وَ الْوُجْهِ فِى هَذِهِ الْأَخْبَارِ مَا سَنَشْرُحُهُ مِنْ بَعْدِ إِيْرَادِنَا لِرَوَايَاتِهَا بِمَنْ لَلَّهِ وَ قُوَّتِهِ رَوَى

### [الحديث ١٢١]

١٢١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَايِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ دَخَلَ مُفْرَدًا لِلْعُمْرَةِ فَلْيَقْطَعْ التَّلْبِيَةَ حِينَ تَضَعُ الْإِبِلُ أَخْفَافَهَا فِي الْحَرَمِ.

[الحديث ١٢٢]

١٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَعْتَمِرُ عُمْرَةً مُفْرَدَةً مِنْ أَيْنَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ قَالَ إِذَا رَأَيْتَ بُيُوتَ ذِي طُوًى فَاقْطَعْ التَّلْبِيَةَ.

[الحديث ١٢٣]

١٢٣ وَ رَوَى عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَرَادَ أَنْ

---

المخففه موضع عند باب مكة يستحب لمن دخل مكة أن يغتسل به.

الحديث العشرون و المائة: ضعيف.

الحديث الحادى و العشرون و المائة: مجهول.

الحديث الثانى و العشرون و المائة: مجهول.

الحديث الثالث و العشرون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٦٨

يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ لِيَعْتَمِرَ أَحْرَمَ مِنَ الْجِعْرَانِ وَ الْجُدَيْيَةِ أَوْ مِمَّا أَشْبَهَهُمَا وَ مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ يُرِيدُ الْعُمْرَةَ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَمِرًا لَمْ يَقْطَعْ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى الْكَعْبَةِ.

يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ مُخْتَصَّةً بِمَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ لِلْعُمْرَةِ دُونَ مَنْ سِوَاهُ

[الحديث ١٢٤]

١٢٤ وَ رَوَى الْفُضَيْلُ بْنُ يَسَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع قُلْتُ دَخَلْتُ بِعُمْرَةٍ فَأَيْنَ أَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ قَالَ حِيَالَ الْعَقْبَةِ عَقَبَهُ الْمَدَيِّينَ فَقُلْتُ أَيْنَ عَقَبَهُ الْمَدَيِّينَ قَالَ حِيَالَ الْقَصَارِينَ.

هَذِهِ الرَّوَايَةُ فِيمَنْ حِيَاءَ إِلَى مَكَّةَ مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ خِصَاصَةً وَ الرَّوَايَةُ الَّتِي قَالَتْ فِيهَا إِنَّهُ يَقْطَعُ عِنْدَ ذِي طُوًى لِمَنْ حِيَاءَ عَلَى طَرِيقِ الْعِرَاقِ وَ الرَّوَايَةُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ عِنْدَ النَّظَرِ إِلَى الْكَعْبَةِ لِمَنْ يَكُونُ قَدْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ لِلْعُمْرَةِ وَ لَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ

---

منقول من الفقيه.

قال الفاضل التستري رحمه الله: طريق الشيخ إلى عمر بن يزيد وإن لم نعرف صحته في فهرسته، غير أن طريق الصدوق إليه صحيح. و ذكر في الفهرست أنه يروى جميع كتب الصدوق و رواياته بواسطة الشيخ، فطريق الشيخ إليه صحيح أيضا. و كيف كان فهذه الروايه المذكوره في الفقيه عن عمر، فهو صحيح لا محاله.

انتهى.

و في النهايه: فيه " إنه نزل الجعرانه " قد تكرر ذكرها في الحديث، و هو موضع قريب من مكه، و هو في الحل و ميقات الإحرام، و هي

بتسكين العين و التخفيف، و قد يكسر العين و يشدد الراء.

الحديث الرابع و العشرون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٦٩

تَنَافٍ حَسَبَ مَا ظَنَّهُ بَعْضُ النَّاسِ وَ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى التَّخْيِيرِ

لأنه منقول عن الفقيه، و طريق الصدوق إلى الفضيل بن يسار فيه جهاله، لكن لما كان الخبر منقولاً من كتابه يمكن الحكم بصحته. و الأصوب حمله على عمره التمتع.

قوله: حسب ما ظنه بعض الناس أراد به الصدوق، كما صرح به فى الاستبصار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٧٠

## ٨ بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا قَرَّبَ مِنَ الْحَرَمِ اغْتَسَلَ قَبْلَ دُخُولِهِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصِحَّاحِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِزَّ مَرَامِلَهُ مَيَّا بَيْنَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ نَزَلَ وَ اغْتَسَلَ وَ أَخَذَ نَعْلَيْهِ بِيَدَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ حَافِيًا فَصَيَّرْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ فَقَالَ يَا أَبَانَ مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا رَأَيْتَنِي صَنَعْتُ تَوَاضَعًا لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مَحَا اللَّهُ عَنْهُ مِائَةٌ أَلْفٍ سِتِّينَ وَ كَتَبَ لَهُ مِائَةٌ أَلْفٍ حَسَنَةٍ وَ بَنَى لَهُ مِائَةٌ أَلْفٍ دَرَجَةٍ وَ قَضَى لَهُ مِائَةٌ أَلْفٍ حَاجَةٍ.

وَ مَنْ لَمْ يَتِمَّكَنَّ مِنَ الْغُسْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْحَرَمِ فَلْيُؤَخِّرْهُ إِلَى أَنْ يَتِمَّكَنَّ قَبْلَ دُخُولِ مَكَّةَ فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَنَّ جَازَ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ بَعْدَ دُخُولِ مَكَّةَ رَوَى ذَلِكَ

باب دخول مكة الحديث الأول: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٧١

## [الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ ذَرِيحٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ فِي الْحَرَمِ قَبْلَ دُخُولِهِ أَوْ بَعْدَ دُخُولِهِ قَالَ لَمَّا يَضُرُّكَ أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ وَإِنْ اغْتَسَلْتَ بِمَكَّةَ فَلَا بَأْسَ وَإِنْ اغْتَسَلْتَ فِي بَيْتِكَ حِينَ تَنْزِلُ بِمَكَّةَ فَلَا بَأْسَ.

## [الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الْحَرَمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فَاعْتَسِلْ حِينَ

الحديث الثاني: صحيح.

و مقتضى الأخبار استحباب غسل واحد- إما قبل دخول الحرم أو بعده- من بئر ميمون الحضرمي الذي في الأبطح أو من فح، و هو على فرسخ من مكة للقادم من المدينة، أو من المحل الذي ينزل فيه بمكة على سبيل التخيير.

و غايه ما يستفاد منها أن إيقاع الغسل قبل دخول الحرم أفضل، فما ذكره المحقق وغيره من استحباب غسل لدخول مكة و آخر لدخول المسجد غير واضح.

و أشكل منه حكم العلامة و جمع من المتأخرين باستحباب ثلاثه أغسال بزياده غسل آخر لدخول الحرم.

و كذا الإشكال في قول المحقق في الشرائع، فلو حصل عذرا اغتسل بعد دخوله، إذ مقتضى الروايات التخيير بين الغسل قبل الدخول و بعده لا اعتبار العذر في تأخيره عن الدخول، كما هو واضح، كذا ذكره بعض المحققين، و هو حسن.

الحديث الثالث: حسن.

قوله عليه السلام: و إن تقدمت أي: دخلت قبل أن تغتسل خارج الحرم.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٧٢

تَدْخُلُهُ وَ إِنْ تَقَدَّمْتَ فَاعْتَسِلْ مِنْ بَيْرِ مَيْمُونٍ أَوْ مِنْ فَحٍّ أَوْ مِنْ مَنْزِلِكَ بِمَكَّةَ.

وَ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ الْحَرَمِ أَنْ يَتَنَاوَلَ شَيْئًا مِنَ الْإِذْخِرِ فَيَمْضِعُهُ

فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُطَيَّبُ الْفَمَ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا دَخَلْتَ الْحَرَمَ فَتَنَاوَلْ مِنَ الْإِذْخِرِ فَاْمَضْغُهُ وَكَانَ يَأْمُرُ أُمَّ فَرْوَةَ بِذَلِكَ.

فَإِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ فَلْيَدْخُلْ مِنْ أَعْلَاهَا إِذَا كَانَ دَاخِلًا مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ أَيْنَ أَدْخُلُ مَكَّةَ وَقَدْ جِئْتُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَالَ ادْخُلْ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ وَإِذَا خَرَجْتَ تُرِيدُ الْمَدِينَةَ فَاخْرُجْ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَ دُخُولِ مَكَّةَ رَوَى ذَلِكَ

الحديث الرابع: ضعيف على المشهور.

قوله: و كان يأمر أم فروه بذلك كانت تكنى أمه عليه السلام و بنته بذلك.

الحديث الخامس: موثق.

إطلاق عباره المحقق يقتضى عدم الفرق فى هذا الحكم بين المدنى و الشامى و غيرهما، و بهذا التعميم جزم الشهيد الثانى رحمه الله، و خصه العلامة فى التذكرة

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٧٣

#### [الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ - وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَ الْعَاكِفِينَ وَ الرَّكَّعِ السُّجُودِ فَيَتَّبِعُنِي لِلْعَبِيدِ أَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ قَدْ غَسَلَ عَرَفَةَ وَ الْأَدَى وَ تَطَهَّرَ.

#### [الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ أَمَرْنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَنْ نَغْتَسِلَ مِنْ فَخِّ قَبْلِ أَنْ نَدْخُلَ مَكَّةَ.



## [الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي إِيَّانٍ عَنْ عَجَلَانَ بْنِ صَالِحٍ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى بَثْرٍ مَيْمُونٍ أَوْ بَثْرٍ عِنْدِ الصَّمَدِ فَاعْتَسِلْ وَ اخْلَعْ نَعْلَيْكَ وَ امشِ حَافِئاً وَ عَلَيَّكَ السَّكِينَةُ وَ الْوَقَارُ.

وَ مَنْ نَامَ بَعْدَ الْغُسْلِ أَعَادَ الْغُسْلَ رَوَى ذَلِكَ

بمن يجيء من المدينة أو الشام، قال: فأما الذين يجيئون من سائر الأقطار، فلا يؤمرون بأن يدوروا ليدخلوا من تلك الثنية، كما هو ظاهر الشيخ، و هو حسن.

الحديث السادس: موثق.

الحديث السابع: حسن.

الحديث الثامن: موثق.

قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا في المنتهى، حيث نسب الرواية إلى الشيخ، و أما في بعض نسخ الكتاب "ابن صالح" و فيما عندنا من نسخ الكافي "أبي صالح" بدون ابن، و في بعض كتب الرجال ابن صالح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٧٤

## [الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ ثُمَّ يَنَامُ فَيَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ أَيْ يُجْزِيهِ أَوْ يُعِيدُ قَالَ لَا يُجْزِيهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ بِوُضُوءٍ.

## [الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قَالَ إِنْ اغْتَسَلْتَ بِمَكَّةَ ثُمَّ نَمْتَ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ فَأَعِدْ غُسْلَكَ.

فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ فَلْيَدْخُلْ مِنْ بَابِ بَيْتِ شَيْبَةَ وَ لِيُقْلِعْ عِنْدَ دُخُولِهِ الدُّعَاءَ رَوَى ذَلِكَ

الحديث التاسع: صحيح.

قوله عليه السلام: لأنه إنما دخل بوضوئه يستفاد من هذا التعليل استحباب إعادة الغسل إذا حصل بعده ما ينقض الوضوء مطلقاً. و قيل: ربما ظهر منه ارتفاع الحدث بالغسل المندوب، كما ذهب إليه المرتضى رضى الله عنه.

الحديث العاشر: ضعيف على المشهور.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه أن الغسل - سواء كان للإحرام، أو لدخول الحرم، أو لغيرهما - ينتقض بالنوم و شبهه، و ربما يستظهر من ذلك أن الغسل لهذه الغايات ليس لمجرد التنظيف.

ملاذ الأخير في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٧٥

### [الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَادْخُلْهُ خَافِيًا عَلَى السَّكِينَةِ وَ الْوَقَارِ وَ الْخُشُوعِ وَ قَالَ مَنْ دَخَلَ بِخُشُوعٍ غُفِرَ - لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ قُلْتُ مَا الْخُشُوعُ قَالَ السَّكِينَةُ لَا تَدْخُلُهُ بِتَكْبِيرٍ فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَقُمْ وَ قُلْ - السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ مِنَ اللَّهِ وَ مَا شَاءَ اللَّهُ وَ السَّلَامُ عَلَى أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَ رُسُلِهِ وَ السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَ السَّلَامُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \*

فَإِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ فَارْفَعْ يَدَيْكَ وَاسْتَقْبِلِ الْبَيْتَ وَقُلْ - اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِي مَقَامِي هَذَا فِي أَوَّلِ مَنْاسِكِي أَنْ تَقْبَلَ تَوْبَتِي وَ أَنْ تَجَاوِزَ عَنِّي خَطِيئَتِي وَ تَضَعَ عَنِّي وَزْرِي الْحَمِيدُ لِلَّهِ الَّذِي بَلَّغَنِي بَيْتَهُ الْحَرَامَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّ هَذَا بَيْتُكَ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلْتَهُ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَ أَمْنًا مُبَارَكًا وَ هُدًى لِلْعَالَمِينَ اللَّهُمَّ إِنَّ الْعَبْدَ عَبْدَكَ وَ الْبَلَدَ بَلَدَكَ

الحديث الحادى عشر: حسن كالصحيح.

و فيه و فى الخبر الآتى ذكر الدعاء عند دخول المسجد، و ليس فىهما الدخول من باب بنى شيبه، و استدل على استحبابه فى المنتهى بأن النبى صلى الله عليه و آله دخل منها، و علل أيضا بأن هبل مدفون تحت عتبتها، فإذا دخل منها وطأه برجله.

و قال بعض المحققين: هذا الباب غير معروف الآن لتوسعه المسجد، لكن قيل:

إنه بإزاء باب السلام، فىنبغى الدخول منه على الاستقامة إلى أن يتجاوز الأساطين ليتحقق المرور به.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٧٦

وَ الْبَيْتَ بَيْتِكَ جِئْتُ أَطْلُبُ رَحْمَتَكَ وَ أَوْمُ طَاعَتِكَ مُطِيعًا لِأَمْرِكَ رَاضِيًا بِقُدْرِكَ أَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْفَقِيرِ إِلَيْكَ الْخَائِفِ لِعُقُوبَتِكَ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَ اسْتَعْمِلْنِي بِطَاعَتِكَ وَ مَرْضَاتِكَ.

## [الحديث ١٢]

١٢ عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَقُولُ وَ أَنْتَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ مِنَ اللَّهِ وَ إِلَى اللَّهِ وَ مَا شَاءَ اللَّهُ وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَ خَيْرِ الْأَسْمَاءِ لِلَّهِ وَ الْحَمِيدِ لِلَّهِ وَ السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَى أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَ رُسُلِهِ السَّلَامُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ

خَلِيلِ الرَّحْمَنِ السَّلَامِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى

قوله عليه السلام: على السكينة فى النهايه: السكينة أى: الوقار و التانى فى الحركه و السير.

قوله: الذى جعلته مثابه للناس أى: مرجعا لهم، أو محلا لثوابهم.

قوله: مبارك كما قال الوالد العلامه نور الله مرقده: أى معظما أو محلا لزياده خيرات الدين و الدنيا و الآخره.

الحديث الثانى عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٧٧

عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ ارْحَمْ مُحَمَّدًا وَ آلَ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ  
وَ بَارَكْتَ وَ تَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَ آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَ رَسُولِكَ وَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ  
خَلِيلِكَ وَ عَلَى أَنْبِيَائِكَ وَ رَسُولِكَ وَ سَلِّمْ عَلَيْهِمْ وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَ  
اسْتَعْمِلْنِي فِي طَاعَتِكَ وَ مَرْضَاتِكَ وَ احْفَظْنِي بِحِفْظِ الْإِيمَانِ أَيْدَاءً مَا أَنْبَيْتَنِي جَلَّ ثَنَاءُ وَجْهِكَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي مِنْ وَفْدِهِ  
وَ زُورِهِ وَ جَعَلَنِي مِمَّنْ يَغْمُرُ مَسَاجِدَهُ وَ جَعَلَنِي مِمَّنْ يُنَاجِيهِ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَ زَائِرُكَ وَ فِي بَيْتِكَ وَ عَلَى كُلِّ مَأْتِيٍّ حَقٌّ لِمَنْ أَتَاهُ  
وَ زَارَهُ وَ أَنْتَ خَيْرُ مَأْتِيٍّ وَ أَكْرَمُ مَزُورٍ فَاسْأَلُكَ يَا اللَّهُ يَا رَحْمَانُ وَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَ خِدَاكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَ بِأَنَّكَ  
وَاحِدٌ أَحَدٌ صَيِّدٌ لَمْ يَلِدْ وَ لَمْ يُولَدْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَ رَسُولُكَ صَلِّ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ يَا  
جَوَادُ يَا مَاجِدُ يَا جَبَّارُ يَا كَرِيمُ اسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ تُحَفَّتَكَ إِيَّايَ

مِنْ زِيَارَتِي إِيَّاكَ أَنْ تُعْطِنِي فَكَأَنَّكَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ اللَّهُمَّ فَكَّرْتُ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ تَقُولُهَا ثَلَاثًا وَأَوْسَعَ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ  
وَإِذْرَأْ عَنِّي شَرَّ شَيْطَانِي الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَشَرَّ فَسَقِهِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ

قوله عليه السلام: بحفظ الإيمان أى: بأن تحفظ إيماني أو معه، أو بما تحفظ به أهل الإيمان.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٧٨

## ٩ بَابُ الطَّوَافِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ لِيُفْتَحِ الطَّوَافُ مِنَ الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ  
وَ صَيْفُوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا دَنَوْتَ مِنَ الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ فَارْفَعْ يَدَيْكَ وَ اِحْمَدِ اللَّهَ وَ أَثْنِ عَلَيْهِ وَ صِلْ  
عَلَى النَّبِيِّ ص وَ اسْأَلْهُ أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنْكَ ثُمَّ اسْتَلِمِ الْحَجَرَ وَ قَبْلَهُ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تُقَبِّلَهُ فَاسْتَلِمْهُ بِيَدِكَ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَسْتَلِمَهُ  
فَأَشِرْ إِلَيْهِ وَ قُلِ اللَّهُمَّ أَمَانَتِي أَدَيْتَهَا وَ مِيثَاقِي تَعَاهَدْتَهُ لِتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاهِ

باب الطواف الحديث الأول: حسن كالصحيح.

فى النهايه: فى حديث الطواف " إنه أتى الحجر فاستلمه "، هو افتعل من السلام التحيه، و أهل اليمن يسمون الركن الأسود " المحيى " أى: أن الناس

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٧٩

اللَّهُمَّ تَصَدَّقْ بِدِيْقًا بِكِتَابِكَ وَ عَلَى سُنَّتِهِ نَبِيِّكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ خِيَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ آمَنْتُ بِاللَّهِ وَ  
كَفَرْتُ بِالْحَبِيبِ وَ الطَّاغُوتِ وَ بِاللَّاتِ وَ الْعُزَّى وَ عِبَادَةِ الشَّيْطَانِ وَ عِبَادَةِ كُلِّ نِدٍّ يُدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَقُولَ هَذَا كُلَّهُ  
فَبَعْضُهُ وَ قُلِ اللَّهُمَّ إِلَيْكَ بَسَطْتُ يَدِي وَ فِيمَا عِنْدَكَ عَظُمْتُ رَغْبَتِي فَاقْبَلْ

يحيونه بالسلام. و قيل: هو افتعل من السلام، و هو الحجاره، و احدثها سلمه بكسر اللام، يقال: استلم الحجر إذا لمسه أو تناوله. و

فى القاموس: و استلم الحجر لمسہ إما بالقبلہ أو باليد.

قوله: اللهم تصديقا بكتابك أى: أتيتہ تصديقا، أو صدقت تصديقا بكتابك.

قوله: و كفرت بالجبت و الطاغوت فى القاموس: الجبت بالكسر الصنم،

و الكاهن، و الساحر، و السحر، و الذى لا خير فيه، و كل ما عبد من دون الله تعالى.

و فيه أيضا: الطاغوت اللات و العزى، و الكاهن، و الشيطان، و كل رأس ضلال، و الأصنام، و كل ما عبد من دون الله، و مرده أهل الكتاب للواحد و الجمع.

قوله: فاقبل سبحتى أى: ذكرى و دعائى و نافلتى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٨٠

سُبْحَتِي وَ اغْفِرْ لِي وَ ارْحَمْنِي اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَ الْفَقْرِ وَ مَوَاقِفِ الْخِزْيِ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ.

## [الحديث ٢]

٢ وَ فِي رِوَايِهِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَامْشِ حَتَّى تَدْنُو مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَتَسِيَّ تَقْبَلَهُ وَ تَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَ مَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِهِ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ مِمَّا أَحْشَى وَ أَحْزَنُ لَإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ وَ حَمْدُهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَ يُمِيتُ\* وَ هُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ وَ يُمِيتُ وَ يُحْيِي بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَ هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ\* وَ تُصَلِّيْ عَلَى النَّبِيِّ ص وَ تُسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ كَمَا فَعَلْتَ حِينَ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ ثُمَّ تَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُوْمِنُ بِوَعْدِكَ وَ أُوْفِي بِعَهْدِكَ ثُمَّ ذَكَرَ كَمَا ذَكَرَ مُعَاوِيَةَ

و فى بعض نسخ الكليني " مسحتى " أى: استلامى.

و فى النهاية: و يقال للذكر و لصلاه النافله سبحه.

قوله: و فى روايه أبى بصير الظاهر أنه من كلام محمد بن يعقوب، و يحتمل أن يكون كلام صفوان.

قوله: مما أخشى و أحذر فى الكافى: ممن أخشى. أى: من السلاطين الذين أخشى

منهم، أو ما تصورت من عظمتها، فصار سببا لخشيتي و حذري منه، و الله يعلم.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٨١

### [الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص اسْتَلِمُوا الرُّكْنَ فَإِنَّهُ يَمِينُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ يُصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ مُصَافِحَةَ الْعَبْدِ أَوْ الدَّخِيلِ وَ يَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ بِالْمُؤَافَاةِ.

### [الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ اسْتِلَامِ الْحَجْرِ مِنْ قِبَلِ الْبَابِ فَقَالَ أَلَيْسَ إِنَّمَا تُرِيدُ أَنْ تَسْتَلِمَ الرُّكْنَ فَقُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ يُجْزِيكَ حَيْثُ

---

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٧، ص: ٣٨١

---

الحديث الثالث: حسن.

المشهور استحباب استلام الحجر، و ذهب سارار إلى وجوبه بل وجوب التقبيل أيضا.

قوله صلى الله عليه و آله: فإنه يمين الله فى النهايه: فيه " الحجر الأسود يمين الله فى الأرض " هذا كلام تمثيل و تخيل، و أصله أن الملك إذا صافح رجلا قبل الرجل يده، فكان الحجر الأسود لله بمنزلة اليمين للملك حيث يستلم و يلثم.

الحديث الرابع: صحيح.

قوله عليه السلام: أليس إنما تريد كان المراد أنه قد تجاوز عن الركن إلى الباب، فيمد يده ليستلم، فلا يصل

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٨٢

مَا نَأَلَتْ يَدُكَ.



وَيُجْزِيهِ إِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ اسْتِلامِهِ أَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِ بِإِصْبَعِهِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٥]

٥ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَيْفِ التَّمَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَتَيْتُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَوَجَدْتُ عَلَيْهِ زِحَاماً فَلَمْ أَلْقِ إِلَّا رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِلامِهِ فَقَالَ إِنْ وَجَدْتُهُ خَالِيًا وَإِلَّا فَسَلِّمْ مِنْ بَعِيدٍ

---

يده إلى الحجر، فيستلم الركن الذي فيه الحجر، والله يعلم.

الحديث الخامس: صحيح.

قال الفاضل التستري رحمه الله: اعلم أنه روى الكليني روايه الحسين بن سعيد هذه هكذا:

عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، ثم عقبه بروايه على بن إبراهيم، فكأن سقط من كلام المصنف قوله "عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد". و يحتمل أيضا أنه رواه المصنف من كتاب الحسين ابن سعيد من دون ملاحظه الكافي.

و كيف ما كان فالظاهر أن ضمير "عنه" فى روايه على بن إبراهيم راجع إلى الكليني السابق ذكره، لوجوده فى الكافي كما أشرنا إليه، ولأن الظاهر أن على بن إبراهيم متأخر عن الحسين بن سعيد، فلا وجه لروايته عنه، و لما سيأتى من قوله "عنه عن عده من أصحابنا" و "عنه عن محمد بن يحيى" انتهى.

و أقول: مثل هذا كثير فى التهذيب، و قد وقع نظره على الخبر السابق و غفل عن توسط روايه الحسين فى البين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٨٣

#### [الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ حَرَجَّ وَ لَمْ يَشِئْتَلِمِ الْحَجْرَ فَقَالَ هُوَ مِنَ السُّنَّةِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ فَاللَّهُ أَوْلَى بِالْعُدْرِ.

#### [الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صِهْمَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي لَا أَخْلُصُ إِلَى الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ فَقَالَ إِذَا طُفَّتْ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ فَلَا يَضُرُّكَ.

#### [الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سُئِلَ الرَّضَاعُ عَنِ الْحَجْرِ

---

الحديث السادس: حسن.

الحديث السابع: صحيح.

و فى النهايه: يقال: خلص فلان أى وصل إليه.

قوله عليه السلام: إذا طفت طواف الفريضة ظاهره أنك إذا استلمت فى طواف الفريضة فلا يضررك تركه.

و يحتمل أن يكون المراد أنك إذا طفت أصل الطواف الذى هو فريضة، فلا يضررك ترك المندوبات، فتأمل.

الحديث الثامن: مجهول.

وقيل: ربما احتمال أن يكون محمد بن عبد الله الأشعري، وقد يقال: ابن عبيد الله، فليتدبر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٨٤

الْأَسْوَدُ يُقَاتِلُ عَلَيْهِ النَّاسُ إِذَا كَثُرُوا قَالَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَوْمِ بِيَدِكَ.

#### [الحديث ٩]

٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ حَرَجَّ وَ لَمْ يَسْئَلِ الْحَجَرَ وَ لَمْ يَدْخُلِ الْكُعْبَةَ قَالَ هُوَ مِنَ السُّنَّةِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَاللَّهُ أَوْلَى بِالْعُذْرِ.

#### [الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ لَهُ أَبُو بَصِيرٍ إِنْ أَهَيْلَ مَكَّةَ أَنْكُرُوا عَلَيْكَ أَنْتَ لَمْ تُقْبَلِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَ قَدْ قَبَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَ فَقَالَ إِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَ كَانَ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَجْرِ يُفْرَجُوا لَهُ وَ أَنَا لَا يُفْرَجُونَ لِي.

#### [الحديث ١١]

١١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي سَيِّمَالٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ ثُمَّ تَطَوَّفُ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ وَ تَقُولُ فِي الطَّوَّافِ - اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي يُمَشَى بِهِ عَلَى طَلْلِ الْمَاءِ كَمَا يُمَشَى بِهِ عَلَى جَدَدِ الْأَرْضِ وَ أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي يَهْتَرُّ لَهُ عَرْشُكَ وَ أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي تَهْتَرُّ لَهُ أَقْدَامُ مَلَائِكَتِكَ وَ أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي دَعَاكَ بِهِ مُوسَى مِنْ جَانِبِ الطُّورِ فَاسْتَجَبْتَ لَهُ وَ أَلْقَيْتَ عَلَيْهِ مَحَبَّةً مِنْكَ وَ أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي غَفَرْتَ بِهِ - لِمُحَمَّدٍ صَ

الحديث التاسع: صحيح.

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادى عشر: موثق.

فى القاموس: مشى على طلل الماء على ظهره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٨٥

مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَ مَا تَأَخَّرَ وَ أَتَمَّمْتَ عَلَيْهِ نِعْمَتَكَ أَنْ تَفْعَلَ لِي كَذَا وَ كَذَا مَا أُحْبِبْتَ مِنَ الدُّعَاءِ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ رَوَى هَذَا الدُّعَاءَ

مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ - عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع - وَكَلَّمَا انْتَهَيْتَ إِلَى بَابِ الْكَعْبَةِ فَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ص

---

و فى النهايه: الجدد المستوى من الأرض.

قوله: أبو إسحاق قال الوالد رحمه الله: الظاهر أنه كنيه لإبراهيم بن أبي سمال، لأن الغالب أن إبراهيم كنيه أبو إسحاق، وإن كان غير مذكور بهذه الكنيه فى الرجال. و يحتمل بعيدا إبراهيم بن هاشم، بأن يكون مأخوذا من كتابه.

و قال الفاضل التستري

رحمه الله: نسب في المنتهى الذى بخط مصنفه هذا الكلام إلى أبى بصير إلى قوله " من النار " ثم وضع علامه صورتها " ه " و عقبها بقوله " ثم أقر لربك " فكان مراده على ما فهمنا من طريقه أن انتهاء روايه أبى بصير إليها.

قلت: يحتمل أن يكون قول المصنف روى هذا الدعاء إشاره إلى الدعاء السابق على قوله " و كلما انتهيت " و يكون قوله " كلما انتهيت " من كلام المصنف على سبيل الفتوى، و بيان الأدعيه من غير تعرض للراوى، كما يقتضيه فهم النهى لقوله " ثم أقر " و هذا و إن بعد عن طريقه المصنف فى هذا الكتاب إلا أنه قريب إلى اللفظ.

و بالجمله ظاهر اللفظ معنا، و ظاهر الحال مع العلامه، و مع مثل هذا الاحتمال القطع بأحد الطرفين مشكل، إن لم تحصل قرينه من الخارج. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٨٦

وَ تَقُولُ فِي الطَّوَافِ - اللَّهُمَّ إِنِّي إِلَيْكَ فَاقِيٌّ وَ إِنِّي خَائِفٌ مُسْتَجِيرٌ فَلَا تُبَدِّلْ اسْمِي وَ لَا تُعَيِّرْ جِسْمِي فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى مُؤَخَّرِ الْكَعْبَةِ وَ هُوَ الْمُسْتَجَارُ دُونَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ بِقَلِيلٍ فِي الشُّوْطِ السَّابِعِ فَابْسِطْ يَدَيْكَ عَلَى الْأَرْضِ وَ الْأَصْقُ خَدَّكَ وَ بَطْنِكَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ قُلْ - اللَّهُمَّ الْبَيْتُ بَيْتُكَ وَ الْعَبْدُ عَبْدُكَ وَ هَذَا مَكَانُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ ثُمَّ أَقْرَ لِرَبِّكَ بِمَا عَمِلْتَ مِنَ الذُّنُوبِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يُقَرُّ لِرَبِّهِ بِمُذُنُوبِهِ فِي هَذَا الْمَكَانِ إِلَّا عَفَرَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لِغُلَامَانِهِ أَمِيطُوا عَنِّي حَتَّى أَقْرَ لِرَبِّي بِمَا عَمِلْتُ - اللَّهُمَّ مِنْ قَبْلِكَ الرَّوْحُ وَ الْفَرْجُ وَ الْعَافِيَةُ اللَّهُمَّ

---

و أقول: الظاهر أن أبا إسحاق غير ابن أبى سمال، و هو روى الدعاء السابق عن معاويه عن

أبى بصير، فاستدرك ذلك ثم رجع إلى ما أخذه من كتاب معاوية، فما ذكره إلى آخر الكلام مأخوذ من كتاب معاوية بقرينه أن جميع أجزائه مروى عنه فى الكافى و غيره.

قوله عليه السلام: فلا تبدل اسمى أى: بأن تكتبنى عندك من الأشقياء بعد أن أكون من السعداء، أو تكتب اسم غيرى مكان اسمى فى العباده.

" ولا تغير جسمى " أى: لا تبدلنى فى الدنيا ببلية تشوه خلقى، أو تحشرنى فى الآخرة على هيئة قبيحة لقبائح أعمالى.

قوله: اللهم من قبلك الروح فى القاموس: الروح بالفتح الراحة و الرحمه و نسيم الريح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٨٧

إِنَّ عَمَلِي ضَعِيفٌ فَضَاعِفُهُ لِي وَ اغْفِرْ لِي مَا أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِ مِنِّي وَ خَفِيَ عَلَيَّ خَلْقَكَ وَ تَسَدَّ تَجِيرُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ وَ تَخْتَارُ لِنَفْسِكَ مِنَ الدُّعَاءِ ثُمَّ اسْتَقْبَلِ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَ الرُّكْنَ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ فَاخْتِمْ بِهِ وَ إِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَلَا يَضُرُّكَ وَ تَقُولُ - اللَّهُمَّ قَنَعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي وَ يَا رُكَّ لِي فِيمَا آتَيْتَنِي ثُمَّ تَأْتِي مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَتُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ وَ اجْعَلْهُ أَمَامًا وَ اقْرَأْ فِيهِمَا بِسُورَةِ التَّوْحِيدِ وَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ - قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ثُمَّ تَشْهَدُ وَ احْمَدِ اللَّهَ وَ أَثْنِ عَلَيْهِ وَ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ص وَ اسْأَلْهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْكَ فَهَاتَانِ الرَّكْعَتَانِ هُمَا الْفَرِيضَةُ لَيْسَ يُكْرَهُ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِيَهُمَا فِي أَيِّ السَّاعَاتِ شِئْتِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ عِنْدَ غُرُوبِهَا ثُمَّ تَأْتِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَتَقْبَلُهُ وَ تَسْتَلِمُهُ أَوْ تُشِيرُ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ.

## [الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع إِذَا بَلَغَ الْحَجَرَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ

الْمِيزَابَ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ اللَّهُمَّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِكَ وَ عَافِنِي مِنَ السُّقْمِ وَ أَوْسِعْ عَلَيَّ مِنَ الرِّزْقِ الْحَلَالِ وَ اذْرَأْ عَنِّي شَرَّ فَسَادِهِ  
الْجِنِّ وَ الْإِنْسِ وَ شَرَّ فَسَادِهِ الْعَرَبِ وَ الْعَجَمِ

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كان هذا من تتمه الدعاء السابق، و يكون قوله " ثم أقر لربك " جملة معترضه. و فى المنتهى بعد أن فصل قوله " ثم أقر " عن السابق بعلامه تشعر بأن ما بعد العلامه من كلامه وصل اللهم لربى بما عملت.

و بالجملة لم يفصله عن " ثم أقر لربك بما عملت " و هو بعيد جدا، لعدم الارتباط فيما نفهم.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

و فى الكافى: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن عمر بن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٨٨

#### [الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
ص لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ وَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَ يُقَبِّلُهُمَا وَ يَضَعُ خَدَّهُ عَلَيْهِمَا وَ رَأَيْتُ أَبِي يَفْعَلُهُ.

#### [الحديث ١٤]

١٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُنْتُ أَطُوفُ بِالْبَيْتِ فَإِذَا رَجُلٌ يَقُولُ مَا بَالَ  
هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ يَسْتَلِمَانِ وَ لَا يُسْتَلَمُ هَذَانِ فَقُلْتُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص اسْتَلَمَ هَذَيْنِ وَ لَمْ يَعْزِضْ لَهُدَيْنِ فَلَا تَعْزِضْ لَهُمَا إِذْ لَمْ يَعْزِضْ  
لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ص قَالَ جَمِيلٌ وَ رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ كُلَّهُمَا.

وَ يُسْتَحَبُّ اسْتِلَامُ الْأَرْكَانِ كُلِّهَا رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١٥]

١٥ أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ قَالَ قُلْتُ لِلرِّضَاعِ اسْتَلِمَ الْيَمَانِيَّ وَ الشَّامِيَّ وَ الْعَرَبِيَّ قَالَ نَعَمْ

عاصم، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان على بن الحسين عليهما السلام.

الحديث الثالث عشر: موقوف.

و كأنه سقط "العدة" بعد الكليني.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

و ذهب أكثر الأصحاب إلى استحباب استلام الأركان كلها، و إن تأكد استحباب

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٨٩

#### [الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَضِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْفَرَجِ السَّنْدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُنْتُ أَطُوفُ مَعَهُ بِالْبَيْتِ فَقَالَ أَيُّ هَذَا أَعْظَمُ حُرْمَةً فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِدَا مِنِّي فَأَعَادَ عَلَيَّ فَقُلْتُ لَهُ دَاخِلُ الْبَيْتِ فَقَالَ الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ مَفْتُوحٌ لِشِيعَةِ آلِ مُحَمَّدٍ ص مَسِيدُودٌ عَنْ غَيْرِهِمْ وَ مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَدْعُو عِنْدَهُ إِلَّا صَدَّ دَعَاؤُهُ حَتَّى يَلْصِقَ بِالْعَرْشِ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى حِجَابٌ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنِ آيَائِهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع سِئِلَ كَيْفَ يَسْتَلِمُ الْمَاقِطِعَ قَالَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ مِنْ حَيْثُ الْقَطْعُ فَإِنْ كَانَتْ مَقْطُوعَةً مِنَ الْمَرْفِقِ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ بِشِمَالِهِ.

#### [الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ النَّوْفَلِيِّ ع

---

استلام العراقي و اليماني، و أسنده العلامة في المنتهى إلى علمائنا مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، و أوجب سلار استلام اليماني، و منع ابن الجنيد من استلام الشامي و المغربي، و لعل الأول أقوى.

الحديث السادس عشر: ضعيف.

الحديث السابع عشر: ضعيف على المشهور.

و قال المحقق: إن كانت مقطوعة استلم بموضع القطع، و لو لم يكن له يد اقتصر على الإشارة.

الحديث الثامن عشر: مرسل.



إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص طَافَ بِالْكَعْبَةِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ ثُمَّ قَالَ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَرَّفَكَ وَ عَظَّمَكَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَعَثَنِي نَبِيًّا وَ جَعَلَ عَلَيْنَا إِمَامًا اللَّهُمَّ اهْدِ لَه خِيَارَ خَلْقِكَ وَ جَنِّبْهُ شَرَّ رَازِ خَلْقِكَ.

وَ يُسْتَحَبُّ التَّزَامُ الْكَعْبَةِ مِنْ مُؤَخَّرِهَا بِحِذَاءِ الْبَابِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَضْيَحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا كُنْتَ فِي الطَّوَافِ السَّابِعِ فَأَتِ الْمُتَعَوِّذَ وَ هُوَ إِذَا قُمْتَ فِي دُبْرِ الْكَعْبَةِ حِذَاءِ الْبَابِ فَقُلِ اللَّهُمَّ الْبَيْتُ بَيْتُكَ وَ الْعَبْدُ عَبْدُكَ وَ هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ اللَّهُمَّ مِنْ قَبْلِكَ الرُّوحُ وَ الْفَرْجُ ثُمَّ اسْتَلِمِ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ ثُمَّ انْتِ الْحَجَرَ فَاخْتِمِ بِهِ.

#### [الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ اسْتِلَامِ الْكَعْبَةِ فَقَالَ مِنْ دُبْرِهَا.

#### [الحديث ٢١]

٢١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ

---

قوله: اللهم اهد له أى: للبيت، و قيل لعلى عليه السلام، و لا يخفى بعده.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

الحديث العشرون: مجهول.

و الاستلام يحتمل الالتزام بالمستجار و استلام الركن اليماني.

الحديث الحادى و العشرون: كالصحيح.

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَيْفُوَانَ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا فَرَعْتَ مِنْ طَوَافِكَ وَ بَلَغْتَ

مُوَخَّرَ الْكَعْبَةَ وَهُوَ بِحِذَاءِ الْمُسْتَتَجَارِ دُونَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ بِقَلِيلٍ فَابْسُطْ يَدَيْكَ عَلَى الْبَيْتِ وَالصِّقْ بَطْنَكَ وَخَدَّكَ بِالْبَيْتِ وَقُلِ  
اللَّهُمَّ الْبَيْتُ بَيْتُكَ وَالْعَبِيدُ عِبِيدُكَ وَهَذَا مَكَانُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ ثُمَّ أَقْرَ لِرَبِّكَ بِمَا عَمِلْتَ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبِيدِ مُؤْمِنٍ يُقَرُّ لِرَبِّهِ  
بِدُنُوبِهِ فِي هَذَا الْمَكَانِ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَ مَنْ نَسِيَ الْإِلْتِمَامَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ رَوَى ذَلِكَ

## [الحديث ٢٢]

٢٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَظِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ يَظِينٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ  
سَأَلْتُهُ عَمَّنْ نَسِيَ أَنْ يَلْتَزِمَ فِي آخِرِ طَوَافِهِ حَتَّى جَازَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ أَيْضُلِحُ أَنْ يَلْتَزِمَ بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ

و قال في المدارك: يستفاد من هذه الرواية أن موضع الالتزام حذاء المستجار وقد عرفت أنه حذاء الباب، فيكون المستجار نفس الباب. و كيف كان فموضع الالتزام حذاء الباب، و الأمر في التسمية هين، و الأولى لمن التزم أو استلم حفظ موضع قيامه و العود إلى الطواف منه، حذرا من الزيادة أو النقصه. و لو شك في الموقف تأخر احتياطا. انتهى.

و أقول: يحتمل

أن يكون المراد بالمستجار الحطيم، لأنه أيضا قد يسمى مستجارا، أو المراد الموضع الذى يحاذى المستجار من المطاف، و لعله أظهر، و الله يعلم.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٩٢

وَ بَيْنَ الْحَجَرِ أَوْ يَدْعُ ذَلِكَ قَالَ يَتْرُكُ الْمُلتَزِمَ وَ يَمْضِى وَ عَمَّنْ قَرْنَ عَشْرَةَ أَسَابِيعَ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ أَلَهُ أَنْ يَلْتَزِمَ فِي آخِرِهَا التِّرَامَةَ وَاحِدَةً قَالَ لَا أَحِبُّ ذَلِكَ.

وَ حَدُّ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ الَّذِى مَنْ خَرَجَ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ طَائِفًا بِالْبَيْتِ وَ لَا طَوَافَ لَهُ هُوَ أَنْ يَطُوفَ مَا بَيْنَ الْمَقَامِ وَ الْبَيْتِ فَمَنْ جَازَهُ أَوْ تَبَاعَدَ عَنْهُ فَلَيْسَ طَوَافُهُ بِشَىْءٍ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٢٣]

٢٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

و أطلق المحقق فى النافع و العلامه فى القواعد الرجوع و الالتزام إذا جاوز المستجار، و استحب الشهيد فى الدروس الرجوع ما لم يبلغ الركن، و اختاره المحققون من المتأخرين.

قوله عليه السلام: لا أحب ذلك أى: تأخير الالتزام إلى الشوط الأخير، و يمكن أن تكون إشاره إلى القران بين الأسابيع، و الأول أظهر.

قوله: فليس طوافه بشىء هذا هو المعروف من مذهب الأصحاب، و نقل عن ابن الجنييد أنه جوز الطواف خارج المقام عند الضروره.

الحديث الثالث و العشرون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٩٣

مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يَاسِينَ الصَّرِيرِ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِّ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ الَّذِى مَنْ خَرَجَ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ طَائِفًا بِالْبَيْتِ قَالَ كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ وَ الْمَقَامِ وَ أَنْتُمْ الْيَوْمَ تَطُوفُونَ بَيْنَ الْمَقَامِ وَ بَيْنَ الْبَيْتِ فَكَانَ الْحَدُّ مِنْ مَوْضِعِ الْمَقَامِ الْيَوْمَ فَمَنْ جَازَهُ

فَلَيْسَ بِطَائِفٍ وَ الْحَيْدُ قَبْلَ الْيَوْمِ وَ الْيَوْمَ وَاحِدٌ قَدْرَ مَا بَيْنَ الْمَقَامِ وَ بَيْنَ الْبَيْتِ وَ مِنْ نَوَاحِي الْبَيْتِ كُلِّهَا فَمَنْ طَافَ فَتَبَاعَدَ مِنْ نَوَاحِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مِقْدَارِ ذَلِكَ كَانَ طَائِفًا بَعِيرَ الْبَيْتِ بِمَنْزِلِهِ مَنْ

و فى الكافى: محمد بن يحيى و غيره عن أحمد بن محمد. و هو الصواب، لأن محمدا يروى دائما بلا واسطه عن أحمد.

قوله: يطوفون بالبيت و المقام لأنه كان المقام حينئذ قريبا من البيت، فنقله عمر إلى الموضع الذى فيه الآن اتباعا لبدع الجاهليه.

قوله عليه السلام: قدر ما بين المقام أى: الموضع الذى فيه الآن. و الحاصل أن المعتبر دائما مقدار ما بين الموضع الذى فيه المقام الآن و بين البيت، سواء كان فيه المقام أو لم يكن.

قوله: و من نواحي البيت كلها الواو ليس فى الكافى، و هو الظاهر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٩٤

طَافَ بِالْمَسْجِدِ لِأَنَّهُ طَافَ فِي غَيْرِ حَدٍّ وَ لَا طَوَافَ لَهُ.

وَ يَنْبَغِي لِمَنْ يَطُوفُ أَنْ يَمْشِيَ مَشْيًا بَيْنَ الْمَشْيَيْنِ وَ لَا يُسْرِعَ وَ لَا يُبْطِئَ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَّابَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الطَّوَافِ فَقُلْتُ أُسْرِعُ وَ أَكْثِرُ أَوْ أَمْشِي وَ أَبْطِئُ قَالَ مَشَى بَيْنَ الْمَشْيَيْنِ

و قال فى المدارك: يحسب المسافه من جهه الحجر من خارجه، و إن كان خارجا من البيت، و احتمل الشارح احتسابه منها على القول بخروجه، و هو أحوط. قوله: و ينبغى لمن يطوف هذا هو المشهور، و ذهب الشيخ فى المبسوط إلى أنه يستحب فى طواف القدوم الرمل فى الثلاثه الأول و المشى فى الأربعة

الباقية.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

قوله: و من طاف بالبيت المشهور بين الأصحاب أن من نقص من طوافه، فإن جاوز النصف رجع فأتهم، و لو عاد إلى أهله أمر من يطوف عنه، و إن كان دون ذلك استأنف. و لم نقف على روايه تدل عليه، و مقتضى كلام الشيخ هنا البناء مع الإخلال بالشوط الواحد.

و قال فى المدارك: المعتمد البناء إن كان المنقوص شوطا واحدا، و كان النقص

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٩٥

وَمَنْ طَافَ بِبَيْتِ سِتَّةِ أَشْوَاطٍ وَ انْصَرَفَ فَلْيُضِفْ إِلَيْهِ شَوْطًا آخَرَ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ يَأْمُرُ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٢٥]

٢٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ طَافَ بِبَيْتِ فَاخْتَصَرَ شَوْطًا وَاحِدًا فِي الْحِجْرِ قَالَ يُعِيدُ ذَلِكَ الشَّوْطَ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ سَأَلَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ وَ أَنَا مَعَهُ - عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِبَيْتِ سِتَّةِ أَشْوَاطٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

---

على وجه الجهل أو النسيان، و الاستئناف مطلقا فى غيره. و هو أحوط.

قوله: و لا شىء عليه فى بعض النسخ " و لا بينى " أى: لا يكتفى به.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

و فى القاموس: اختصر الطريق سلك أقربه.

و اختلف فى أنه هل يجب على من اختصر شوطا فى الحجر إعادته ذلك الشوط وحده، أو إعادته الطواف من رأس؟ فقول: الأصح الأول، و لا- يكفى إتمام الشوط من موضع سلوك الحجر، بل تجب البدأه من الحجر الأسود، لأنه المتبادر من الأمر بإعادته الشوط، و لقوله عليه السلام: و ليعد طوافه من الحجر الأسود.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٩٦

ع وَ كَيْفَ طَافَ سَبْتَهُ أَشْوَاطٍ قَالَ اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ وَ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَ عَقَدَ وَاحِدًا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَطُوفُ شَوْطًا فَقَالَ سُلَيْمَانُ فَإِنَّهُ فَاتَهُ ذَلِكَ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ قَالَ يَا مُرُّ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ.

فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ طَافَ أَقَلَّ مِنْ سَبْعِهِ أَشْوَاطٍ وَ هُوَ فِي السَّعْيِ فَلْيَقْطَعْ السَّعْيَ وَ يَتِمُّ الطَّوْفَ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَتِمُّ السَّعْيَ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ طَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّنْعَاءِ فَطَافَ بَيْنَ الصَّنْعَاءِ وَ الْمَرْوَةِ فَبَيْنَا هُوَ يَطُوفُ إِذْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ تَرَكَ بَعْضَ طَوَافِهِ بِالْبَيْتِ قَالَ يَرْجِعُ إِلَى الْبَيْتِ فَيَتِمُّ طَوَافَهُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الصَّنْعَاءِ وَ الْمَرْوَةِ فَيَتِمُّ

مَا بَقِيَ.

وَمَنْ شَكَّ فِي طَوَافِهِ فَلَمْ يَدْرِ أَسِنَّهُ طَافَ أَوْ سَبَعَهُ فَإِنْ كَانَ طَوَافُهُ طَوَافًا

قوله: وقال الله أكبر و عقد واحدا كان منشأ الغلط أنه حين ابتدأ الشوط عقد واحدا، فلما كملت الستة عقد السبعة، فظن أنه قد أكمل السبعة.

الحديث السابع والعشرون: موثق.

و لو دخل في السعي فذكر أنه لم يتم طوافه، فذهب الأكثر إلى أنه يرجع فيتم طوافه إن كان تجاوز النصف، ثم يتم السعي، و لم نقف على مستنده.

و أطلق الشيخ هنا و المحقق في النافع و العلامه في جملة من كتبه الرجوع و إتمام الطواف من غير فرق بين تجاوز النصف و عدمه، و استدل عليه بهذه الرواية، و مقتضاها عدم وجوب إعادته ركعتي الطواف و البناء على السعي.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٩٧

الْفَرِيضَةُ فَلْيُعِدْ مِنْ أَوَّلِهِ وَ إِنْ كَانَ طَوَافُهُ لِلنَّافِلَةِ فَلْيَبْنِ عَلَى الْأَقْلِ وَ يُتِمُّ سَبْعًا وَ إِنْ خَرَجَ ثُمَّ شَكَّ فَلْيَسَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالنِّبْتِ فَلَمْ

و قال السيد: قصورها من حيث السند يمنع من العمل. و فيه نظر.

قوله: فليبن على الأقل و قيل: بالتخيير بين البناء عليه و البناء على الأكثر.

الحديث الثامن والعشرون: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله: قال العلامه في المختلف بعد ما ذكر هذا الحديث: و في طريق هذه الرواية ابن سيابه، و لا يحضرني الآن حاله، إن كان ثقة فالحديث صحيح.

و الظاهر أن ابن سيابه غلط، لأنه من رجال الصادق عليه السلام، و موسى بن القاسم من رجال الرضا عليه السلام،

و لما قال بعض الأصحاب: أنه إذا روى موسى ابن القاسم عن عبد الرحمن، فهو إما ابن أبي نجران، أو ابن الحجاج، و لم يذكر ابن سيابه. انتهى.

و قيل: و قد سبق التصريح من الشيخ قدس سره فى بحث من لا يجب عليه المتعه، بأنه ابن أبي نجران، و يدل على ذلك روايته عن حماد، و كونه فى هذه المرتبه دون ابن سيابه. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٩٨

يَدْرِ أَسْتَهَ طَافَ أَوْ سَبَعَهُ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ قَالَ فَلْيُعِدْ طَوَافَهُ قِيلَ إِنَّهُ قَدْ خَرَجَ وَ فَاتَهُ ذَلِكَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

### [الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ لَمْ يَدْرِ أَسْتَهَ طَافَ أَوْ سَبَعَهُ قَالَ يَسْتَقْبَلُ

و قال فى المنتقى: و الظاهر أن هاهنا سهوا من النسخ، و الظاهر عبد الرحمن ابن أبي نجران، كما هو مصرح فى مواضع كثيرة فى هذا الكتاب، و ابن سيابه من رجال الصادق عليه السلام، و ليس هذه مرتبته.

قوله: فقيل: إنه قد خرج أى: من المطاف، أو من مكة على احتمال، فقوله " ليس عليه شىء " إما مبنى على كون الشك بعد الفراغ، أو المعنى أنه لا يلزمه العود بل يكفيه الاستنابه، أو ليس عليه كفاره.

و اعلم أنه لا-خلاف فى أنه لا عبره بالشك بعد الفراغ من الطواف مطلقا، و المشهور أنه لو شك فى النقصان فى أثناء الطواف يعيد طوافه إن كان فرضا.

و قال المفيد: من طاف بالبيت فلم يدر ستا طاف أم سبعا، فليطف طوفا آخر ليستيقن أنه طاف سبعا، و هو اختيار على بن بابويه و أبى الصلاح و ابن



الجنيد، و لا يخلو من قوه.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

و النخعي يمكن أن يكون على بن النعمان و أيوب بن نوح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٣٩٩

### [الحديث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي طُفْتُ فَلَمْ أَدْرِ أَسْتَهْ طُفْتُ أَوْ سَبَعَهُ فَطُفْتُ طَوَافًا  
آخَرَ فَقَالَ هَلَّا اسْتَأْنَفْتَ قُلْتُ قَدْ طُفْتُ وَ ذَهَبْتُ قَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.

### [الحديث ٣١]

٣١ وَ عَنْهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْمُزَهَبِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الثَّانِي ع قَالَ سَأَلْتُهُ قُلْتُ رَجُلٌ شَكَّ فِي الطَّوَافِ فَلَمْ يَدْرِ أَسْتَهْ  
طَافَ أَوْ سَبَعَهُ قَالَ إِنْ كَانَ فِي فَرِيضِهِ أَعَادَ كُلَّمَا شَكَّ فِيهِ وَ إِنْ كَانَ فِي نَافِلِهِ بَنَى عَلَى مَا هُوَ أَقْلٌ.

وَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ شَكُّهُ فِيمَا دُونَ السُّتَّةِ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي طَوَافِ فَرِيضِهِ أَعَادَ وَ إِنْ كَانَ فِي النَّافِلَةِ بَنَى عَلَى الْأَقْلِ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٣٢]

٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَنَّانِ بْنِ سَدِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ  
ع مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ طَافَ فَأَوْهَمَ قَالَ إِنِّي طُفْتُ أَرْبَعَةَ وَ قَالَ طُفْتُ ثَلَاثَةَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

الحديث الثلاثون: صحيح.

و يدل ظاهرا على ما ذهب إليه المفيد رحمه الله، إلا أن يحمل قوله "قد طفت و ذهبت" على أن المعنى وقع شكى بعد ما طفت  
و ذهبت، فيكون هذا سؤالا آخر.

الحديث الحادي و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: كل ما شك فيه أى: متى شك، أو كل طواف شك فيه، لا الشوط الذى شك فيه، لمخالفته لسائر الأخبار و  
عدم استقامه التفصيل، إذ لا فرق بين حكم الفريضة و النافلة.

الحديث الثاني و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٠٠

ع أَي الطَّوَافِينَ طَوَّافٍ نَافِلِهِ أَمْ طَوَّافٍ فَرِيضِهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ كَانَ طَوَّافٍ فَرِيضِهِ فَلْيَلْقِ مَا فِي يَدَيْهِ وَ لَيْسَ تَأْنِفٌ وَ إِنَّ كَانَ طَوَّافٍ نَافِلِهِ وَ اسْتَيْقَنَ الثَّلَاثَ وَ هُوَ فِي شَكٍّ مِنَ الرَّابِعِ أَنَّهُ طَافَ فَلْيَبْنِ عَلَى الثَّلَاثِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ.

وَ مَنْ طَافَ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ طَوَّافٍ الْفَرِيضَةَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الطَّوَافِ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٣٣]

٣٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنِ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالنَّبِيِّ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ الْمَفْرُوضِ قَالَ يُعِيدُ حَتَّى يَسْتَتِمَهُ.

وَ لَيْسَ يَنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَى فِي أَنَّهُ يُضَيَّفُ إِلَيْهَا سِتَّةَ أَشْوَاطٍ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ

---

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: يعيد حتى يستتمه يحتمل أن يراد يعيد الطواف حتى يستتم الشوط، فيتم طوافين ليوافق الأخبار الأخر.

و في الكافي: حتى

و المعروف من مذهب الأصحاب تحريم الزيادة على السبع فى الطواف الواجب، و ليس على تحريم زياده ما دون الشوط دليل يعتد به، كما ذكره بعض المحققين.

قوله: فإنه يجوز له أن يضيف ينبغى حمل الجواز على المعنى الأعم حتى يشمل الوجوب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٠١

مَحْمُولُهُ عَلَى مَنْ نَسِيَ فَطَافَ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُضِيفَ إِلَيْهَا سِتَّةَ أُخْرَى ثُمَّ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَأَمَّا مَعَ التَّعَمُّدِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا رَوَى فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحدِيث ٣٤]

٣٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ - عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ ثَمَانِيَةَ قَالَ يُضِيفُ إِلَيْهَا سِتَّةَ.

#### [الحدِيث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَبَّاسٍ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع يَقُولُ إِذَا طَافَ ثَمَانِيَةَ فَلْيَتِمَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قُلْتُ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَالَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُتِمُّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَوْطًا إِذَا كَانَ فَعَلَهُ لَهُ عَلَى طَرِيقِ النَّسْيَانِ مَا رَوَاهُ

#### [الحدِيث ٣٦]

٣٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَوَهِمَ حَتَّى يَدْخُلَ فِي الثَّامِنِ فَلْيَتِمَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَوْطًا ثُمَّ لْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ.

فَمَا تَضَمَّنَ هَذَا الْخَبْرُ وَ الْخَبْرُ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا رَوَاهُ

الحدِيث الرابع و الثلاثون: صحيح.

الحدِيث الخامس و الثلاثون: صحيح.

الحدِيث السادس و الثلاثون: صحيح.

و ذهب أكثر الأصحاب إلى إكمال الأسبوعين إذا زاد على السبع سهوا،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٠٢

### [الحديث ٣٧]

٣٧ موسى بن القاسم عن عبد الرحمن عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله قال إن علينا طاف ثمانيه فزاد ستمه ثم ركع أربع ركعات.

لأنه إذا كان الأمر على ما وصّفناه فإنه يصلى الركعتين عند فراغه من الطوافين ويمضى إلى السعي فإذا فرغ من السعي أعاد فصلى ركعتين أخريين وقد عمل على الخبرين معا والذى يدل على ما ذكرناه ما رواه

### [الحديث ٣٨]

٣٨ موسى بن القاسم عن عبد الرحمن عن حماد عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر قال إن علينا طاف طواف الفريضة ثمانيه فترك سبعة وبنى على واحد وأضاف إليها ستمًا ثم صلى ركعتين خلف المقام ثم خرج إلى الصفا والمروة فلما فرغ من السعي بينهما رجع فصلى ركعتين للذى ترك فى المقام الأول.

ومن ذكر فى الشوط الثامن قبل أن يبلغ الركن أنه قد طاف سبعة فليقطع الطواف وإن لم يذكر حتى يجوزه تتم أربعة عشر شوطاً روى ذلك

---

و نقل عن ابن بابويه فى المقنع أنه أوجب الإعادة بمطلق الزيادة و إن وقعت سهوا، و هو ضعيف.

و ذكر المحقق و الشيخان أن إكمال الأسبوعين إنما يثبت إذا لم يذكر حتى يبلغ الركن، بأن يكون قد أكمل شوطا فصاعدا، فلو ذكر قبل ذلك وجب القطع.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

قال فى المدارك: مقتضى الرواية وقوع السهو من الإمام، و قد قطع ابن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٠٣

### [الحديث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ فَطَافَ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ قَالَ إِنْ كَانَ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الرُّكْنَ فَلْيَقْطَعْهُ وَفَدَّ أَجْزَأَ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى بَلَغَهُ فَلْيَتِمَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَوْطًا وَلْيُصَلِّ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.

وَإِنْ شَكَّ فَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ طَافَ سَبْعَةً أَوْ ثَمَانِيَةَ فَلْيَقْطَعْ الطَّوْفَ وَلْيُصَلِّ الرُّكْعَتَيْنِ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ رَوَى ذَلِكَ

---

بابويه بإمكانه. وقال فيه أيضا: الظاهر أن تأخير ركعتي طواف النافلة إلى أن

يأتى بالسعى على سبيل الأفضليه، لإطلاق الأمر فى روايه أبى أيوب، و لعدم وجوب المبادره بالسعى على الفور.

و اعلم أنه نص العلامه فى المنتهى و غيره على أن الإكمال مع الزيادة على سبيل الاستحباب، و مقتضاه أن الطواف الأول هو طواف الفريضة. و نقل عن ابن الجنيد و على بن بابويه أنهما حكما بكون الفريضة هى الثانى، و فى هذه الروايه دلالة عليه.

قال الصدوق فى الفقيه: و فى خبر آخر أن الفريضة هى الطواف الثانى و الركعتان الأولتان لطواف الفريضة، و الركعتان الأخيرتان و الطواف الأول تطوع. و لعله أشار بها إلى هذه الروايه، و على هذا فيكون الإتمام واجبا.

الحديث التاسع و الثلاثون: مجهول.

قوله: فليقطع الطواف و ليصل لا خلاف فيه ظاهرا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٠٤

#### [الحديث ٤٠]

٤٠ موسى بن القاسم عن عليّ الجرمي عنهما عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبيد الله قال قلت له رجل طاف و لم يدرك سبعة طاف أم ثمانية قال يصلي ركعتين.

و ليس ينافي هذا الخبر ما رواه

#### [الحديث ٤١]

٤١ محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عن رجل شك فى طواف الفريضة قال يعيد كلما شك قلت جعلت فداك شك فى طواف نافله قال يبنى على الأقل

الحديث الأربعون: موثق.

قيل: و من عجب ما رأيت فى هذا الباب أن الشيخ رحمه الله أورد فى كتاب الحج من التهذيب عدة أحاديث صوره إسنادها هكذا: موسى بن القاسم، عن علي، عنهما، عن ابن مسكان.

و ليس بالقرب منها ما يصلح إرجاع الضمير المثنى إليه، و إنما أورد فى مواضع بعيدة أخبارا طريقها هذا: موسى بن القاسم، عن علي بن الحسن الجرمي، عن محمد بن أبي حمزة و درست، عن عبد الله بن مسكان.

و لا شك أن الضمير المذكور عائد إلى ابن أبي حمزة و درست، و أن المراد ب" علي " هذا الرجل الذى يروى عنهما، و هو

الطاطرى، فانظر إلى أى مرتبه انتهى الحال فى البعد عن موضع التفصيل، و ما أدرى كيف وصلت غفله الشيخ رحمه الله إلى هذا المقدار.

الحديث الحادى و الأربعون: ضعيف على المشهور معتبر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٠٥

لَأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ الْمُرَادُ بِهِ مَنْ كَانَ شَكُّهُ فِيمَا دُونَ السَّبْعَةِ لِأَنَّهُ مَتَى شَكَّ فِيهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى اسْتِيفَاءِ سَبْعَةِ أَشْوَاطٍ عَلَى التَّحْقِيقِ  
وَ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ يَكُونُ

قَدْ اسْتَوْفَى سَبْعَهُ أَشْوَاطٍ وَ تَحَقَّقَهَا وَ إِنَّمَا شَكَّ فِيهَا زَادَ عَلَيْهَا فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى ذَلِكَ وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٤٢]

٤٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ فَلَمْ يَدِرْ أَسَبْعَهُ طَافَ أَوْ ثَمَانِيَةً فَقَالَ أَمَّا السَّبْعَةُ فَقَدْ اسْتَيْقَنَ وَ إِنَّمَا وَقَعَ وَهُمُّهُ عَلَى الثَّامِنِ فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ.

وَ مَنْ شَكَّ فَلَمْ يَعْلَمْ سِتَّةَ طَافَ أَوْ سَبْعَةً أَوْ ثَمَانِيَةً فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الطَّوَافِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ قَدْ طَافَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٤٣]

٤٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ سَيِّمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِرَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ فَلَمْ يَدِرْ أَسِتَّةَ طَافَ أَوْ سَبْعَةً أَوْ ثَمَانِيَةً قَالَ يُعِيدُ طَوَافَهُ حَتَّى يَحْفَظَ قُلْتُ فَإِنَّهُ طَافَ وَ هُوَ مُتَطَوِّعٌ ثَمَانِيَةَ مَرَّاتٍ وَ هُوَ نَاسٍ قَالَ فَلْيَتِمَّهُ بِطَوَافَيْنِ وَ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَأَمَّا الْفَرِيضَةَ فَلْيُعِدْ حَتَّى يُتِمَّ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ.

وَ الْقِرَانَ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ فِي الطَّوَافِ إِذَا كَانَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ لَا يَجُوزُ وَ إِذَا كَانَ طَوَافَ نَافِلَةٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْرُنَ بَيْنَهُمَا مَا شَاءَ وَ الْأَفْضَلُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ كُلِّ طَوَافَيْنِ بِالصَّلَاةِ إِذَا كَانَ الْحَالُ حَالَ الْاِخْتِيَارِ رَوَى مَا ذَكَرْنَاهُ

الحديث الثاني و الأربعون: صحيح.

الحديث الثالث و الأربعون: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٠٦

#### [الحديث ٤٤]

٤٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَتَّانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّمَا يُكْرَهُ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْأُسْبُوعَيْنِ وَ الطَّوَافَيْنِ فِي الْفَرِيضَةِ فَأَمَّا النَّافِلَةُ فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٤٥]

٤٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَمْرِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّمَا يُكْرَهُ الْقِرَانَ فِي الْفَرِيضَةِ فَأَمَّا فِي النَّافِلَةِ فَلَا وَ اللَّهُ مَا بِهِ بَأْسٌ.

وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ الْفُضْلُ بَيْنَ الطَّوَافَيْنِ بِالصَّلَاةِ فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ مَا رَوَاهُ



---

الحديث الرابع و الأربعون: ضعيف على المشهور.

الحديث الخامس و الأربعون: ضعيف على المشهور.

و حكم المحقق فى النافع و غيره بکراهه القران بين الأسبوعين فى النافله، و عزى تحريمه و بطلان الطواف به فى الفريضة إلى الشهره.

و نقل عن الشيخ رحمه الله أنه حكم بالتحريم خاصة فى الفريضة، و عن ابن إدريس أنه حكم بالكراهه، و المستفاد من صحيحه زواره المتقدمه كراهه القران فى الفريضة دون النافله.

و يمكن أن يقال بالكراهه فى النافله أيضا، و حمل هذه الروايه و روايه زواره على التقيه، كما يدل عليه صحيحه ابن أبى نصر الآتيه، و لا ريب أن اجتناب ذلك فى الفريضة و النافله أولى و أحوط.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٠٧

#### [الحديث ٤٦]

٤٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ يَقْرُنُ بَيْنَ أُسْبُوعَيْنِ فَقَالَ إِنْ شِئْتَ رَوَيْتَ لَكَ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَالَ فَقُلْتُ وَاللَّهِ مَا لِي فِي ذَلِكَ مِنْ حَاجَةٍ جَعَلْتُ فِدَاكَ وَ لَكِنِ ارْوِ لِي مَا أَدِينُ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ بِهِ فَقَالَ لَا تَقْرُنْ بَيْنَ أُسْبُوعَيْنِ كُلَّمَا طُفَّتْ أُسْبُوعًا فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَ أَمَا أَنَا فَرُبَّمَا قَرَنْتُ الثَّلَاثَةَ وَ الْأَرْبَعَةَ فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ إِنِّي مَعَ هَؤُلَاءِ.

#### [الحديث ٤٧]

٤٧ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيْمٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ قَالَا سَأَلْنَاهُ عَنْ قِرَانِ الطَّوْفِ السُّبُوعَيْنِ وَ الثَّلَاثَةِ قَالَ لَا إِنَّمَا هُوَ سُبُوعٌ وَ رَكَعَتَانِ وَ قَالَ كَانَ أَبِي يَطُوفُ مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ فَيَقْرُنُ وَ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ لِحَالِ التَّقِيَّةِ.

#### [الحديث ٤٨]

٤٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا الْحَسَنِ

---

الحديث السادس و الأربعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: إني مع هؤلاء يعني العامه، فكان عليه السلام يقرن تقيه. وربما يستشكل مع التصريح في هذه الأخبار بالتقيه القول بجواز القران في النافله و كراهته.

الحديث السابع و الأربعون: صحيح على الظاهر أو مجهول.

و يمكن عطف قوله " و أحمد بن محمد " على " على " فيكون الخبر صحيحا و على " صفوان " أيضا، و الأول أظهر بقريته الخبر الثاني.

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٠٨

عَنِ الرَّبِيعِ يَطُوفُ الْأَسْبَاعَ جَمِيعًا فَيَقْرُنُ فَقَالَ لَمَّا الْأُسْبُوعُ وَ رَكَعَتَيَا وَ إِنَّمَا قَرَنَ أَبُو الْحَسَنِ ع لِأَنَّهُ كَانَ يَطُوفُ مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ لِحَالِ التَّقِيَّةِ.

وَ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْأَسْبَاعِ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ عَلَى شَفْعٍ وَ يُسَيِّحُ أَنْ يَنْصَرِفَ عَلَى وَتْرٍ مِثْلَ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى سُبُوعَيْنِ لِأَنَّ الْأَفْضَلَ إِذَا كَانَتْ الْحَالُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَةً أَسَابِعَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٤٩]

٤٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّهُ كَانَ يُكْرَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ فِي الطَّوَافِ إِلَّا عَلَى وَتْرٍ مِنْ طَوَافِهِ.

وَ مَنْ طَافَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ أَوْ طَافَ جُنْبًا فَإِنْ كَانَ طَوَافُهُ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ فَلْيُعِدَّهُ وَ إِنْ كَانَ طَوَافَ الشُّنَّةِ تَوَضُّأً أَوْ اغْتَسَلَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الطَّوَافِ رَوَى ذَلِكَ

---

قوله: مثل أن يقتصر قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا في غيره، و كان مراده مثال الشفع.

و يمكن أن يكون نسخه الأصل على هذا المنهاج مثلا لا يقتصر، فاشتبه على الكتبه فجعل بدل لفظه " لا " لفظه نون و

قطع الألف عن مثلاً. انتهى.

أقول: لا يخفى ما فيه، لأنه مثل لأول الكلام.

الحديث التاسع و الأربعون: ضعيف كالموثق.

قوله عليه السلام: الأعلى وتر يمكن أن يكون إشاره إلى عدم القران مع نوع تقيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٠٩

#### [الحديث ٥٠]

٥٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ بِغَيْرِ وُضُوءٍ أَيْعْتَدُ بِذَلِكَ الطَّوْفِ قَالَ لَا.

#### [الحديث ٥١]

٥١ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ سُئِلَ أَلَا تُنَسِّكُ الْمَنَاسِكَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ فَقَالَ نَعَمْ

ثم إنه ليس فى الخبر تصريح بترك الصلاة، فيحتمل أن يكون المعنى أنه عليه السلام كان يحب إذا شرع فى الطواف المندوب و كرره أن لا يترك الطواف إلا فى الوتر، و إن تخللت الصلاة بين كل طوافين.

قوله: و ليس عليه إعادة الطواف قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل هذا مع النسيان، و أما مع التعمد فالظاهر بطلان الطواف مطلقاً، نظراً إلى كونه مأموراً بالخروج من المسجد حينئذ، فلا يصح منه الطواف المأمور به، لاستحاله الأمر بالضدين، و إن كان الأمر على سبيل الاستحباب.

الحديث الخمسون: ضعيف.

و أجمع علماؤنا كاهه على اشتراط الطهارة فى الطواف الواجب، و المشهور عدم اشتراطها فى المندوب، و نقل عن أبى الصلاح أنه اعتبر الطهارة فى الطواف المندوب كالواجب، و هو ضعيف.

الحديث الحادى و الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤١٠

إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ فَإِنَّ فِيهِ صَلَاةً.

#### [الحديث ٥٢]

٥٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عَنِ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ وَ هُوَ عَلَى غَيْرِ طَهْوَرٍ فَقَالَ يَتَوَضَّأُ وَ يُعِيدُ طَوَافَهُ وَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا تَوَضَّأَ وَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

#### [الحديث ٥٣]

٥٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعُمَرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عَقَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ وَ هُوَ جُنْبٌ فَذَكَرَ وَ هُوَ فِي الطَّوْفِ فَقَالَ يَقْطَعُ طَوَافَهُ وَ لَمَّا يَعْتِدُ بِشَيْءٍ مِمَّا طَافَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ قَالَ يَقْطَعُ طَوَافَهُ وَ لَا يَعْتَدُ بِهِ.

وَ هَيْذِهِ الْأَخْبَارُ وَ إِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً أَوْ أَكْثَرَهَا فِي أَنَّهُ يُعِيدُ الطَّوْفَ فَإِنَّمَا حَمَلْنَاهَا عَلَى طَوَافِ الْفَرِيضَةِ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَنَّهُ فَصَّلَ حُكْمَ الطَّوَافَيْنِ

قوله عليه السلام: فإن فيه صلاة ظاهر التعليل أن الوضوء إنما هو لأجل الصلاة، إلا أن يقال: المراد أن الصلاة بمنزله الجزء في الواجب، فيشترط في الطواف أيضا الطهارة، أو المعنى أن فيه معنى الصلاة و خواصها، لما روى عن النبي صلى الله عليه و آله: إن الطواف بالبيت صلاة. و الله يعلم.

الحديث الثاني و الخمسون: صحيح.

الحديث الثالث و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤١١

طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَ طَوَافِ السُّنَّةِ وَ الْحُكْمُ بِالْمُفْصَلِ عَلَى الْمُجْمَلِ أَوْلَى وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٥٤]

٥٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَقَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ طَافَ وَ هُوَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَلْيَتَوَضَّأْ وَ لْيُصَلِّ.

#### [الحديث ٥٥]

٥٥ وَ عَنْهُ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَقَالَ قُلْتُ لَهُ إِنِّي أَطُوفُ

طَوَافَ النَّافِلَةِ وَ أَنَا عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ فَقَالَ تَوَضَّأَ وَ صَلَّى وَ إِن كُنْتُ مُتَعَمِّدًا.

فَإِنْ أَخِذْتَ الرَّجُلَ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَ كَانَ قَدْ جَازَ النُّصْفَ فَلْيَتَوَضَّأْ وَ يُتِمِّمْ مَا بَقِيَ وَ إِن كَانَ حَيْدُهُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ النُّصْفَ فَإِنَّهُ يُعِيدُ الطَّوَافَ مِنْ أَوَّلِهِ رَوَى ذَلِكَ

قوله: و هذه الأخبار قال الفاضل التستري رحمه الله: سيجي ء في آخر الكتاب روايه زيد الشحام الداله على أنه لا يعيد الطواف بترك الطهاره، و حملها الشيخ على حال النسيان من غير تفصيل، فلعل فيه أنه يعتد بطواف الفريضة إذا وقع بغير طهاره نسيانا.

الحديث الرابع و الخمسون: موثق كالصحيح.

الحديث الخامس و الخمسون: موثق.

قوله: فإن أحدث الرجل ظاهر المنتهى أن هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤١٢

#### [الحديث ٥٦]

٥٦ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الرَّجُلِ يُخْبِرُ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَ قَدْ طَافَ بَعْضَهُ قَالَ يَخْرُجُ وَ يَتَوَضَّأُ فَإِنْ كَانَ قَدْ جَازَ النُّصْفَ بَنَى عَلَى طَوَافِهِ وَ إِن كَانَ أَقَلَّ مِنَ النُّصْفِ أَعَادَ الطَّوَافَ.

وَ مَنْ طَافَ الطَّوَافَ التَّطَوُّعَ وَ صَلَّى ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ فَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٥٧]

٥٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ طَافَ تَطَوُّعًا وَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَ هُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ فَقَالَ يُعِيدُ الرُّكَعَتَيْنِ وَ لَا يُعِيدُ الطَّوَافَ.

وَ مَنْ قَطَعَ طَوَافَهُ بِمُدْخُولِ الْبَيْتِ أَوْ بِالسَّعْيِ فِي حَاجِهِ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ إِذَا جَازَ النُّصْفَ بَنَى عَلَيْهِ وَ إِن لَمْ يَكُنْ قَدْ جَازَ النُّصْفَ وَ كَانَ طَوَافُهُ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ أَعَادَ الطَّوَافَ وَ إِن كَانَ طَوَافَ النَّافِلَةِ بَنَى عَلَيْهِ وَ إِن كَانَ أَقَلَّ مِنَ النُّصْفِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٥٨]

٥٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ وَجَدَ مِنَ الْبَيْتِ

---

الحديث السادس و الخمسون: مرسل.

الحديث السابع و الخمسون: صحيح.

قوله: فإنه إن كان قد جاز النصف هذا هو المشهور.

الحديث الثامن و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤١٣

خَلْوَةٌ فَدَخَلَهُ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يُعِيدُ طَوَافَهُ وَ خَالَفَ السُّنَّةَ.

#### [الحديث ٥٩]

٥٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْهُمْ بِأَنَّ ابْنَ مُسَيْبٍ كَانَ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ وَجَدَ مِنَ الْبَيْتِ خَلْوَةً فَدَخَلَهُ قَالَ نَقَضَ طَوَافَهُ وَ خَالَفَ السُّنَّةَ فَلْيُعِدْ.

#### [الحديث ٦٠]

٦٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي بَانَ بْنِ تَغْلِبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ طَافَ شَوْطًا أَوْ شَوْطَيْنِ ثُمَّ خَرَجَ مَعَ رَجُلٍ فِي حَاجَتِهِ قَالَ إِنْ كَانَ طَوَافَ نَافِلَةٍ بَنَى عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ طَوَافَ فَرِيضَةٍ لَمْ يَبْنِ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَازَ النَّصْفَ يَجُوزُ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ

---

قال فى المدارك و نعم ما قال: ليس فيه ما يدل على الفرق بين إكمال النصف و عدمه، و المتجه الاستئناف مطلقا، إن كان القطع لدخول البيت لصحيحه حفص.

و أما القطع لقضاء الحاجة فقد اختلفت الروايات فيه، و يمكن الجمع بحمل روايات البناء على النافلة، و حمل روايات الاستئناف على الطواف الواجب، إذا كان قد طاف منه شوطين خاصه، و لعل الاستئناف فى طواف الفريضة مطلقا أحوط.

الحديث التاسع و الخمسون: مرسل.

و على هو ابن الحسن الطاطرى، و الضمير راجع إلى محمد بن أبى حمزه و درست كما مر و سيأتى. و ظاهره مع ما سبق عدم جواز القطع لدخول البيت أو كراهته.

[الحديث ٦١]

٦١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي عَزَّةَ قَالَ مَرَّ بِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَأَنَا فِي الشَّوْطِ الْخَامِسِ مِنَ الطَّوَافِ فَقَالَ لِي أَنْطَلِقْ حَتَّى نَعُودَ هَاهُنَا رَجُلًا فَقُلْتُ أَنَا فِي خَمْسَةِ أَشْوَاطٍ مِنْ أُسْبُوعِي فَأَتَيْتُمْ أُسْبُوعِي قَالَ أَقْطَعُهُ وَاحْفَظْهُ مِنْ حَيْثُ تَقْطَعُهُ حَتَّى نَعُودَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي قَطَعْتَ مِنْهُ فَتَبَيَّنَى عَلَيْهِ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ وَرَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْكَاهِلِيِّ عَنْ أَبِي الْفَرَجِ قَالَ طُفْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ خَمْسَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ قُلْتُ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعُودَ مَرِيضًا فَقَالَ احْفَظْ مَكَانَكَ ثُمَّ أَذْهَبْ فَعُدَّهُ ثُمَّ ارْجِعْ فَأَتَيْتُمْ طَوَافَكَ.

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ هَلَّا حَمَلْتُمْ هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ عَلَى طَوَافِ النَّافِلَةِ وَ أَوْجَبْتُمْ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ الْإِعَادَةَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا جَازَ النُّصْفَ سِوَاءَ كَانَ الطَّوَافُ فَرِيضَةً أَوْ نَافِلَةً فِي أَنَّهُ يَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٣]

٦٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ عَنْ سَيْكِينِ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يُكْنَى أَبُو أَحْمَدَ

---

الحديث الحادى و الستون: مجهول.

الحديث الثانى و الستون: مجهول.

الحديث الثالث و الستون: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله عليه: لا دلالة فيه على خصوص جواز البناء إذا تجاوز النصف، بل إنما يدل على الأعم، و هو غير مراد، على أنه إنما يدل على جواز القطع لا على جواز البناء.

قَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي الطَّوَافِ وَ يَدُهُ فِي يَدِي أَوْ يَدِي فِي يَدِهِ- إِذْ عَرَضَ لِي رَجُلٌ لَهُ حَاجَةٌ فَأَوْمَأْتُ إِلَيْهِ بِيَدِي فَقُلْتُ لَهُ

كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَفْرَغَ مِنْ طَوَافِي فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا هَذَا فَقُلْتُ أَصِيْلِحَكَ اللَّهُ رَجُلٌ جَاءَ فِي حَاجِهِ فَقَالَ لِي أَمْسِلِمَّ هُوَ قُلْتُ نَعَمْ  
قَالَ أَذْهَبَ مَعَهُ فِي حَاجَتِهِ قُلْتُ لَهُ أَصِيْلِحَكَ اللَّهُ وَ أَقَطَّعُ الطَّوَافَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَ إِنِ كَدَانَ فِي الْمَفْرُوضِ قَالَ نَعَمْ وَ إِنِ كُنْتَ فِي  
الْمَفْرُوضِ قَالَ



وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ مَشَى مَعَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فِي حَاجَتِهِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ وَمَا عَنْهُ أَلْفُ أَلْفِ سَيِّئَةٍ وَرَفَعَ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ دَرَجَةٍ.

#### [الحديث ٦٤]

٦٤ وَرَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ غَزْوَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الطَّوَافِ فَخِائِنِي رَجُلٌ مِنْ إِخْوَانِي فَسَأَلَنِي أَنْ أُمِشِيَ مَعَهُ فِي حَاجِهِ فَفَطَنْتُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ يَا أَبَانُ مَنْ هَذَا الرَّجُلُ قُلْتُ رَجُلٌ مِنْ مَوَالِيكَ سَأَلَنِي أَنْ أَذْهَبَ مَعَهُ فِي حَاجَتِهِ فَقَالَ يَا أَبَانُ اقْطَعْ طَوَافِكَ وَانْطَلِقْ مَعَهُ فِي حَاجَتِهِ فَاقْضِهَا لَهُ فَقُلْتُ إِنِّي لَمْ أُتِمَّ طَوَافِي قَالَ أَحْصِ مَا طُفْتُ وَانْطَلِقْ مَعَهُ فِي حَاجَتِهِ فَقُلْتُ وَإِنْ كَانَ فِي فَرِيضَةٍ قَالَ نَعَمْ وَإِنْ كَانَ فِي فَرِيضَةٍ قَالَ يَا أَبَانُ وَهَلْ تَدْرِي مَا ثَوَابُ مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ أَسْبُوعًا فَقُلْتُ لَا وَاللَّهِ مَا أَدْرِي قَالَ تُكْتَبُ لَهُ سِتَّةُ آلَافِ حَسَنَةٍ وَتُمْحَى عَنْهُ سِتَّةُ آلَافِ سَيِّئَةٍ

قوله: أو يدي في يده يحتمل أن يكون الترديد من أبي أحمد و من راويه، ولا يخفى توجيه الأول، فإن الفرق ظاهر.

الحديث الرابع و الستون: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤١٦

و تَرْفَعُ لَهُ سِتَّةُ آلَافِ دَرَجَةٍ.

#### [الحديث ٦٥]

٦٥ قَالَ وَرَوَى إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ وَتُقَضَى لَهُ سِتَّةُ آلَافِ حَاجَةٍ وَ لَقَضَاءُ حَاجِهِ عَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ طَوَافٍ وَ طَوَافٍ حَتَّى عَدَّ عَشْرَةَ أَسَابِعَ فَقُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ أَ فَرِيضَةٌ أَوْ نَافِلَةٌ فَقَالَ يَا أَبَانُ إِنَّمَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعِبَادَ - عَنِ الْفَرَائِضِ لَا عَنِ النَّوَافِلِ.

#### [الحديث ٦٦]

٦٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ النَّخَعِيِّ وَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ ثُمَّ تَعَرَّضُ لَهُ الْحَاجَةُ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَذْهَبَ فِي حَاجَتِهِ أَوْ حَاجِهِ غَيْرِهِ وَ يَقْطَعُ الطَّوَافَ وَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَرِيحَ وَ يَقْعُدَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ فَإِذَا رَجَعَ بَنَى عَلَى طَوَافِهِ

قال في المدارك: و هو صريح في جواز قطع طواف الفريضة لقضاء الحاجة، و البناء عليه مطلقا، لكن في طريقه محمد بن سعيد بن غزوان و هو غير موثق، فلا يصلح لمعارضه روايه أبان. انتهى.

و لعل قوله " و لقضاء حجه " من تنممه الخبر الأول، و قوله " و روى " معترض بين الخبر.

قوله عليه السلام: يا أبا نرمان إنما يسأل الله يعني مرادى هو الفريضة، لأنها هي التي يعتد بها.

وقيل: السؤال إنما هو عن قضاء الحاجة أنه فريضة أم لا، ولا يخفى ما فيه.

الحديث السادس و الستون: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤١٧

فَإِنْ كَانَ نَافِلَةً بَنَى عَلَى الشُّوْطِ وَ الشُّوْطَيْنِ وَ إِنْ كَانَ طَوَافَ فَرِيضَةٍ ثُمَّ خَرَجَ فِي حَاجَةٍ مَعَ رَجُلٍ لَمْ يَبْنِ وَ لَأِ فِي حَاجَةٍ نَفْسِهِ.

فَلَيْسَ بِمِنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ لَأِ يَبْنِي يَعْنِي عَلَى الشُّوْطِ وَ الشُّوْطَيْنِ فَرَقًا بَيْنَ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَ بَيْنَ طَوَافِ السُّنَّةِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ قَالَ

فِي أَوَّلِ الْخَبْرِ لَمَّا يَأْسَ بِذَلِكَ فَإِذَا رَجَعَ بَنَى عَلَى طَوَافِهِ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ حُكْمًا يَخْتَصُّ طَوَافَ النَّافِلَةِ وَهُوَ جَوَازُ الْبِنَاءِ عَلَى مَا دُونَ النِّصْفِ ثُمَّ أَتْبَعَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ فِي طَوَافٍ فَرِيضَةٍ لَمْ يَبْنِ مَا جَازَ لَهُ فِي طَوَافِ النَّافِلَةِ وَهَذَا غَيْرُ مُضَادٍّ لِمَا قَدَّمْنَا وَ مَنْ كَانَ فِي الطَّوَافِ فَدَخَلَ وَقَتَ صَلَاةِ فَرِيضَةٍ فَلْيَقْطَعْ الطَّوَافَ وَ يُصَلِّ ثُمَّ يَبْنِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ قَطَعَ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٦٧]

٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ شِهَابٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ كَانَ فِي طَوَافٍ فَرِيضَةٍ فَأَذْرَكَتُهُ صِلَاهُ فَرِيضَةٍ قَالَ يَقْطَعْ طَوَافَهُ وَ يُصَلِّي الْفَرِيضَةَ ثُمَّ يَعُودُ فَيَبْنِي مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ طَوَافِهِ

الحديث السابع و الستون: صحيح.

صرح المحقق في النافع بجواز القطع لصلاة الفريضة و البناء، و إن لم يبلغ النصف. و ربما ظهر من كلام العلامة في المنتهى دعوى الإجماع على ذلك فما ذكره الشهيد رحمه الله في الدروس من نسبه هذا القول إلى الندره عجيب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤١٨

#### [الحديث ٦٨]

٦٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي طَوَافِ النِّسَاءِ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ قَالَ يُصَلِّي [يَعْنِي الْفَرِيضَةَ] فَإِذَا فَرَغَ بَنَى مِنْ حَيْثُ قَطَعَ.

وَ مَنْ كَانَ فِي الطَّوَافِ فَخَشِيَ فَوَتَ الْوَتْرَ يَقْطَعْ الطَّوَافَ وَ يُوتِرُ ثُمَّ يَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ طَوَافِهِ وَ الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ النَّافِلَةَ مُعَلَّقَةٌ بِوَقْتِهَا فَإِذَا جَازَ وَقْتُهَا مِنْ أَذَانِهَا كَانَ قَاضِيًا لَهَا وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الطَّوَافُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مُعَيَّنٌ إِنْ أَحْرَهُ عَنْهُ فَاتَهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٦٩]

٦٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَبَّاجِ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي الطَّوَافِ وَ قَدْ طَافَ بَعْضَهُ وَ بَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ فَيَطَّلِعُ الْفَجْرُ فَيَخْرُجُ مِنَ الطَّوَافِ إِلَى الْحِجْرِ أَوْ إِلَى بَعْضِ الْمَسَاجِدِ إِذَا كَانَ لَمْ يُوتِرْ فَيُوتِرُ ثُمَّ يَرْجِعُ

الحديث الثامن و الستون: حسن.

قوله: عن رجل كان في طواف النساء في الكافي "طواف الفريضة" إلا أن في الفقيه كما هنا.

الحديث التاسع و الستون: صحيح.

قوله: فيطلع الفجر لعل المراد الفجر الأول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤١٩

فَيَتِمُّ طَوَافَهُ أَفْتَرَى ذَلِكَ أَفْضَلَ أَمْ يُتِمُّ الطَّوَافَ ثُمَّ يُؤَيِّرُ وَ إِنِ اسْتَيْفَرَ بَعْضَ الْأَسْفَارِ قَالَ ابْدَأْ بِالْوَتْرِ وَ اقْطَعْ الطَّوَافَ إِذَا خِفْتَ ذَلِكَ  
ثُمَّ أَتَمَّ الطَّوَافَ بَعْدُ.

وَ أَمَّا الْمَرِيضُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ فَإِنْ كَانَ مَرَضُهُ مَرَضًا يَسْتَمْسِكُ مَعَهُ الطَّهَارَةُ فَإِنَّهُ يُطَافُ بِهِ وَ لَا يُطَافُ عَنْهُ وَ إِنِ كَانَ مَرَضُهُ مَرَضًا لَا  
يَسْتَمْسِكُ مَعَهُ الطَّهَارَةُ فَإِنَّهُ يُنْتَظَرُ بِهِ إِنْ صَلَحَ طَافَ هُوَ بِنَفْسِهِ

وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ طَيْفَ عَنْهُ وَ يُصَلِّي هُوَ الرَّكَعَتَيْنِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

#### [الحدِيث ٧٠]

٧٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ قَالَ شَهِدْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَهُوَ يُطَافُ بِهِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ فِي مَحْمِلٍ وَهُوَ شَدِيدُ الْمَرَضِ فَكَانَ كَلِمًا بَلَغَ الرُّكْنَ الِيمَانِيَّ أَمْرَهُمْ فَوَضَعُوهُ عَلَى الْأَرْضِ فَأَذْخَلَ يَدَهُ فِي كَوِّهِ الْمَحْمِلِ حَتَّى يَجْرَهَا عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَقُولُ ارْفَعُونِي فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ مَرَارًا فِي كُلِّ شَوْطٍ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّ هَذَا يَشُقُّ عَلَيْكَ فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ - لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ فَقُلْتُ مَنَافِعَ الدُّنْيَا أَمْ مَنَافِعَ الْآخِرَةِ فَقَالَ الْكُلَّ

قوله: فإن كان مرضه مرضا يستمسك لا خلاف في تلك الأحكام ظاهرا.

الحدِيث السبعون: مجهول.

قوله: حتى يجرها على الأرض قيل: المراد من الأرض حجاره الجدار، وقد مر هذا الإطلاق في حديث.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٢٠

#### [الحدِيث ٧١]

٧١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَ عَنِ الْمَرِيضِ يُطَافُ عَنْهُ بِالْكَعْبَةِ فَقَالَ لَا وَ لَكِنْ يُطَافُ بِهِ.

#### [الحدِيث ٧٢]

٧٢ وَ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمَرِيضُ الْمَغْلُوبُ وَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ يُرْمَى عَنْهُ وَ يُطَافُ بِهِ.

#### [الحدِيث ٧٣]

٧٣ وَ عَنْهُ عَنِ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الرَّجُلِ الْمَرِيضِ يَقْدَمُ مَكَّهُ فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُطُوفَ بِالْبَيْتِ وَ لَا يَأْتِيَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قَالَ يُطَافُ بِهِ مَحْمُولًا يُخْطُ الْأَرْضَ بِرِجْلَيْهِ حَتَّى تَمَسَّ الْأَرْضُ قَدَمَيْهِ فِي الطَّوَافِ ثُمَّ يُوقَفُ بِهِ فِي أَصْلِ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ إِذَا كَانَ مُعْتَلًا

الحدِيث الحادي و السبعون: موثق.

الحديث الثاني و السبعون: صحيح.

الحديث الثالث و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: ثم يوقف به أى: يسقط عنه الصعود إلى الجبل، بل يأتى بالوقوف المستحب فى أصل الجبل بدون صعود.

و قال فى الدروس: قال ابن الجنيد: مع طيف به فمسح رجليه على الأرض، أو مسهما بها كان أصلح، و مستنده ما روى من أمر الصادق عليه السلام و فعله ذلك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٢٢١

#### [الحديث ٧٤]

٧٤ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُطَافُ بِهِ وَ يُرْمَى عَنْهُ قَالَ فَقَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ.

وَ لَيْسَ يُتَافَى هَذِهِ الْأَخْبَارُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٧٥]

٧٥ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمَرِيضُ الْمَغْلُوبُ وَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ يُرْمَى عَنْهُ وَ يُطَافُ عَنْهُ.

لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَبْطُونِ الَّذِي لَمَّا يَسْتَمْسِكُ طَهَارَتَهُ وَ لَمَّا يَأْمَنُ الْحِدْثَ فِي كُلِّ حَالٍ يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ أَنَّهُ لَمَّا سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمَرِيضِ يُطَافُ عَنْهُ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يُطَافُ بِهِ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْمَبْطُونَ يَجُوزُ أَنْ يُطَافَ عَنْهُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٧٦]

٧٦ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ الْمَبْطُونُ وَ الْكَسِيرُ يُطَافُ عَنْهُمَا وَ يُرْمَى عَنْهُمَا.

#### [الحديث ٧٧]

٧٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ بْنِ حَبِيبِ الْخُثَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ يُطَافَ عَنِ الْمَبْطُونِ وَ الْكَسِيرِ

الحديث الرابع و السبعون: صحيح.

الحديث الخامس و السبعون: صحيح.

الحديث السادس و السبعون: صحيح.

الحديث السابع و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٢٢

وَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ يُنْتَظَرُ بِهِ الْبُرْءُ فَإِنْ بَرَأَ وَ إِلَّا طَيْفَ عَنْهُ فَقَدْ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٧٨]

٧٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَحْمَسِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَجَلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ أَوْ كَتَبْتُ إِلَيْهِ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ سَقَطَ مِنْ جَمَلِهِ فَلَا يَسْتَمْسِكُ بَطْنَهُ أَطُوفُ عَنْهُ وَ أَسْعَى قَالَ لَا وَ لَكِنْ دَعُهُ فَإِنْ بَرَأَ فَضَى هُوَ وَ إِلَّا فَاقْضِ أَنْتَ عَنْهُ.

#### [الحديث ٧٩]

٧٩ وَ عَنْهُ عَنِ اللَّؤْلُؤِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ بَعْضَ طَوَافِهِ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ اعْتَلَّ عَلَيْهِ لَا يَقْدِرُ مَعَهَا عَلَى تَمَامِ طَوَافِهِ قَالَ إِذَا طَافَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ أَمَرَ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَ قَدْ تَمَّ طَوَافُهُ وَ إِنْ كَانَ طَافَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ

الحديث الثامن و السبعون: صحيح على الظاهر أو مجهول.

قيل: فى الرجال محمد بن خالد الأحمسى البجلي، و هو ثقة، و لعله المذكور و الظاهر تقديم البجلي، لأنه المعروف به دون يونس، و لعله من الكتاب.

و الظاهر أن التريدي فى قوله " أو كتبت " من الأحمسى، و يحتمل يونس، و القضاء بمعنى الفعل فى الموضعين.

الحديث التاسع و السبعون: موثق.

قوله: و المعنى به لا يبعد القول بالتخيير بين أن يصلى هو فى مكانه أو يستنيب، و لعله أظهر فى الجمع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٢٣

وَ كَانَ لَمَّا يَفْعِدُ عَلَى التَّيَامِ فَإِنَّ هَذَا مِمَّا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَهُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ الْعَافِيَةُ وَ قَدَرَ عَلَى الطَّوَافِ

طَافَ أُسْبُوعًا فَإِنْ طَالَتْ عَلَيْهِ أَمْرٌ مَنِ يَطُوفُ عَنْهُ أُسْبُوعًا وَيُصَلِّي عَنْهُ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ إِحْرَامِهِ وَفِي رَمِي الْجِمَارِ مِثْلَ ذَلِكَ.

#### [الحديث ٨٠]

٨٠ وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ وَيُصَلِّي هُوَ.

وَالْمَعْنَى بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ مَتَى اسْتَمْسَكَ طَهَارَتُهُ صَلَّى هُوَ بِنَفْسِهِ وَ مَتَى لَمْ يَقْدِرْ عَلَى اسْتِمْسَاكِهَا صَلَّى عَنْهُ وَ طِيفَ عَنْهُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ الْكَسِيرُ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَسْتَمْسِكُ الطَّهَارَةَ فَإِنَّهُ يُطَافُ بِهِ وَ لَا يُطَافُ عَنْهُ

#### [الحديث ٨١]

٨١ رَوَى ذَلِكَ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْكَسِيرُ يُحْمَلُ فَيَطَافُ بِهِ وَ الْمَبْطُونُ يُرْمَى وَ يُطَافُ عَنْهُ وَ يُصَلَّى عَنْهُ.

وَ مَنْ حَمَلَ مَرِيضًا فَطَافَ بِهِ فَقَدْ أَجَزَ عَنْهُ ذَلِكَ الطَّوْفُ أَيْضًا رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٨٢]

٨٢ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ عُزُوهَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنِّي

قوله: و الكسير إذا كان قال الفاضل التستري رحمه الله: كان الوجه في التقييد بالاستمساك أنه مع عدم الاستمساك في معنى المبطون الذي يرمى عنه، لا لأن الطهارة شرط في الطواف، و يحتمل أن يكون نظره في التقييد إلى ذلك أيضا.

الحديث الحادي و الثمانون: صحيح.

الحديث الثاني و الثمانون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٢٤

حَمَلْتُ امْرَأَتِي ثُمَّ طُفْتُ بِهَا وَ كَانَتْ مَرِيضَةً وَ قُلْتُ لَهُ إِنِّي طُفْتُ بِهَا بِالنَّبِيِّ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ اخْتَسَيْتُ بِذَلِكَ لِنَفْسِي فَهَلْ يُجْزِيَنِي ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ.

#### [الحديث ٨٣]

٨٣ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ تَطُوفُ بِالصَّبِيِّ وَ تَسْعَى بِهِ هَلْ يُجْزِي ذَلِكَ عَنْهَا وَ عَنِ الصَّبِيِّ فَقَالَ نَعَمْ.



وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ غَيْرَ مُخْتَنٍ وَقَدْ رُخِّصَ ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ رَوَى

#### [الحديث ٨٤]

٨٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ يُسَلِّمُ فَيُرِيدُ أَنْ يَخْتَنَ وَقَدْ حَضَرَ الْحُجَّ أَيْحُجُّ أَمْ يَخْتَنُ فَقَالَ لَا يَحُجُّ حَتَّى يَخْتَنَ.

#### [الحديث ٨٥]

٨٥ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْأَعْلَفُ لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بِأَسْ أَنْ تَطُوفَ الْمَرْأَةُ

الحديث الثالث و الثمانون: ضعيف.

قوله: ولا- يجوز للرجل أن يطوف ظاهر المنتهى أنه موضع وفاق، و نقل عن ابن إدريس أنه توقف في اشتراط كونه مختونا في الرجل.

الحديث الرابع و الثمانون: مجهول.

الحديث الخامس و الثمانون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٢٥

#### [الحديث ٨٦]

٨٦ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بِأَسْ أَنْ تَطُوفَ الْمَرْأَةُ غَيْرَ مَخْفُوضَةٍ فَأَمَّا الرَّجُلُ فَلَا يَطُوفَنَّ إِلَّا وَهُوَ مَخْتُونٌ.

وَلَمَّا يَجُوزُ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ وَ فِي تَوْبِهِ شَيْءٌ مِّنَ النَّجَاسَاتِ مِنَ الدَّمِ وَ غَيْرِهِ وَ إِذَا عَلِمَ بِهِ وَ هُوَ فِي الطَّوَافِ عَلَّمَ الْمُؤْضِعَ الَّذِي انْتَهَى إِلَيْهِ مِنَ الطَّوَافِ وَ خَرَجَ وَ غَسَلَ ثِيَابَهُ ثُمَّ عَادَ فَبَنَى عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى يَفْرُغَ عَنْ طَوَافِهِ نَزَعَ ذَلِكَ التَّوْبَ وَ صَلَّى فِي تَوْبٍ طَاهِرٍ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الطَّوَافِ رَوَى

#### [الحديث ٨٧]

٨٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْسَنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ يَرَى فِي تَوْبِهِ الدَّمَ وَ هُوَ فِي الطَّوَافِ قَالَ يَنْظُرُ الْمُؤْضِعَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الدَّمَ فَيَعْرِفُهُ ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَغْسِلُهُ ثُمَّ يَعُودُ فَيَتِمُّ طَوَافَهُ

الحديث السادس و الثمانون: صحيح.

الحديث السابع و الثمانون: مجهول.

و المشهور اشتراط طهاره الثوب و البدن فى الطواف الواجب و المندوب، و ذهب بعض الأصحاب إلى العفو هاهنا عما يعفى عنه فى الصلاة، و نقل عن ابن الجنيد و ابن حمزه أنهما كرهما الطواف فى الثوب النجس.

و قال فى المدارك: هنا مسائل:

الأولى: من طاف و على ثوبه أو بدنه نجاسه لم يعف عنها مع العلم بها يبطل طوافه، و هو موضع وفاق من القائلين باعتبار طهاره الثوب و الجسد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٢٦

### [الحديث ٨٨]

٨٨ وَ رَوَى سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ فِي ثَوْبِهِ دَمٌ مِمَّا لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي مِثْلِهِ فَطَافَ فِي ثَوْبِهِ فَقَالَ أَجْزَأُهُ الطَّوْفُ فِيهِ ثُمَّ يَنْزِعُهُ وَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ طَاهِرٍ.

وَ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَأَلْفَضَلُ لَهُ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ سِوَى الدُّعَاءِ وَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَإِنْ فَعَلَ غَيْرَهُمَا لَمْ يَبْطُلْ طَوَافُهُ رَوَى

الثانية: من لم يعلم بالنجاسه حتى فرغ من طوافه كان طوافه صحيحا، و هو مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفا.

الثالثة: من لم يعلم بالنجاسه ثم علم فى أثناء الطواف، و جب عليه إزاله النجاسه و إتمام الطواف.

و إطلاق عباره المحقق يقتضى عدم الفرق بين

أن تتوقف الإزالة على فعل يستدعى قطع الطواف و عدمه، و لا بين أن يقع العلم بعد إكمال أربعه أشواط أو قبل ذلك، و جزم الشهيدان بوجوب الاستئناف إن توقفت الإزالة على فعل يستدعى قطع الطواف و لما يكمل أربعه أشواط، نظرا إلى ثبوت ذلك مع الحدث في أثناء الطواف.

و لو قيل بوجوب الاستئناف مطلقا مع الإخلال بالموالاه الواجبه بدليل التأسى و غيره أمكن، لقصور الروايتين المتضمنتين للبناء، من حيث السند، و الاحتياط في البناء و الإكمال ثم الاستئناف مطلقا.

الحديث الثامن و الثمانون: مرسل كالصحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٢٧

### [الحديث ٨٩]

٨٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِمْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ قَالَ إِنَّهُ سَأَلَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الرَّضَاعَ فَقَالَ لَهُ سَمِعْتُ شَوْطًا ثُمَّ طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ صَلَّى ثُمَّ عُدَّ فَأَتَمَّ سَبْعِينَ وَ طَوَّافُ الْفَرِيضَةِ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُتَكَلَّمَ فِيهِ إِلَّا بِالْدُّعَاءِ وَ ذَكَرَ اللَّهُ وَ قَرَأَهُ الْقُرْآنَ قَالَ وَ النَّافِلَةَ يَلْقَى الرَّجُلُ أَحَاهُ فَيَسْلُمُ عَلَيْهِ وَ يُحَدِّثُهُ بِالشَّيْءِ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ وَ الدُّنْيَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ طَوَّافُهُ لِمَا رَوَاهُ

### [الحديث ٩٠]

٩٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمِيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الطَّوَّافِ وَ إِشَادِ الشَّعْرِ وَ الضَّحِكِ فِي الْفَرِيضَةِ أَوْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ أَيْسَرُ تَقِيْمُ ذَلِكَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ الشَّعْرُ مَا كَانَ لَا بَأْسَ بِهِ مِنْهُ

قوله: فالأفضل له أن لا يتكلم لا خلاف في جواز الكلام في الطواف مطلقا.

الحديث التاسع و الثمانون: مجهول.

و الظاهر " ابن عمران " بدل " عن " .

الحديث التسعون: صحيح.

قوله: و الشعر ما كان قال الفاضل التستري رحمه الله: " ما " موصوله أو موصوفه، و المعنى الشعر الذى لا- بأس به لا- هجاء المؤمنين، و ليس المعنى على أن الشعر أى شىء كان

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٢٨

وَ مَنْ نَسَى طَوَافَ الْحَجِّ حَتَّى رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ بَدَنَهُ وَ عَلَيْهِ إِعَادَةَ الْحَجِّ رَوَى ذَلِكَ

---

لا بأس به، يدل عليه روايه الاستبصار هنا: و الشعر ما كان لا بأس به.

قوله: و عليه إعادته الحج ما نسب إليه الأصحاب هو القول بلزوم بدنه على الناسى و الرجوع إلى مكة للطواف،

و لعل مراده أيضا إعادته الحج لتدارك الطواف لا لفساد الحج.

و أما الخبران فقد وردتا في الجاهل، فالبدنه عليهما لصدور الوطء عنهما عامدين.

و أما إعادته الحج فلتأخير الطواف الذي هو ركن عن ذى الحج فيبطل حجها.

ثم اعلم أنه ليس في الرويتين التصريح بالوطء، بل الظاهر العموم، فالبدنه لأجل ترك الطواف حسب، و المشهور وجوبها على من ترك جاهلا لا عامدا.

قال في الدروس: و في وجوب هذه البدنه على العالم نظر من الأولويه، و الخبران إنما يدلان على الجاهل و الأولويه ممنوعه.

و قال في المدارك: المراد بالعامد في من ترك الطواف عمدا العالم بالحكم، كما يظهر من مقابلته بالناسي، و قد نص الشيخ و غيره على أن الجاهل كالعامد في هذا الحكم، و هو جيد، و أوجب الأكثر عليه مع الإعادة بدنه. انتهى.

أقول: و إطلاق كلام الشيخ هنا يقتضى عدم الفرق بين أن تقع مواقعه بعد الذكر أو قبله، بل لو لم تقع مواقعه أيضا. و قال ابن إدريس و المحقق و أكثر الأصحاب

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٢٩

#### [الحديث ٩١]

٩١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ سِئِلَ عَنْ رَجُلٍ جَهْلٍ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ قَالَ إِذَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْجَهَالَةِ أَعَادَ الْحَجَّ وَ عَلَيْهِ بَدَنُهُ.

#### [الحديث ٩٢]

٩٢ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ جَهْلٍ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ قَالَ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ جَهَالَةٍ فِي الْحَجِّ أَعَادَ وَ عَلَيْهِ بَدَنُهُ.

#### [الحديث ٩٣]

٩٣ وَ الَّذِي رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ حَتَّى قَدِمَ بِلَادَهُ وَ وَقَعَ النِّسَاءَ كَيْفَ يَضِيغُ قَالَ يَبْعَثُ بِهَدْيٍ إِنْ كَانَ تَرَكَهُ فِي حَيْجٍ بَعَثَ بِهِ فِي حَيْجٍ وَ إِنْ كَانَ تَرَكَهُ فِي عُمْرَةٍ بَعَثَ بِهِ فِي عُمْرَةٍ وَ وَكَّلَ مَنْ يَطُوفُ عَنْهُ مَا تَرَكَ مِنْ طَوَافِهِ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى طَوَافِ النِّسَاءِ لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ طَوَافَ النِّسَاءِ نَاسِيًا حَرَّازَ لَهُ أَنْ يَسْتَتِيبَ غَيْرَهُ مَقَامَهُ فِي طَوَافِهِ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ فِي طَوَافِ الْحَجِّ فَلَا تَنَافَى بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ

---

إنما تجب الكفاره بالمواقعه بعد الذكر، لأن من واقع قبل الذكر حكمه حكم من واقع ناسيا لإحرامه.

الحديث الحادى و التسعون: ضعيف على المشهور و قيل: موثق.

و ليس فى الروايه دلالة على حكم الناسى بل الجاهل.

الحديث الثانى و التسعون: صحيح.

الحديث الثالث و التسعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٣٠

يَدُلُّ عَلَيَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٩٤]

٩٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ نَسِيَ طَوَافَ النِّسَاءِ حَتَّى دَخَلَ أَهْلُهُ فَقَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ حَتَّى يَزُورَ الْبَيْتَ وَ قَالَ يَا مُرُّ مَنْ يَقْضِي عَنْهُ إِنْ لَمْ يَحِجَّ فَإِنْ تُوُفِّيَ قَبْلَ أَنْ يُطَافَ عَنْهُ فَلْيَقْضِ عَنْهُ وَلِيُّهُ أَوْ غَيْرُهُ.

وَ يَجُوزُ لِمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ أَنْ يُؤَخَّرَ السَّعْيَ إِلَى وَقْتِ آخَرَ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ إِلَى غَدِ يَوْمِهِ رَوَى

---

قوله: فمحمول على طواف النساء قال الفاضل التستري رحمه الله: غير ظاهر، و لا- يبعد إبقاء الروايه بحالها، و جعل حكمها مخصوصا بالناسى، كما تضمنه صريح الروايه، و يجعل ما تقدم من لزوم البدنه و إعاده الحج مخصوصا بالجاهل

الذى يعد عامدا.

و بالجمله الروايتان المتقدمتان متضمنتان لحكم الجاهل و هذا لحكم الناسى، و بينهما فرق واضح، فلا يلزم اتحاد حكمهما حتى إذا اختلفت الروايه فى شبهها يتكلف.

الحديث الرابع و التسعون: مرسل.

و فى الكافى " عن ابن أبى عمير " بدل " رجل " فالخبر مسند لا مرسل، و لهذا قال فى المنتهى رواه الشيخ فى الصحيح.

و اعلم أن المشهور جواز الاستنابه فى طواف النساء، و إن لم يتعذر العود أيضا، بخلاف طواف الزياره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٣١

#### [الحديث ٩٥]

٩٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْدُمُ مَكَّةَ وَ قَدْ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ فَيَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ وَ يُؤَخِّرُ السَّعَى إِلَى أَنْ يَبْرُدَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ رَبَّمَا فَعَلْتُهُ قَالَ وَ رَبَّمَا رَأَيْتُهُ يُؤَخِّرُ السَّعَى إِلَى اللَّيْلِ.

#### [الحديث ٩٦]

٩٦ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عَنِ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فَأَعْيَا أَوْ يُؤَخِّرُ الطَّوْفَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قَالَ نَعَمْ.

وَ أَمَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْغَدِ فَقَدْ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٩٧]

٩٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فَأَعْيَا أَوْ يُؤَخِّرُ الطَّوْفَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ إِلَى غَدٍ قَالَ لَا.

وَ مَنْ قَدَّمَ السَّعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ عَلَى الطَّوْفِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ ثُمَّ يُعِيدَ السَّعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ رَوَى ذَلِكَ

الحديث الخامس و التسعون: صحيح.

الحديث السادس و التسعون: صحيح.

و قال فى الدروس: لا- يجوز تأخير السعى عن يوم الطواف إلى الغد فى المشهور إلا- لضروره، فلو أخره أثم و أجزاء. و قال

المحقق: يجوز تأخيره إلى الغد، ولا يجوز عن الغد، والأول مروى، وفي روايه عبد الله بن سنان: يجوز تأخيره إلى الليل، وفي روايه محمد بن مسلم إطلاق تأخيره.

الحديث السابع و التسعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٣٢

#### [الحديث ٩٨]

٩٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ فَقَالَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَيَطُوفُ بَيْنَهُمَا.

#### [الحديث ٩٩]

٩٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ يَدَأُ بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ - قَالَ يَرْجِعُ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ السَّعْيَ قُلْتُ إِنَّ ذَلِكَ قَدْ فَاتَهُ قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ أَلَمَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا غَسَلْتَ شِمَالَكَ قَبْلَ يَمِينِكَ كَانَ عَلَيْكَ أَنْ تُعِيدَ عَلَى شِمَالِكَ.

فَإِنْ يَدَأُ بِالطَّوَّافِ فَطَافَ أَشْوَاطًا ثُمَّ سَبَّحَ فَطَمَعَ الطَّوَّافَ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ سَبْعِينَ ثُمَّ ذَكَرَ فَلْيَقْطَعِ السَّعْيَ وَ يَرْجِعْ إِلَى الْبَيْتِ فَيَتَمُّ طَوَّافَهُ ثُمَّ يَرْجِعْ إِلَى السَّعْيِ فَيَبْنِي عَلَى مَا قَطَعَ عَلَيْهِ وَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَيْدَا وَ بَيْنَ مَا قَدَّمَ نَاهُ أَنْ مَنْ بَدَأَ بِالسَّعْيِ قَبْلَ الطَّوَّافِ لَا يَكُونُ قَدْ يَدَأُ بِمَا يَدَأُ اللَّهُ بِهِ وَ وَجَبَ عَلَيْهِ الطَّوَّافُ وَ اسْتِثْنَاهُ السَّعْيِ وَ هَيْدَا الْآخِرُ قَدْ بَدَأَ بِالطَّوَّافِ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَبْنِي سَعْيَهُ عَلَى مَا قَطَعَ عَلَيْهِ وَ قَدْ رَوَى ذَلِكَ

الحديث الثامن و التسعون: مجهول كالصحيح.

و لا خلاف بين الأصحاب فى أنه لا يجوز تقديم السعى على الطواف، و صرح الشهيد فى الدروس بأن من قدم السعى على الطواف يجب عليه إعادته السعى و إن كان سهواً، و هو كذلك.

الحديث التاسع و التسعون: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٣٣

#### [الحديث ١٠٠]



اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى  
نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٧، ص: ٤٣٣

١٠٠ موسى بن القاسم عن ابن جبلة عن أبي المغزى عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله ع قال

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا فَطَافَ بِهِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ طَوَافِهِ شَيْءٌ فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْبَيْتِ فَبَيَّنَّ مِمَّا بَقِيَ مِنْ طَوَافِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الصَّفَا فَبَيَّنَّ مِمَّا بَقِيَ فَقُلْتُ لَهُ فَإِنَّهُ طَافَ بِالصَّفَا وَتَرَكَ الْبَيْتَ قَالَ يَرْجِعُ إِلَى الْبَيْتِ فَيَطُوفُ بِهِ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ طَوَافَ الصَّفَا فَقُلْتُ لَهُ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ فَقَالَ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّوَافِ وَهَذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ.

وَ لَا يَجُوزُ لِلْمُتَمَتِّعِ أَنْ يُقَدِّمَ طَوَافَ الْحَجِّ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ مِنْى وَ عَرَفَاتِ وَ مَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَدُّ بِذَلِكَ الطَّوَافِ وَ يَجُوزُ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَ الضَّعِيفِ وَ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَخَافُ الْحَيْضَ أَنْ يُقَدِّمُوهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و قال بعض الأفاضل: أقرب ما تقدم مما يناسب ذلك أبو جعفر محمد الأحمسى و فى رجال النجاشى روايه كتاب سيف عن محمد بن خالد الطيالسى، و موسى يروى عن محمد بن سنان أيضا، و لعل الأوسط أوسط.

و أقول: الظاهر ابن عبد الحميد، لأنه كثير الروايه عن السيف.

و قال فى الدروس: قال ابن الجنيد: لو ابتداء بالسعى قبل الطواف أعاد بعده، فإن فاته ذلك قدم، و المشهور وجوب الإعادة مطلقا. الحديث المائة: موثق.

قوله عليه السلام: لأنه قد دخل يمكن الاستدلال من التعليل على عدم الفرق بين التجاوز عن النصف و عدمه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٣٤

### [الحديث ١٠١]

١٠١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ كَانَ مُتَمَتِّعًا فَأَهْلًا بِالْحَجِّ قَالَ لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى

يَأْتِي عَرَافَاتٍ فَإِنْ هُوَ طَافَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ مِنِّي مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ فَلَا يَعْتَدُ بِذَلِكَ الطَّوْفِ.

## [الحديث ١٠٢]

١٠٢ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ

فى عدم استئناف الطواف، و هو أحد القولين فى المسأله، و القول الآخر أنه بينى عليهما إذا جاز النصف فى الطواف و إلا يستأنفهما.

الحديث الحادى و المائة: ضعيف على المشهور.

و أسند فى المنتهى القول بعدم جواز تقدم الطواف و السعى على المضى إلى عرفات للمتمتع إلى العلماء كافه، و استدل عليه بهذه الروايه.

قال فى المدارك: و هى ضعيفه السند، و فى مقابلها أخبار كثيره داله بظاهاها على جواز التقديم مطلقا، و أجاب الشيخ و تابعوه عنها بالحمل على الشيخ الكبير و المريض اللذين يخافان من الزحام بعد العود و المرأه التى تخاف الحيض بعده.

و نقل عن ابن إدريس أنه منع مطلقا، و هو ضعيف، بل لو لا الإجماع المدعى على المنع من جواز التقديم اختيارا لكان القول به متجها لاستفاضه الروايات.

انتهى.

و العمل بالمشهور أحوط.

الحديث الثانى و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٣٥

عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَفِطِينَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ الْمُتَمَتِّعِ يُهْلُ بِالْحَجِّ ثُمَّ يَطُوفُ وَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى مِنِّي قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ وَرَدَتْ رُخْصَةً لِمَنْ قَدَّمَ نَا ذِكْرَهُ مِنَ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَ الْمَرِيضِ وَ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَخَافُ الْحَيْضَ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

## [الحديث ١٠٣]

١٠٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا بَأْسَ أَنْ يُعَجَّلَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْمَرِيضُ وَالْمَرْأَةُ وَالْمَعْلُولُ طَوَافَ الْحَجِّ قَبْلَ أَنْ يُخْرَجُوا إِلَيَّ مِنِّي.

#### [الحديث ١٠٤]

١٠٤ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الْمُتَمَتِّعِ إِذَا كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا أَوْ امْرَأَةً تَخَافُ الْحَيْضَ تُعَجِّلُ طَوَافَ الْحَجِّ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَ مِنِّي فَقَالَ نَعَمْ مَنْ كَانَ هَكَذَا يُعَجِّلُهُ.

وَ أَمَّا الْمُفْرِدُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ الطَّوَافَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ مِنِّي وَ عَرَفَاتٍ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١٠٥]

١٠٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنِ الْمُفْرِدِ لِلْحَجِّ

الحديث الثالث و المائة: مجهول.

الحديث الرابع و المائة: موثق.

الحديث الخامس و المائة: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٣٦

يَدْخُلُ مَكَّةَ أَوْ يُقَدِّمُ طَوَافَهُ أَمْ يُؤَخِّرُهُ قَالَ سَوَاءٌ.

#### [الحديث ١٠٦]

١٠٦ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُفْرِدِ الْحَجِّ أَوْ يُعَجِّلُ طَوَافَهُ أَمْ يُؤَخِّرُهُ قَالَ هُوَ وَاللَّهُ سَوَاءٌ عَجَلَهُ أَوْ أَخَّرَهُ.

وَ أَمَّا طَوَافُ النِّسَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الرُّجُوعِ مِنْ مِنِّي مَعَ الْإِخْتِيَارِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١٠٧]

١٠٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع الْمُفْرِدُ بِالْحَجِّ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ أَوْ يُعَجِّلُ طَوَافَ النِّسَاءِ قَالَ لَا إِنَّمَا طَوَافُ النِّسَاءِ بَعْدَ مَا يَأْتِي مِنِّي.

١٠٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ

و المشهور بين الأصحاب جواز تقديم القارن و المفرد، و قد ورد بالجواز روايات كثيرة، و نقل عن ابن إدريس أنه منع من التقديم هنا أيضا محتجا بالإجماع على وجوب الترتيب، و أجاب عنه في المنتهى بمنع الإجماع فى موضع الخلاف، مع أن الشيخ قد ادعى الإجماع على جواز التقديم.

و متى قدم المتمتع أو المفرد أو القارن الطواف جددوا التلبية ليقوا على إحرامهم، و لو لم يجددوا انقلب الحجة عمره عند الشيخ و أكثر الأصحاب.

الحديث السادس و المائة: صحيح.

الحديث السابع و المائة: موثق.

الحديث الثامن و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٣٧

عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ يَدْخُلُ مَكَّةَ وَ مَعَهُ نِسَاءٌ فَدَ أَمْرَهُنَّ فَتَمَتَّعْنَ قَبْلَ التَّرْوِيهِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فَخَشِيَ عَلَى بَعْضِ هُنَّ الْحَيْضَ فَقَالَ فَإِذَا فَرَعْنَ مِنْ مُتَعَتِهِنَّ وَ أَحَلَلْنَ فَلْيَنْظُرْ إِلَى الَّتِي يَخَافُ عَلَيْهَا الْحَيْضَ فَيَأْمُرُهَا فَتَغْتَسِلُ وَ تُهَلُّ بِالْحَجِّ مَكَانَهَا ثُمَّ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَإِنْ حَدَثَ بِهَا شَيْءٌ فَضَمَّتْ بِقِيَّةِ الْمَنَاسِكِ وَ هِيَ طَامِثٌ فَقُلْتُ لَهُ أَلَيْسَ قَدْ بَقِيَ طَوَافُ النَّسَاءِ قَالِ بَلَى قُلْتُ فَهِيَ مُرْتَهَنَةٌ حَتَّى تَفْرُغَ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَلِمَ لَا يَتْرُكُهَا حَتَّى تَقْضِيَ مَنَاسِكَهَا قَالَ يَبْقَى عَلَيْهَا مَنَسِيكَ وَاحِدٌ أَهْوَنُ

عَلَيْهَا مِنْ أَنْ تَبْقَى عَلَيْهَا الْمَنَاسِكُ كُلِّهَا مَخَافَةَ الْحِدَاثِ قُلْتُ أَبِي الْجَمَالُ أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهَا وَ الرَّفْقَهُ قَالَ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ تَسْتَعْدِي عَلَيْهِمْ حَتَّى يُقِيمَ عَلَيْهَا حَتَّى تَطْهَرَ وَ تَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الضَّرُورَةِ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ١٠٩]

١٠٩ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ يَقُولُ لَا بَأْسَ بِتَعْجِيلِ طَوَافِ الْحَجِّ وَ طَوَافِ النِّسَاءِ قَبْلَ الْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى مَنَى وَ كَذَلِكَ لَا بَأْسَ لِمَنْ خَافَ أَمْرًا لَا يَتَهَيَّأُ لَهُ الْإِنْصِرَافُ إِلَى مَكَّةَ أَنْ يَطُوفَ وَ يُودِّعَ الْبَيْتَ ثُمَّ يَمُرُّ كَمَا هُوَ مِنْ مَنَى إِذَا كَانَ خَائِفًا

و ذكر مضمون هذه الرواية في الدروس، ثم قال: و الأصح جوازه لها و لكل مضطر رواه الحسن بن علي عن أبيه عليهما السلام، و الرواية الأولى إشاره إلى عدم شرعيه استنابه الحائض في الطواف، كما يقوله متأخر و الأصحاب في المذاكره.

الحديث التاسع و المائة: صحيح.

و "علي" يحتمل ابن يقطين، و الظاهر أنه ابن النعمان.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٣٨

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ طَوَافُ النِّسَاءِ عَلَى السَّعْيِ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ١١٠]

١١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عِ جُعِلَتْ فِتْمَاكَ مُتَمِّعٌ زَارَ الْبَيْتِ فَطَافَ طَوَافَ الْحَجِّ ثُمَّ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ ثُمَّ سَعَى فَقَالَ لَا يَكُونُ السَّعْيُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ طَوَافِ النِّسَاءِ فَقُلْتُ أَعَلَيْهِ شَيْءٌ فَقَالَ لَا يَكُونُ سَعْيٌ إِلَّا قَبْلَ طَوَافِ النِّسَاءِ.

وَ لَيْسَ يُنَافِي هَذَا الْخَبْرَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ١١١]

١١١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ وَ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ سَيِّمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْحَجِّ وَ طَوَافَ النِّسَاءِ قَبْلَ أَنْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَقَالَ لَا يَضُرُّهُ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ قَدْ فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ.

لَأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًا فَإِنَّهُ يُجْزِيهِ وَ الْحَالُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ وَ أَمَّا مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبَرُ الْأَوَّلُ وَ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ فَعَلَهُ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَكْتَفِيَ الرَّجُلُ بِإِحْصَاءِ صَاحِبِهِ فِي الطَّوَافِ فَإِنْ شَكَّ هُوَ وَ مَنْ

---

الحديث العاشر و المائة: مرسل.

الحديث الحادى عشر و المائة: مرسل.

و ذهب الأصحاب إلى أنه لا يجوز تقديم طواف النساء على السعى للمتمتع و لا لغيره اختيارا، و لا نعرف فيه مخالفا، و قطعوا بأنه يجوز تقديمه على السعى مع الضروره، أو الخوف من الحيض، و لم نقف على نص بالخصوص.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٣٩

مَعَهُ فَلْيَبْنُوا عَلَى مَا يَتَّقُوا مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَتَّقُوا مِنْهُ شَيْئًا أَعَادُوا الطَّوَافَ مِنْ أَوَّلِهِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١١٢]

١١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الطَّوَافِ أَيْ كَتَفَى الرَّجُلُ بِإِحْصَاءِ صَاحِبِهِ فَقَالَ نَعَمْ

---

و ربما أمكن الاستدلال عليه- مضافا إلى الحرج و المشقه اللازمين من إيجاب تأخيره مع الضروره- بهذه الروايه، و هى و إن كانت مطلقه إلا أنه يجب حملها على

حاله الضروره توفيقا بين الأخبار.

و اعلم أن مقتضى النهى عن التقديم عدم الإجزاء مع العمد، و المشهور الإجزاء مع السهو، و استدل عليه بهذه الروايه، و هو جيد لو صح السند.

و فى إلحاق الجاهل بالعامد أو بالساهى وجهان، و هذا الخبر يتناوله.

قوله: فليبنوا على ما تيقنوا منه لعل المراد البناء على الأمر المشترك، كما إذا شك أحدهما بين خمسه و سته و الآخر بين سته و سبعة، فيبنون على السته. و يحتمل أن يكون المراد بشكهما اختلافهما فيما تيقنوا به، فيبنى كل على يقينه، كما ورد فى الخبر.

و إطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى الحافظ بين الذكر و الأنثى، و لا بين من طلب الطائف منه الحفظ و غيره، و هو كذلك. نعم يشترط فيه البلوغ و العقل، إذ لا اعتداد بخبر الصبى و المجنون، و لا يبعد اعتبار عدالته.

الحديث الثانى عشر و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٤٠

#### [الحديث ١١٣]

١١٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَيْفَوَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ دَخَلُوا فِي الطَّوَافِ فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَحْفَظُوا الطَّوَافَ فَلَمَّا طَفَّوْا أَنَّهُمْ قَدْ فَرَّغُوا قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مَعِيَ سِتَّةٌ أَشْوَاطٍ قَالَ إِنْ شَكُّوا كُلُّهُمْ فَلَيْسَ تَأْنِفُوا وَإِنْ لَمْ يَشْكُوا وَ عَلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا فِي يَدَيْهِ فَلْيَبْنُوا.

وَ يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطُوفَ وَ عَلَيْهِ بُرْطَلَةٌ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١١٤]

١١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُثَنَّى بْنِ زِيَادٍ بْنِ يَحْيَى الْحَنْظَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَطُوفَنَّ بِالْبَيْتِ وَ عَلَيْكَ بُرْطَلَةٌ

الحديث الثالث عشر و المائة: حسن.

و فى الزيادات هكذا: قال واحد معي سبعة أشواط، و قال الآخر: معي سته أشواط، و قال الثالث: معي خمسه أشواط. و الظاهر أنه سقط هنا.

الحديث الرابع عشر و المائة: ضعيف.



و" البرطلة" بضم الباء و الطاء و إسكان الراء و تشديد اللام المفتوحه، قلنسه طويله كانت تلبس قديما، على ما ذكره جماعه.

و قد اختلف الأصحاب فى حكمها، فقال الشيخ فى النهايه: إنه لا يجوز الطواف فيها. و قال هنا بالكراهه.

و قال ابن إدريس: إن لبسها مكروه فى طواف الحج محرم فى طواف العمره نظرا إلى تحريم تغطيه الرأس فيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٤١

#### [الحديث ١١٥]

١١٥ وَ رَوَى الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ رَأَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ اطُوفَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَ عَلَى بُرْطَلَهُ فَقَالَ لِي بَعْدَ ذَلِكَ قَدْ رَأَيْتُكَ تَطُوفُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَ عَلَيْكَ بُرْطَلَةٌ لَأَ تَلْبَسُهَا حَوْلَ الْكَعْبَةِ فَإِنَّهَا مِنْ زِيِّ الْيَهُودِ.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ مَاءً وَ هُوَ طَائِفٌ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١١٦]

١١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ هَلْ نَشْرَبُ وَ نَحْنُ فِي الطَّوْفِ فَقَالَ نَعَمْ.

وَ يُشْتَحَبُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطُوفَ بِثَلَاثِمِائَةٍ وَ سِتِّينَ أُسْبُوعًا فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ فَثَلَاثِمِائَةٍ وَ سِتِّينَ شَوْطًا فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ فَمَا تيسَّرَ عَلَيْهِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١١٧]

١١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ يُشْتَحَبُ أَنْ تَطُوفَ ثَلَاثِمِائَةٍ وَ سِتِّينَ أُسْبُوعًا عَدَدَ أَيَّامِ السَّنَةِ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَثَلَاثِمِائَةٍ وَ سِتِّينَ شَوْطًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمَا قَدَرْتَ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوْفِ.

وَ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى أَرْبَعٍ فَلْيَطُفْ أُسْبُوعَيْنِ أُسْبُوعًا لِيَدِيهِ وَ أُسْبُوعًا لِرِجْلَيْهِ رَوَى ذَلِكَ

---

الحديث الخامس عشر و المائة: مجهول.

الحديث السادس عشر و المائة: موثق.

الحديث السابع عشر و المائة: حسن.

و مقتضى استحباب الثلاثمائة و ستين شوطا أن يكون الطواف الأخير عشره

[الحديث ١١٨]

١١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَطُوفَ عَلَيَّ أَرْبَعَ قَالَ تَطُوفُ أُسْبُوعًا لِيَدَيْهَا وَ أُسْبُوعًا لِرِجْلَيْهَا.

[الحديث ١١٩]

١١٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَيْسَى الْيَعْقُوبِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُيَسَّرٍ عَنْ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ عَنِ آيَائِهِ عَنْ عَلِيِّ ع أَنَّهُ قَالَ فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَطُوفَ عَلَيَّ أَرْبَعَ - قَالَ تَطُوفُ أُسْبُوعًا لِيَدَيْهَا وَ أُسْبُوعًا لِرِجْلَيْهَا

أشواط، و قد قطع المحقق بعدم كراهه الزيادة هنا، و هو كذلك لظاهر النص.

و نقل العلامة فى المختلف عن ابن زهره أنه استحب زياده أربعة أشواط ليصير الأخير طوفا كاملا، حذرا من كراهه القران، و ليوافق عدد أيام السنه الشمسيه و نفى عنه البأس فى المختلف، و هو حسن إلا- أنه خلاف مدلول الروايه، كما ذكره بعض المحققين.

الحديث الثامن عشر و المائة: ضعيف على المشهور.

و قال الشيخ و جمع من الأصحاب بوجوب الطوافين لهذه الروايه و روايه أبى الجهم الآتية، و هما ضعيفتا السند، و اختار ابن إدريس عدم انعقاد النذر.

و قال فى المنتهى: الذى ينبغى الاعتماد عليه بطلان النذر فى حق الرجل، و التوقف فى حق المرأة، فإن صح سند الخبرين عمل بموجبهما و إلا بطل كالرجل الحديث التاسع عشر و المائة: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٤٣

فَإِذَا فَرَغَ الرَّجُلُ مِنَ الطَّوْفِ فَلْيَأْتِ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ع وَ لِيُصَلِّ رُكْعَتَيْ الطَّوْفِ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْحَمْدَ وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ فِي الثَّانِيَةِ الْحَمْدَ وَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٢٠]

١٢٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي سَمَّالٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ ثُمَّ تَأْتِي مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ع فَتُصَلِّي فِيهِ رُكْعَتَيْنِ وَ اجْعَلْهُ أَمَامًا وَ اقْرَأْ فِيهِمَا سُورَةَ التَّوْحِيدِ وَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ قُلْ يَا

الحديث العشرون و المائة: موثق.

و المشهور بين الأصحاب وجوب إيقاع ركعتي طواف الفريضة خلف المقام، أو إلى أحد جانبيه بحيث لا يتباعد عنه عرفا مع الاختيار.

و قال الشيخ في الخلاف: يستحب فعلهما خلف المقام، فإن لم يفعل و فعل في غيره أجزاءه.

و نقل عن أبي الصلاح أنه جعل محلها المسجد الحرام مطلقا، و وافقه ابنا بابويه في ركعتي طواف النساء خاصة، و هما مدفوعان بالأخبار المستفيضة. هذا كله مع الاختيار.

أما مع الاضطرار، فيجوز التباعد عنه مع مراعاة الورا و أحد الجانبين مع الإمكان. و لو تعذر ذلك كله و خيف فوت الوقت، فقد قطع جمع من الأصحاب بسقوط اعتبار ذلك و جواز فعلها في أى موضع شاء من المسجد، و لا بأس به.

و هذا الحكم مختص بصلاة طواف الفريضة، أما النافلة فيجوز فعلها حيث شاء من المسجد، كما ذكره الأصحاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٤٤

#### [الحديث ١٢١]

١٢١ وَ عَنْهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ أَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ لِلطَّوْافِ - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ.

#### [الحديث ١٢٢]

١٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَيْفُوانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فَإِذَا فَرَغْتَ مِنْ طَوَافِكَ فَأَتِ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ صَيَلَمَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَ اجْعَلْهُ أَمَامَكَ وَ أَقْرَأْ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا سُورَةَ التَّوْحِيدِ وَ فِي الثَّانِيَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ثُمَّ تَشْهَدُ وَ احْمَدِ اللَّهَ وَ أَثْنِ عَلَيْهِ وَ صَيَلْ عَلَى النَّبِيِّ صَ وَ اسأله أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنْكَ وَ هَاتَانِ الرَّكْعَتَانِ هُمَا الْفَرِيضَةُ لَيْسَ يُكْرَهُ أَنْ تُصَلِّيَهُمَا فِي أَيِّ السَّاعَاتِ شِئْتُمْ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ عِنْدَ غُرُوبِهَا وَ لَا تُؤَخَّرُهُمَا سَاعَةً تَطُوفُ وَ تَفْرُغُ فَصَلِّهُمَا.

وَ لَمَّا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ إِلَّا عِنْدَ الْمَقَامِ فَإِنْ صَيَلَى فِي غَيْرِهِ - وَ جَبَّ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ وَ أَمَّا رَكَعَاتُ النَّوَافِلِ فَلْيُصَلِّهَا أَيَّ مَوْضِعٍ شَاءَ مِنَ الْمَسْجِدِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١٢٣]

١٢٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ إِلَّا خَلْفَ الْمَقَامِ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى فَإِنَّ صَلَاتَهُمَا فِي غَيْرِهِ فَعَلَيْكُمْ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ

---

الحديث الحادى و العشرون و المائة: صحيح.

الحديث الثانى و العشرون و المائة: حسن كالصحيح.

الحديث الثالث و العشرون و المائة: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٤٥

#### [الحديث ١٢٤]

١٢٤ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِيَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُصَلِّيَ رَكَعَتَيْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ إِلَّا عِنْدَ الْمَقَامِ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَ فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَحَيْثُمَا شِئْتَ مِنَ الْمَسْجِدِ.

وَ مَوْضِعُ الْمَقَامِ حَيْثُ هُوَ السَّاعَةَ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١٢٥]

١٢٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ قَالَ قُلْتُ لِلرَّضَاعِ أُصَلِّيَ رَكَعَتَيْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ خَلْفَ الْمَقَامِ حَيْثُ هُوَ السَّاعَةَ أَوْ حَيْثُ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص قَالَ حَيْثُ هُوَ السَّاعَةَ.

وَ مَنْ نَسِيَ هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ أَوْ صَلَّى هُمَا فِي غَيْرِ الْمَقَامِ ثُمَّ ذَكَرَهُمَا فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْمَقَامِ فَيُصَلِّي فِيهِ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ قَدْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ ذَكَرَ فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَقْدِرُ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَيْهِ رَجَعَ وَ صَلَّى فِيهِ وَ مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ صَلَّى حَيْثُ ذَكَرَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى ذَلِكَ

---

الحديث الرابع و العشرون و المائة: ضعيف.

الحديث الخامس و العشرون و المائة: صحيح.

قوله: و إن لم يقدر على ذلك المشهور أنه مع مشقه الرجوع يصلى حيث أمكن، و منهم من اعتبر التعذر.

و نقل عن الشيخ فى المبسوط أنه أوجب الاستنابه فى صلاه الركعتين إذا شق الرجوع.

[الحديث ١٢٦]

١٢٦ مَوْسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَبْرَارِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ نَسِيَ فِصْلِي رَكَعَتَيْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ فِي الْحَجْرِ قَالَ يُعِيدُهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ - وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى يُعْنَى بِذَلِكَ رَكَعَتَيْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ.

[الحديث ١٢٧]

١٢٧ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ وَ لَمْ يُصَلِّ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ وَ لَمْ يُصَلِّ أَيْضاً لِتَدْلِكَ الطَّوَافِ حَتَّى ذَكَرَ وَ هُوَ بِالْأَبْطَحِ قَالَ يَرْجِعُ إِلَى الْمَقَامِ فَيُصَلِّي.

[الحديث ١٢٨]

١٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ وَ لَمْ يُصَلِّ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ طَافَ طَوَافَ النِّسَاءِ وَ لَمْ يُصَلِّ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى ذَكَرَ وَ هُوَ بِالْأَبْطَحِ أَيْضاً أَرْبَعًا قَالَ يَرْجِعُ عِنْدَ الْمَقَامِ أَرْبَعًا.

وَ الَّذِي رَوَاهُ

---

الحديث السادس و العشرون و المائة: ضعيف.

الحديث السابع و العشرون و المائة: صحيح.

الحديث الثامن و العشرون و المائة: كالصحيح.

و فى الكافى هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل طاف طواف الفريضة و لم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا و المروه، ثم طاف طواف النساء و لم يصل الركعتين حتى ذكر بالأبطح فصلى أربع ركعات - إلى آخره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٤٧

[الحديث ١٢٩]

١٢٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ النَّخَعِيِّ أَبِي الْحُسَيْنِ قَالَ حَدَّثَنَا حَنَانُ بْنُ سَدِيرٍ قَالَ زُرْتُ فَنَسِيتُ رَكَعَتِي الطَّوَافِ فَأَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَهُوَ بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ صَلَّى فِي مَكَانِكَ.

فَلَيْسَ بِمَنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ رَحَلَ مِنْ مَكَّةَ وَشَقَّ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ إِلَيْهَا فَيَجُوزُ لَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يُصَلِّيَ حَيْثُ ذَكَرَ وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحدِيث ١٣٠]

١٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع فِي طَوَافِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَقَالَ إِنْ كَانَ بِالْبَلَدِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ وَإِنْ كَانَ قَدِ ارْتَحَلَ فَلَا أَمْرَهُ أَنْ يَرْجِعَ.

فَمَا تَضَمَّنَ هَذَا الْخَبَرَ مِنْ قَوْلِهِ ع وَ لَا أَمْرَهُ بِالرُّجُوعِ إِلَيْهِ فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْهُ وَ كَذَلِكَ مَا رُوِيَ فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنْ أَنَّهُ يُصَلِّي حَيْثُ ذَكَرَ فَمَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحدِيث التاسع و العشرون و المائة: موثق.

و في القاموس: قرن المنازل قرن الثعالب، و هو ميقات نجد.

الحدِيث الثلاثون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٤٨

### [الحدِيث ١٣١]

١٣١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الطَّاطِرِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ وَ دُرُسْتَ عَنِ ابْنِ مُسِيكَانَ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ رَكَعَتِي الْفَرِيضَةِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع حَتَّى أَتَى مِنِّي قَالَ يُصَلِّيهِمَا بِمَنَى.

### [الحدِيث ١٣٢]

١٣٢ وَ مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ هُوَ أَيْضاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ هِاشِمِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ نَسِيتُ أَنْ أُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ لِلطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مِنِّي فَوَجَعْتُ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّيْتُهُمَا ثُمَّ عُدْتُ إِلَى مِنِّي فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ أَفَلَا صَلَّيْتُمَا حَيْثُ مَا ذَكَرَ.

وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ الْمُرَادُ بِهَا مَا ذَكَرْنَاهُ وَ هُوَ الَّذِي يَشُقُّ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ إِلَى مَكَّةَ مَا رَوَاهُ

### [الحدیث ۱۳۳]

۱۳۳ موسى بن القاسم عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة خلف المقام وقد قال الله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى حتى ارتحل

الحدیث الحادی و الثلاثون و المائة: موثق.

و سيجى ء فى الصفحة التاليه بطريق معتبر ما يدل على أن من خرج من مكة يقتضى فى موضعه و لا يلزمه الرجوع.

الحدیث الثانى و الثلاثون و المائة: صحيح.

الحدیث الثالث و الثلاثون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ۷، ص: ۴۴۹

فَقَالَ إِنْ كَانَ ارْتَحَلَ فَإِنِّى لَأَشُقُّ عَلَيْهِ وَ لَأَأْمُرُهُ أَنْ يَرْجِعَ وَ لَكِنْ يُصَلِّى حَيْثُ يَذْكُرُ.

وَ الَّذِى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ يَلْزَمُهُ الرَّجُوعُ إِلَيْهَا وَ أَنْ يُصَلِّى عِنْدَ الْمَقَامِ مَا رَوَاهُ

### [الحدیث ۱۳۴]

۱۳۴ موسى بن القاسم عن أحمد بن عمر الحلال قال سألت أبا الحسن ع عن رجل نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة فلم يذكر حتى أتى منى قال يرجع إلى مقام إبراهيم ع فيصليهما.

### [الحدیث ۱۳۵]

۱۳۵ روى الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان قال حدثني من سأله عن رجل نسي ركعتي طواف الفريضة حتى يخرج فقال يوكل فقال ابن مسكان وفي حديث آخر إن كان جاوز ميقات أهل أرضه فليرجع وليصليهما فإن الله تعالى يقول - واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى.

وَ إِذَا كَانَ الرَّحَامُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّى الْإِنْسَانُ بِحِيَالِ الْمَقَامِ رَوَى ذَلِكَ

### [الحدیث ۱۳۶]

۱۳۶ ساعد بن عبد الله عن موسى بن الحسن و الحسن بن علي عن أحمد بن هلال عن أمية بن علي عن الحسين بن عثمان قال رأيت أبا الحسن ع يصلي ركعتي الفريضة بحيال المقام قريبا من الظلال لكثرة الناس

---

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: صحيح.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: ضعيف.

قوله: إن كان جاوز أى: قليلا، و يحتمل أن يكون بالراء المهمله.

الحديث السادس و الثلاثون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٥٠

فَأَمَّا وَقْتُ رَكَعَتِي الطَّوَافِ فَحِينَ يَفْرُغُ مِنَ الطَّوَافِ مَا لَمْ يَكُنْ وَقْتُ صِلَاةٍ فَرِيضَةٍ سِوَاءِ كَانَتْ ذَلِكَ بَعْدَ الْغَدَاةِ أَوْ بَعْدَ الْعَصْرِ وَ الَّذِي  
يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣٧]

١٣٧ موسى بن القاسم عن أبي الفضل الثقفى عن عبد الله بن بكير عن ميسر عن أبي عبد الله ع قال صل ركعتي طواف الفريضة  
بعد الفجر كان أو بعد العصر.

[الحديث ١٣٨]

١٣٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِزَامٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَكَعَتِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ قَالَ لَا  
تُؤَخِّرْهَا سَاعَةً إِذَا طُفَّتْ فَصَلِّ.

وَ قَدْ رَوَى كَرَاهَهُ ذَلِكَ عِنْدَ اضْتِمَارِ الشَّمْسِ وَ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَ الْأَصْلُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ لِمَا رَوَى عَنْهُمْ ع أَنَّهُمْ قَالُوا خَمْسُ صِلَوَاتٍ  
تُصَلِّيْنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْهَا رَكَعَتَا الطَّوَافِ وَ الَّذِي رَوَى كَرَاهَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ

---

و روى الكليني هذه الرواية عن الحسين بن عثمان بطريق حسن، و فيه "قريبا من ظل المسجد" بدل قوله "من الضلال".

الحديث السابع و الثلاثون و المائة: موقوف.

و أبو الفضل هو عباس بن عامر.

الحديث الثامن و الثلاثون و المائة: صحيح.

و فى بعض النسخ "عن محمد عن سيف" و هو الظاهر كما فى الاستبصار.



[الحديث ١٣٩]

١٣٩ موسى بن القاسم عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عن ركعتي طواف الفريضة فقال وقتئهما إذا فرغت من طوافك وأكرهه عند اضفرار الشمس وعند طلوعها.

[الحديث ١٤٠]

١٤٠ وعنه أيضاً عن صفوان عن علاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سئل أحداهما عن الرجل يدخل مكة بعد الغداة أو بعد العصر قال يطوف ويصلي الركعتين ما لم يكن عند طلوع الشمس أو عند احمرارها.

وإذا كان الطواف طواف نافله فإنه يكره الصلاة بعده إذا طاف بعد الغداة أو بعد العصر والأفضل تأخيرها إلى بعد طلوع الشمس وبعد المغرب روى ذلك

[الحديث ١٤١]

١٤١ موسى بن القاسم عن عباس عن حكيم بن أبي العلاء عن أبي عبد الله قال سألت عن الطواف بعد العصر فقال طفاً طوافاً وصيداً ركعتين قبل صلاه المغرب عند غروب الشمس وإن طفت طوافاً آخر فصل ركعتين بعد المغرب وسألت عن الطواف بعد الفجر فقال طفاً حتى إذا طلعت الشمس فاركع الركعات

الحديث التاسع والثلاثون والمائة: صحيح.

ومحمول على التقية، أو الالتقاء فتأمل.

الحديث الأربعون والمائة: صحيح.

الحديث الحادى والأربعون والمائة: مجهول.

و مر فى إسناد مثله عن عباس بن عامر، عن حسين بن أبى العلاء. وهو الصواب

[الحديث ١٤٢]

١٤٢ و روى أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال سألت الرضا عن صلاه طواف التطوع بعد العَصْرِ فقال لا فذكرت له قول بعض آبائه إن الناس لم يأخذوا عن الحسن والحسين إلا الصلاة بعد العَصْرِ بمكة فقال نعم ولكن

إِذَا رَأَيْتَ النَّاسَ يُقْبِلُونَ عَلَى شَيْءٍ فَاجْتَنِبْهُ فَقُلْتُ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَفْعَلُونَ فَقَالَ لَسْتُمْ مِثْلَهُمْ.

#### [الحديث ١٤٣]

١٤٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْتِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْتِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الَّذِي يَطُوفُ بَعْدَ الْغَدَاةِ وَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَ هُوَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ أَيْصَلِّي رَكَعَاتِ الطَّوَافِ نَافِلَةً كَانَ أَوْ فَرِيضَةً قَالَ لَا.

وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا تَصَمَّنَ الْحَبْرُ الْأَوَّلُ يَخْتَصُّ النَّوَافِلَ دُونَ الْفَرَائِضِ

و العجب أن في الاستبصار أيضا نحو ما هنا.

الحديث الثاني و الأربعون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: يقبلون على شيء أي: على تجسس شيء، فإنهم يتجسسون و يمنعون عن صلاة الطواف في ذلك الوقت، و ذلك علامه التشيع عندهم، قال: فإن العامة أيضا يفعلون، فقال:

لستم مثلهم، لأنكم معروفون بالتشيع، فإذا فعلتم احتجوا عليكم، بخلاف بعض العامة، فإنهم يعلمون أنهم يوافقونهم في المذهب، كذا خطر بالبال، و الله أعلم بحقيقته الحال.

الحديث الثالث و الأربعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٥٣

مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ١٤٤]

١٤٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ مَا رَأَيْتُ النَّاسَ أَخَذُوا عَنِ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عِلاَّ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَ بَعْدَ الْغَدَاةِ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ.

وَ مَنْ نَسِيَ هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ حَتَّى مَاتَ فَلْيَقْضِ عَنْهُ وَ لَيْتَهُ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١٤٥]

١٤٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَّافِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ أَوْ يَقْضِيَ عَنْهُ وَ لَيْتَهُ أَوْ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

فَإِنْ نَسِيَ الرَّكْعَتَيْنِ حَتَّى سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ خَمْسَ مَرَّاتٍ فَلْيَقْطَعْ السَّعَى وَ يَجِئْ إِلَى الْمَقَامِ وَ يُصَلِّ الرُّكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَعُودُ وَ يُتِمُّ السَّعَى رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ١٤٦]

١٤٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفُوَانَ وَ فَضَالَهَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَنْسَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّكْعَتَيْنِ حَتَّى يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ خَمْسَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ قَالَ

الحديث الرابع والأربعون و المائة: موثق.

قوله: فليقض عنه و ليه عليه الفتوى.

الحديث الخامس والأربعون و المائة: صحيح.

الحديث السادس والأربعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٥٤

يُنْصَرَفُ حَتَّى يُصَلِّيَ الرَّكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَأْتِي إِلَى مَكَانِهِ الَّذِي كَانَ فِيهِ فَيُتِمُّ سَعْيَهُ.

وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ الدُّعَاءَ الَّذِي رَوَاهُ

#### [الحديث ١٤٧]

١٤٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفُوَانَ وَ غَيْرِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ فِي دُبْرِ رَكْعَتَيْ طَوَافِ الْفَرِيضَةِ تَقُولُ بَعْدَ التَّشَاهُدِ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي بِطَوَاعِيَّتِي إِيَّاكَ وَ طَوَاعِيَّتِي رَسُولِكَ ص اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي أَنْ أَتَعِدَّى حُدُودَكَ وَ اجْعَلْنِي مِمَّنْ يُحِبُّكَ وَ يُحِبُّ رَسُولَكَ وَ مَلَائِكَتَكَ وَ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ

و المشهور بين الأصحاب أنه لو ذكر فى أثناء السعى أنه لم يصل الركعتين قطع السعى و أتى بهما، ثم أتم سعيه من حيث قطع، لهذه الرواية و صحيحه معاوية.

قال ابن بابويه بعد أن أورد هذه الرواية: و قد رخص له أن يتم طوافه، ثم يرجع فيركع خلف المقام، فبأى الخبرين أخذ جاز.

الحديث السابع والأربعون و المائة: صحيح.

و في الصحاح: فلان حسن الطواغية لك مثال الثمانية أى حسن الطاعة لك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٥٥

## ١٠ باب الخروج إلى الصفا

إشاره

يُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَشْتَلِمَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَأْتِيَ زَمْزَمَ فَيَشْرَبَ مِنْهُ وَيُصَبُّ عَلَى بَدَنِهِ بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّافَا رَوَى ذَلِكَ

### [الحدِيث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا فَرَعْتَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ فَأْتِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَاقْبَلْهُ وَ اسْتَلِمْهُ أَوْ أَشْرُ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ وَ قَالَ إِنْ قَدَرْتَ أَنْ تَشْرَبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الصَّافَا فَافْعَلْ وَ تَقُولُ حِينَ تَشْرَبُ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عَلِمًا نَافِعًا وَ رِزْقًا وَاسِعًا وَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَ سُقْمٍ قَالَ وَ بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ حِينَ نَظَرَ إِلَى زَمْزَمَ لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَخَذْتُ مِنْهُ ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ

باب الخروج إلى الصفا الحديث الأول: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٥٦

### [الحدِيث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا فَرَعْتَ الرَّجْلُ مِنْ طَوَافِهِ وَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَلْيَأْتِ زَمْزَمَ فَيَسْتَقِ مِنْهُ ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ فَلْيَشْرَبْ مِنْهُ وَ لِيُصَبِّ عَلَى رَأْسِهِ وَ ظَهْرِهِ وَ بَطْنِهِ وَ يَقُولُ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عَلِمًا نَافِعًا وَ رِزْقًا وَاسِعًا وَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَ سُقْمٍ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ.

### [الحدِيث ٣]

٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ- يُسْتَحَبُّ أَنْ تَسْتَقِيَ مِنْ مِيَاءِ زَمْزَمَ دَلْوًا أَوْ دَلْوَيْنِ فَتَشْرَبَ مِنْهُ وَ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِكَ وَ جَسَدِكَ وَ لِيَكُنَّ ذَلِكَ مِنَ الدَّلْوِ الَّذِي بِجِذَاءِ الْحَجْرِ

و فى النهايه: الذنوب الدلو العظيمه، و قيل: لا تسمى ذنوبا إلا إذا كان فيها ماء. انتهى.

و المعنى: أنه إنما تركت الأخذ من زمزم ذنوبا أو ذنوبين للتبرك به فأشربه و أصبه على رأسى أو أحمله معى، لثلا يصير سنه متبعه، فيشق على أمتى متابعتى فيه.

الحديث الثانى: حسن.

و لا منافاه بين الخبرين، لعدم دلالة الخبر السابق على الترتيب.

الحديث الثالث: صحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٥٧

#### [الحديث ٤]

٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَسِيْمَاءُ زَمْرَمٌ رَكْضَةُ جَبْرِئِيلَ ع وَ سِقْيَا إِسْمَاعِيلَ وَ حَفِيرَةُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَ زَمْرَمٌ وَ الْمَضْنُونَةُ وَ السَّقْيَا وَ طَعَامٌ طُعْمٌ وَ شِفَاءٌ سَقْمٌ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ لِيُخْرِجَ إِلَى الصَّفَا مِنَ الْبَابِ الْمُقَابِلِ لِلْحَجْرِ الْأَسْوَدِ حَتَّى يَقْطَعَ الْوَادِي

---

و يدل على استحباب الشرب من الدلو المقابل للحجر، كما ذكره الأصحاب.

الحديث الرابع: صحيح.

و فى القاموس: الركض تحريك الرجل.

و فيه أيضا: المضمون الغاليه و بهاء اسم زمزم.

و فى النهايه: و منه حديث زمزم " قيل له: أحضر المضمونه " أى: التى يضمن بها لنفاستها و عزتها.

و فيها أيضا: و منه الحديث " فى زمزم أنها طعام طعم و شفاء سقم " أى: يشبع الإنسان إذا شرب ماءها، كما يشبع من الطعام.

و فى القاموس: الطعم

بالضم الطعام و القدره و طعام طعم بالضم يشع من أكله.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٥٨

#### [الحديث ٥]

٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْبَابِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى الصَّفَا فَإِنَّ أَصِيحَابَنَا قَدِ اخْتَلَفُوا عَلَيَّ فِيهِ فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ هُوَ الْبَابُ الَّذِي يَسْتَقْبِلُ السَّقَايَةَ وَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ هُوَ الْبَابُ الَّذِي يَسْتَقْبِلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع هُوَ الْبَابُ الَّذِي يَسْتَقْبِلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَ الَّذِي يَسْتَقْبِلُ السَّقَايَةَ صَنَعَهُ دَاوُدُ وَ فَتَحَهُ دَاوُدُ.

#### [الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص حِينَ فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ وَ رَكَعَتَيْهِ قَالَا ابْدِءُوا بِمَا يَدَأُ اللَّهُ بِهِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ - إِنَّ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع ثُمَّ اخْرُجْ إِلَى الصَّفَا مِنَ الْبَابِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ هُوَ الْبَابُ الَّذِي يُقَابِلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ حَتَّى تَقْطَعَ

الحديث الخامس: صحيح.

و فى الكافى " عبد الحميد بن سعيد " و فى الفقيه " ابن سعد " فىكون الخبر مجهولا.

قوله عليه السلام: صنعه داود المراد داود بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب.

الحديث السادس: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٥٩

الْوَادِي وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةَ وَ الْوَقَارَ فَاصْبِرْ عَدَى الصَّفَا حَتَّى تَنْظُرَ إِلَى الْبَيْتِ وَ تَسْتَقْبِلَ الرُّكْنَ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ فَاحْمَدِ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ أَتْنِ عَلَيْهِ وَ اذْكُرْ مِنْ آلَانِهِ وَ بَلَائِهِ وَ حُسْنِ مَا صَنَعَ إِلَيْكَ مَا قَدَرْتَ عَلَى ذِكْرِهِ ثُمَّ كَبِّرِ اللَّهَ سَبْعًا وَ اِحْمَدْهُ سَبْعًا وَ هَلِّلْهُ

سَبْعًا وَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ \* وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ \*  
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ص وَقُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ اللَّهُ أَكْبَرُ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ  
عَلَى مَا أَبْلَانَا وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَيِّ الْقَيُّومِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَيِّ الدَّائِمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَقُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ  
وَ رَسُولُهُ لَمَّا نَعَّيْدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ... وَ لَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ \* ثَلَاثَ مَرَّاتٍ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ وَالْيَقِينَ فِي  
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ كَبَّرَ مِائَةَ مَرَّةٍ وَ هَلَّلَ مِائَةَ  
مَرَّةٍ وَ أَحْمَدَ اللَّهَ مِائَةَ مَرَّةٍ وَ سَبَّحَ مِائَةَ مَرَّةٍ وَ تَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعَدَهُ وَ نَصَرَ عَبْدَهُ وَ غَلَبَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ

---

و قال فى المدارك: اعلم أن الباب الذى خرج منه رسول الله صلى الله عليه و آله قد صار الآن فى داخل المسجد باعتبار توسعته،  
لكن قال الشهيد فى الدروس أنه معلم بأسطواناتين معروفتين فليخرج من بينهما، قال: و الظاهر استحباب الخروج من الباب  
الموازى لهما.

قوله: و غلب الأحزاب وحده أى: من غير قتال من الآدميين، بأن أرسل ريحا و جنودا، و هم أحزاب اجتمعوا يوم الخندق. و  
يحتمل أحزاب الكفار فى جميع الدهر و المواطن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٦٠

فَ لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ وَحْدَهُ

اللَّهُمَّ بَارِكْ لِي فِي الْمَوْتِ وَفِيمَا بَعْدَ الْمَوْتِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَوَحْشَتِهِ اللَّهُمَّ أَظْلِمْنِي فِي عَزْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ وَ أَكْثِرْ مِنْ أَنْ تَسْتَدِيعَ رَبِّكَ دِينَكَ وَ نَفْسَكَ وَ أَهْلَكَ ثُمَّ تَقُولُ أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ الَّذِي لَا يَضِيعُ وَدَائِعُهُ دِينِي وَ نَفْسِي وَ أَهْلِي اللَّهُمَّ اسْتَعْمِلْنِي عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ وَ تَوَفَّنِي عَلَى مِلَّةِ ثُمَّ أَعِدْنِي مِنَ الْفِتْنَةِ ثُمَّ تَكَبَّرُ ثَلَاثًا ثُمَّ تُعِيدُهَا مَرَّتَيْنِ ثُمَّ تَكَبَّرُ وَاحِدَةً ثُمَّ تُعِيدُهَا وَ إِنْ لَمْ تَسِدِ تَطْعُ هَذَا فَبَعْضُهُ قَالِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ص كَانَ يَقِفُ عَلَى الصَّفَا بِقَدْرِ مَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ مَرَّةً سَلًّا

قوله: ثم أعذني من الفتنة أي: بعد الموت، و المراد بالفتنة عذاب القبر و عذاب النار.

قوله عليه السلام: ثم تعيدها مرتين أي: مجموع الأدعية السابقة، أو الدعاء الأخير، أو التكبير فقط، و لا يخفى بعد الأخير و ظهور الأول.

قوله عليه السلام: مترسلا قال الفاضل التستري رحمه الله: في نسختين عندنا من الكافي " مترتلا" و كأنه من الترتيل، و أما في المنتهى فكما في الأصل، و في معناه ما في الدروس من أنه يستحب الوقوف على الصفا بقدر قراءة سورة البقرة مترسلا، و كلاهما بمعنى.

و في الصحاح: الترتيل في القراءة الترسل فيها و التبيين.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٦١

#### [الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ يَرْفَعُهُ قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا صَعِدَ الصَّفَا اسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ يَقُولُ - اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي كُلَّ ذَنْبٍ أَذْنَبْتُهُ قَطُّ فَإِنْ عُدْتُ فَعُدْتُ عَلَيَّ بِالْمَغْفِرَةِ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ اللَّهُمَّ افْعَلْ بِي



مِا أَنْتَ أَهْلُهُ فَإِنَّكَ إِنْ تَفَعَّلَ بِي مَا أَنْتَ أَهْلُهُ تَرَحَّمْنِي وَ إِنْ تُعِدِّئِنِي [فَأَنْتَ] غَنِيٌّ عَنِّي عَنِّي وَعَدَائِي وَ أَنَا مُحْتَاجٌ إِلَي رَحْمَتِكَ فَيَا مَنْ أَنَا مُحْتَاجٌ إِلَي رَحْمَتِهِ ارْحَمْنِي اللَّهُمَّ فَلَمَّا تَفَعَّلَ بِي مِا أَنَا أَهْلُهُ فَإِنَّكَ إِنْ تَفَعَّلَ بِي مَا أَنَا أَهْلُهُ تُعِدِّئِنِي وَ لَنْ تَظْلِمَنِي أَصِيبْتُ أَتَقِي عَدْلَكَ وَ لَا أَخَافُ جُورَكَ فَيَا مَنْ هُوَ عَدْلٌ لَا يَجُورُ ارْحَمْنِي.

وَ يُسْتَحَبُّ الْوُقُوفُ عَلَى الصِّفَا وَ الْإِطَالَةُ عِنْدَهُ وَ الْإِكْتَارُ مِنَ الدُّعَاءِ لِرَبِّهِ رَوَى

الحديث السابع: مرفوع.

قوله: كل ذنب أذنبته قط قال الفيروز آبادي: إذا أردت ب "قط" الزمان فمرتفع أبدا غير منون، إلى أن قال: و تختص بالنفي ماضيا، و تقول العامة: لا- أفعله قط، و في مواضع من البخاري جاء في المثبت منها في الكسوف أطول صلاه صليتها قط، و في سنن أبي داود توضأ ثلاثا قط، و أثبت ابن مالك في الشواهد لغه، قال: و هي مما خفي على كثير من النحاه. انتهى.

أقول: هذا الدعاء المروي عن أفصح الفصحاء أيضا يدل عليه.

قوله: إنك أنت غني في الكافي: إنك أنت الغفور الرحيم، اللهم افعل بي ما أنت أهله، فإنك إن

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٦٢

#### [الحديث ٨]

٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنِي النَّخَعِيُّ أَبُو الْحُسَيْنِ قَالَ حَدَّثَنِي عُيَيْدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ حَمَادِ الْمِنْقَرِيِّ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنْ أَرَدْتَ أَنْ يَكْثُرَ مَالُكَ فَأَكْثِرِ الْوُقُوفَ عَلَى الصِّفَا.

وَ مَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ الْإِطَالَةُ عَلَيْهِ وَ الدُّعَاءُ بِمَا قَدَّمْنَاهُ فَلْيَفْعَلْ مَا تيسَّرَ لَهُ رَوَى

#### [الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ مَوْلَى لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع صَعِدَ الْمَرْوَةَ فَأَلْقَى نَفْسَهُ عَلَى الْحَجَرِ الَّذِي فِي أَعْلَاهَا فِي مَيْسَرَتِهَا وَ اسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ.

#### [الحديث ١٠]

١٠ وَ رَوَى أَيْضاً عَمَّنْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَمَّنْ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَمَّنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ عَمَّنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي الْمَسُودِ عَمَّنْ أَبِي الْجَارُودِ عَمَّنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَيْسَ عَلَى الصِّفَا شَيْءٌ مَوْفُتٌ

تفعل بي ما أنت أهله ترحمني، وإن تعذبتني فأنت غني عن عذابي - إلى آخره.

الحديث الثامن: مجهول.

و الظاهر أن أبا الحسين هو أيوب بن نوح.

الحديث التاسع: ضعيف.

و لا مدخل لهذا الخبر بما ذكره الشيخ، فتأمل.

الحديث العاشر: ضعيف.

ملاذ الأختار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٦٣

### [الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْجَهْمِ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ  
قَالَ كُنْتُ فِي قَفَا أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع عَلَى الصَّفَا أَوْ عَلَى الْمَرْوَةِ وَ هُوَ لَا يَزِيدُ عَلَى حَرْفَيْنِ - اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حُسْنَ الظَّنِّ بِكَ  
عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ صِدْقَ النَّيِّهِ فِي التَّوَكُّلِ عَلَيْكَ.

### [الحديث ١٢]

١٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي سَيِّمَالٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَمَّ أَنْحَدِرُ مَا شِئْتُمْ وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَ  
الْوَقَارَ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَنَارَةَ وَ هِيَ طَرْفُ الْمَسِيحِيِّ فَاسْعَ مَلَأَ فُرُوجَكَ وَ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَ صِلَمَى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ قُلْ  
اللَّهُمَّ اغْفِرْ وَ ارْحَمْ وَ اغْفُ عَمَّا تَعَلَّمَ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ

الحديث الحادي عشر: مجهول.

الحديث الثاني عشر: موثق.

و لا خلاف في استحباب الهرولة، و في أنه لو ترك لا شيء عليه.

قوله عليه السلام: فاسع ملأ فروجك في النهاية: و في حديث أبي جعفر الأنصاري " فملاأت ما بين فروجي " جمع فرج، و هو ما  
بين الرجلين، يقال للفرس: ملأ فرجه و فروجه إذا عدا و أسرع، و به سمي فرج المرأة و الرجل لأنهما بين الرجلين.

قوله عليه السلام: و كان المسعى أوسع أى: عرضا، و يحتمل أن يكون المراد من المسعى محل الهرولة، و يكون سابقا أكثر

فضيقه العامه، و الله أعلم.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٦٤

حَتَّى تَبْلُغَ الْمَنَارَةَ الْأُخْرَى قَالِ وَ كَانَ الْمَسِيْعَى أَوْسَعَ مِمَّا هُوَ الْيَوْمَ وَ لَكِنَّ النَّاسَ ضَعِيفُوهُ ثُمَّ امْشِ وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَ الْوَقَارَ حَتَّى  
تَأْتِيَ الْمَرْوَةَ فَاصْعِدْ عَلَيْهَا حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْبَيْتُ فَاصْنَعْ

عَلَيْهَا كَمَا صَنَعْتَ عَلَى الصَّفَا ثُمَّ طُفَّ بَيْنَهُمَا سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ تَبْدَأُ بِالصَّفَا وَتَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ ثُمَّ قُصَّ مِنْ رَأْسِكَ مِنْ جَوَانِبِهِ وَ لِحْيَتِكَ وَ خُذْ مِنْ شَارِبِكَ وَ قَلَمِ أَظْفَارِكَ وَ أَبْقِ مِنْهَا لِحْجَكَ فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ أَحَلَلْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُحِلُّ مِنْهُ الْمُحْرِمُ وَ أَحْرَمْتَ مِنْهُ.

### [الحديث ١٣]

١٣ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قَالَ إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الدَّارِ الَّتِي عَلَى يَمِينِكَ عِنْدَ أَوَّلِ الْوَادِي فَاسْعَ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى أَوَّلِ زُقَاقٍ عَنْ يَمِينِكَ بَعِيدَ مَا تُجَاوِزُ الْوَادِي إِلَى الْمَرْوَةِ فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَيْهِ فَكُفَّ عَنِ السَّعْيِ وَ امْشِ مَشْيًا وَ إِذَا جِئْتَ مِنْ عِنْدِ الْمَرْوَةِ فَابْدَأْ مِنْ عِنْدِ الزُّفَاقِ الَّذِي وَصَفْتُ لَكَ فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ الصَّفَا بَعْدَ مَا تُجَاوِزُ الْوَادِي فَانْكُفْ عَنِ السَّعْيِ وَ امْشِ مَشْيًا فَإِنَّمَا السَّعْيُ عَلَى الرِّجَالِ وَ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ سَعْيٌ.

### [الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ

قوله عليه السلام: و أبق منها لحجك أى: أبق من الأظفار و الشارب شيئاً لحجك و لا تحفها جميعاً.

الحديث الثالث عشر: موثق.

قوله عليه السلام: فاسع حتى تنتهى المراد به العدو و الهروله.

الحديث الرابع عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٦٥

بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ كَانَ أَبِي يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ مَا بَيْنَ بَابِ ابْنِ عَبَّادٍ إِلَى أَنْ يَرْفَعَ قَدَمَيْهِ مِنَ الْمِيلِ لَا يَبْلُغُ زُقَاقِ آلِ أَبِي حُسَيْنٍ.

وَ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَرِيضَةٌ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّبْرِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَرِيضَةٌ أَوْ سُنَّةٌ فَقَالَ فَرِيضَةٌ قُلْتُ أَوْ لَيْسَ إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ - فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا - قَالَ ذَلِكَ فِي عُمَرَةَ الْقَضَاءِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص شَرَطَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرْفَعُوا الْأَصْيَانَ عَنِ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَتَشَاغَلَ رَجُلٌ حَتَّى انْقَضَتِ الْأَيَّامُ فَأُعِيدَتِ الْأَصْنَامُ فَجَاءُوا إِلَيْهِ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فُلَانًا لَمْ يَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ قَدْ أُعِيدَتِ الْأَصْنَامُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ - فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا أَى وَ عَلَيْهِمَا الْأَصْنَامُ.

وَمَنْ تَرَكَ السَّعْيَ مُتَعَمِّدًا بَطَلَ حُجُّهُ وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ فَإِنْ تَرَكَهُ نَاسِيًا فَعَلَيْهِ

---

الحديث الخامس عشر: ضعيف بأبي سمينه.

قوله عليه السلام: فريضه أى: واجب لا أنه ظهر وجوبه من القرآن، كما هو مصطلح الفريضه فى الحديث.

و يمكن أن

يراد به ذلك أيضا، بأن يستنبط وجوبهما من قوله تعالى " مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ " فإنه يدل على كونهما من مشاعر العبادة اللازمه، و يؤيد الأخير ما سيأتي.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٦٦

أَنْ يُعِيدَ السَّعَى لَأَ غَيْرٍ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَىْءٌ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحدیث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ تَرَكَ السَّعَى مُتَعَمِّدًا قَالَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

#### [الحدیث ١٧]

١٧ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ النَّخَعِيِّ أَبِي الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ نَسَى السَّعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ قَالَ يُعِيدُ السَّعَى قُلْتُ فَإِنَّهُ خَرَجَ قَالَ يَرْجِعُ فَيُعِيدُ السَّعَى إِنَّ هَذَا لَيْسَ كَرَمِي الْجِمَارِ إِنَّ الرَّمَى سُنَّتُهُ وَ السَّعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَرِيضَةٌ وَ قَالَ فِي رَجُلٍ تَرَكَ السَّعَى مُتَعَمِّدًا قَالَ لَأَ حَجَّ لَهُ.

وَ مَنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى مَكَّةَ وَ قَدْ كَانَ تَرَكَ السَّعَى نَاسِيًا فَلْيَأْمُرْ مَنْ يَسْعَى عَنْهُ رَوَى

#### [الحدیث ١٨]

١٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ أَبِي جَمِيلَةَ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسَى أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ فَقَالَ

قوله: فإن تركه ناسيا لا خلاف فيه بين الأصحاب.

الحدیث السادس عشر: حسن.

الحدیث السابع عشر: صحيح.

الحدیث الثامن عشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٦٧

يُطَافُ عَنْهُ.

وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الرَّمْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ رَوَى

### [الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الرَّمْلِ فِي سَعْيِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَمَنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصَّفَا فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ رَوَى

### [الحديث ٢٠]

٢٠ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ مَنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصَّفَا فَلْيَطْرَحْ مَا سَعَى وَيَبْدَأْ بِالصَّفَا قَبْلَ الْمَرْوَةِ.

### [الحديث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ

---

محمول على تعذر الرجوع، و فسر بالمشقة اللازمه.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

في الصحاح: الرمل بالتحريك الهروله.

ثم قال: الهروله ضرب من العدو، و هي بين المشى و العدو.

الحديث العشرون: صحيح.

قال في الدروس: تجب البداه بالصفا و الختم بالمروه، فلو عكس بطل عمدا و سهوا و جهلا.

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٦٨

الْحَكَمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ يَدَأُ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصَّفَا قَالَ يُعِيدُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ بَدَأَ بِشِمَالِهِ قَبْلَ يَمِينِهِ فِي الْوُضُوءِ أَرَادَ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ.

## [الحديث ٢٢]

٢٢ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عَلِيِّ الصَّائِغِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَأَنَا حَاضِرًا عَنْ رَجُلٍ يَدُؤُا بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصَّفَا قَالَ يُعِيدُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ يَدُؤُا بِشِمَالِهِ قَبْلَ يَمِينِهِ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَدُؤُا بِيَمِينِهِ ثُمَّ يُعِيدُ عَلَى شِمَالِهِ.

وَ مَنْ سَعَى زِيَادَةً عَلَى السَّبْعَةِ الْأَشْوَاطِ فَإِنْ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْعَمْدِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ السَّعْيِ وَ إِنْ كَانَ عَلَى جِهَةِ الْخَطَا يُطْرَحُ مَا زَادَ عَلَيْهِ وَ يُعْتَدُ بِالسَّبْعَةِ رَوَى

## [الحديث ٢٣]

٢٣ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ الطَّوَافُ الْمَفْرُوضُ إِذَا زِدْتَ عَلَيْهِ مِثْلُ الصَّلَاةِ فَإِذَا

الحديث الثاني و العشرون: مجهول.

قوله: وجب عليه إعادة السعي مقطوع به في كلام الأصحاب.

قوله: و إن كان على جهه الخطأ لا خلاف في عدم البطلان حينئذ، و يتخير بين طرح الزائد و الاعتداد بالسبعة و بين إكمال أسبوعين، هذا إذا لم يذكر إلا بعد إكمال الثامن و إلا فيقطع.

الحديث الثالث و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٦٩

زِدْتَ عَلَيْهَا فَعَلَيْكَ الْإِعَادَةُ وَ كَذَا السَّعْيِ.

وَ أَمَّا الَّذِي يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا زَادَ سَاهِيًا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ السَّعْيِ مَا رَوَاهُ

## [الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيِّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع عَنْ رَجُلٍ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ مَا عَلَيْهِ فَقَالَ إِنْ كَانَ خَطَا طَرَحَ وَاحِدًا وَ اغْتَدَّ بِسَبْعَةٍ.

## [الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ حَجَجْنَا وَ نَحْنُ صِرُورَةٌ فَسَمِعْنَا



بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَوْطًا فَسَأَلْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا بَأْسَ سَبْعُهُ لَكَ وَ سَبْعُهُ تُطْرَحُ.

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ سَعَيْتُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنَا وَعَبِيدُ اللَّهِ

الحديث الرابع والعشرون: صحيح.

و في الكافي " عن أبي إبراهيم عليه السلام " قيل: و كذا في المنتهى بخط مصنفه.

الحديث الخامس والعشرون: حسن.

الحديث السادس والعشرون: صحيح.

قوله: فبلغ مثل ذلك أي: ظننت أن الزيادة بلغت مثل السعي، أي صار المجموع مثلين.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٧٠

بُنُ رَاشِدٍ فَقُلْتُ لَهُ تَحْفَظْ عَلَيَّ فَجَعَلَ يَعُدُّ ذَاهِبًا وَ جَائِيًا شَوْطًا وَاحِدًا فَبَلَغَ بِنَا مِثْلَ ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ كَيْفَ تَعُدُّ قَالَ ذَاهِبًا وَ جَائِيًا شَوْطًا وَاحِدًا فَأَتَمَمْنَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَوْطًا فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَقَالَ قَدْ زَادُوا عَلَيَّ مَا عَلَيْهِمْ لَيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ.

وَ مَنْ نَسِيَ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ تَيَقَّنَ فَلْيُضِفْ إِلَيْهِ سِتًّا آخَرَ إِنْ شَاءَ وَ إِنْ شَاءَ قَطَعَهُ وَ يَطْرَحُ وَاحِدًا حَسَبَ مَا قَدَّمَاهُ رَوَى

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ قَالَ إِنْ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ عَ إِذَا طَافَ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ ثَمَانِيَةَ

و سيجى ء في الزيادات هذا الخبر و فيه " فبلغ بنا مثل ذلك " و لعله أصح، و معناه حصول التعب.

و في النهاية: في حديث عائشه " قالت لعلى عليه السلام في يوم الجمل قد بلغت منا البلغين " يروى بكسر الباء و ضمها مع فتح اللام، و هو مثل معناه بلغت منا كل مبلغ.

قوله: فأتممنا أربعة عشر شوطا أي: فعلمنا إنا أتممنا أربعة عشر شوطا.

الحديث السابع والعشرون: صحيح.

قوله: أضاف إليها ستا لا يخفى أنه يكون السعى الثاني مبتدأ من المروه، و العجب

أنه لم يتفطن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٧١

أَشْوَابِ الْفَرِيضَةِ وَاسْتَيْقَنَ ثَمَانِيَةَ أَضَافٍ إِلَيْهَا سِتًّا - وَكَذَا إِذَا اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ سَعَى ثَمَانِيَةَ أَضَافٍ إِلَيْهَا سِتًّا.

فَإِنْ طَافَ ثَمَانِيَةَ أَشْوَابٍ عَامِدًا فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ السَّعْيِ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ وَ إِنْ سَعَى تِسْعَةَ أَشْوَابٍ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ السَّعْيِ وَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَبْنِي عَلَى مَا زَادَ فَعَلَّ رَوَى

### [الحديث ٢٨]

٢٨ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ وَ صِهْمَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنْ طَافَ الرَّجُلُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ تِسْعَةَ أَشْوَابٍ فَلْيَسْعَ عَلَى وَاحِدٍ وَ لِيَطْرُحْ ثَمَانِيَةَ وَ إِنْ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثَمَانِيَةَ أَشْوَابٍ فَلْيَطْرُحْهَا وَ لِيَسْتَأْنِفِ السَّعْيَ وَ إِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ فَلْيَطْرُحْ مَا سَعَى وَ يَبْدَأُ بِالصَّفَا.

فَإِنْ سَعَى الرَّجُلُ أَقَلَّ مِنْ سَبْعَةِ أَشْوَابٍ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ فَيَسْعَى تَمَامَهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ مَا نَقَصَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى سَبْعًا وَ إِنْ كَانَ قَدْ أَتَى أَهْلَهُ أَوْ قَصَرَ وَ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ بَقَرَهُ رَوَى

به أحد من الأصحاب.

قوله: و إن أراد أن يبني ظاهر كلامه أنه يحسب الزائد شوطين، و هو مخالف للخبر، و الله يعلم.

الحديث الثامن و العشرون: صحيح.

ظاهره أنه إذا ذكر أنه سعى تسعة أشواط، فقد أبطل الشوط الثانى من سعيه، فبقى له شوط واحد، و إذا ذكر أنه ثمانية فلم يبق له شىء، فليستأنف السعى، لكن لم يقل بمضمونه أحد، إلا أن يحمل على الجاهل لا الناسى.

و قال فى الفقيه: من سعى بين الصفا و المروه ثمانية أشواط، فعليه أن يعيد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٧٢

### [الحديث ٢٩]

٢٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِهْمَانَ بْنِ يَحْيَى وَ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ مُتَمَتِّعٌ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ سِتَّةَ أَشْوَابٍ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ وَ هُوَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ فَرَّغَ مِنْهُ وَ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ وَ أَحَلَّ ثُمَّ ذَكَرَ

---

و إن سعی بینہما تسعہ أشواط، فلا شیء علیہ. و فقہ ذلک: أنه إذا سعی

ثمانية أشواط يكون قد بدأ بالمره و ختم بها، و كان ذلك على خلاف السنه، و إذا سعى تسعه يكون قد بدأ بالصفاء و ختم بالمره، و من بدأ بالمره قبل الصفاء فعليه أن يعيد.

و قال الوالد العلامة نور الله مضجعه فى شرحه على الفقيه بعد إيراد هذا الخبر:

هذا الخبر يحتمل وجوها:

منها: أن يجعل السبعه مندوبا و يبنى على واحد و يتمه بسته كما فهمه الشيخ، لأن الشوط الذى وقع من المره إلى الصفاء باطل، فيبنى على التاسع و يتمه بسته.

و لو بنى على السبعه و أبطل الزائد كان صحيحا، و على هذا يكون عند التذکر على المره و تكون الثمانيه باطلا، لأنه ينكشف أنه كان الابتداء منها. و الظاهر أن المصنف عمل بإبطال الزائد، لأنه قال: لا شىء عليه.

و منها: أن يكون تذکره على المره، و يكون باطلا للزياده التى وقعت منه عمدا أو جهلا، و يحمل الصحه على ما وقع منه ناسيا. انتهى.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

قوله: و قلم أظفاره فى بعض النسخ "أظفيره" و كذا فى المنتهى بخط مصنفه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٧٣

أَنَّهُ سَعَى سِتَّةَ أَشْوَاطٍ فَقَالَ لِي يَحْفَظُ أَنَّهُ قَدْ سَعَى سِتَّةَ أَشْوَاطٍ فَإِنْ كَانَ يَحْفَظُ أَنَّهُ قَدْ سَعَى سِتَّةَ أَشْوَاطٍ فَلْيَعُدْ وَ لِيَتِمَّ شَوْطًا وَ لِيُرِقْ دَمًا فَقُلْتُ دَمَ مَا ذَا قَالَ بَقَرَهُ قَالَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَفِظَ أَنَّهُ سَعَى سِتَّةَ فَلْيَعُدْ فَلْيَبْتَدِئِ السَّعَى حَتَّى يُكْمَلَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ لِيُرِقْ دَمَ بَقَرِهِ

قوله: فليعد فليبتدئ يدل على أنه مع الشك فى النقيصه يستأنف، كما هو مقطوع به فى كلام الأصحاب.

و قال المحقق رحمه الله: لو كان متمتعا بالعمره، فظن أنه أتم فأحل و واقع النساء،

ثم ذكر ما نقص كان عليه دم بقره على روايه و يتم النقصان، و كذا قيل لو قلم أظفاره أو قص شعره. انتهى.

و الروايه هي روايه ابن مسكان الآتيه، و هي تتناول بإطلاقها طواف العمره و طواف الحج، و القول بإلحاق القلم و قص الشعر بالوقاع للشيخ و جمع من الأصحاب لهذه الروايه.

و في الروايتين مخالفه للقواعد الشرعيه من وجوب الكفاره على الناسى في غير الصيد، و وجوب البقره في تقليم الأظفار، مع أن الواجب بمجموعها شاه، و وجوبها في الجماع مطلقا، مع أن الواجب به مع العلم بدنه، و لا شىء مع النسيان، و مساواه القلم للجماع مع أنهما مفترقان في الحكم في غير هذه المسأله و لأجل هذه حملهما بعض الأصحاب على الاستحباب، و بعضهم تلقاهما بالقبول.

قال الشهيد الثانى رحمه الله: يمكن توجيههما بأن الناسى و إن كان معذورا، لكن هنا قد قصر حيث لم يلحظ النقص، فإن من قطع السعى على سته أشواط

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٧٤

### [الحديث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ سِتَّةَ أَشْوَاطٍ وَ هُوَ يَطْفُنُّ أَنَّهَا سَبْعَةٌ فَذَكَرَ بَعْدَ مَا أَحَلَّ وَ وَقَعَ النَّسَاءَ أَنَّهُ إِنَّمَا طَافَ سِتَّةَ أَشْوَاطٍ فَقَالَ عَلَيْهِ بَقْرَةٌ يَذْبَحُهَا وَ يَطُوفُ شَوْطًا آخَرَ.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْعَى الْإِنْسَانُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ وَ الْوُضُوءُ أَفْضَلُ رَوَى

### [الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَرْبَعَةَ ثُمَّ يَبُولُ أَيْتُمُّ سَعْيُهُ بِغَيْرِ وُضُوءٍ قَالَ لَا بَأْسَ وَ لَوْ أَتَمَّ نُسُكُهُ بِوُضُوءٍ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ

يكون قد ختم بالصفاء، و هو واضح الفساد فلم يعذر، بخلاف الناسى غيره.

قال السيد فى المدارك: و ما ذكر جيد، لكن روايه ابن مسكان ضعيفه السند.

و روايه سعيد بن يسار تدل على وجوب البقره فى القلم فى عمره التمتع، فيمكن القول بوجوبها.

الحديث الثلاثون: ضعيف.

قوله: و واقع النساء يمكن عطفه على " ذكر "

الحديث الحادى و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٧٥

### [الحديث ٣٢]

٣٢ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

### [الحديث ٣٣]

٣٣ وَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَ لَا تَطُوفُ وَ لَا تَسْعَى إِلَّا بِوُضوءٍ.

فَلَمَّا يَضَاهُ مَا ذَكَرْنَاهُ إِنَّهُ إِنَّمَا نَفَى بِقَوْلِهِ لَمَّا تَطُوفُ وَ لَا تَسْعَى إِلَّا بِوُضوءٍ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا وَ لَمْ يَنْفِ انْفِرَادَ السَّعْيِ مِنَ الطَّوْفِ بِغَيْرِ وُضوءٍ وَ أَنَّهُ لَا يُجْزِيهِ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الطَّوْفُ إِلَّا عَلَى وُضوءٍ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٣٤]

٣٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ إِلَّا الطَّوْفَ فَإِنَّ فِيهِ صَلَاةً وَ الْوُضوءَ أَفْضَلُ

الحديث الثانى و الثلاثون: ضعيف.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق كالصحيح.

قوله: لأنه إنما نفى بقوله لا يخفى بعده، و الأولى الحمل على الاستحباب.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب استحباب الطهاره فى السعى، و أسند فى المنتهى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٧٦

### [الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَشْهَدُ شَيْئًا مِنَ الْمَنَاسِكِ وَ أَنَا عَلَى غَيْرِ  
وُضُوءٍ قَالَ نَعَمْ إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ فَإِنَّ فِيهِ صَلَاةً.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَرْكَبَ الْإِنْسَانُ مَا بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ الْمَشْيُ أَفْضَلُ فَإِنْ رَكِبَ فَلْيُسْرِعْ رَاحِلَتَهُ عِنْدَ الْمَسْعَى وَ كَذَلِكَ لَا بَأْسَ أَنْ  
يَسْتَرِيحَ مَا بَيْنَهُمَا بِالْجُلُوسِ وَ مَا أَشْبَهَهُ رَوَى

### [الحدِيث ٣٦]

٣٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ  
السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ عَلَى الدَّابَّةِ قَالَ نَعَمْ وَ عَلَى الْمَحْمَلِ

هذا القول إلى علمائنا، و نقل عن ابن أبي عقيل أنه قال: لا يجوز الطواف و السعى بين الصفا و المروه إلا بطهاره، و المعتمد  
الأول.

الحدِيث الخامس و الثلاثون: صحيح.

قوله: فإن فيه صلاه أى: لما كانت الصلاه كالجزم منه اشترط فيه أيضا الطهاره.

الحدِيث السادس و الثلاثون: حسن.

و ظاهرها جواز القرب من الجبلين، و عدم وجوب المقارنه الحقيقيه، و المشهور وجوبها. و جواز السعى راكبا قول العلماء كافه،  
كما حكاه فى المنتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٧٧

### [الحدِيث ٣٧]

٣٧ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ رَاكِبًا قَالَ لَا بَأْسَ وَ الْمَشْيُ أَفْضَلُ.

### [الحدِيث ٣٨]

٣٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ وَ حَمَادِ بْنِ عِيْسَى وَ صَفْوَانَ بْنِ  
يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ عَلَى بَعِيرٍ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِكَ وَ  
سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

### [الحدِيث ٣٩]



٣٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ حَجَّاجِ الْخَشَّابِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ يُسْأَلُ زُرَّارَةَ فَقَالَ أَسَمِعْتِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَالَ نَعَمْ قَالَ وَ ضَعُفَتْ قَالَ لَا وَ اللَّهُ لَقَدْ قَوِيْتُ قَالَ فَإِنْ خَشِيتِ الضَّعْفَ فَارْكَبِي فَإِنَّهُ أَقْوَى لَكَ عَلَى الدُّعَاءِ

---

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا رواه الكليني مرسلا، و كان الشيخ تبع لفظه، فليس طريقه إليه ما ذكره في فهرسته، لكن رواها الصدوق عنه و طريقه إليه واضح.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

و يدل على رجحان الركوب إن خشى الضعف المانع عن الدعاء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٧٨

#### [الحديث ٤٠]

٤٠ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَيْسَ عَلَى الرَّأَكِبِ سَعْيٌ وَ لَكِنْ لِيُسْرَعُ شَيْئًا.

#### [الحديث ٤١]

٤١ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَيْسَّرِيحُ قَالَ نَعَمْ إِنْ شَاءَ جَلَسَ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَ بَيْنَهُمَا فَيَجْلِسُ.

#### [الحديث ٤٢]

٤٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ النِّسَاءِ يَطْفَنَ عَلَى الْأَبْلِ وَ الدَّوَابِّ أَيْجُزِيهِنَّ أَنْ يَقْفَنَ تَحْتَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَالَ حَيْثُ يَرَيْنَ الْبَيْتَ

---

الحديث الأربعون: صحيح.

و المراد بالسعى الهرولة.

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

و القول بجواز الجلوس فى أثناء السعى قول معظم الأصحاب، و نقل عن الحلبيين أنهما منعا من الجلوس بين الصفا و المروه إلا مع الإعياء.

و روى الصدوق فى الصحيح عن عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا يجلس بين الصفا و المروه إلا من جهد.

الحديث الثانى و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٧٩

وَ مَنْ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَدَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَلْيَقْطَعْ وَ لْيُصَلِّ ثُمَّ يَعُودُ فَلْيَسِّمِ السَّعَى رَوَى

[الحديث ٤٣]

٤٣ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ قَالَ سَأَلَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَبِي الْحَسَنِ ع فَقَالَ لَهُ سَعَيْتُ شَوْطًا وَاحِدًا ثُمَّ طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَالَ صَلَّى ثُمَّ عُدَّ فَأَتَمَّ سَعَيْكَ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ الْحَسَيْنُ بْنُ بِنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَدْخُلُ فِي السَّعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَيَدْخُلُ وَقْتُ الصَّلَاةِ أَوْ يُخَفِّفُ أَوْ يَقْطَعُ وَ يُصَلِّي ثُمَّ يَعُودُ أَوْ يَنْتَبِهُ كَمَا هُوَ عَلَى حَالِهِ حَتَّى يَفْرَغَ قَالَ لَا بَلْ يُصَلِّي ثُمَّ يَعُودُ أَوْ لَيْسَ عَلَيْهِمَا مَسْجِدٌ.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَقْطَعَ الْإِنْسَانُ السَّعَى لِقَضَاءِ حَاجِهِ لَهُ أَوْ لِبَعْضِ إِخْوَانِهِ ثُمَّ يَعُودُ

قوله: أ يجزيهن أن يقفن أى: لا يصعدن على الصفا و المروه لركوبهن.

الحديث الثالث و الأربعون: موثق كالصحيح.

و المشهور جواز القطع للصلاه الفريضة و لحاجه نفسه و غيره و البناء مطلقا، بل قال فى التذكرة إنه لا نعرف فيه خلافا، و نقل عن المفيد و أبى الصلاح و سلار أنهم جعلوا ذلك كالطواف فى اعتبار مجاوزة النصف، و لعل الأول أقوى.

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: أو ليس عليهما مسجد؟ في بعض النسخ " و ليس " و في الكافي مع اختلاف السند قال: أو ليس عليهما

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٨٠

فَيَسِّرَ مَا قَطَعَ عَلَيْهِ رَوَى

#### [الحديث ٤٥]

٤٥ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ وَ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَزْرَقِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَيَسْبِغِي ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَرْبَعَةً ثُمَّ يَلْقَاهُ الصَّدِيقُ لَهُ فَيَدْعُوهُ إِلَى الْحَاجَةِ أَوْ إِلَى الطَّعَامِ قَالَ إِنْ أَجَابَهُ فَلَا بَأْسَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ يَقْصُرُ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ مِنْ جَوَانِبِهِ وَ

مِنْ حَاجِبِيهِ وَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَقَدْ أَحَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِعْرَافًا مِنْهُ

#### [الحديث ٤٦]

٤٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَيْفُوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ وَ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى جَمِيعًا عَنْ

مسجد؟ لا بل يصلى ثم يعود.

و المراد بالمسجد موضع الصلاة، أى: يمكنه الصلاة على الصفا أو المروه أو المعنى أن المسجد قريب منهما فكأنه عليهما، فيذهب إلى المسجد فيصلى ثم يعود.

الحديث الخامس و الأربعون: صحيح.

و لا دلالة على صحه البناء، فتأمل.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٨١

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا فَرَعْتَ مِنْ سَعِيكَ وَ أَنْتَ مُتَمَتِّعٌ فَقَصِّرْ مِنْ شَعْرِكَ مِنْ جَوَانِبِهِ وَ لِحْيَتِكَ وَ خُذْ مِنْ شَارِبِكَ وَ قَلِّمْ أَظْفَارَكَ وَ أَبْقِ مِنْهَا لِحْجَكَ فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ أَحَلَّتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِعْرَافًا مِنْهُ الْمُحْرِمُ وَ أَحْرَمَتْ مِنْهُ وَ طُفٌّ بِالْبَيْتِ تَطَوُّعًا مَا شِئْتَ.

#### [الحديث ٤٧]

٤٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

و قال فى الدروس: إذا فرغ من السعى قصر وجوبا، و هو نسك فى نفسه لاستباحه محظور، و يجب كونه بمكه، و لا يجب كونه على المروه للرواية الدالة على جوازه فى غيرها، نعم يستحب عليها، و لا يجزئ الحلق عنه للرجل.

و قال فى الخلاف: الحلق مجزئ و التقصير أفضل، و الأصح تحريمه و لو بعد التقصير، فلو حلق عامدا عالما فشاها، و يمر موسى على رأسه يوم النحر، لروايه إسحاق بن عمار.

و أوجب الأمرين ابن إدريس، و يجرى مسمى التقصير من شعر الرأس و

إن قل. و اجتزأ الفاضل بثلاث شعرات، و فى المبسوط جماعه شعر، و لا فرق بين ما على الرأس و ما نزل كالذؤابه، و الواجب إزاله الشعر بحدید، أو نوره، أو نتف، أو قرض بالسن.

و عند التقصیر یحل له جمیع ما یحل للمحل حتى الوقاع، للنص على جوازه قولاً و فعلاً. نعم یتحب له التشبه بالمحرمین فى ترك لبس المخیط، و كذا لأهل مكه طول الموسم. و یكره الطواف بعد السعى قبل التقصیر.

الحديث السابع و الأربعون: صحیح.

ملاذ الأخیار فى فهم تهذیب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٨٢

قَالَ وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ طَوَافُ الْمُتَمَتِّعِ أَنْ يَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ وَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ يُقَصِّرَ مِنْ شَعْرِهِ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَحَلَّ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ثُمَّ أَتَيْتُ مَنْزِلَكَ فَقَصَّرْتُ مِنْ شَعْرِكَ وَ حَلَّ لَكَ كُلُّ شَيْءٍ.

وَ أَذْنَى التَّقْصِيرِ أَنْ يَقْرَضَ أَظْفَارَهُ وَ يَجُزَّ مِنْ شَعْرِهِ شَيْئاً يَسِيرًا رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٤٩]

٤٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُتَمَتِّعٍ قَرَضَ أَظْفَارَهُ وَ أَحْذَمَ مِنْ شَعْرِهِ بِمَشْقَصٍ قَالَ لَا بَأْسَ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَجِدُ جَلْمًا.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ كُلَّهُ فَإِنْ فَعَلَ وَ جَبَّ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ رَوَى ذَلِكَ

---

الحديث الثامن و الأربعون: مجهول.

الحديث التاسع و الأربعون: حسن.

و فى الفقيه: فى روايه معاويه قرض من أظفاره بأسنانه.

و فى القاموس: المشقص كمنبر نصل عريض، أو سهم فيه ذلك، و النصل الطويل، أو سهم فيه ذلك يرمى به الوحش.

و فى الصحاح: المشقص من النصال ما طال و عرض.

---

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٧، ص: ٤٨٢

و فى القاموس: جمله قطعه، و الجلم محرکه ما يجز به.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٨٣

#### [الحديث ٥٠]

٥٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ أَرَادَ أَنْ يَقْصَرَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ يُهْرِيْقُهُ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ أَمَرَ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ حِينَ يُرِيدُ أَنْ يَخْلُقَ.

فَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٥١]

٥١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ حَلَقَ رَأْسَهُ بِمَكَّةَ قَالَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ أَشْهُرِ الْحَجِّ بِثَلَاثِينَ يَوْمًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنْ تَعَمَّدَ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ الَّتِي يُوفَّرُ فِيهَا الشَّعْرُ لِلْحَجِّ فَإِنَّ عَلَيْهِ دَمًا يُهْرِيْقُهُ.

وَ مَتَى نَسِيَ التَّقْصِيرَ حَتَّى أَهَلَ بِالْحَجِّ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ رَوَى ذَلِكَ

---

الحديث الخمسون: ضعيف على المشهور.

و المشهور بين الأصحاب تحريم الحلق على من اعتمر عمره التمتع و وجوب الدم بذلك، و نقل عن الشيخ فى الخلاف أنه قال: الحلق مجز و التقصير أفضل.

و هو ضعيف. و ذكر العلامة فى المنتهى أن الحلق مجز و إن قلنا إنه محرم. و هو ضعيف.

الحديث الحادى و الخمسون: ضعيف.

و قد مر هذا الخبر، و استدال به الشيخ على ما ذهب إليه المفيد من وجوب توفير الشعر من أول ذى القعدة و لزوم الكفاره بالحلق.

[الحديث ٥٢]

٥٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع الرَّجُلُ يَتَمَتَّعُ فَيَنْسَى أَنْ يُقَصِّرَ حَتَّى يُهْلَ لِلْحَجِّ فَقَالَ عَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيْقُهُ.

وَ لَيْسَ يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٣]

٥٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ

قوله عليه السلام: فإن عليه دما يهريقه حمل في المشهور على الاستحباب.

الحديث الثاني و الخمسون: موثق.

قوله عليه السلام: عليه دم يهريقه حمل في المشهور على الاستحباب.

و اعلم أنه اختلف في حكم من أهل بالحج قبل التقصير، فذهب الشيخ و جماعه إلى أنه تبطل عمرته و تصير حجته مبتوله، لهذه الروايه و روايه علاء بن الفضيل. و أجاز عنهما في الدروس بالحمل على تمتع عدل عن الأفراد ثم لبي بعد السعي. و قال ابن إدريس: يبطل الإحرام الثاني و يبقى على الأول.

و قال صاحب المدارك: ثم إن قلنا بصيروره العمره حجه مفرده، فيجب إكمالها، و لا يجزيه عن فرضه، لانتهاء الضروره المسوغه للعدول. و يحتمل الإجزاء لعدم الأمر بالإعادة في الروايتين.

الحديث الثالث و الخمسون: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٨٥

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ أَهْلٌ بِالْعُمْرَةِ وَ نَسِيَ أَنْ يُقَصِّرَ حَتَّى دَخَلَ الْحَجَّ قَالَ يَسْتَتَعْفِرُ اللَّهُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ قَدْ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ.

لَأَنَّ قَوْلَهُ فِي هَذَا الْخَبْرِ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْعِقَابِ وَ قَدْ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ وَ الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٥٤]



٥٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ

---

قال المحقق: لا يجوز لمن أحرم أن ينشئ إحراما آخر حتى يكمل أفعال ما أحرم له، فلو أحرم متمتعا و دخل مكة و أحرم بالحج قبل التقصير ناسيا لم يكن عليه شيء. و قيل: عليه دم. و حملة على الاستحباب أظهر.

و قال السيد في المدارك: أما عدم جواز إنشاء إحرام

آخر قبل التحلل، فظاهر العلامه فى المنتهى أنه موضع وفاق بين الأصحاب.

و أما أن من أحرم بحج التمتع قبل التقصير من إحرام عمرته ناسيا يصح حجه و لا شىء عليه، فهو اختيار ابن إدريس و أكثر المتأخرين. و قال الشيخ و على بن بابويه يلزمه بذلك دم.

و حكى العلامه فى المنتهى قولاً لبعض أصحابنا بطلان الإحرام الثانى و البقاء على الإحرام الأول، مع أنه قال فى المختلف: لو أخل بالتقصير ساهيا و أدخل إحرام الحج على العمره سهوا لم يكن عليه إعاده الإحرام و تمت عمرته إجماعاً و صح إحرامه، ثم نقل الخلاف فى وجوب الدم خاصه، و المعتمد الأول.

الحديث الرابع و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٨٦

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمُتَمَتِّعُ إِذَا طَافَ وَ سَعَى ثُمَّ لَبَّى قَبْلَ أَنْ يُقَصِّرَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُقَصِّرَ وَ لَيْسَ لَهُ مُتَعَةٌ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا فَأَمَّا إِذَا فَعَلَهُ نَاسِيًا فَلَا تَبْطُلُ عُمْرَتُهُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ يُؤَكِّدُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ عُمْرَتُهُ إِذَا فَعَلَهُ نَاسِيًا مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٥٥]

٥٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَدَخَلَ مَكَّةَ فَطَافَ وَ سَعَى وَ لَبَسَ ثِيَابَهُ وَ أَحْلَى وَ نَسِيَ أَنْ يُقَصِّرَ حَتَّى خَرَجَ إِلَى عَرَفَاتٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ يَبْنِي عَلَى الْعُمْرَةِ وَ طَوَّافُهَا وَ طَوَّافُ الْحَجِّ عَلَى أَثَرِهِ.

#### [الحديث ٥٦]

٥٦ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى وَ صَفْوَانَ وَ فَضَالَه عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ رَجُلٍ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ وَ نَسِيَ أَنْ يُقَصِّرَ حَتَّى دَخَلَ فِي الْحَجِّ قَالَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَ لَا شَىءَ عَلَيْهِ وَ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ.

وَ يَتَّبَعِي لِلْمُتَمَتِّعِ أَنْ لَا يَلْبَسَ الثِّيَابَ وَ يَتَشَبَّهُ بِالْمُحْرِمِينَ إِذَا قَصَرَ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٥٧]

٥٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَتَّبَعِي لِلْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِذَا أَحْلَى أَنْ لَا يَلْبَسَ قَمِيصًا وَ لِيَتَشَبَّهُ بِالْمُحْرِمِينَ

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح.

الحديث السادس و الخمسون: صحيح.

الحديث السابع و الخمسون: حسن على الظاهر.

و فى شرح اللمعه: و يستحب التشبه بالمحرمين بعده، أى بعد التقصير بترك

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٨٧

وَ مَنْ عَقَصَ شَعْرَ رَأْسِهِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ أَوْ لَبَدَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا الْحَلْقُ وَ مَتَى اقْتَصَرَ عَلَى التَّقْصِيرِ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ٥٨]

٥٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا أَحْرَمْتَ فَعَقَصْتَ شَعْرَ رَأْسِكَ أَوْ لَبَدْتَهُ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْكَ الْحَلْقُ وَ لَيْسَ لَكَ التَّقْصِيرُ وَ إِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَمُخَيَّرٌ لَكَ التَّقْصِيرُ وَ الْحَلْقُ فِي الْحِجِّ وَ لَيْسَ فِي الْمُتَعَةِ إِلَّا التَّقْصِيرُ

---

لبس المخيط و غيره، كما يقتضيه إطلاق النص و العبارة.

و فى الدروس اقتصر على التشبه بترك المخيط.

قوله: و من عقص شعر رأسه ظاهر كلام الشيخ رحمه الله أنه قائل بهذا الحكم فى عمره التمتع أيضا، لذكره فى سياق أحكامه، و لم ينسب إليه و لا إلى غيره ذلك.

الحديث الثامن و الخمسون: صحيح.

و فى المغرب: العقص من باب ضرب جمع الشعر على الرأس. و قيل: ليه و إدخال أطرافه فى أصوله. انتهى.

و فى النهاية: تلييد الشعر هو أن يجعل فيه شىء من صمغ عند الإحرام، لئلا يشعث و يقمل إبقاء على الشعر، و إنما يلبد من يطول مكثه فى الإحرام، و منه الحديث " من لبد

أو عقص فعليه الحلق".

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٨٨

### [الحديث ٥٩]

٥٩ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عِيصَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ عَقَصَ شَعْرَ رَأْسِهِ وَ هُوَ مُتَمَتِّعٌ ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ فَفَضَى نُسْكَهُ وَ حَلَّ عِقَاصَ رَأْسِهِ فَفَضَّرَ وَ ادَّهَنَ وَ أَحَلَّ قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ

الحديث التاسع و الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: عليه دم شاه قال بعض الفضلاء: لأنه لا يجوز فى عمره التمتع الحلق، و هو فعل ما يقتضى الحلق، فيؤيد المقدمه المفهومه من المتن، أعى: العقص يقتضى الحلق.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: ربما يستشكل ذلك، نظرا إلى أنه لا حلق فى عمره التمتع، كما سبق فى الروايه الأولى. انتهى.

أقول: لا يخفى أنه يمكن حمله على نسك الحج، فتكون الشاه لأجل عدم الحلق فى الحج، أو لأجل حل العقاض فى العمره، مع أنه ينبغى أن يفعله فى الحج عند الحلق.

و فى المختلف: لو جامع بعد طواف العمره و سعيها قبل التقصير قال الشيخ:

عليه بدنه، فإن عجز بقره، فإن عجز فشاه، و هو اختيار ابن إدريس، و قال ابن أبى عقيل: عليه بدنه، و قال سلال: عليه بقره، و المعتمد الأول. انتهى.

و فى الدروس: لا يتعين الحلق على الضروره و الملبد عند الأكثر، بل يجزى التقصير، و للشيخ قول بتعيينه عليهما، و هو قول ابن الجنيد، و زاد المعقوص شعره و المظفور، و وافق الحسن على الأخيرتين و لم يذكر الصروره.

و قال يونس بن عبد الرحمن: إن عقص شعره أى ظفره، أو لبدته أى ألزقه بصمغ، أو ربط بعضه إلى بعض يسيرا و كان صروره، تعين الحلق فى الحج و عمره

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧،

وَمَنْ جَامَعَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ التَّقْصِيرِ وَجَبَ عَلَيْهِ جَزُورٌ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَإِنْ كَانَ مُتَوَسِّطًا فَبَقْرَهُ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَدَمُ شَاهٍ فَإِنْ قَبَّلَهَا فَعَلَيْهِ دَمُ شَاهٍ وَإِنْ كَانَ مُوَاقَعْتَهُ عَلَى سَبِيلِ الْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى ذَلِكَ

## [الحديث ٦٠]

٦٠ موسى بن القاسم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عن ممتنع طاف بالبيت وبين الصفا والمروة وقبل امرأته

## الإفراد.

و في روايه ابي بصير الصروره يحلق و لا يقصر، إنما التقصير لمن حج حجه الإسلام. و في روايه معاويه إذا لبد أو عقص فليس له التقصير. و يظهر من روايه العيص أنه إذا قصر و لم يحلق فعليه دم.

قوله: و من جامع امرأته قبل التقصير في شرح اللمعه: لو جامع قبل التقصير عمدا، فبدنه للموسر و بقره للمتوسط و شاه للمعسر. و المرجع في الثلاثه إلى العرف بحسب حالهم و محلهم، و لو كان جاهلا أو ناسيا فلا شيء عليه.

و في المختلف: لو جامع بعد طواف العمرة و سعيها قبل التقصير، قال الشيخ:

عليه بدنه، فإن عجز بقره، فإن عجز فشاه، و هو اختيار ابن إدريس. و قال ابن أبي عقيل: عليه بدنه. و قال سلار: عليه بقره، و المعتمد الأول. انتهى.

الحديث الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٩٠

قَبْلَ أَنْ يُقَصِّرَ مِنْ رَأْسِهِ قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ يُهْرِيْقُهُ وَإِنْ كَانَ الْجِمَاعَ فَعَلَيْهِ دَمٌ جَزُورٍ أَوْ بَقْرَهُ.

## [الحديث ٦١]

٦١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْهُمْ يَا عَنِ ابْنِ مُسِيكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ مُتَمَنِّعٌ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُقَصِّرَ قَالَ يَنْحَرُ جَزُورًا.

## [الحديث ٦٢]

٦٢ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مُتَمَتِّعٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُقَصِّرَ قَالَ يَنْحَرُ جَزُوراً وَقَدْ خِفْتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَلَّمَ حُجَّهُ.

[الحديث ٦٣]

٦٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ عَنْهُمَا عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قُلْتُ مُتَمَتِّعٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُقَصِّرَ قَالَ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مُتَمَتِّعٍ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَ لَمْ يُقَصِّرْ قَالَ يَنْحَرُ جَزُوراً وَقَدْ خِفْتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَلَّمَ حُجَّهُ إِنْ كَانَ عَالِماً وَإِنْ كَانَ جَاهِلاً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَ مَتَى كَانَ مُوَاقَعَتُهُ بَعْدَ التَّقْصِيرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَإِنْ طَافَ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ قَصَّرَ فَقَدْ أَحَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِحْرَامَ مِنْهُ وَ مِنْ جُمْلِهِ ذَلِكَ مُوَاقَعَةُ النِّسَاءِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً مَا رَوَاهُ

الحديث الحادي و الستون: موثق.

الحديث الثاني و الستون: صحيح.

الحديث الثالث و الستون: موثق.

الحديث الرابع و الستون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٩١

[الحديث ٦٥]

٦٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ قَدِمَ أَبُو الْحَسَنِ عَ مُتَمَتِّعاً - لَيْلَهُ عَرَفَةَ فَطَافَ وَ أَحَلَّ وَ أَتَى بَعْضَ جَوَارِيهِ ثُمَّ أَهَلَ بِالْحُجِّ وَ خَرَجَ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ وَ رَوَى الْحَسَنِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي الْمِعْزَى عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ أَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ وَ لَمْ تُحَلِّ امْرَأَتُهُ فَوَقَعَ عَلَيْهَا قَالَ عَلَيْهَا بَدَنُهُ يَغْرُمُهَا زَوْجَهَا.

[الحديث ٦٧]

٦٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ الْحَلَبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ امْرَأَةٍ مُتَمَتَّعَةٍ عَاجَلَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تُقْصَرَ فَلَمَّا تَخَوَّفَتْ أَنْ يَغْلِبَهَا أَهْوَتْ إِلَى قُرُونِهَا فَقَرَضَتْ مِنْهَا بِأَسْنَانِهَا وَ قَرَضَتْ بِأَطَافِيرِهَا هَلْ عَلَيْهَا شَيْءٌ فَقَالَ لَا لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَجِدُ الْمَقَارِيضَ

الحديث الخامس و الستون: ضعيف على المشهور.

الحديث السادس و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: يغرهما زوجها أى: إذا كان جبرا.

و فى الدروس: و لو أكرهها تحمل عنها البدنه و لا قضاء عليه عنها، لبقاء صحه حجها.

الحديث السابع و الستون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٩٢

#### [الحديث ٦٨]

٦٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَلَبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي لَمَّا قَضَيْتُ نِسِي كِي لِلْعُمْرَةِ أَتَيْتُ أَهْلِي وَ لَمْ أَقْصِرْ قَالَ عَلَيْكَ بِدَنَّهُ قَالَ قُلْتُ إِنِّي لَمَّا أَرَدْتُ ذَلِكَ مِنْهَا وَ لَمْ تَكُنْ قَصْرَتْ امْتَنَعَتْ فَلَمَّا غَلَبَتْهَا قَرَضَتْ بَعْضَ شَعْرِهَا بِأَسْنَانِهَا فَقَالَ رَحِمَهَا اللَّهُ كَانَتْ أَفْقَهَ مِنْكَ عَلَيْكَ بِدَنَّهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ.

#### [الحديث ٦٩]

٦٩ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَفْصِ الْمُرْزِيِّ عَنِ الْفَقِيهِ عَ قَالَ إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ فَدَخَلَ مَكَّةَ مُتَمَتَّعًا فَطَافَ بِالْبَيْتِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ قَصَرَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا النِّسَاءَ لِأَنَّ عَلَيْهِ لِتَحِلَّهُ النِّسَاءَ طَوَافًا وَ صَلَاةً.

فَلَيْسَ بِمَنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ أَنَّ الطَّوَّافَ وَ السَّعَى اللَّذَيْنِ لَيْسَ لَهُ الْوُطْءُ بَعِيدَهُمَا إِلَّا بَعْدَ طَوَافِ النِّسَاءِ أَهُمَا لِلْعُمْرَةِ أَوْ لِلْحَجِّ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْخَبْرِ ذَلِكَ حَمَلْنَاهُ عَلَى مَنْ طَافَ وَ سَعَى لِلْحَجِّ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَطَّأَ النِّسَاءَ وَ يَكُونَ هَذَا التَّأْوِيلُ أَوْلَى لِأَنَّ قَوْلَهُ عَ فِي الْخَبْرِ عَلَى جَهِّهِ التَّغْلِيلِ لِأَنَّ عَلَيْهِ لِتَحِلَّهُ النِّسَاءَ طَوَافًا وَ صِيْلَمًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ الَّتِي يُتَمَتَّعُ بِهَا إِلَى الْحَجِّ لَا يَجِبُ فِيهَا طَوَافُ النِّسَاءِ وَ إِنَّمَا يَجِبُ طَوَافُ النِّسَاءِ فِي الْعُمْرَةِ الْمَبْتُوَلَةِ أَوْ الْحَجِّ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الثامن و الستون: حسن.

الحديث التاسع و الستون: مجهول.

وقوله عليه السلام " و قصر " ليس مذكورا في نسخ الاستبصار، و على هذا

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٩٣

#### [الحديث ٧٠]

٧٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى قَالَ كَتَبَ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ إِلَى الرَّجُلِ عَ يَسْأَلُهُ عَنِ الْعُمْرَةِ الْمَبْتُولَةِ هَلْ عَلَى صَاحِبِهَا طَوَافُ النِّسَاءِ وَ عَنِ الْعُمْرَةِ الَّتِي يُتَمَتَّعُ بِهَا إِلَى الْحِجِّ فَكَتَبَ عَ أَمَّا الْعُمْرَةُ الْمَبْتُولَةُ فَعَلَى صَاحِبِهَا طَوَافُ النِّسَاءِ وَ أَمَّا الَّتِي يُتَمَتَّعُ بِهَا إِلَى الْحِجِّ فَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِهَا طَوَافُ النِّسَاءِ

---

فالرواية صريحه في الحج.

قال في المدارك: عدم وجوب طواف النساء



فى العمره المتمتع بها هو المعروف من مذهب الأصحاب، بل قال فى المنتهى: إنه لا يعرف فيه خلافا، و الأخبار الصحيحه الوارده بذلك مستفيضه جدا. و حكى الشهيد فى الدروس عن بعض الأصحاب أن فى المتمتع بها طواف النساء كالمفرد. و ربما كان مستنده روايه المروزى، و هى ضعيفه. و بالجمله فالخلاف فى هذه المسأله غير متحقق، و لو تحقق لكان معلوم البطلان. انتهى.

و أقول: الظاهر من الخبر أنه لما كان عمره المتمتع مرتبطه بالحج، فكأنهما فعل واحد، فلذا اكتفى فيه بطواف واحد لتحله النساء، فلا تجوز مواقعه بعد التلبس بالعمره حتى يأتى به فى الحج، فيمكن حمله على الكراهه جمعا بين الأخبار.

الحديث السبعون: صحيح.

و فى الاستبصار: قال كتب أبو القاسم مخلد بن موسى الرازى إلى الرجل.

و سيجىء فى الزيادات أيضا هكذا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٩٤

و لَا يَتَّبِعِي لِلْمَتَمِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ مَنَاسِكَهَا إِلَّا لِضُرُورِهِ فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى الْخُرُوجِ خَرَجَ إِلَى حَيْثُ لَا يَنْفُوتُهُ الْحَيْجُ وَ يَخْرُجُ مُحْرِمًا بِالْحَجِّ فَإِنْ أَمَكَّنَهُ الرَّجُوعُ إِلَى مَكَّةَ وَ إِلَّا مَضَى إِلَى عَرَفَاتٍ فَإِنْ خَرَجَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ثُمَّ عَادَ فَإِنْ كَانَ عَوْدُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ لَا يَضُرُّهُ أَنْ يَدْخُلَ

قوله: و لا ينبغى للمتمتع بالعمره قال فى الشرائع: لا يجوز للمتمتع الخروج من مكه حتى يأتى بالحج، لأنه صار مرتبطا به، إلا على وجه لا يفتقر إلى تجديد عمره.

و قال فى المدارك: المراد بالوجه أن يخرج منها محرما، أو يرجع قبل شهر.

و ما اختاره المصنف هو المشهور بين الأصحاب. و حكى الشهيد فى الدروس عن الشيخ فى النهايه و جماعه أنهم أطلقوا المنع من الخروج

من مكة للمتمتع.

ثم قال: ولعلمهم أرادوا الخروج المحوج إلى عمره أخرى، كما قال في المبسوط، أو الخروج لا بنيه العود. وقال ابن إدريس: لا يحرم ذلك مطلقا بل يكره. وقال الشيخ في التهذيب: ولا ينبغي للمتمتع - إلى آخره.

و الظاهر أن مراده رحمه الله بقوله " و لا- ينبغي " التحريم، و مقتضاه عدم جواز الخروج من مكة للمتمتع بعد قضاء عمرته إلا محرما بالحج، و هو المعتمد.

قوله: فإن كان عوده في الشهر قال الفاضل التستري رحمه الله: يحتمل أن يكون المراد من الشهر الهلالي.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٩٥

مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَإِنْ كَانَ دَخَلَ فِي غَيْرِ الشَّهْرِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ دَخَلَهَا مُحْرِمًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَ يَكُونُ عُمْرَتُهُ الْأَخِيرَةَ هِيَ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا إِلَى الْحَجِّ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٧١]

٧١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ

و يحتمل أن يكون العددي، و لعل الأول أظهر بالنظر إلى لفظ الحديث، فعلى هذا يشكل الأمر فيما إذا أحرم في آخر شهر هلالى ثم عاد فى أوائل هلالى آخر.

انتهى.

و اختار جماعه أن المراد بمضى الشهر مضيه من وقت إحلاله من الإحرام المتقدم، و استشكل العلامة فى القواعد احتساب الشهر من حين الإحرام أو الإحلال.

و قال فى النافع: و لو خرج بعد إحرامه، ثم عاد فى شهر خروجه أجزاءه، و إن عاد فى غيره أحرم ثانيا.

و مقتضى ذلك عدم اعتبار مضى الشهر من حين الإحرام أو الإحلال، بل الاكتفاء فى سقوط الإحرام بعوده فى شهر خروجه إذا وقع بعد إحرام متقدم، و قريب من ذلك عبارته الشيخ فى النهايه، و نحوه قال فى المقنعه.

قوله: دخلها محرما قيل:

يطوف طوافاً لتحلّه النساء للعمرة الأولى.

الحديث الحادى و السبعون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٩٦

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ حَتَّى يَقْضِيَ الْحَجَّ فَإِنْ عَرَضَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى عُسْفَانٍ أَوْ إِلَى الطَّائِفِ أَوْ إِلَى ذَاتِ عِرْقٍ خَرَجَ مُحْرِمًا وَ دَخَلَ مُلَبِّيًا بِالْحَجِّ فَلَا يَزَالُ عَلَى إِحْرَامِهِ فَإِنْ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ رَجَعَ مُحْرِمًا وَ لَمْ يَقْرَبِ الْمَبِيتَ حَتَّى يَخْرُجَ مَعَ النَّاسِ إِلَى مَنَى عَلَى إِحْرَامِهِ وَ إِنْ شَاءَ كَمَا وَجَّهَهُ ذَلِكَ إِلَى مَنَى قُلْتُ فَإِنْ جَهِلَ فَخَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَ إِلَى نَحْوِهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ثُمَّ رَجَعَ فِي إِبَانِ الْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ يُرِيدُ الْحَجَّ أَيْ دَخَلَهَا مُحْرِمًا أَوْ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ فَقَالَ إِنْ رَجَعَ فِي شَهْرِهِ دَخَلَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَ إِنْ دَخَلَ فِي غَيْرِ الشَّهْرِ دَخَلَ مُحْرِمًا قُلْتُ فَأَيُّ الْإِحْرَامَيْنِ وَ الْمُتَعَتَيْنِ مُتَعَتُهُ الْأُولَى أَوْ الْأَخِيرَةُ قَالَ الْأَخِيرَةُ هِيَ عُمْرَتُهُ وَ هِيَ الْمُحْتَسَبُ بِهَا الَّتِي وَصَلْتُ بِحَجَّتِهِ قُلْتُ فَمَا فَرْقُ بَيْنِ الْمُفْرَدَةِ وَ بَيْنِ عُمْرَةِ الْمُتَعَةِ إِذَا دَخَلَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ قَالَ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ وَ هُوَ يَنْوِي الْعُمْرَةَ ثُمَّ أَحَلَّ مِنْهَا وَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَمٌ وَ لَمْ يَكُنْ مُحْتَسِبًا بِهَا لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ يَنْوِي الْحَجَّ.

#### [الحديث ٧٢]

٧٢ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

قوله عليه السلام: ثم رجع فى إبان الحج فى الصحاح: إبان الشىء بالكسر و التشديد وقته.

قوله عليه السلام: و هو ينوى العمرة أى: ينويها فقط و لا ينوى إيقاع الحج بعدها.

الحديث الثانى و السبعون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٩٧

عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ

اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَمَتَّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ يُرِيدُ الْخُرُوجَ إِلَى الطَّائِفِ قَالَ يُهَلُّ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ وَ مَا أَحَبُّ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا إِلَّا مُحْرِمًا  
وَ لَا يُجَاوِزُ الطَّائِفَ إِلَّا قَرِيبَهُ مِنْ مَكَّةَ.

#### [الحديث ٧٣]

٧٣ ابنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخَيْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَضَى مُتَعَتَهُ وَ عَرَضَتْ لَهُ حَاجَةٌ أَرَادَ أَنْ يَمْضِيَ إِلَيْهَا قَالَ  
فَقَالَ فَلْيَغْتَسِلْ لِلْإِحْرَامِ وَ لِيُهَلِّ بِالْحَجِّ وَ لِيَمْضِ فِي حَاجَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى مَكَّةَ مَضَى إِلَى عَرَافَاتٍ.

وَ مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَ عَادَ إِلَيْهَا فِي الشَّهْرِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَدْخُلَهَا مُحْرِمًا بِالْحَجِّ وَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْخُلَهَا بِغَيْرِ  
إِحْرَامٍ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ رَوَى

#### [الحديث ٧٤]

٧٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيِّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع  
عَنِ الْمُتَمَتِّعِ يَجِيءُ فَيَقْضِي مُتَعَتَهُ ثُمَّ تَبَدَّلَ لَهُ الْحَاجَةُ فَيَخْرُجُ إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ إِلَى ذَاتِ عِرْقٍ أَوْ إِلَى بَعْضِ الْمَعَادِنِ قَالَ يَرْجِعُ إِلَى  
مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الشَّهْرِ الَّذِي يَتَمَتَّعُ فِيهِ لِأَنَّ لِكُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةً وَ هُوَ مُرْتَهَنٌ بِالْحَجِّ قُلْتُ فَإِنَّهُ دَخَلَ فِي الشَّهْرِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ

الحديث الثالث و السبعون: حسن.

الحديث الرابع و السبعون: موثق.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: و هل إذا أراد المار من الميقات غير مكة أو لا كبدر مثلا، ثم يريد منه مكة و كان قصده  
ذلك عند المرور يجب عليه الإحرام من الميقات عند المرور به، حيث كان من قصده عند المرور ذلك أولا، نظرا إلى أنه ليس  
من قصده بهذا الذهاب مكة، بل إنما يريد مكة حقيقه من بدر و بعد قضاء

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٩٨

قَالَ كَانَ أَبِي مُجَاوراً هَاهُنَا فَخَرَجَ يَتَلَقَّى بَعْضَ هَؤُلَاءِ فَلَمَّا رَجَعَ فَبَلَغَ ذَاتَ عِرْقٍ أَحْرَمَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ بِالْحَجِّ وَ دَخَلَ وَ هُوَ مُحْرِمٌ  
بِالْحَجِّ.

وَ لَا

يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ إِلَّا مُحْرِمًا وَقَدْ رُخِّصَ ذَلِكَ لِلْمَرِيضِ الَّذِي لَا يُطِيقُ ذَلِكَ وَالْحَطَّابِيُّ رَوَى

#### [الحديث ٧٥]

٧٥ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَ يَدْخُلُ أَحَدٌ الْحَرَمَ

وطره من الإقامة فيه إشكال.

و لعل الأوجه عدم الوجوب إذا قصد الإقامة ببدر عشره أيام، نظرا إلى أنه ليس في هذا السفر قصده مكة، وإن أراد إقامة أكثر كشهريين و ثلاثه، كان عدم الوجوب أظهر، و يزداد الحكم ظهورا بزياده الإقامة.

و لعل الاحتياط إنشاء الإحرام من الميقات، و تجديده في بلد الإقامة عند إرادته الخروج منها.

قوله عليه السلام: فلما رجع يدل على جواز الإحرام من الميقات للحج في هذه الصورة، و لا يخلو من إشكال، بل المشهور حينئذ أنه يدخل بغير إحرام و يحرم بالحج من مكة.

و يمكن أن يكون إحرام الإمام عليه السلام للتقيه، إذ الظاهر من قوله عليه السلام " بعض هؤلاء " أن المراد بعض العامة بل ولاتهم، و كان ترك الإحرام دليلا على إتيانه بحج التمتع، فلذا أحرم عليه السلام للتقيه.

الحديث الخامس و السبعون: صحيح.

و عدم جواز دخول مكة بغير الإحرام عدا ما استثنى هو مجمع عليه بين

ملاذ الأختار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٤٩٩

إِلَّا مُحْرِمًا قَالَ لَا إِلَّا مَرِيضٌ أَوْ مَبْطُونٌ.

#### [الحديث ٧٦]

٧٦ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ هَلْ يَدْخُلُ الرَّجُلُ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا أَوْ بِهِ بَطْنٌ.

#### [الحديث ٧٧]

٧٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ بِهِ بَطْنٌ وَ وَجَعٌ

شَدِيدٌ أَيْ دَخَلَ مَكَّةَ حَلَالًا فَقَالَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا مُحْرِمًا وَقَالَ يُحْرَمُونَ عَنْهُ إِنَّ الْحَطَّابِينَ وَالْمُجْتَلِبَةَ أَتَوْا

الأصحاب، و مقتضى هذه الرواية و روايه محمد بن مسلم سقوط الإحرام عن المريض و به قطع الشيخ فى جملة من كتبه و المحقق فى النافع.

و ذهب الشيخ هنا إلى أن الأولى و الأفضل للمريض الإحرام، و استند بصحيحه رفاعه، و هو حسن.

قال فى المدارك: و الظاهر أن الإحرام عنه إنما يثبت مع المرض المزيل للعقل، و هو محمول على الاستحباب أيضا.

الحديث السادس و السبعون: صحيح.

الحديث السابع و السبعون: صحيح.

قوله: و قال: يحرمون عنه قال الفاضل التستري رحمه الله: يحرمون عنه ليس بمذكور فى الاستبصار،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٠٠

النَّبِيِّ ص فَسَأَلُوهُ فَأَذِنَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا حَلَالًا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَا تَضَمَّنَ هَذَا الْخَبْرُ مِنْ أَنَّ الْمَرِيضَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا مُحْرِمًا فَعَلَى جِهَةِ الْأَفْضَلِ وَالْأُولَى وَ يَجُوزُ لَهُ تَرْكُهُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

#### [الحديث ٧٨]

٧٨ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ إِلَى جُدَّةَ فِي الْحَاجَةِ فَقَالَ يَدْخُلُ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَ عِيَادَ فِي الشَّهْرِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ لِأَنَّ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مَنْ حُكِمَ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِدُخُولِهِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٧٩]

٧٩ الْحَسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ وَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ فِي الْحَاجَةِ مِنَ الْحَرَمِ قَالَ إِنْ رَجَعَ فِي الشَّهْرِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ دَخَلَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَ إِنْ دَخَلَ فِي غَيْرِهِ دَخَلَ بِإِحْرَامٍ

و هو مذکور فی غیر هذه النسخه. و لم يذكر "المجتلبه" فی المنتهى بخط المصنف، و هو موجود فی غیر هذه النسخه أيضا و الاستبصار.

و قال أيضا: كان مقتضى إطلاق هذه الأخبار أنه يجب على الداخل الإحرام إذا كان الدخول جائزا، سواء كان الداخل عبدا أو حرا.

و كان مقتضى ما سيجىء قبيل باب الزيادات فى فقه الحج أنه لا يجوز للعبد الإحرام بغير إذن السيد، سواء أذن المولى فى دخول الحرم أو لم يأذن، و فيه شىء الحديث الثامن و السبعون: صحيح.

الحديث التاسع و السبعون: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٠١

## ١١ باب الإحرام للحج

إشاره

و لا بأس للإنسان أن يُحرم من أى موضع شاء من مكة للحج و أفضل المواضع مسجداً الحرام من عند المقام روى

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثِ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ أَيْنَ أَهْلُ بِالْحَجِّ فَقَالَ إِنْ شِئْتَ مِنْ رَحْلِكَ وَ إِنْ شِئْتَ مِنَ الْكَعْبَةِ وَ إِنْ شِئْتَ مِنَ الطَّرِيقِ

باب الإحرام للحج الحديث الأول: صحيح.

أجمع العلماء كافه على أن ميقات حج التمتع مكة، و أفضل مكة المسجد اتفقا، و أفضل المسجد مقام إبراهيم أو الحجر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٠٢

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ أَيْنَ الْمَسْجِدِ أَحْرَمُ يَوْمَ التَّرْوِيهِ فَقَالَ مِنْ أَيْنَ الْمَسْجِدِ شِئْتَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ فَلْيَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ وَ لِيَقْلَمْ أَظْفَارَهُ وَ يَغْتَسِلْ إِلَى آخِرِ الْبَابِ رَوَى





العين المهملة بعدها ألف.

و العله فى التعبير عن المدعى بالردم أن الجائى من الأبطح إلى المسجد الحرام كان يشوف الكعبه من موضع مخصوص، و كان يدعو هناك، و كانت هناك عماره ثم طاحت و صار موضعها تلا.

و الظاهر عندى أن الصواب الرمضاء بالراء المفتوحه و الميم الساكنه و الضاد المعجمه بعدها ألف. انتهى.

و فى القاموس: الرقطه بالضم سواد يشوبه نقطه بياض أو عكسه، و قد ارقط و ارقاط فهو ارقط و هى رقطاء.

قال فى النافع: إذا أحرم بالحج من مكه رفع صوته بالتلبيه إذا أشرف على الأبطح.

و قال فى المدارك: المستند صحيحه معاويه بن عمار، و مقتضاها تأخير التلبيه عن الإحرام إلى أن ينتهى إلى الرقطاء دون الردم فيلبى سرا، ثم يجهر بها إذا أشرف على الأبطح. و يستفاد من إطلاقها عدم الفرق بين الماشى و الراكب، لكن قال الشيخ بالفرق، لروايه عمر بن يزيد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٠٤

#### [الحديث ٤]

٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَمَّا تَلَى بِالْحَجِّ قَالَ إِذَا خَرَجْتَ إِلَى مَنَى ثُمَّ قَالَ إِذَا جَعَلْتَ شَعْبَ الدُّبِّ عَلَى يَمِينِكَ وَ الْعَقْبَةَ عَلَى يَسَارِكَ فَلَبَّ بِالْحَجِّ.

#### [الحديث ٥]

٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ أَبِي بَصْتِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُحْرِمَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ فَاصْبِرْ كَمَا صَنَعْتَ حِينَ أَرَدْتَ أَنْ تُحْرِمَ وَ خُذْ مِنْ شَارِبِكَ وَ مِنْ أَظْفَارِكَ وَ عَانَتِكَ إِنْ كَانَ لَكَ شَعْرٌ وَ انْتَفِ إِطْرَكَ وَ اغْتَسِلْ وَ الْبَسْ ثَوْبَيْكَ ثُمَّ انْتِ الْمَسِيدِ جَدِ الْحَرَامِ فَصَلِّ فِيهِ سِتَّ رَكَعَاتٍ قَبْلَ أَنْ تُحْرِمَ وَ تَدْعُو اللَّهَ وَ تَسْأَلُهُ الْعَوْنَ وَ تَقُولُ - اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَ حَلِّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ وَ تَقُولُ أَحْرَمَ لَكَ شَعْرِي وَ بَشْرِي وَ لَحْمِي وَ دَمِي مِنَ النَّسَاءِ وَ الشِّيَابِ وَ الطَّيْبِ أُرِيدُ بِذَلِكَ وَ جَهَكَ وَ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَ حَلِّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ ثُمَّ تَلَى مِنَ الْمَسِيدِ جَدِ الْحَرَامِ كَمَا لَبَّيْتَ حِينَ أَحْرَمْتَ

الحديث الرابع: مجهول.

و فى بعض النسخ عن سليمان بن حريز عن حريز - إلى آخره.

و فى الاستبصار: عن سليمان بن جرير عن حريز عن زرارہ.

و فى الكافى: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن سليمان بن محمد عن حريز عن زرارہ.

و الظاهر سليمان بن محرز، و الكل مجاهيل.

الحديث الخامس: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٠٥

وَ تَقُولُ لَبَيْكَ بِحَجِّهِ تَمَامُهَا وَ بَلَاغُهَا عَلَيْكَ فَإِنْ قَدَرْتَ أَنْ يَكُونَ رَوَاحُكَ إِلَى مِنَى حِينَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَ إِلَّا فَمَتَى تَيْسَرَ لَكَ مِنْ يَوْمِ التَّرْوِيهِ.

[الحديث ٦]

٦ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سُؤَيْدِ الْقَلَاءِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّا قَدْ أَطَلَيْنَا وَ نَتَفَنَّا وَ قَلَمْنَا أَظْفَارَنَا بِالْمَدِينَةِ فَمَا نَصْنَعُ عِنْدَ الْحَجِّ فَقَالَ

لَا تَطَّلُ وَلَا تَنْتِفُ وَلَا تُحَرِّكُ شَيْئًا.

فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ كَانَتْ حَاجَتُهُ مُفْرَدَةً دُونَ مَنْ يَكُونُ مُتَمَتِّعًا لِأَنَّ الْمُفْرَدَ لَا يَجُوزُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ مَنَاسِكَهِ يَوْمَ النَّحْرِ وَ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ أَنَا قَدْ فَعَلْنَا

الحديث السادس: صحيح.

و يمكن حمله على الاتقاء، أو على عدم الوجوب. و المعنى إذا أطلت للعمرة بالمدينة، فلا يلزمك الإطلاء للحج في مكة.

قوله: فمحمول على من كان حاجته مفردة قال الفاضل التستري رحمه الله: لا يظهر لهذا الحمل وجه صالح، وربما يخدش أنه فهم من الرواية أنه لا يجوز شىء من ذلك في الحج، و ظن أن الفارغ من العمره المتمتع بها قبل أن يحرم بالحج يبلغ الحج، و لما أفتى أن بعد الفراغ من العمره و قبل الشروع في الحج له أن يفعل كل ذلك، فاحتاج إلى أن تحمل الرواية على المفرد. و فيه ما لا يخفى.

و بالجمله الذى نفهمه من الرواية أن من أطل في المدينة و جاء إلى الميقات، لا يحتاج إلى تجديد الإطلاء مثلاً فيه، و ذلك لعدم مضى زمان فيه يحوج إلى ذلك، و هذا مما لا غبار فيه، و لا يحتاج إلى حمله على شىء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٠٦

ذَلِكَ وَ نَحْنُ مُتَمَتِّعُونَ غَيْرُ مُفْرَدِينَ وَ أَمَّا مَا تَضَمَّنَ خَبْرُ أَبِي بَصِيرٍ مِنْ ذِكْرِ التَّلْبِيهِ عَقِيبَ الصَّلَاةِ فَلَيْسَ بِمَنَافٍ لِرِوَايَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَ أَنَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ يُلَبِّيَ إِذَا انْتَهَى إِلَى الرَّقْطَاءِ لِأَنَّ الْمَاشِيَّ يُلَبِّي مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصِلُّ إِلَى الرَّكَبِ يُلَبِّي عِنْدَ الرَّقْطَاءِ أَوْ عِنْدَ شَعْبِ الدُّبِّ - وَ لَا يَجْهَرَانِ بِالتَّلْبِيهِ إِلَّا عِنْدَ الْإِشْرَافِ عَلَى الْأَبْطَحِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٧]

٧ موسى بن القاسم عن محمد بن

عُمَرُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ فَاصْنَعْ كَمَا صَنَعْتَ بِالشَّجَرَةِ ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ثُمَّ أَهْلِ بِالْحَجِّ فَإِنْ كُنْتَ مَا شِئْتَ فَلَبَّ عِنْدَ الْمَقَامِ وَإِنْ كُنْتَ رَاكِبًا فَإِذَا نَهَضَ بِكَ بَعِيرُكَ وَصَلَّ الظُّهْرَ إِنْ قَدَرْتَ بِمَنَى وَاعْلَمْ أَنَّهُ وَاسِعٌ لَكَ أَنْ تُحْرِمَ فِي كُلِّ دُبُرٍ فَرِيضَهُ أَوْ دُبُرٍ نَافِلِهِ أَوْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ.

وَمَنْ سَهَا فَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ فَلْيَعْمَلْ عَلَى الْحَجِّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى

#### [الحديث ٨]

٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَخِي مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ قَبْلَ التَّرْوِيهِ بِيَوْمٍ فَأَرَادَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ فَأَخْطَأَ فَقَالَ الْعُمْرَةَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلْيَعِدِ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ.

وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ تَطَوُّعًا إِلَى أَنْ يَعُودَ مِنْ مَنَى فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى

الحديث السابع: مجهول.

الحديث الثامن: صحيح.

قوله عليه السلام: ليس عليه شيء فليعد للإحرام بالحج يمكن أن يكون المراد سهو اللسان، فالمراد بالعود العود إلى التلفظ. وإن

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٠٧

#### [الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَقَدْ أَرْمَعَ بِالْحَجِّ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ قَالَ نَعَمْ مَا لَمْ يُحْرَمَ.

#### [الحديث ١٠]

١٠ وَرَوَى سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَحْرَمَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ مِنْ عِنْدِ الْمَقَامِ بِالْحَجِّ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ وَهُوَ لَا يَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَّبَعِي أَوْ يَنْقُضُ طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ إِحْرَامَهُ فَقَالَ لَا وَ لَكِنْ يَمْضِي عَلَى إِحْرَامِهِ

كان المراد الخطأ في النية سهوا، فالمراد إعادته الإحرام من الميقات إن تيسر، وإلا فمن حيث تيسر، والأول أظهر.

و فى بعض النسخ: فليعمل الإحرام بالحج.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: فى المنتهى بخط مصنفه رحمه الله نقلا- عن الشيخ فى هذا الحديث " فليعمد " و مثله فى التذكرة و فى بعض نسخ هذا الكتاب الحديث التاسع: حسن.

و فى جواز الطواف المندوب للمتعمق قبل الخروج إلى منى قولان، أشهرهما:

المنع لهذا الخبر، و يمكن حمل النهى على الكراهة، كما فعله بعض المحققين.

الحديث العاشر: مجهول.

و يدل على الجاهل، فلا يصلح مستندا لما ذكره الشيخ، إلا أن يقال: إذا كان الجاهل معذورا فالناسى كذلك بطريق أولى. و فيه ما لا يخفى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٠٨

وَ الْمُتَمَتِّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ تَكُونُ عُمْرَتُهُ تَامَةً مَا أَدْرَكَ الْمُؤَقِّفِينَ وَ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ أَوْ لَيْلَةَ عَرَفَةَ أَوْ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى بَعْدِ زَوَالِ الشَّمْسِ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ فَقَدْ فَاتَتِ الْمُتَمَتِّعُ لِأَنَّهُ

لَمَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَلْحَقَ النَّاسَ بِعَرَفَاتٍ وَ الْحِيَالُ عَلَى مَيَا وَصِيْفَنَاهُ إِلَّا أَنْ مَرَاتِبِ النَّاسِ تَتَفَاضَلُ فِي الْفَضْلِ وَ الثَّوَابِ فَمَنْ أَدْرَكَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ يَكُونُ ثَوَابُهُ أَكْثَرَ وَ مُتَعَتُهُ أَكْمَلَ مِمَّنْ لَحِقَ بِاللَّيْلِ وَ مَنْ أَدْرَكَ بِاللَّيْلِ يَكُونُ ثَوَابُهُ دُونَ ذَلِكَ وَ فَوْقَ مَنْ يَلْحَقُ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى بَعِيدِ الزَّوَالِ وَ الْأَخْيَارِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي أَنْ مَنْ لَمْ يُدْرِكْ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَقَدْ فَاتَتْهُ الْمُتَعَةُ الْمُرَادُ بِهَا فَوْتُ الْكَمَالِ الَّذِي يَرْجُوهُ بِالْحُقُوفِ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَ مَا تَضَمَّنَتْ مِنْ قَوْلِهِمْ ع وَ لِيَجْعَلَهَا حَجَّةً مُفْرَدَةً فَالْإِنْسَانُ بِالْخِيَارِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يُمَضِيَ الْمُتَعَةَ وَ بَيْنَ أَنْ يَجْعَلَهَا حَجَّةً مُفْرَدَةً إِذَا لَمْ يَخَفْ فَوْتُ الْمُؤَقِّفِينَ وَ كِدَانَتْ حَجَّتُهُ غَيْرَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ الَّتِي لَهَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِفْرَادُ مَعَ الْإِمْكَانِ حَسَبَ مَيَا قَدَمْنَاهُ وَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ وَ جُوبُهَا وَ الْحَتْمُ عَلَى أَنْ تُجْعَلَ حَجَّةً مُفْرَدَةً لِمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّوَافِ وَ السَّعْيِ وَ الْإِحْلَالِ ثُمَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ يَفُوتُهُ الْمُؤَقِّفَانِ وَ مَهْمَا حَمَلْنَا هَذِهِ الْأَخْبَارَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَمْ نَكُنْ قَدْ دَفَعْنَا شَيْئًا مِنْهَا أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَوْلًا مَا رَوَاهُ

---

قوله: فالإنسان بالخيار قال في المدارك: أما جواز العدول إلى الأفراد مع ضيق الوقت، فلا خلاف فيه بين الأصحاب، وإنما الخلاف في حد الضيق:

فقال المفيد رحمه الله في المقنعه: من دخل مكة يوم الترويه و طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروه، فأدرك ذلك قبل مغيب الشمس أدرك المتعه، فإذا غابت الشمس قبل أن يفعل ذلك فلا متعه له، فليتم على إحرامه و يجعلها حجه مفرده.

و قال على بن بابويه: تفوت المتعه المرأه إذا لم تطهر حين تزول الشمس

ملاذ الأختيار في

[الحديث ١١]

١١ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُتَمَتِّعُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مَا أَدْرَكَكَ النَّاسَ بِيَمْنَى.

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ

من يوم الترويه، و هو منقول عن المفيد أيضا.

و قال الشيخ فى النهاية: فإن دخل مكة يوم عرفه، جاز له أن يتحلل أيضا ما بينه و بين زوال الشمس، فإذا زالت الشمس فقد فاتته العمره و كانت حجته مفرده.

و إلى هذا القول ذهب ابن الجنيد و ابن حمزه و ابن البراج.

و قال ابن إدريس: تبقى المتعه ما لم يفت اضطرارى عرفه، و استترب العلامه فى المختلف اعتبار اختياري عرفه، و قواه فى الدروس، و الأصح ما اختاره الشيخ فى النهاية.

و قد ورد فى بعض الروايات أنه يعتبر فى صحه المتعه إدراك الناس بمنى، و ورد فى بعض آخر أن آخر وقت المتعه سحر ليله عرفه. قال الشيخ فى التهذيب و نعم ما قال: و المتمتع بالعمره- إلى آخره، و هو فى غايه الجوده.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

و ظاهره إدراكهم بمنى قبل المضى إلى عرفات.

و يحتمل أن يكون المراد إدراكهم بمنى يوم العيد، بأن يدرك اضطرارى المشعر، لكنه خلاف الإجماع، إلا أن يحمل على إدراك الاضطراريين.

الحديث الثانى عشر: مرسل كالموثق بل كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥١٠

فَضَّالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُتَمَتِّعِ مَتَى تَكُونُ قَالَ يَتَمَتَّعُ مَا ظَنَّ أَنَّهُ يُدْرِكُ النَّاسَ بِيَمْنَى.

### [الحديث ١٣]

١٣ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ مَرَّازِمِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الْمُتَمَتِّعِ يَدْخُلُ لَيْلَهُ عَرَفَةَ مَكَّةَ وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ مَتَى يَكُونُ لَهُمَا الْمُتَمَتُّعُ فَقَالَ مَا أَدْرَكُوا النَّاسَ بِمَنَى.

### [الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّازٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبِ الْمِثْمِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ يَقُولُ لَا بَأْسَ لِلْمُتَمَتِّعِ إِنْ لَمْ يُحْرَمِ مِنْ لَيْلِهِ التَّرْوِيهِ مَتَى مَا تَيَسَّرَ لَهُ مَا لَمْ يَخْشَ فَوَاتَ الْمَوْقِفِينَ.

### [الحديث ١٥]

١٥ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ الْمُتَمَتِّعُ لَهُ الْمُتَمَتُّعُ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ

---

الحديث الثالث عشر: صحيح.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: ما لم يخف فوت الموقفين و في بعض النسخ: ما لم يخش فوات الموقفين.

و المراد بالموقفين الاختياريين، أو الأعم منهما و من الاضطراريين.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥١١

يَوْمِ عَرَفَةَ وَ لَهُ الْحُجُّ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ.

### [الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ عِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ يَتَمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ وَافَى عَدَاهُ عَرَفَةَ وَ خَرَجَ النَّاسُ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ أَوْ عُمَرَتُهُ قَائِمَةً أَوْ ذَهَبَتْ مِنْهُ إِلَى أَيِّ وَقْتِ عُمَرَتُهُ

---

و قال الفاضل التستري رحمه الله في محمد بن عيسى: الظاهر أنه اليقطيني على ما يفهم من كتاب النجاشي و من ملاحظته



مرتبتهما، فالحديث صحيح بناء على توثيق النجاشي لليقطيني.

و لا يبعد أن يكون في النسخه سقط، و هو أحمد بن محمد، لأن أحمد بن محمد بن عيسى يروى عن ابن أبي عمير روايات كثيره، و سعد يروى عنه، و لكن ذكر الشيخ في الفهرست في طريقه إلى ابن أبي عمير محمد بن عيسى العبيدي عن ابن أبي عمير، و على كل حال فالحديث صحيح أو قريب منه.

قوله عليه السلام: المتمتع له المتعه أى: الشروع في أفعال المتعه عند دخوله مكه، فلا يضر إيقاع بعض الأفعال بعد الزوال، أو مطلق التلبس بأفعاله، فلو زال و قد بقى عليه التقصير حسب يلزمه العدول، و هو بعيد.

أو المراد

المتمتع بالعمرة إلى الحج، كما هو ظاهر لفظ "المتعه"، أى:

الإحلال منها و الإحرام بالحج، و هو قريب من الثانى، فتأمل.

الحديث السادس عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥١٢

قَائِمَةٌ إِذَا كَانَ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَلَمْ يُوَافِ يَوْمَ التَّرْوِيهِ وَ لَا لَيْلَةَ التَّرْوِيهِ فَكَيْفَ يَصِيحُ فَوْقَ عِ سَاعَةِ يَدْخُلُ مَكَّةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَطُوفُ وَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَ يَسْعَى وَ يُقَصِّرُ وَ يُخْرُجُ بِحَجَّتِهِ وَ يَمْضَى إِلَى الْمُؤَقِفِ وَ يُفِيضُ مَعَ الْأَمَامِ.

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَغْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ مُرَازِمٍ وَ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجْلِ الْمُتَمَتِّعِ دَخَلَ لَيْلَةَ عَرَفَةَ فَيَطُوفُ وَ يَسْعَى ثُمَّ يُحِلُّ ثُمَّ يُحْرِمُ وَ يَأْتِي مِنِّي قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَضِيحَانَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ قَدِمَ أَبُو الْحَسَنِ ع مُتَمَتِّعًا- لَيْلَةَ عَرَفَةَ فَطَافَ وَ أَحَلَّ وَ أَتَى بَعْضَ جَوَارِيهِ ثُمَّ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَ خَرَجَ.

[الحديث ١٩]

١٩ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حَسَنِ بْنِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِلَى مَتَى يَكُونُ لِلْحَاجِّ عُمْرَةٌ قَالَ إِلَى السَّحَرِ مِنْ لَيْلَةِ عَرَفَةَ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

---

و ظاهره إدراك المتعه بإدراك جزء من اختياري عرفه.

الحديث السابع عشر: حسن.

الحديث الثامن عشر: مجهول.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

إذا الظاهر أن الحسن هو ابن سعيد، و يحتمل ابن فضال، فالخبر موثق كالصحيح.

الحديث العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥١٣

عَنِ الْمُتَمَتِّعِ يَقْدَمُ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ صِيَامَةَ الْعَصْرِ تَفَوُّتَهُ الْمُتَمَتُّعُ فَقَالَ لَا لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَقَالَ قَدْ صَبَحَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ص.

[الحديث ٢١]

٢١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَنِ الْمُتَمَتِّعِ يَدْخُلُ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَقَالَ لِلْمُتَمَتِّعِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّيْلِ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَدَّافٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قَدِمْتَ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَأَنْتَ مُتَمَتِّعٌ فَلَكَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّيْلِ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَتَسْعَى وَتَجْعَلَهَا مُتَعَةً.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ حَسَنِ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِلَى مَتَى يَكُونُ لِلْحَاجِّ عُمْرَةٌ قَالَ فَقَالَ إِلَى السَّحْرِ مِنْ لَيْلِهِ عَرَفَةَ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ قَالَ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ وَ رَوَى لَنَا الثَّقَفِيُّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع أَنَّهُ قَالَ أَهْلٌ بِالْمُتَعَةِ بِالْحَجِّ يُرِيدُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ وَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَ بَعْدَ الْعِشَاءِ مَا بَيْنَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَاسِعٌ

الحديث الحادى و العشرون: حسن.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح أو موثق كالصحيح، كما عرفت.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: لا أعرفه إلا مكررا، و كأنه إنما أعاده لمكان قوله " قال موسى " إلى آخره، و لعله كان يستغنى عن الإعادة بذكر هذه الإفاده سابقا، أو بعدم ذكر السابق و الاكتفاء بهذا، و الأمر سهل.

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥١٤

فَأَمَّا مَا رُوِيَ فِي قَوْتِ ذَلِكَ فَقَدْ رَوَى

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ إِذَا دَخَلَ يَوْمَ عَرَفَةَ قَالَ لَا مُتَعَهُ لَهُ يَجْعَلُهَا عُمْرَةً مُفْرَدَةً.

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ الْمُتَمَتِّعُ إِذَا قَدِمَ لَيْلَةَ عَرَفَةَ فَلَيْسَتْ لَهُ مُتَعَهُ يَجْعَلُهَا حَجَّةً مُفْرَدَةً فَإِنَّمَا الْمُتَعَهُ إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيهِ.

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ يَفْدُمُ مَكَّةَ لَيْلَةَ عَرَفَةَ قَالَ لَا مُتَعَهُ لَهُ يَجْعَلُهَا حَجَّةً مُفْرَدَةً وَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ يَخْرُجُ إِلَى مَنَى وَ لَا هَدَى عَلَيْهِ إِذْ هَدَى إِلَى الْمُتَمَتِّعِ

---

و كان الثقة هو على بن جعفر.

الحديث الخامس و العشرون: حسن.

الحديث السادس و العشرون: حسن.

الحديث السابع و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: و يطوف بالبيت و يسعى أى: بعد الرجوع إلى مكة، ففى الكلام تقديم و تأخير، أى يخرج إلى منى، ثم بعد الرجوع إلى مكة يأتى بالطواف و السعى.

و يمكن أن يحمل على تقديم طواف الحج، كما ورد جوازه فى بعض الأخبار

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥١٥

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يَتَمَتَّعَانِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ثُمَّ يَدْخُلَانِ مَكَّةَ يَوْمَ عَرَفَةَ كَيْفَ يَصْنَعَانِ قَالَ يَجْعَلَانِهَا حَجَّةً مُفْرَدَةً وَ حُدَّ الْمُتَّعَةِ إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ.

### [الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْغَفَرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا قَدِمْتَ مَكَّةَ - يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَ قَدْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَلَيْسَ لَكَ مُتَّعَةٌ أَمْضٍ كَمَا أَنْتَ بِحَجِّكَ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ مَنْ خَافَ فَوْتَ الْمُؤَقَّفِينَ إِنْ اشْتَعَلَ بِالْإِحْلَالِ وَ الْإِحْرَامِ فَلْيَمْضِ فِي إِحْرَامِهِ وَ لِيَجْعَلَهَا حَجَّةً مُفْرَدَةً وَ مَنْ لَمْ يَخَفْ فَوْتَ ذَلِكَ أَوْ غَلَبَ عَلَيْهِ ظَنُّهُ لِحُوقُهَا فَإِنَّهُ يُحِلُّ ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٣٠]

٣٠ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ رَجُلٍ أَهْمِلَ بِالْحَجِّ وَ الْعُمْرَةِ جَمِيعًا ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ وَ النَّاسُ بِعَرَفَاتٍ فَخَشِيَ إِنْ هُوَ طَافَ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ أَنْ يَفُوتَهُ الْمَوْقِفُ فَقَالَ يَدْعُ الْعُمْرَةَ فَإِذَا أَتَمَّ حَجَّهُ صَنَعَ كَمَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ وَ لَا هَدَى عَلَيْهِ.

### [الحديث ٣١]

٣١ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ

الحديث الثامن و العشرون: حسن.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

الحديث الثلاثون: صحيح.

الحديث الحادي و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥١٦

أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ وَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَكَّةَ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ وَ هُوَ مُتَمَتِّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَصَالَ يَقْطَعُ التَّلْمِيَةَ تَلْبِيَةَ الْمُتَّعَةِ وَ يَهْلُ بِالْحَجِّ بِالتَّلْبِيَةِ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ وَ يَمْضِي إِلَى عَرَفَاتٍ فَيَقِفُ مَعَ النَّاسِ وَ يَقْضِي جَمِيعَ الْمَنَاسِكِ وَ يَقِيمُ بِمَكَّةَ حَتَّى يَعْتِمِرَ عُمْرَةَ الْمُحْرَمِ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

أَلَمَّا تَرَى أَنَّهُ وَجَّهَ الْخُطَابَ فِي الْخَبْرِ الْأَوَّلِ إِلَى مَنْ خَشِيَ فَوْتِ الْمَوْقِفِ وَفِي الْخَبْرِ الثَّانِي إِلَى مَنْ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ ثَلَاثَةَ  
أَمْيَالٍ وَ مَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ هَدِيَهُ صُورَتُهُ لَمَّا يُمَكِّنُهُ دُخُولُ مَكَّةَ وَ الْإِشْتِغَالُ بِالْإِحْلَامِ وَ الْإِحْرَامِ وَ لُحُوقُ النَّاسِ بِعَرَافَاتٍ وَ مَتَى لَمْ يُمَكِّنْهُ  
ذَلِكَ كَمَا كَانَ فَرَضُهُ الْمَضِيَّ مِنْ إِحْرَامِهِ وَ جَعَلَهُ حَجَّةً حَسَبَ مَا ذَكَرْنَا وَ مَنْ نَسِيَ الْإِحْرَامَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ بِالْحِجِّ حَتَّى حَصَلَ بِعَرَافَاتٍ  
فَلْيَذْكُرْ هُنَاكَ مَا يَقُولُهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَلَدِهِ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ رَوَى

---

و الضمير في " عنه " عائد إلى موسى بن القاسم، و كأنه رحمه الله غفل عن توسط خبر

ابن أبي عمير، و يقع ذلك منه كثيرا، كما عرفت مرارا.

قوله: ألا ترى قال الفاضل التستري رحمه الله: لو كان التقييد في كلام الإمام عليه السلام كان ما ذكره واضحا، و أما إذا كان في كلام السائل ففيه شيء، إذ لا مانع أن يكون ما أجاب به عليه السلام عن المسؤول هو الجواب عنه عن غيره.

و بالجمله ما ذكر من الانتقال لخوف فوت عرفات مع العلم بإدراك اختياري المشعر، و إن لم يدرك اضطراري عرفه في حجه الإسلام محل تأمل، و لا يبعد أن يقال بعدم الانتقال حينئذ، لتعين التمتع عليه و إدراك الحج بإدراك اختياري المشعر

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥١٧

### [الحديث ٣٢]

٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيِّ الْخُرَاسَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْأَحْرَامَ بِالْحَجِّ فَذَكَرَهُ وَهُوَ بِعَرَفَاتٍ مَا حَالُهُ قَالَ يَقُولُ اللَّهُمَّ عَلَيَّ كِتَابِكَ وَ سُنَّتِهِ نَبِيِّكَ فَقَدْ تَمَّ إِحْرَامُهُ فَإِنْ جَهِلَ أَنْ يُحْرَمَ - يَوْمَ التَّرْوِيهِ بِالْحَجِّ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ إِنْ كَانَ قَضَى مَنَاسِكَهُ كُلَّهَا فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ

و يؤيده روايه موسى بن القاسم المتقدمه، و الله أعلم.

الحديث الثاني و الثلاثون: مجهول.

و ذكر العلامه في التذكرة و المنتهى أن من نسي الإحرام يوم الترويه بالحج حتى حصل بعرفات فليحرم من هناك، و استدل بهذه الروايه.

و ربما ظهر من تخصيص الحكم بعرفات أنه لا يجوز تجديد الإحرام بالمشعر، و جزم الشهيدان بالجواز.

و اختلف في من نسي الإحرام و لم يذكر حتى أكمل مناسكه، فقال ابن إدريس بفساد حجه بذلك، و وجوب إتيانه بالنسك الواجب الذي أحل بإحرامه. و

قال الشيخ فى النهايه و المبسوط و جمع من الأصحاب بالإجزاء. و لعله أقوى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥١٨

## ١٢ باب نُزُولِ مِنِّى

إشاره

لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ إِلَى مِنِّى قَبْلَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ التَّرْوِيهِ مَعَ الْإِخْتِيَارِ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَقَدَّمَ صَاحِبُ الْأَعْذَارِ وَ الْمَرِيضُ وَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَخَافُ ضِعَاظَ النَّاسِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَمَّا مَا زَادَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى كُلِّ حَالٍ رَوَى

[الحديث ١]

١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينِ عَنِ الْحُسَيْنِ أَخِيهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَتَقَدَّمَ فِيهِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ وَقْتُ أَوَّلِ مِنْهُ قَالَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَ عَنِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَتَخَلَّفَ بِمَكَهَ - عَشِيَّتِهِ التَّرْوِيهِ إِلَى أَيِّهِ سَاعَهُ تَسَعُهُ أَنْ يَتَخَلَّفَ قَالَ ذَلِكَ مُوسِعٌ لَهُ حَتَّى يُصْبِحَ بِمِنِّى.

وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا الْخَبْرُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

---

باب نزول منى الحديث الأول: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥١٩

عَمَّارٍ مِنْ قَوْلِهِ ثُمَّ صَلَّى الْمَكْتُوبَةَ وَ اذْعُ بِالْذَّعَاءِ إِلَّا أَنْ هَذَا الْحُكْمُ يَخْتَصُّ بِمَنْ عَدَا الْإِمَامَ مِنَ النَّاسِ فَأَمَّا الْإِمَامُ نَفْسُهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَ العَصْرَ يَوْمَ التَّرْوِيهِ إِلَّا بِمِنِّى وَ نَحْنُ نُبَيِّنُهُ فِيمَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَ لَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَدَدِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ رِفَاعَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ هَلْ يَخْرُجُ النَّاسُ إِلَى مِنِّى غُدْوَةَ قَالَ نَعَمْ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ

---

و اختار المحقق فى الشرائع استحباب الخروج للمتمتع إلى عرفات يوم الترويه بعد أن يصلى الظهرين، و استثنى المضطر كالشيخ و الهم و المريض و من يخشى الزحام.

و هو اختيار الشيخ فى النهايه و المبسوط و جمع من الأصحاب أيضا، و ذهب المفيد و المرتضى إلى استحباب الخروج قبل



صلاه الفرضين و إيقاعهما بمنى، و قال الشيخ هنا ما ترى.

و قال العلامة فى المنتهى: مراد الشيخ بعدم الجواز شده الاستحباب.

و اختار فى المدارك التخيير لغير الإمام بين الخروج قبل الصلاه و

بعدها، و أما الإمام فيستحب له التقدم.

الحديث الثاني: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٢٠

لَأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ صَاحِبِ الْأَعْدَارِ مِنَ الْمَرِيضِ وَغَيْرِهِ وَالَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ شَيْخًا كَبِيرًا أَوْ مَرِيضًا يَخَافُ ضِعَاعَ النَّاسِ وَزِحَامَهُمْ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ وَ يُخْرَجُ إِلَى مِنَى قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَيُخْرَجُ الرَّجُلُ الصَّحِيحُ يَلْتَمِسُ مَكَانًا أَوْ يَتَرَوَّحُ بِذَلِكَ قَالَ لَا قُلْتُ يَتَعَجَّلُ يَوْمَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ يَتَعَجَّلُ يَوْمَيْنِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ بِثَلَاثَةِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ لَا.

### [الحديث ٤]

٤ وَ رَوَى سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع يَتَعَجَّلُ الرَّجُلُ قَبْلَ التَّرْوِيَةِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ مِنْ أَجْلِ الرَّحَامِ وَ ضِعَاعِ النَّاسِ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

وَ مَوْسَعٌ لِلرَّجُلِ أَنْ يُخْرَجَ إِلَى مِنَى مِنْ وَقْتِ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ إِلَى أَنْ يُصْبِحَ حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَفُوتُهُ الْمَوْقِفُ وَ قَدْ قَدَّمَ نَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ فَأَمَّا الْإِمَامُ فَإِنَّهُ لَمَّا يُجُوزُ لَهُ أَنْ يُصِلَى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ إِلَّا بِمِنَى وَ كَذَلِكَ صِلَاهُ الْعِدَاهِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَ يُقِيمُ إِلَى بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ ثُمَّ يَغْدُو إِلَى عَرَفَاتٍ رَوَى

و الظاهر أن المراد غدوه يوم الترويه، و يحتمل غدوه يوم عرفه.

الحديث الثالث: موثق.

الحديث الرابع: مرسل كالصحيح.

إذ مراسيل ابن أبي نصر قد يعد فى الصحاح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٢١

### [الحديث ٥]

٥ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَفَضَّالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَا يَتَّبِعِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ إِلَّا بِمَنَى وَبَيْتَ بِهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ وَفَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ يَتَّبِعِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِمَنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَبَيْتَ بِهَا وَ يُصْبِحَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ثُمَّ يَخْرُجَ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ - بِمَسْجِدِ الْخَيْفِ وَ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ هَلْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صِ الظُّهْرَ بِمَنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَقَالَ نَعَمْ وَ الْغَدَاةَ بِمَنَى يَوْمَ عَرَفَةَ.

وَ إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ التَّوَجُّهَ إِلَى مَنَى فَلْيَدْعُ بِالْدُّعَاءِ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى مَنَى فَقُلِ اللَّهُمَّ

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: صحيح.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: حسن.

إِيَّاكَ أَرْجُو وَإِيَّاكَ أَدْعُو فَبَلَّغْنِي أَمَلِي وَ أَصْلِحْ لِي عَمَلِي.

وَ إِذَا نَزَلَ بِمَنِّي فَلْيَدْعُ بِمَا رَوَاهُ

### [الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ عَنْ صَيْفُوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى مَنِّي فَقُلِ اللَّهُمَّ هَذِهِ مِنِّي وَ هِيَ مِنِّي مَنْنَتَ بِهِ عَلَيْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ فَأَسْأَلُكَ أَنْ تُمَنَّ عَلَيَّ بِمَا مَنْنْتَ بِهِ عَلَيَّ أَنْبِيَائِكَ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُكَ وَ فِي قَبْضَتِكَ ثُمَّ تُصَلِّ بِهَا الظُّهْرَ وَ العُصَيْرَ وَ المَغْرِبَ وَ العِشَاءَ الأَخْرَةَ وَ الفَجْرَ وَ الإمامُ يُصَلِّ بِهَا الظُّهْرَ لَا يَسْبَعُهُ إِلا ذَلِكَ وَ مَوْسَعُ لَكَ أَنْ تُصَلِّ بِغَيْرِهَا إِنْ لَمْ تَقْدِرْ ثُمَّ تُدْرِكُهُمْ بِعَرَفَاتٍ قَالَ وَ حَدَّثَ مِنِّي مِنَ العَقَبَةِ إِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ

الحديث العاشر: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٢٣

### ١٣ بَابُ الغُدُوِّ إِلَى عَرَفَاتٍ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا طَلَعَ الفَجْرُ فَلْيَصِلْ بِمَنِّي ثُمَّ يَتَوَجَّهْ إِلَى عَرَفَاتٍ وَ يَقُولُ قَدْ بَيَّنَّا فِي البَابِ الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ بَعْدَ طُلُوعِ الفَجْرِ مِنْ مَنِّي إِلَى عَرَفَاتٍ وَ مَوْسَعُ لَهُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجُوزَ وَادِي مُحَسَّرٍ إِلا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ رَوَى ذَلِكَ

### [الحديث ١]

١ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَجُوزُ وَادِي مُحَسَّرٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ

باب الغدو إلى عرفات الحديث الأول: صحيح.

قوله عليه السلام: لا يجوز وادي محسر يحتمل أن يكون عند الخروج من المشعر بل هو الظاهر، إلا أن يكون للخبر

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٢٤

فَأَمَّا الإمامُ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ رَوَى ذَلِكَ

## [الحديث ٢]

٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ مِنَ السُّنَنِ أَنْ لَا يَخْرُجَ الْإِمَامُ مِنْ مَنْى إِلَى عَرَفَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَخْرُجَ الْمَاشِي وَ صَاحِبُ الْعُدْرِ مِنْ مَنْى قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ وَ يُصَلِّيَ فِي الطَّرِيقِ رَوَى

## [الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّا مُشَاهَةٌ فَكَيْفَ نَصْنَعُ قَالَ أَمَّا أَصْحَابُ الرَّحَالِ فَكَانُوا يُصَلُّونَ الْغَدَاةَ بِمَنْى وَ أَمَّا أَنْتُمْ فَامْضُوا حَيْثُ تَصَلُّونَ فِي الطَّرِيقِ

سابق يدل عليه.

و ذهب أكثر الأصحاب إلى كراهه الجواز عن وادى محسر قبل الطلوع. و نقل عن الشيخ و ابن البراج القول بالتحريم أخذا بظاهر النهى، و هو أحوط.

قوله: فأما الإمام المشهور بين الأصحاب استحباب ذلك.

الحديث الثانى: موثق.

إن كان أبو إسحاق ثعلبه بن ميمون كما هو الظاهر، لكن يحتمل جماعه أخرى فيهم غير ثقه.

الحديث الثالث: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب كراهه الخروج من منى قبل الفجر، إلا لضروره

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٢٥

وَ إِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَاتٍ فَلْيَدْعُ بِالْدُعَاءِ الَّذِي رَوَاهُ

## [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَيْفَوَانَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ إِذَا عَدَدْتِ إِلَى عَرَفَةَ فَقُلْ وَ أَنْتِ مُتَوَجِّهَةٌ إِلَيْهَا اللَّهُمَّ إِلَيْكَ صِيَمْتُ وَ إِيَّاكَ اعْتَمَدْتُ وَ

وَجْهَكَ أَرَدْتُ أَسْأَلُكَ أَنْ تُبَارِكَ لِي فِي رِحْلَتِي وَ أَنْ تَقْضِيَ لِي حَاجَتِي وَ أَنْ تَجْعَلَنِي مِمَّنْ تُبَاهِي بِهِ الْيَوْمَ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنِّي ثُمَّ  
تَلَّبَّى وَ أَنْتَ غَادٍ إِلَى عَرَفَاتٍ فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى عَرَفَاتٍ فَاضْرِبْ خِبَاءَ كَبِشْمَةَ وَ هِيَ بَطْنُ عُرْنَةَ دُونَ الْمَوْقِفِ

---

كالمرض و الخوف.

و قال أبو الصلاح و ابن البراج: لا يجوز الخروج منها اختيارا قبل طلوع الفجر، و هو ضعيف.

الحديث الرابع: حسن كالصحيح.

قوله:

أن تبارك لي في رحلي قال بعض المحققين: الرحل المسكن، و المراد طلب البركه فيما يشتمل عليه من أهل أو مال.

قوله: فإذا انتهيت من تتمه الروايه، كما في الكافي.

قوله: فإذا زالت الشمس أجمع الأصحاب على استحباب الغسل للوقوف، و وقته بعد الزوال.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٢٦

وَ دُونَ عَرَفَةَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فَاعْتَسِلْ وَ صَلِّ الظُّهْرَ وَ العُضَيْرَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَ إِقَامَتَيْنِ فَإِنَّمَا تُعَجِّلُ العُضَيْرَ وَ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِتَفَرِّغَ نَفْسَكَ لِلدُّعَاءِ فَإِنَّهُ يَوْمٌ دُعَاءٍ وَ مَسْأَلَةٍ قَالَ وَ حَدُّ عَرَفَةَ مِنْ بَطْنِ عُرْنَةَ وَ نُويَّةَ وَ نَمْرَةَ إِلَى ذِي المَجَازِ وَ خَلْفَ الجَبَلِ مَوْقِفٌ.

#### [الحديث ٥]

٥ وَ رَوَى الحَسَنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بصَيْرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبيدِ اللَّهِ ع حَدُّ عَرَفَاتٍ مِنَ المَازِمِينَ إِلَى أَقْصَى المَوْقِفِ.

#### [الحديث ٦]

٦ وَ رَوَى مُوسَى بْنُ القَاسِمِ عَنِ ابْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي

قوله: قال و حد عرفه الظاهر أن القائل هو الإمام عليه السلام، و صرح به الصدوق و الكليني.

قوله: و خلف الجبل كان المراد الخلف بالنسبه إلى القادم من خلف عرفه متوجها إلى القبلة، أو المراد بالجبل الجبال التي عند المشعر الحرام، لكنه مخالف للمشهور بعيد عن السياق، و لعله يؤيده الخبر الآتي.

الحديث الخامس: ضعيف.

و طريقه صحيح في الكافي.

الحديث السادس: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٢٧

الحَسَنِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص اِرْتَفِعُوا عَنْ وَادِي عُرْنَةَ بِعَرَفَاتٍ.

#### [الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ فَوْقَ الْجَبَلِ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ عَلَى الْأَرْضِ فَقَالَ عَلَى الْأَرْضِ.

فَأَمَّا عِنْدَ الصَّرُورَةِ فَلَا بَأْسَ بِالْإِزْتِنَاعِ إِلَى الْجَبَلِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحدِيث ٨]

٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ الصَّيْرَفِيِّ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مَهْرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِذَا كَثُرَ النَّاسُ بِيَمْنَى وَ ضَاقَتْ عَلَيْهِمْ كَيْفَ يَصْنَعُونَ فَقَالَ يَزْتَفِعُونَ إِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ قُلْتُ فَإِذَا كَثُرُوا بِجَمْعٍ وَ ضَاقَتْ عَلَيْهِمْ كَيْفَ يَصْنَعُونَ فَقَالَ يَزْتَفِعُونَ إِلَى الْمَأْرَمِينَ قُلْتُ فَإِذَا كَانُوا بِالْمَوْقِفِ وَ كَثُرُوا وَ ضَاقَ عَلَيْهِمْ كَيْفَ يَصْنَعُونَ فَقَالَ يَزْتَفِعُونَ إِلَى الْجَبَلِ وَ قِفَ فِي مَيْسِرِهِ الْجَبَلِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص وَ قِفَ بِعَرَفَاتٍ فَجَعَلَ النَّاسُ يَبْتَدِرُونَ أَخْفَافَ نَاقَتِهِ يَقِفُونَ إِلَى جَانِبِهَا فَتَنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ص فَفَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعٌ أَخْفَافٍ نَاقَتِي بِالْمَوْقِفِ وَ لَكِنْ هَذَا كُلُّهُ مَوْقِفٌ وَ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَوْقِفِ وَ قَالَ هَذَا كُلُّهُ مَوْقِفٌ فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَ فَعَلَ ذَلِكَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَ إِذَا رَأَيْتَ خَلًّا فَتَقَدَّمْ فَسُدَّهُ بِنَفْسِكَ وَ رَاحِلَتِكَ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُسَدَّ تِلْكَ الْخَلَالَ وَ أَشْهَلْ عَنِ الْهَضْبَاتِ وَ اتَّقِ الْأَرَكَ وَ نَمِرَةَ وَ بَطْنَ عُرْنَهُ وَ ثَوْبَهُ وَ ذَا الْمَجَازِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَرَفَةَ فَلَا تَقِفْ فِيهِ.

وَ لَا بَأْسَ بِالنُّزُولِ تَحْتَ الْأَرَكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَقِفَ هُنَاكَ بَلْ تَجِيءُ إِلَى

---

الحدِيث السابع: موقوف.

الحدِيث الثامن: موقوف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٢٨

الموقف فتقف به روى ذلك

---

قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: سيجيء تصريح محمد بن سماعه بابن مهرا، فيكون مهملا، و



الظاهر أنه الثقه، و التصريح باين مهراڻ سهو. انتهى.

و نقل عن ابن البراج و ابن إدريس أنهما حرما الوقوف على الجبل إلا لضروره، و مع الضروره- كالزحام و شبهه- تتفى الكراهه و التحريم إجماعا. و ذكر الأصحاب أنه يستحب الوقوف فى مسره الجبل فى السفح.

و قال فى المدارك: المراد ميسرته بالإضافة إلى القادم إليه من مكه، و سفح الجبل أسفله حيث ينسفع فيه الماء و هو مضطجعه، قاله الجوهري.

و قال فى القاموس: السفح عرض الجبل المضطجع أو أصله أو أسفله.

قوله عليه السلام: وقف فى ميسره الجبل هكذا مذكور فى الكافى فى ضمن حسنه معاويه.

و روى فيه مضمون قوله " و إذا رأيت خللا " إلى قوله " و اتق الأراك " عن معاويه بن عمار فى حديث طويل.

و فى الصحاح: أسهل القوم صاروا إلى السهل.

و فى الكافى: و أسهل عن الهضاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٢٩

#### [الحديث ٩]

٩ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي بصيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يَتَّبِعِي الْوُقُوفُ تَحْتَ الْأَرَاكِ فَأَمَّا النَّزُولُ تَحْتَهُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَ تَنْهَضَ إِلَى الْمَوْقِفِ فَلَا بُأْسَ.

#### [الحديث ١٠]

١٠ وَ رَوَى الْحَسَنِ بْنُ بِنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُشَيْكَانَ عَنْ أَبِي بصيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ أَضْيَحَ الْأَرَاكِ الَّذِينَ يَنْزِلُونَ تَحْتَ الْأَرَاكِ لَا حَجَّ لَهُمْ.

يَعْنِي مَنْ وَقَفَ تَحْتَهُ فَأَمَّا إِذَا نَزَلَ تَحْتَهُ وَ وَقَفَ بِالْمَوْقِفِ فَلَمَّا يَأْسَ بِهِ وَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ الْخَبْرُ الْمَأْوُلُ وَ الْغُسْلُ يَوْمَ عَرَفَةَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَ يَتَّبِعِي أَنْ يَجْمَعَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِيَتَفَرَّغَ لِلدُّعَاءِ رَوَى

#### [الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْغُسْلُ يَوْمَ عَرَفَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ بِأَذَانٍ وَ إِقَامَتَيْنِ

---

و فى الصحاح: الهضبه الجبل المنبسط على وجه الأرض، و الجمع هضب و هضاب.

الحديث التاسع: موثق.

الحديث العاشر: ضعيف على المشهور.

الحديث الحادى عشر: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٣٠

وَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ رَوَى

#### [الحديث ١٢]

١٢ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فَاقْطَعِ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

#### [الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ تَلْبِيَةِ الْمُتَمَتِّعِ مَتَى يَقْطَعُهَا قَالَ إِذَا رَأَيْتَ بَيُوتَ مَكَّةَ وَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ لِلْحَجِّ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ.

وَ يَقْطَعُ تَلْبِيَةَ الْعُمْرَةِ الْمُتَبَوِّلَةِ حِينَ تَفْعُ أَحْصَافُ الْإِبِلِ فِي الْحَرَمِ وَ قَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ وَ اسْتَوْفَيْنَا مَا فِيهِ فَلَمَّا وَجَّهَ لِلْإِعَادَةِ فِي ذَلِكَ

#### [الحديث ١٤]

١٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ عُيَافٍ عَنِ ابْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فَاقْطَعِ التَّلْبِيَةَ وَ اغْتَسِلْ وَ عَلَيْكَ بِالتَّكْبِيرِ وَ التَّهْلِيلِ وَ التَّحْمِيدِ وَ التَّسْبِيحِ وَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ وَ صَلَّى الظُّهْرَ وَ الْعَصْرَ

---

الحديث الثانى عشر: موثق.

و قال فى المدارك: مقتضى الروايات وجوب القطع حينئذ، و نقل عن على ابن بابويه و الشيخ التصريح بذلك، و هو حسن.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

و فى بعض نسخ الكتاب و فى المنتهى أيضا عن عبد الله بن سنان. و الظاهر أن قوله " و يقطع تلبيه العمره " إلى آخره من كلام الشيخ رحمه الله.

الحديث الربع عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٣١

بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَ إِقَامَتَيْنِ.

### [الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَ إِنَّمَا تُعَجَّلُ الصَّلَاةُ وَ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِتَمَرِّغَ نَفْسَكَ لِلدُّعَاءِ فَإِنَّهُ يَوْمٌ دُعَاءٍ وَ مَسْأَلَةٍ ثُمَّ تَأْتِي الْمَوْقِفَ وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَ الْوَقَارُ فَاحْمَدِ اللَّهَ وَ هَلِّلْهُ وَ مَجِّدْهُ وَ أَثْنِ عَلَيْهِ وَ كَبِّرْهُ مِائَةَ مَرَّةٍ وَ اِحْمَدْهُ مِائَةَ مَرَّةٍ وَ سَبِّحْهُ مِائَةَ مَرَّةٍ وَ اقْرَأْ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مِائَةَ مَرَّةٍ وَ تَخَيَّرْ لِنَفْسِكَ مِنَ الدُّعَاءِ مَا أَحْبَبْتَ وَ اجْتَهِدْ فَإِنَّهُ يَوْمٌ دُعَاءٍ وَ مَسْأَلَةٍ وَ تَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَنْ يُذْهِلَكَ فِي مَوْطِنٍ قَطُّ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يُذْهِلَكَ فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ وَ إِيَّاكَ أَنْ تَسْتَعْلَ بِالنَّظَرِ إِلَى النَّاسِ وَ أَقْبَلَ قَبْلَ نَفْسِكَ وَ لِيَكُنْ فِيمَا تَقُولُهُ - اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ فَلَا تَجْعَلْنِي مِنْ أَحْيَبٍ وَ قَدِكَ وَ ارْحَمْ مَسِيرِي إِلَيْكَ مِنَ الْفَجِّ الْعَمِيقِ وَ لِيَكُنْ فِيمَا تَقُولُ اللَّهُمَّ رَبِّ

الْمَشَاعِرِ كُلِّهَا فُكِّ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ وَ أَوْسِعْ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ الْحَلَالِ وَ اذْرَأْ عَنِّي شَرَّ فَسَقَةِ الْجِنَّ وَ الْإِنْسِ وَ تَقُولُ اللَّهُمَّ لَا تَمَكِّرْ بِي وَ لِمَا تَخْدَعُنِي وَ لِمَا تَسْتَدْرِجُنِي وَ تَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَوْلِكَ وَ جُودِكَ وَ كَرَمِكَ وَ مَنِّكَ وَ فَضْلِكَ يَا أَسْمَعَ السَّامِعِينَ وَ يَا أَبْصَرَ النَّاطِرِينَ وَ يَا أَسْرَعَ الْحَاسِبِينَ وَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ أَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَ كَذَا وَ لِيَكُنْ فِيمَا تَقُولُ وَ أَنْتَ رَافِعُ رَأْسِكَ إِلَى السَّمَاءِ اللَّهُمَّ حَاجَتِي إِلَيْكَ الَّتِي إِنْ أُعْطِيْتِنِيهَا لَمْ

الحديث الخامس عشر: موثق.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كان فيه أنه يوقع الصلاة في غير الموقف، كما تقدم في الصفحة السابقة، و سيجى ء عن قريب ما يدل على جواز الإيقاع في الموقف. انتهى.

و في القاموس: الفج الطريق الواسع بين جبلين.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٣٢

يُضِرُّنِي مَا مَنَعْتَنِي وَ الَّتِي إِنْ مَنَعْتِنِيهَا لَمْ يَنْفَعْنِي مَا أُعْطَيْتَنِي أَسْأَلُكَ خَلَاصَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ وَ لِيَكُنْ فِيمَا تَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَ مَلِكُ يَدِكَ نَاصِيَةِ يَدِي بِيَدِكَ وَ أَجْلِي بِعِلْمِكَ أَسْأَلُكَ أَنْ تُوفِّقَنِي لِمَا يُرْضِيكَ عَنِّي وَ أَنْ تَسَلِّمَ مِنِّي مَنَاسِكِي الَّتِي أَرَيْتَهَا- خَلِيلَكَ إِبْرَاهِيمَ ص وَ دَلَّلْتَ عَلَيْهَا- نَبِيِّكَ مُحَمَّدًا ص وَ لِيَكُنْ فِيمَا تَقُولُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِمَّنْ رَضِيَتْ عَمَلُهُ وَ أَطَلَّتْ عُمرُهُ وَ أَحْيَيْتُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ حَيَاةً طَيِّبَةً وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَطْلُبَ عَشِيَّتَهُ عَرَفَةَ بِالْعِتْقِ وَ الصَّدَقَةِ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص - لِعَلِيٍّ ع أَلَا أَعْلَمُكَ دُعَاءَ يَوْمِ عَرَفَةَ

وَهُوَ دُعَاءٌ مَنْ كَانَ قَلْبِي مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَالَ تَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ

قوله: اللهم حاجتي إليك التي إن أعطيتها في بعض نسخ الكتاب و في المنتهى بخط المصنف نقلا عن المصنف " إن أعطيتها " و قيل: في الكلام حذف، و التقدير اللهم أسألك حاجتي، و جملة " أسألك خلاص " بيان لها.

و يحتمل أن يكون " حاجتي " مفعولا- لهذا الفعل مقديما، و " خلاص " خبر مبتدأ محذوف و هو هي. و قوله " و يستحب أن تطلب " من تتمه الخبر.

الحديث السادس عشر: مرسل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٣٣

يُحْيِي وَ يُمِيتُ\* وَ هُوَ حَيٌّ لَمَّا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَ هُوَ عَلِيٌّ كُلُّ شَيْءٍ عِ قَدِيرٌ\* اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي تَقُولُ وَ خَيْرًا مِمَّا نَقُولُ وَ فَوْقَ مَا يَقُولُ الْقَائِلُونَ اللَّهُمَّ لَكَ صَلَاتِي وَ نُسُكِي وَ مَحْيَايَ وَ مَمَاتِي وَ لَكَ بَرَاءَتِي وَ بِكَ حَوْلِي وَ مِنْكَ قُوَّتِي اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ وَ مِنَ وَسْوَاسِ الصُّدُورِ وَ مِنَ شَتَاتِ الْأَمْرِ وَ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الرِّيَاحِ وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَجِي بِهِ الرِّيَاحُ وَ أَسْأَلُكَ خَيْرَ اللَّيْلِ وَ خَيْرَ النَّهَارِ اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا وَ فِي سَمْعِي وَ بَصَرِي نُورًا وَ لَحْمِي وَ دَمِي وَ عِظَامِي وَ عُرُوقِي وَ مَقْعَدِي وَ مَقَامِي وَ مَدْخَلِي وَ مَخْرَجِي نُورًا وَ أَعْظِمْ لِي نُورًا يَا رَبِّ يَوْمَ الْفَاكِ إِنَّكَ عَلِيٌّ كُلُّ شَيْءٍ عِ قَدِيرٌ\*.

وَ هَذِهِ الْأَدْعِيَةُ وَ مَا أَشْبَهَهَا مُسْتَحَبَّةٌ وَ الدُّعَاءُ بِهَا مُرَغَّبٌ فِيهِ وَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ وَ لَيْسَ تَارِكُ ذَلِكَ بِعَاصٍ وَ يُجْزِيهِ وَ قُوفُهُ بِالْمَوْقِفِ وَ قَدْ تَمَّ حُجُّهُ إِلَّا أَنْ الْأَفْضَلَ مَا

## [الحديث ١٧]

١٧ رَوَى سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ أَخِيهِ جَعْفَرِ بْنِ عِيسَى وَ يُونُسَ

و المراد بالنسك الهدى، أو مناسك الحج، أو مطلق العبادات، و الأوسط أظهر.

و فى النهايه: التراث ما يخلفه الرجل لورثته، و التاء فيه بدل من الواو. انتهى.

قوله عليه السلام: خير الرياح يحتمل حملها على الحقيقه، فإن لله رياح رحمه و رياح نقمه، كالريح العقيم و الصرصر، و أن يكون كناية عن الأسباب الغريبه التى لا يتوقع الإنسان حصولها، تشبيها لها بالرياح التى تهب بغته.

و الشتات: التفرق.

الحديث السابع عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٣٤

بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ جَمِيعاً عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جِدَاعَةَ الْأَزْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ وَقَفَ بِالْمَوْقِفِ فَأَصَابَتْهُ دَهْشَةُ النَّاسِ فَبَقِيَ يَنْظُرُ إِلَى النَّاسِ وَ لَا يَدْعُو حَتَّى أَفَاضَ النَّاسُ قَالَ يُجْزِيهِ وَقُوفُهُ ثُمَّ قَالَ أَلَيْسَ قَدْ صِلَى بِعَرَفَاتِ الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ وَ قَتَّ وَ دَعَا قُلْتُ بَلَى قَالَ - فَعَرَفَاتٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَ مَا قَرَّبَ مِنَ الْجَبَلِ فَهُوَ أَفْضَلُ.

## [الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ أَبِي يَحْيَى زَكَرِيَّا الْمُؤَصِّلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ ع عَنْ رَجُلٍ وَقَفَ بِالْمَوْقِفِ فَأَتَاهُ نَعْيُ أَبِيهِ أَوْ نَعْيُ بَعْضِ وُلْدِهِ قَبْلَ أَنْ يَذْكَرَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَوْ يَدْعُو فَاشْتَغَلَ بِالْجَزَعِ وَ الْبُكَاءِ عَنِ الدُّعَاءِ ثُمَّ أَفَاضَ النَّاسُ فَقَالَ لَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئاً وَ قَدْ أَسَاءَ فَلَيْسَ تَغْفِرَ اللَّهُ أَمَا لَوْ صَبَرَ وَ اخْتَسَبَ لِأَفَاضَ مِنَ الْمَوْقِفِ بِحَسَنَاتٍ أَهْلِ الْمَوْقِفِ جَمِيعاً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ شَيْءٌ.

وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْثِرَ الْإِنْسَانُ الدُّعَاءَ لِإِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَ يُؤَثِّرُهُمْ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ رَوَى

## [الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جُنْدَبٍ بِالْمَوْقِفِ فَلَمْ أَرِ مَوْقِفاً كَانَ أَحْسَنَ مِنْ مَوْقِفِهِ مَا زَالَ مَيَّاداً يَدُهُ إِلَى السَّمَاءِ وَ دُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى خَدَّيْهِ حَتَّى تَبْلُغَ الْمَارِضَ فَلَمَّا صُرِفَ النَّاسُ قُلْتُ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا رَأَيْتُ مَوْقِفاً قَطُّ

أَحْسَنَ مِنْ مَوْقِفِكَ قَالَ وَاللَّهِ مَا دَعَوْتُ فِيهِ إِلَّا لِإِخْوَانِي وَذَلِكَ لِأَنَّ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع أَخْبَرَنِي أَنَّهُ مَنْ دَعَا لِأَخِيهِ بَطَّحَ الْعُيُوبَ  
نُودَى مِنَ الْعَرْشِ وَ لَكَ مِائَةٌ أَلْفٍ ضِعْفٍ مِثْلِهِ وَ كَرِهْتُ أَنْ أَدْعَ مِائَةَ أَلْفٍ ضِعْفٍ مَضْمُونَهُ

الحديث الثامن عشر: مجهول.

الحديث التاسع عشر: حسن.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى  
نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٧، ص: ٥٣٥

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٧، ص: ٥٣٥

لِوَاحِدِهِ لَا أُدْرِي تُسْتَجَابُ أَمْ لَا.

#### [الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ قَالَ كَانَ عَيْسَى بْنُ أَعْيَنٍ إِذَا  
حَرَجَ فَصَارَ إِلَى الْمَوْقِفِ أَقْبَلَ عَلَى الدُّعَاءِ لِإِخْوَانِهِ حَتَّى يُفِيضَ النَّاسَ قَالَ فَقِيلَ لَهُ تَنْفِقُ مَالَكَ وَ تُتَعَبُ بِدَنِّكَ حَتَّى إِذَا صَرَفْتَ إِلَى  
الْمَوْضِعِ الَّذِي تُبْتُ فِيهِ الْحَوَائِجُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ أَقْبَلْتَ عَلَى الدُّعَاءِ لِإِخْوَانِكَ وَ تَرَكْتَ نَفْسَكَ فَقَالَ إِنِّي عَلَى ثِقَةٍ مِنْ دَعْوِهِ  
الْمَلِكِ لِي وَ فِي شَكٍّ مِنَ الدُّعَاءِ لِنَفْسِي.

#### [الحديث ٢١]

٢١ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمَلِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ  
جُنْدَبٍ قَالَ كُنْتُ فِي الْمَوْقِفِ فَلَمَّا أَفْضَتْ أَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ شُعَيْبٍ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَ كَانَ مُصَابًا بِإِخْدَى عَيْنَيْهِ وَ إِذَا عَيْنُهُ الصَّحِيحُ  
حَمْرَاءُ كَانَتْهَا عِلْقَةٌ دَمٍ فَقُلْتُ لَهُ قَدْ أَصِيبَتْ بِإِخْدَى عَيْنَيْكَ وَ أَنَا وَاللَّهِ مُشْفِقٌ عَلَى الْأُخْرَى فَلَوْ قَصَرْتَ مِنَ الْبُكَاءِ قَلِيلًا قَالَ لَا وَاللَّهِ يَا  
أَيُّهَا مُحَمَّدُ مَا دَعَوْتُ لِنَفْسِي الْيَوْمَ بِدَعْوِهِ فَقُلْتُ فَلِمَنْ دَعَوْتَ قَالَ دَعَوْتُ لِإِخْوَانِي لِأَنِّي سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مَنْ دَعَا لِأَخِيهِ  
بَطَّحَ الْعُيُوبَ وَ كَلَّ اللَّهُ بِهِ عَزَّ وَ جَلَّ مَلَكًا يَقُولُ وَ لَكَ مِثْلَهُ فَأَرَدْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا أَدْعُو لِإِخْوَانِي وَ يَكُونَ الْمَلِكُ يَدْعُو لِي لِأَنِّي فِي  
شَكٍّ مِنْ دُعَائِي لِنَفْسِي وَ لَسْتُ فِي شَكٍّ مِنْ دُعَائِ الْمَلِكِ لِي

الحديث العشرون: ضعيف على المشهور.

و فى الصحاح: بث الخير و أثبه أى نشره.

الحديث الحادى و العشرون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٣٦

.....

---

و قال الفاضل التستري رحمه الله: فى الكافى عن على بن أسباط عن



إبراهيم ابن أبي البلاد، أو عبد الله بن جندب، قال: كنت في الموقف فلما أفضت لقيت إبراهيم بن شعيب فسلمت عليه و كان مصابا- و ساق الحديث.

فالظاهر أن ما في هذه النسخه من قوله "أبي البلاد" غلط.

قال في الدروس: و يستحب البكاء و التباكى كما بكى ابن جندب و ابن شعيب و فى المنتهى بخط مصنفه " لقيت إبراهيم بن شعيب " و كأنه نقله عن المصنف، و هو يؤيد ما قلنا. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٣٧

## ١٤ بَابُ الْإِفَاضَةِ مِنْ عَرَافَاتٍ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَلْيَفِضْ مِنْهَا بِالِاسْتِغْفَارِ وَ لَا يَجُوزُ الْإِفَاضَةُ مِنْ عَرَافَاتٍ قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١]

١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْبَجَلِيِّ وَ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبُرَّازِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مَتَى تُفِضُ مِنْ عَرَافَاتٍ فَقَالَ إِذَا ذَهَبَتِ الْحُمْرَةُ مِنْ هَاهُنَا وَ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ وَ إِلَى مَطْلَعِ الشَّمْسِ

باب الإفاضه من عرفات قوله: و لا تجوز الإفاضه لا خلاف فيه بين الأصحاب.

الحديث الأول: موثق كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٣٨

[الحديث ٢]

٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ وَ صَفْوَانَ وَ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُفِضُونَ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ فَخَالَفَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ص فَافَاضَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَ مَنْ أَفَاضَ قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ يَنْحَرُهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ ضَرِيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَغِيْبَ الشَّمْسُ قَالَ عَلَيْهِ يَدْنُهُ يَنْحَرُهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ يَوْمًا بِمَكَّةَ أَوْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي أَهْلِهِ.

فَإِنْ كَانَ إِفَاضَتُهُ مِنْ عَرَفَاتٍ عَلَى سَبِيلِ الْجَهْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ رَوَى ذَلِكَ

إذ الظاهر أن موسى بن الحسن هو أبو عمران الأشعري الثقفي.

الحديث الثاني: صحيح.

الحديث الثالث: صحيح.

و أجمع الأصحاب على أن من أفاض قبل الغروب عامدا فقد فعل حراما و لا يفسد حجه، لكن يجب عليه جبره بدم.

و اختلف فيما يجب جبره به، فذهب الأكثر إلى أنه بدنه. و قال ابنا بابويه:

الكفاره شاه. و لم نقف لهما على مستند، و يستفاد من روايه ضريس جواز صوم هذه الأيام في السفر.

و هل تجب فيها المتابعه؟ قيل: نعم، و اختاره في الدروس. و قيل: لا

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٣٩

#### [الحديث ٤]

٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ عَنْ مِسْعَمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَالَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ بَدْنُهُ.

فَإِذَا أَرَدْتَ الْإِفَاضَةَ فَادْعُ بِهَذَا الدُّعَاءِ الَّذِي رَوَاهُ

#### [الحديث ٥]

٥ الْحَسَنِ بْنُ بِنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ أَبِي بَصْتِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقُلِ اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ هَذَا الْمَوْقِفِ وَ ارْزُقْنِيهِ مِنْ قَابِلٍ أَبَدًا مَا أَبْقَيْتَنِي وَ أَقْلَبْنِي الْيَوْمَ مُفْلِحًا مُنْجِحًا مُسْتَجَابًا لِي مَرْحُومًا مَغْفُورًا لِي بِأَفْضَلِ مَا يَنْقَلِبُ بِهِ الْيَوْمَ أَحَدٌ مِنْ وَفِدِكَ عَلَيْكَ وَ أَعْطِنِي أَفْضَلَ

لإطلاق النص، واختاره صاحب المدارك، و لعله أقوى و إن كانت المتابعه أحوط.

الحديث الرابع: صحيح.

و لا خلاف فى سقوط الكفاره عن الجاهل و الناسى، و لا فى أن العامد لو عاد قبل الغروب لم يلزمه الكفاره.

الحديث الخامس: مجهول.

و فى القاموس: قلبه يقلبه حوله عن وجهه.

و فى الصحاح: قلبه حوله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٤٠

مَا أَعْطَيْتَ أَحَدًا مِنْهُمْ مِنَ الْخَيْرِ وَ الْبَرَكَهِ وَ الرَّحْمَةِ وَ الرِّضْوَانِ وَ الْمَغْفِرَةِ وَ بَارِكْتَ لِي فِيهَا أَرْجِعْ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ أَوْ مَالٍ أَوْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ وَ بَارِكْ لَهُمْ فِيَّ.

فَإِذَا بَلَغْتَ الْكَثِيبَ الْأَحْمَرَ فَادْعُ بِمَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٦]

٦ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَّالٍ وَ حَمَّادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَأَفِضْ مَعَ النَّاسِ وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةَ وَ الْوَقَارَ وَ أَفِضْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَ اسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ فَإِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى الْكَثِيبِ الْأَحْمَرَ - عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ فَقُلِ اللَّهُمَّ ارْحَمْ مَوْفِقِي وَ زِدْ فِي عَمَلِي وَ سَلِّمْ لِي دِينِي وَ تَقَبَّلْ مَنَاسِكَى وَ إِيَاكَ وَ الْوَضِيفَ الَّذِى يَصْنَعُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَإِنَّهُ بَلَغَنَا

قوله: من وفدك عليك أى: الوافدين عليك، أو ما ينقلب به أحد مضمونا عليك، فيكون حالا عن الموصول. و على الأول يكون متعلقا بالوفد، أو

صفه له، أو حالا عنه.

الحديث السادس: صحيح.

قوله عليه السلام: و إياك و الرضف و فى الكافى " و إياك و الوجيف " فى الموضعين.

و فى الكشاف: الإيجاف من الوجيف، و هو السير السريع، و منه قوله عليه السلام فى الإفاضه من عرفات " ليس السير بإيجاف الخيل و لا بإيضاع الإبل على هينكم ". انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٤١

أَنَّ الْحَجَّ لَيْسَ بِوَضْفِ الْخَيْلِ وَ لَمَّا إِضْعَاعُ الْإِبِلِ وَ لَكِنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَ سَيِّرُوا سَيْرًا جَمِيلًا وَ لَمَّا تَوَطَّئُوا ضَمِيمًا وَ لَمَّا تَوَطَّئُوا مُسْلِمًا وَ اقْتَصِدُوا فِي السَّيْرِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص كَانَ يَكْفُ بِنَاقَتِهِ حَتَّى كَانَ يُصَيِّبُ رَأْسَهَا مُقَدَّمَ الرَّحْلِ وَ يَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيكُمْ بِالذَّعَةِ فَسَيِّئُهُ رَسُولَ اللَّهِ ص تَتَّبِعْ قَمَالَ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَ سَمِعْتُ أَيَا عَبِيدَ اللَّهِ ع يَقُولُ - اللَّهُمَّ اغْتَنِي مِنَ النَّارِ يُكْرَرُهَا حَتَّى أَفَاضَ النَّاسُ قُلْتُ أَلَا تُفِيضُ فَقَدْ أَفَاضَ النَّاسُ قَالَ إِنِّي أَخَافُ الزَّحَامَ وَ أَخَافُ أَنْ أَشْرَكَ فِي عَنَتِ إِنْسَانٍ

و فى القاموس: الهون السكينه و الوقار، و على هينك بالكسر و هونك رسلك انتهى.

و فى النهايه: فيه " كان فى التشهد الأول كأنه على الرضف " الرضف الحجاره المحماه على النار واحدها رضفه، و منه حديث حذيفه و ذكر الفتن " ثم التى تليها ترمى بالرضف " أى: فى شدتها و حرها، كأنها ترمى بالرضف. انتهى.

و فيها أيضا: فى حديث الحج " و أوضع فى وادى محسر " يقال: وضع البعير يضع وضعاً و أوضعه راكبه إيضاعاً إذا حملة على سرعه السير.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٤٢

## ١٥ بَابُ نَزُولِ الْمُرْدَلْفَةِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَمَّا تَصَلَّ الْمَغْرِبَ - لَيْلَةَ النَّحْرِ إِلَّا بِمُرْدَلْفَةٍ وَ إِنَّ ذَهَبَ رُبْعَ اللَّيْلِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

## [الحديث ١]

١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ بِجَمْعٍ فَقَالَ لَا تُصَلِّيهُمَا حَتَّى تَنْتَهَى إِلَى جَمْعٍ وَإِنْ مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا مَضَى فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَهُمَا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ كَمَا جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَاتٍ

باب نزول المزدلفة الحديث الأول: موثق.

و أجمع العلماء كاهه على استحباب تأخير المغرب والعشاء إلى المزدلفة وإن صار ثلث الليل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٤٣

## [الحديث ٢]

٢ وَعَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَا تُصَلِّ الْمَغْرِبَ حَتَّى تَأْتِيَ جَمْعًا وَإِنْ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ.

## [الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَحَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَا تُصَلِّ الْمَغْرِبَ حَتَّى تَأْتِيَ جَمْعًا فَصَلِّ بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَانزِلْ بطن الوادى عن يمين الطريق قريباً من المشعر و يسوتحب للصروره أن يقف على المشعر و يطأه برجله و لما يجاوز الحياض ليله المزدلفة و يقول اللهم هـذه جمع اللهم إنى أسألك أن تجمع لى فيها جوامع الخير اللهم لا تؤيسنى من الخير الذى سألتك أن تجمع لى فى قلبى ثم أطلب إليك أن تعرفنى ما عرفت أولياءك فى منزلى هـذا و أن تقينى جوامع الشر و إن اسـتطعت أن تحيى تلحك الليلة فافعل فإِنَّه بلغنا أن أبواب السماء لا تُغلق تلك الليلة لأصوات المؤمنين لهم دوى كدوى النحل يقول

الحديث الثانى: صحيح.

الحديث الثالث: حسن.

قوله عليه السلام: قريبا من المشعر أى: من المسجد الذى فى المشعر.

و قوله " و يستحب للصروره " من تنمه الروايه إلى قوله " يغفر له " على ما فى الكافى.

قوله: لهم دوى أى: فى السماء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٤٤

اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ— أَنَا رَبُّكُمْ وَ أَنْتُمْ عِبَادِي أَدَّيْتُمْ حَقِّي وَ حَقُّ عَلَيَّ أَنْ أَسْتَجِيبَ لَكُمْ فَيُحِطُّ تِلْكَ اللَّيْلَةَ عَمَّنْ أَرَادَ أَنْ يَحُطَّ عَنْهُ ذُنُوبُهُ وَ يَغْفِرُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ.

#### [الحدِيث ٤]

٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ سَيِّعُ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبِيدِ اللَّهِ عَ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ وَ الْعَتَمَةَ فِي الْمَوْقِفِ قَالَ قَدْ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص

صَلَّاهُمَا فِي الشَّعْبِ.

فَالْمُرَادُ بِهَذَا الْخَبَرِ مَنْ عَاقَهُ عَنِ الْمَجِيءِ إِلَى جَمْعِ عَائِقٍ حَتَّى يُمَسِّيَ كَثِيرًا فَأَمَّا مَعَ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

و في النهاية: الدوى صوت ليس بالعالى كصوت النحل و نحوه.

و ظاهر قوله " فيحط تلك الليلة " أنه لا يغفر ذنوب جميع الناس جميعا، فيحمل الأخبار الأخر على الأغلب و الأكثر، أو الحط في هذا الخبر على غير المؤمنين، لأنه لا يبعد أن يصير سببا لتخفيف عذاب بعضهم، و الله تعالى يعلم.

الحديث الرابع: مجهول.

قوله عليه السلام: صلاهما في الشعب أى: شعب المشعر و هو داخل فى المشعر، فلا حازه إلى تأويل الشيخ رحمه الله.

و فى الصحاح: الشعب بالكسر الطريق فى الجبل. انتهى.

و قال فى المدارك: لو منعه مانع عن الوصول إلى المزدلفه قبل فوات الوقت

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٤٥

#### [الحديث ٥]

٥ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ عَثْرٌ مَحْمِلُ أَبِي بَيْنَ عَرَفَةَ وَ الْمُرْدَلِفَةَ فَتَزَلَّ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَ صَلَّى الْعِشَاءَ بِالْمُرْدَلِفَةِ.

#### [الحديث ٦]

٦ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ الْمَغْرِبَ إِذَا أَمْسَى بِعَرَفَةَ.

وَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاَتَيْنِ بِجَمْعٍ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَ إِقَامَتَيْنِ وَ لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا نَافِلَةً وَ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَرْجٌ إِلَّا أَنْ الْأَفْضَلَ مَا ذَكَرْنَاهُ رَوَى

صلى فى الطريق، و لا ريب فى ذلك، بل الأقرب جواز الصلاة فى عرفه و فى الطريق اختيارا. و قال الشيخ فى الاستبصار: إنه لا

يجوز صلاة المغرب بعرفات ليله النحر، و هو ضعيف.

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: صحيح.

قوله: و لا يجعل بينهما نافله قال فى المدارك: هذا قول علمائنا أجمع و أكثر العامه، و تدل عليه روايات كثيره، و يجوز تقديم النوافل على العشاء أيضا، لصحيحه أبان بن تغلب. و الظاهر امتداد وقتها بامتداد وقت المغرب، و إن استحب تأخيرها عن العشاء، لما بيناه من انتفاء ما يدل على خروج وقتها بذهاب الشفق. انتهى، و هو متين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٤٦

#### [الحديث ٧]

٧ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ - بِجَمْعِ بَأْدَانٍ وَاحِدٍ وَ إِقَامَتَيْنِ وَ لَا تُصَلُّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً وَ قَالَ هَكَذَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ص.

#### [الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ مُضَيْبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا صَلَّى الْمَغْرِبَ بِجَمْعٍ أَصَلَّى رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَالَ لَا صَلَّ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ثُمَّ تُصَلِّي الرَّكَعَاتِ بَعْدَ.

فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا صَلَّ بَيْنَهُمَا بِالنَّوَافِلِ لَمْ يَكُنْ آثِمًا مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٩]

٩ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ صَلَّى خَلْفَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمَغْرِبَ بِالْمَزْدَلِيَّةِ فَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ وَ لَمْ يَزَعْ فِيهَا بَيْنَهُمَا ثُمَّ صَلَّى خَلْفَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنَةِ فَلَمَّا صَلَّى الْمَغْرِبَ قَامَ فَتَنَفَّلَ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ.

وَ حَدُّ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ مَا بَيْنَ الْمَأْزَمِينَ إِلَى الْحِيَاضِ وَ إِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ رَوَى ذَلِكَ

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: ضعيف.



الحديث التاسع: صحيح.

قوله: ثم صليت خلفه يمكن حمله على غير الموقف، لكن ظاهره التنفل في وقت الفريضة في خصوص نافله المغرب، أو في خصوص المكان أو مطلقا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٤٧

#### [الحديث ١٠]

١٠ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَّالَةَ بِنْتِ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ حَيْدُ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ مِنَ الْمَأْزَمِينَ إِلَى الْحِيَاضِ وَإِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْمَزْدَلِفَةُ لِأَنَّهُمْ أَزْدَلَفُوا إِلَيْهَا مِنْ عَرَفَاتٍ.

#### [الحديث ١١]

١١ وَعَنْهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ أَبِي أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ قَالَ لِلْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ مَا حَيْدُ الْمَزْدَلِفَةِ فَسَيَكْتُ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ حَدُّهَا مَا بَيْنَ الْمَأْزَمِينَ إِلَى الْجَبَلِ إِلَى حِيَاضِ مُحَسَّرٍ

الحديث العاشر: صحيح.

والمأزم بالهمزة الساكنة و كسر الزاي كل طريق ضيق بين جبلين، و منه سمي الموضع الذي بين جمع و عرفه مأزمين، قاله الجوهري.

و قال في القاموس: المأزم، و يقال المأزمان مضيق بين جمع و عرفه و آخر بين مكة و منى. انتهى.

و كان المراد بقوله " و إلى وادي محسر " بيان أن الحياض هي التي في وادي محسر، و أجمع الأصحاب على هذا التحديد.

و في القاموس: الزلف محرکه القربه، و المزدلفه موضع بين عرفات و منى، لأنه يتقرب فيه إلى الله، أو لاقتراب الناس إلى منى بعد الإفاضه، أو لمجيء الناس إليها في زلف من الليل.

الحديث الحادي عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٤٨

وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مَعَ الضَّرُورَةِ لَا بَأْسَ بِالِارْتِفَاعِ عَلَى الْجَبَلِ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا أَضِيحَ يَوْمَ النَّحْرِ فَلْيَصِلِ الْفَجْرَ وَ لِيَقِفْ كَوْفُوفِهِ بِعَرَفَةَ

#### [الحديث ١٢]

١٢ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَغْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

---

قوله: إن مع الضروره قطع الأصحاب به، و جوز الشهيدان و جماعه الارتفاع إلى الجبل اختياراً، و هو مشكل لروايه زاره المتقدمه حيث الجبل فيها من حدود المشعر.

و قال في الدروس: و الظاهر أن ما أقبل من الجبال المشعر دون ما أدبر منها.

قوله: و ليقف كوقوفه بعرفه أى: الوقوف للدعاء بمعنى القيام المستحب.

و قال المحقق فى الشرائع: يستحب الوقوف بعد أن يصلى الفجر، و أن يدعو

بالدعاء المرسوم، أو ما يتضمن الحمد لله و الثناء عليه، و الصلاة على النبي و آله عليهم السلام.

و قال فى المدارك: ذكر الشارح رحمه الله أن المراد بالوقوف هنا القيام للدعاء و الذكر، و أما الوقوف المتعارف بمعنى الكون، فهو واجب من أول الفجر فلا يجوز تأخير نيته إلى أن يصلّى، و فى دلالة الأخبار على ذلك نظر.

الحديث الثانى عشر: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٤٩

وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَيْفُوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَضْيِغْ عَلَيَّ طَهْرًا بَعْدَ مَا تُصَلِّي الْفَجْرَ فَاقِفْ إِنْ شِئْتَ قَرِيبًا مِنَ الْجَبَلِ وَ إِنْ شِئْتَ حَيْثُ تَبَيَّتْ فَإِذَا وَقَفْتَ فَأَحْمِدِ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ أَثْنِ عَلَيْهِ وَ اذْكُرْ مِنْ آلائِهِ وَ بَلَائِهِ مَا قَدَرْتَ عَلَيْهِ وَ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ص ثُمَّ لِيَكُنْ مِنْ قَوْلِكَ - اللَّهُمَّ رَبَّ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ فَكَّرَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ وَ أَوْسَعْ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ الْحَلَالِ وَ اذْرَأْ عَنِّي شَرَّ فَسَقَةِ الْجَنِّ وَ الْإِنْسِ اللَّهُمَّ أَنْتَ خَيْرُ مَطْلُوبٍ إِلَيْهِ وَ خَيْرُ مَدْعُوٍّ وَ خَيْرُ مَسْتُؤْمَلٍ وَ لِكُلِّ وَافِدٍ جَائِزَةٌ فَاجْعَلْ جَائِزَتِي فِي مَوْطِنِي هَذَا أَنْ تُثَقِّلَنِي عَثْرَتِي وَ تَقْبَلَ مَعْدِرَتِي وَ أَنْ تَجَاوَزَ عَنِّي خَطِيئَتِي ثُمَّ اجْعَلِ التَّقْوَى مِنَ الدُّنْيَا زَادِي ثُمَّ أَفْضُ حَيْثُ يُشْرِقُ لَكَ نَبِيرٌ وَ تَرَى الْإِبِلَ مَوَاضِعَ أَحْقَافِهَا.

وَ يُسْتَحَبُّ لِلصَّرُورِهِ أَنْ يَطَّأَ الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ وَ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَيَّانِ بْنِ عُمَيْرَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُسْتَحَبُّ لِلصَّرُورِهِ أَنْ يَطَّأَ الْمَشْعَرَ

الحديث الثالث عشر: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: أن يطأ المشعر الحرام أى: يصعد إلى المسجد الذى فى المشعر.

و اختلف الأصحاب فى تفسير المشعر، فقال الشيخ: إنه جبل هناك يسمى "قرح"، و فسره ابن الجنيد بما قرب من المناره.

و قال فى الدروس: و الظاهر أنه المسجد الموجود الآن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٥٠

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلْيَفِضْ مِنْهَا إِلَى مِنَى

#### [الحديث ١٤]

١٤ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْأَسَدِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ ثُمَّ أَفِضْ حِينَ يُشْرِقُ لَكَ ثَبِيرٌ وَ تَرَى الْإِبِلَ مَوَاضِعَ أَخْفَافِهَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ أَشْرَقَ ثَبِيرٌ يَعْنُونَ الشَّمْسَ كَيْمَا نُغَيِّرَ وَ إِنَّمَا أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ص خِلَافَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُفِيضُونَ بِإِيْجَافِ الْخَيْلِ وَ إِيْضَاعِ الْإِبِلِ فَأَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ص خِلَافَ

الحديث الرابع عشر: موثق.

و قال الوالد العلامة قدس سره الشريف: كان إبراهيم الأسدى هو ابن عبد الحميد، و قد حكم العلامة بصحة مثل هذا الطريق الذى روى موسى عن إبراهيم فيه، إلا أن ابن عبد الحميد قيل: أنه واقفى. انتهى.

لكن قد مر قبل ذلك فى مثل هذا السند التصريح بابن أبى سمال، و لم يذكر أنه أسدى فى الرجال.

و فى النهايه: أشرق ثبير كيما نغير، أى نذهب سريعا، يقال أغار إذا أسرع فى العدو، و قيل: أراد نغير على لحوم الأضاحى من الإغاره و النهب.

و فيها أيضا: ثبير و هو الجبل المعروف عند مكة. انتهى.

و فى القاموس: غار أسرع، و منه "أشرق ثبير كيما نغير" أى نسرع إلى التحر قوله: عليه السلام: كانوا يفيضون أى: أنهم كانوا يسرعون فى السير بعد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٥١

ذَلِكَ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ وَالِدَعَاةِ فَأَفْضُ بِذِكْرِ اللَّهِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَحَرَكَ بِهِ لِسَانَكَ فَإِذَا مَرَرْتَ بِوَادِي مُحَسَّرٍ وَهُوَ وَادٍ عَظِيمٌ بَيْنَ جَمْعٍ وَمَنَى وَهُوَ إِلَى مَنَى أَقْرَبُ فَاسْتَعِ فِيهِ حَيْتَى تُجَاوِزَهُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص حَرَكَ نَاقَتَهُ وَهُوَ يَقُولُ اللَّهُمَّ سَلِّمْ عَهْدِي وَأَقْبِلْ تَوْبَتِي وَأَجِبْ دَعْوَتِي وَأَخْلِفْنِي فِيمَنْ تَرَكْتُ بَعْدِي.

٥ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يُفِيضَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بِقَلِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَادِي مُحَسَّرٍ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ رَوَى

#### [الحديث ١٥]

١٥ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَوْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع أَيُّ سَاعَةٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ تُفِيضَ مِنْ جَمْعٍ فَقَالَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ بِقَلِيلٍ هِيَ أَحَبُّ السَّاعَاتِ إِلَيَّ قُلْتُ فَإِنْ مَكَثْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ قَالَ فَقَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ

إلى وادى محسر. وإنما المستحب الإسراع عند البلوغ إلى وادى محسر، بقرينه آخر الخبر.

و فى الصحاح: وضع البعير أو غيره، أى أسرع فى سيره.

الحديث الخامس عشر: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله: فى الأخبار دلالة على استحباب الإفاضه قبل طلوع الشمس بقليل، و يفهم من قول المصنف " و لا بأس " خلافه، فلا توافق بين الفتوى و الروايه. انتهى.

و المشهور بين الأصحاب استحباب الإفاضه قبل الطلوع بقليل لمن عدا الإمام،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٥٢

#### [الحديث ١٦]

١٦ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع أَيُّ سَاعَةٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ أُفِيضَ مِنْ جَمْعٍ قَالَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ بِقَلِيلٍ هِيَ أَحَبُّ السَّاعَاتِ إِلَيَّ قُلْتُ فَإِنْ مَكَثْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تُجَاوِزُ وَادِي مُحَسَّرٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

فَأَمَّا الْإِمَامُ فَيَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَقِفَ إِلَى بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ رَوَى ذَلِكَ

بشروط أن لا يجوز وادي محسر قبل طلوعها. و ذكر في المنتهى أنه لا يعلم فيه خلافا، و نقل عن ظاهر المفيد و ابني بابويه عدم جواز الإفاضه قبل الطلوع، و لعله أحوط.

الحديث السادس عشر: موثق.

الحديث السابع عشر: حسن.

قوله عليه السلام: لا تجاوز وادي محسر أي: من أوله.

و قال في المدارك: المتبادر تحريم قطعه و الخروج منه، لكن صرح الأصحاب بعدم جواز قطعه و لا بعضه قبل طلوع الشمس، لخروجه عن المشعر، و لا ريب أنه أولى و أحوط. انتهى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٥٣

#### [الحديث ١٨]

١٨ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَتَّبِعِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ بِجَمْعٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَ سَائِرُ النَّاسِ إِنْ شَاءُوا عَجَلُوا وَ إِنْ شَاءُوا أَخْرُوا.

وَ لَا يُجُوزُ الْإِفَاضَةُ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَعَ الْإِخْتِيَارِ وَ مَنْ أَفَاضَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَ إِنْ كَانَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ رَوَى

و الظاهر أن هذا الخبر الذي أورده في أول باب الغدو إلى عرفات، لعدم مجاوزة وادي محسر عند الخروج من منى و ذهابه إلى عرفات، رواه عن الحسين ابن سعيد عن ابن أبي عمير عن هشام، و حملة على وقت الذهاب، و هنا رواه من الكافي و حملة

على الإياب، و لا يخفى ما فيه، و قد أوأنا إليه سابقا فتذكر و تظن.

الحديث الثامن عشر: مرسل.

قوله عليه السلام: ينبغى للإمام يحتمل أن يكون المراد عدم إفاضة الإمام إلا بعد طلوع الشمس، و أما غيره فيفيضون قبل ذلك، لكن لا يجوزون وادى محسر قبله، و كان هذا مراد الشيخ رحمه الله.

و يحتمل أن يكون " ينبغى " الوجوب و التعجيل و التأخير لذوى الأعذار، فالمراد مجاوزة وادى محسر، لكنه بعيد.

قوله: و من أفاض قبل طلوع الفجر متعمدا ذهب أكثر الأصحاب إلى صحه الحج مع تعمد الإفاضه و الجبر بشاه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٥٤

### [الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَّابٍ عَنْ مِسْعَمِ بْنِ أَبِي عَبِيدٍ اللَّهُ ع فِي رَجُلٍ وَقَفَ مَعَ النَّاسِ بِجَمْعٍ ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ النَّاسُ قَالَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ أَفَاضَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ.

### [الحديث ٢٠]

٢٠ وَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

و قال ابن إدريس: إن من أفاض قبل طلوع الفجر عامدا مختارا يبطل حجه، لأن الوقوف بالمشعر من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ركن فيبطل بالإخلال به، و لا خلاف فى أن من أفاض قبل طلوع الفجر ناسيا فلا شىء عليه، و لم نقف على روايه تدل عليه صريحا.

و قال فى المدارك: و ربما أمكن الاستدلال عليه بفحوى ما دل على جواز ذلك للمضطر و ما فى معناه، و فى إلحاق الجاهل بالعامد أو الناسى وجهان.

الحديث التاسع عشر: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: و إن كان أفاض قبل طلوع الفجر يحتمل أن يكون المراد العامد، بقرينه تقييد الجاهل فى الأول، و أن يكون المراد من الأول قبل طلوع الشمس، و يكون الثانى أعم من العامد و الجاهل، بقرينه التقييد فى الثانى.

الحديث العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٥٥

أَنَّهُ قَالَ فِي التَّقَدُّمِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَا بَأْسَ بِهِ وَالتَّقَدُّمِ مِنَ الْمُرْدَلِفَةِ إِلَى مَنَى يَزْمُونَ الْجِمَارَ وَ يُصَيِّمُونَ الْفَجَرَ  
فِي مَنَازِلِهِمْ بِمَنَى لَا بَأْسَ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى الْخَائِفِ وَ صَاحِبِ الْأَعْدَارِ مِنَ النِّسَاءِ وَ



غَيْرِهِنَّ فَأَمَّا مَعَ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ قَالَ أُبَى  
أَمْرَاهُ أَوْ رَجُلٍ نَحَائِفِ أَفَاضَ مِنَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ لَيْلًا فَلَا بَأْسَ فَلَيَزِمُ الْجَمْرَةَ ثُمَّ لِيْمُضُ وَ لِيَأْمُرُ مَنْ يَذْبِيحُ عَنْهُ وَ تُقَصِّرُ الْمَرْأَةَ وَ يَخْلُقُ  
الرَّجُلُ ثُمَّ لِيُطْفِئَ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ لِيَرْجِعَ إِلَى مِئِي فَإِنْ أَتَى مِئِي وَ لَمْ يَذْبِيحْ عَنْهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَذْبِيحَ هُوَ وَ لِيَحْمِلَ الشَّعْرَ  
إِذَا خَلَقَ بِمَكَّةَ إِلَى مِئِي وَ إِنْ شَاءَ قَصَرَ إِنْ كَانَ قَدْ حَجَّ قَبْلَ ذَلِكَ.

### [الحديث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَمَّا بَأَسَ أَنْ  
يُفِيضَ الرَّجُلُ بِلَيْلٍ إِذَا كَانَ حَائِفًا

و قال فى المنتهى: و يجوز للخائف و النساء و لغيرهم من أصحاب الأعدار و من له ضروره الإفاضه قبل طلوع الفجر من مزدلفه،  
و هو قول كل من يحفظ عنه العلم.

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف على المشهور.

و يدل على تعين الحلق على الصروره.

الحديث الثانى و العشرون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٥٦

### [الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْمَغْرَى عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ  
رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَ لِلنِّسَاءِ وَ الصَّبِيَّانِ أَنْ يُفِيضُوا بِاللَّيْلِ وَ أَنْ يَزُمُوا الْجِمَارَ بِاللَّيْلِ وَ أَنْ يُصَيِّلُوا الْعِدَاهُ فِي مَنَازِلِهِمْ فَإِنْ خَفَنَ  
الْحَيْضَ مَضِينَ إِلَى مَكَّةَ وَ وَكَلْنَ مَنْ يُضْحِي عَنْهُنَّ.

### [الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدِ الأَعْرَجِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلَتْ فِدَاكَ مَعَنَا نِسَاءٌ فَأُفِيضُ بِهِنَّ بَلِيلٍ قَالَ نَعَمْ تُرِيدُ  
أَنْ تَصْبِيحَ كَمَا صَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ أَفِيضُ بِهِنَّ بَلِيلٍ وَ لَا تُفِيضُ بِهِنَّ حَتَّى تَقِفَ بِهِنَّ بِجَمْعٍ ثُمَّ أَفِيضُ بِهِنَّ حَتَّى تَأْتِيَ  
الْجَمْرَةَ الْعُظْمَى فَيُزِمِينَ الْجَمْرَةَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِنَّ ذَنْبٌ فَلْيَأْخُذْنَ مِنْ شُعُورِهِنَّ وَ يُقَصِّرْنَ مِنْ أَطْفَارِهِنَّ ثُمَّ يَمْضِينَ

---

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

قوله: فى منازلهم أى: بمنى.

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يـحتمـل إرجاع الضمير فى " عنه " إلى موسى بن القاسم و إلى الحسين بن سعيد، و الأخير أظهر كما فى الكافى، و الظاهر أخذه منه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٥٧

إِلَى مَكَّةَ فِي وُجُوهِنَّ وَ يَطْفَنَ بِالْبَيْتِ وَ يَسْبَعِينَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ يَرْجِعَنَّ إِلَى الْبَيْتِ فَيَطْفَنَ أُسْبُوعًا ثُمَّ يَرْجِعَنَّ إِلَى مِنَى وَ قَدْ فَرَّغَنَّ مِنْ حَجِّهِنَّ وَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَرْسَلَ أَسَامَةَ مَعَهُنَّ.

وَ قَدْ قَدَّمْنَا الْقَوْلَ فِي السَّعَى فِي وَادِي مُحَسَّرٍ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسِيكَانَ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا مَرَرْتَ بِوَادِي مُحَسَّرٍ فَاسْعَ فِيهِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص سَعَى فِيهِ.

وَ مَنْ تَرَكَ السَّعَى فِي وَادِي مُحَسَّرٍ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فَيَسْعَى فِيهِ رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَجَّالِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ مَرَّ رَجُلٌ بِوَادِي مُحَسَّرٍ فَأَمَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع بَعْدَ الْإِنصَةِ رَافٍ أَنْ يَرْجِعَ فَيَسْعَى

---

قوله عليه السلام: فى وجوههن أى: فى توجههن من غير توقف.

الحديث الخامس و العشرون: ضعيف على المشهور.

و المراد بالسعى هنا الهرولة، و هى الإسراع فى المشى للمشى و تحريك الدابة للراكب، و قد أجمع العلماء كافه على استحباب ذلك.

قوله: و من ترك السعى إطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق فى التارك بين الناسى و غيره.

الحديث السادس و العشرون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٥٨

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ يَأْخُذُ الْحَصَى لِرَمِي الْجِمَارِ مِنَ الْمُرْدَلَفَةِ أَوْ مِنَ الطَّرِيقِ فَإِنْ أَخَذَهُ مِنْ رَحْلِهِ بِيَمْنِي جَازَ

[الحديث ٢٧]

٢٧ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ خُذْ حَصَى الْجِمَارِ مِنْ جَمْعٍ فَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ رَحْلِكَ بِيَمْنِي أَجْزَأَكَ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ خُذْ حَصَى الْجِمَارِ مِنْ جَمْعٍ فَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ رَحْلِكَ بِيَمْنِي أَجْزَأَكَ.

وَ يَجُوزُ أَخْذُ الْحَصَى مِنْ سَائِرِ الْحَرَمِ سِوَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ مَسْجِدِ الْخَيْفِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٢٩]

٢٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَجُوزُ أَخْذُ حَصَى الْجِمَارِ مِنْ جَمِيعِ الْحَرَمِ إِلَّا مِنْ مَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ مَسْجِدِ الْخَيْفِ

الحديث السابع و العشرون: حسن.

هكذا فى غير هذه النسخه، كما فى الكافى لم يسنده إلى إمام. و لا خلاف فى استحباب التقاط الحصى من المشعر، و يجوز التقاطها من جميع الحرم عدا المساجد.

الحديث الثامن و العشرون: حسن.

الحديث التاسع و العشرون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٥٩

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يَاسِينَ الضَّرِيرِ عَنْ حَرِيْزِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ مِنْ أَيْنَ يَتَّبِعِي أَخَذُ حَصَى الْجِمَارِ قَالَ لَا تَأْخُذْهُ مِنْ مَوْضِعَيْنِ مِنْ خَارِجِ الْحَرَمِ وَ مِنْ حَصَى الْجِمَارِ وَ لَا بَأْسَ بِأَخْذِهِ مِنْ سَائِرِ الْحَرَمِ

قوله: إلا من مسجد الخيف و في بعض النسخ "إلا من مسجد الحرام و مسجد الخيف" و هو أظهر.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كذا في المختلف، و في غير هذه النسخه، و في الكافي "إلا- من مسجد الحرام و مسجد الخيف" و مثله في الفقيه فتنبه.

انتهى.

و قال في المدارك: ربما كان الوجه في تخصيص هذين المسجدين في الروايه و كلام الأصحاب أنهما الفرد المعروف من المساجد في الحرم، لانحصار الحكم فيهما.

الحديث الثلاثون: مرسل.

و يدل على لزوم كونها أباكرا، أى: لم يرم بها قبل ذلك رميا صحيحا، كما هو المجمع عليه بين الأصحاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٦٠

وَ مَتَى أَخَذَ الْحَصَى مِنْ غَيْرِ الْحَرَمِ لَمْ يُجْزِ ذَلِكَ رَوَى

[الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ حَصَى الْجِمَارِ إِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ الْحَرَمِ أَجْزَأَكَ وَ إِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ غَيْرِ الْحَرَمِ لَمْ يُجْزِكَ قَالَ وَ قَالَ لَا تَرْمِ الْجِمَارَ إِلَّا بِالْحَصَى.

وَ يُكْرَهُ الصُّمُّ مِنَ الْحَصَى وَ يُسْتَحَبُّ الْبُرْشُ مِنْهُ رَوَى

[الحديث ٣٢]

٣٢ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَصَى الْجِمَارِ قَالَ كُرِهَ الصُّمُّ مِنْهَا وَ قَالَ خُذِ الْبُرْشَ

الحديث الحادى و الثلاثون: حسن.

و يدل على أنه يتعين الرمي بما يسمى حصاه، كما هو المشهور، فلا يجزى الرمي بالحجر الكبير الذى لا يسمى حصاه، خلافا للدروس. وكذا الصغير جدا بحيث لا يقع عليها اسم الحصاه.

قوله: ويكره الصم من الحصى أى: الصلبه منها، وقد حكم الأصحاب بكراتها.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

قال فى المدارك: الظاهر أن المراد بالبرش هنا كونها مختلفه الألوان، لأن البرشه بالضم فى شعر الفرس نكت تخالف سائر لونه على ما ذكره الجوهري

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٦١

### [الحديث ٣٣]

٣٣ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ حَصَى الْجِمَارِ يَكُونُ مِثْلَ الْأَنْمَلِ وَلَا تَأْخُذُهَا سُودًا وَ بِيضًا وَ لَا حُمْرًا خُذَهَا كُحْلِيَّةً مُنْقَطَةً تَخْذِفُهَا خَذْفًا وَ تَضْمَعُهَا عَلَى الْإِبْهَامِ وَ تَدْفَعُهَا بِظُفْرِ السَّبَابِهِ قَالَ وَ أَرْمَهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَ اجْعَلْهُنَّ عَلَى يَمِينِكَ

و غيره، و على هذا فيكون هذا الوصف مغنيا عن كونها منقطه.

و ذكر الشارح أن الاختلاف فى الوصف الأول، أعنى: كونها برشا فى جملة الحصى، و فى الثانى فى الحصاه نفسها، و هو بعيد.

و ربما كان الوجه فى الجمع بين الوصفين ورودهما فى الروايتين، لكنهما لم يردا على وجه الجمع، فكان الاكتفاء بذكر أحدهما كما وقع فى النص أولى.

الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

قال فى المغرب: الخذف أن ترمى بحصاه أو نواه أو نحوها تأخذها بين سبابتيك.

و قيل: أن تضع الإبهام على طرف السبابه.

انتهى.

و المشهور بين الأصحاب استحباب الخذف. و قال المرتضى رحمه الله: مما انفردت به الإمامية القول بوجوب الخذف لحصى الجمار، و به قطع ابن إدريس، و الأصح الاستحباب.

و اختلف كلام الأصحاب فى كيفية الخذف، فقال الشيخان و أبو الصلاح: إنه وضع الحصاه على ظهر إبهام يده اليمنى و دفعها بظهر السبابة. و قال ابن البراج:

و يأخذ الحصاه فيضعها على باطن إبهامه و يدفعها بالمسبحة. و قال المرتضى رحمه الله: الخذف هو وضع الحصاه على إبهام يده اليمنى و دفعها بظفر إصبعه الوسطى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٦٢

كَلَّهُنَّ وَ لَا تَرْمِ أَعْلَى الْجَمْرَةِ وَ تَقِفْ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ وَ لَا تَقِفْ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ.

وَ يَنْبَغِي أَنْ تَلْتَقِطَ الْحَصَى وَ لَا تَكْسِرَ مِنْهُ شَيْئًا رَوَى ذَلِكَ

#### [الحديث ٣٤]

٣٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ التَّقِطُ الْحَصَى وَ لَا تَكْسِرُ مِنْهُ شَيْئًا

و قال فى المدارك: رواه البنظى محتمله لما ذكره الشيخان و ابن البراج، و أما ما ذكره المرتضى فلم نعرف مأخذه، و مقتضى كلام أهل اللغة خلاف ذلك كله.

قال فى القاموس: الخذف كالضرب رميك بحصاه أو نواه أو نحوهما تأخذ بين سبابتيك تخذف به.

و قال الجوهري: الخذف بالحصى الرمى به بالأصابع.

قوله عليه السلام: و لا- ترم على الجمرة أى: مرتفعا على الجمرة، بأن يقف فوق الجبل، بل يقف فى أسفل الوادى و ذلك فى جمرة العقبة.

الحديث الرابع و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٦٣

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْوُضُوءِ فَلْيَتَوَضَّأْ وَ

إِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَجْزَأَ عَنْهُ غُسْلُهُ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ الرَّمْيُ إِلَّا وَ هُوَ عَلَى طَهْرٍ

### [الحديث ٣٥]

٣٥ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ إِذَا رَمَى الْجِمَارَ فَقَالَ رَبَّمَا فَعَلْتُ فَأَمَّا السُّنَّةُ فَلَا وَ لَكِنَّ مِنَ الْحَرِّ وَ الْعَرَقِ.

### [الحديث ٣٦]

٣٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْجِمَارِ فَقَالَ لَا

و قد حكم الأصحاب بكراهه المكسره، و استحباب كونها ملتقطه، بأن يكون كل واحده علا حده مأخوذه من الأرض، و هى خلاف المكسره.

الحديث الخامس و الثلاثون: حسن.

قوله عليه السلام: فأما السنه فلا أى: السنه المؤكده، أو المراد الغسل منهما لا الغسل.

و المشهور بين الأصحاب استحباب الطهاره فى الرمي، و قال المفيد و المرتضى و ابن الجنيد: لا يجوز رمى الجمار إلا على طهر، و المعتمد الأول.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و فى الكافى فى آخر حسنه معاويه بن عمار ما صورته: و يستحب رمى الجمار على طهر، يذكر عن قريب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٦٤

تَرْمَى الْجِمَارَ إِلَّا وَ أَنْتَ عَلَى طَهْرٍ.

هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَ إِنْ رَمَاهَا عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ رَوَى

### [الحديث ٣٧]

٣٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَسَّانَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ رَمَى الْجِمَارِ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ فَقَالَ الْجِمَارُ عِنْدَنَا مِثْلُ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ حَيْطَانٌ إِنْ طُفَّتَ بَيْنَهُمَا عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ لَمْ يَضُرَّكَ وَ الطُّهْرُ



أَحَبُّ إِلَيَّ فَلَا تَدَعُهُ وَ أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الْقُصْوَى الَّتِي عِنْدَ الْعَقَبَةِ فَلْيَقُمْ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهَا إِلَى آخِرِ الْبَابِ

### [الحديث ٣٨]

٣٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع خُذْ حَصِيَّ الْجِمَارِ ثُمَّ ائْتِ الْجَمْرَةَ الْقُصْوَى الَّتِي عِنْدَ الْعَقَبَةِ فَارْزُقِهَا مِنْ قِبَلِ وَجْهِهَا لَا تَرْزُقِهَا مِنْ أَعْلَاهَا وَ تَقُولُ

قوله عليه السلام: إلا و أنت على طهر أى: الطهاره من الحدثين، أو الغسل المستحب، و الأول أظهر.

الحديث السابع و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: حيطان إن طفت أى: ليس حرمتها مثل حرمة الكعبه حتى يلزم الطهاره عند إتيانها.

الحديث الثامن و الثلاثون: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص: ٥٦٥

وَ الْحَصِيَّ فِي يَدَيْكَ - اللَّهُمَّ هُوَلَاءِ حَصِيَاتِي فَأَحْصِهِنَّ لِي وَ ارْفَعْنِي فِي عَمَلِي ثُمَّ تَرْمِي فَتَقُولُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ ادْحَرْ عَنِّي الشَّيْطَانَ وَ جُنُودَهُ اللَّهُمَّ تَصَدِّيقًا بِكِتَابِكَ وَ عَلَيَّ سَيِّئِهِ نَبِيِّكَ ص اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا وَ عَمَلًا مَقْبُولًا وَ سَعْيًا مَشْكُورًا وَ ذَنْبًا مَغْفُورًا وَ لِيَكُنْ فِيمَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ الْجَمْرَةِ قَسْدُرٌ عَشْرَةَ أَدْرُعَ أَوْ خَمْسَةَ عَشَرَ ذِرَاعًا فَإِذَا أَتَيْتَ رَحْلَكَ وَ رَجَعْتَ مِنَ الرَّمْيِ فَقُلِ اللَّهُمَّ بِكَ وَثِقْتُ وَ عَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ فَنِعْمَ الرَّبُّ وَ نِعْمَ الْمَوْلَى وَ نِعْمَ النَّصِيرُ قَالَ وَ يُسْتَحَبُّ

قوله عليه السلام: فأحصهن لى أى: وفقنى لأن أرميها تماما و لا أسهو عن شىء منها، أو عدهن من أعماله الصالحة و اقبلها، فيكون " و أرفعهن " تأكيدا، أو كناية عن نهايه القبول.

قوله: عليه السلام: تصديقا أى: أرميها لتصديقى بكتابتك، حيث أمرتنى بالحج و بينه رسولك و من أعماله الرمى، أو حيث أمرتنى بمتابعه نبيك و إطاعته صلى الله عليه و آله و أمرنى بذلك.

" و على سنه نبيك " أى: أفعله كائنا على سنه نبيك و موافقا لها، فالأول مفعول لأجله و الثانى حال، أو هما حالان عن الفاعل، أى: أرميها مصدقا بالكتاب و موافقا للسنه.

قوله عليه السلام: و ذنبا مغفورا أى: اجعل ذنبى ذنبا مغفورا.

و فى الكافى: فنعم الرب و نعم المولى و نعم النصير.

---

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

